

إنّي أكرهُك ..

"خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي"

وليد حسني زهرة



إنـــــي أكرهـــــك...

خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي

وليد حسني زهرة

مركز حماية وحرية الصحفيين

2014

إنـــــي أكرهـــك...

خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي

"خُـذِ الْعَفْـوَ وَأْمُـرْ بِالْعُـرْفِ وَأَعْـرِضْ عَـنِ الْجَاهِلِـينَ"

سـورة الأعـراف آيـة 199

"كُلُّ مَنْ يُبْغِضُ أَخَاهُ فَهُوَ قَاتِلُ نَفْسٍ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ كُلَّ قَاتِلِ نَفْسٍ لَيْسَ لَهُ حَيَاةٌ أَبَدِيَّةٌ ثَابِتَةٌ فِيهِ"

رسالة يوحنا الرسول الأولى الإصحاح 3 آية 15

وليد حسني زهرة

إنـــــي أكرهـــــك...

خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي

وليد حسني زهرة

الطبعة الأولى: 2014



الإشراف الفني: سمير الرمحي

الإخراج الفني: نعيم الذياب

التدقيق اللغوي: نظمي أبوبكر

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

2014/4/1969

إنـــــي أكرهـــــك...

خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي

توطئة

اللغة المُحرمة

نضـــال منصـــور*

الإعلام في العالم العربي يحتضر، صورةٌ سوداويةٌ قاتمةٌ تكادُ أن تعم إثر حالة التشظي التي سادت بعد أزمة الربيع العربي.

لم تعد الأزمة محصورةً في واقع الحريات الإعلامية الصعب، والانتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها الصحفيون؛ بل صارت تجلياتها وتداعياتها أعمق من ذلك بكثر.

الأمراض التي اجتاحت الكثير من وسائل الإعلام كالخلايا السرطانية تكاثرت، وتفشت، وانتشرت، "السوس" في الإعلام نخر العظم، ووصل حتى الجذور، ولا يُعرف كيف يمكن مقاومته والقضاء عليه؟!

قبل الربيع العربي كان الإعلام في غالبه مستلباً من حريته، وكان متهماً بأنه صوت الحكومات لا صوت الناس، وكان الصحفيون المستقلون يدفعون ثمن نضالهم من أجل الاستقلالية وقول الحقيقة زجراً وسجناً وتضييقاً.

ولكن الحال والصورة العامة، لم تكن لتصل إلى أن يصبح الإعلام منصةً للتأزيم والاحتراب، وقنبلة تهدد السِلم الأهلي.

اليوم بات الإعلام هو عنوان المشكلة، يُصدّر للمجتمع الكراهية ويحض على العنف والطائفية والبغضاء.

تجاوزت أزمة الإعلام قصة الاستقطاب السياسي، والتخندق، والانفلات من معايير حقوق الإنسان،

والتحول في كثيرٍ من الأحيان إلى بندقية للإيجار، الكارثة أن وسائل الإعلام أصبحت تحشد ضد الآخر، وتُحل دمه، وتبرر الإعتداء عليه وحتى ذبحه.

في أزمة الربيع العربي من الصعب إعطاءُ صكوكٍ بالبراءة عن المسؤولية في تفشي خطاب الكراهية في الإعلام العربي، فالأكثرية متواطئة إما بممارستها أو بصمتها!

دراسة "إني أكرهك.. خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي" والتي أعدها الباحث والإعلامي وليد حسني بتكليفٍ من مركز حماية وحرية الصحفيين رصدت ووثقت هذه الظاهرة الخطيرة التي اشتعلت كـ "النار في الهشيم" بوسائل الإعلام، وبحثت في أسبابها وكشفت وأشرت على المتورطين فيها.

ريادةُ هذه الدراسة أنها جهدٌ يدقق في الواقع، ويتكأ على التاريخ والماضي، ويستشرف المستقبل، ويدق ناقوس الخطر، فالإعلام الداعم للحريات والديمقراطية والإصلاح يتحول بفعل الطغاة مهما كانت هويتهم، وبشراء الذمم إلى معول هدمٍ وتدمير.

خطاب الكراهية كما أظهرته الدراسة لم يعد محصورا بالبلدان التي شهدت ثوراتٍ واحتجاجاتٍ، بل اجتاح معظم الدول في العالم العربي.

وأظهرت الدراسة أيضا أن خطاب الكراهية والطائفية وُظف من قِبل أنظمة الحكم ضد الحركات الشعبية والاحتجاجية لإظهارها ووسمها بالمذهبية، والأسوأ أنها لم تتوقف عند الأنظمة والحكومات وأجهزتها الأمنية، وإنما عدوى تورطت بها القوى السياسية والحزبية، وتحولت إلى لغةٍ غير محرمة في الصراع بين الإسلاميين والقوميين والليبراليين، وتفوقت باستخدامها تنظيمات "السلفيةِ الجهادية" التي استخدمت الإعلام لترويج مظاهر العنف والقتل في بثٍ حي على الهواء مباشرة.

مروجو خطاب الكراهية داسوا بأقدامهم على التراث المهني ومدونات السلوك الإعلامي، وعملوا بالضد من كل معايير حقوق الإنسان، ولذلك قامت الدراسة بتقصي الموقف الحقوقي من خطاب الكراهية، والتطورات في الموقف منه، والتدابير التي أُتخذت للتعامل معه، وتتبعت كذلك الأطر القانونية الوطنية

لتجريم هذا الخطاب، وهل كان كافياً أم قاصراً لوقف تفشيه؟.

وقبل ذلك محصت الدراسة في تعريف "خطاب الكراهية" والحدود الفاصلة بين النقد وحرية التعبير وخطاب الكراهية والترويج للعنصرية، والمخاطر من استخدام حظر بث الكراهية من الأنظمة المستبدة لوضع قيودٍ على حرية التعبير.

خطورة خطاب الكراهية في الإعلام وتفشيه على نحوٍ لافتٍ في العالم العربي كانت الدافع الرئيسي لسعي مركز حماية وحرية الصحفيين لمحاولة استقراء مظاهرها وأسبابها وآليات علاجها، في هذه الدراسة النوعية والتي تعد الأولى من نوعها بعد تزايد حدة الاستقطاب السياسي وانعكاسه بشكلٍ جلي ومؤثرٍ بوسائل الإعلام، وهو ما دفعنا أيضا لطباعتها بشكل مستقل عن تقرير حالة الحريات الإعلامية.

دراسة "إني أكرهك" يتزامن إصدارها مع انعقاد ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الثالث، وأحد أهم محاوره تسليط الضوء على ظاهرة خطاب الكراهية وتفشيه بوسائل الإعلام، وكيف أصبح الصحفيون وقوداً لتغذية نزعات التعصب والطائفية وإقصاء الآخر، وتخلوا عن قيم التسامح والتعايش واحترام الآخر.

"العيش البغيض" كما وصفت الدراسة الواقع والوضع هو الحال الذي آلت إليه أمورنا بعد ثلاث سنوات على بدء ثورات واحتجاجات الربيع العربي، والإعلام الذي كان منارةً يهتدي بها التواقون للحرية والكرامة والعيش الكريم تحول جُله إلى بوقٍ يشحن ضد الآخر، وينعق بالخراب والفوضى.

حال الإعلام لا يسرُ أبداً، والعفن استوطن أوصاله، وبعد أن كنا نبكي حسرةً على حريته المستلبة، نبكي اليوم على إعلامٍ يستبيحُ الوطن، ويُحلل الكراهية والبغضاء بين ناسه وأهله.

دراسة "إني أكرهك" قاسيةٌ، لكنها ليست بقسوة ما يفعله بنا الإعلام الآن!

***الرئيس التنفيذي / مركز حماية وحرية الصحفيين**

تقديم

بين يدي القارئ دراسة قيمة لعلها الأشمل والأهم في معالجة أحد أهم إفرازات الربيع العربي وهو خطاب الكراهية والعنصرية والإقصاء في الإعلام العربي. استطاع الباحث وليد حسني زهرة أن يقدم عملاً موضوعياً وبنهج علمي وبحثي يستحق التقدير لقضية تهدد حيادية الاعلام ومهنيته من جهة، والنسيج الاجتماعي والثقافي التعددي للمجتمعات العربية من جهة أخرى.

الدراسة تتطرق إلى التعريفات والقوانين والمواثيق المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية وتشير الى محاولة بعض الدول العربية التصدي له، لكن الباحث يعترف أن هذا الخطاب العنصري والمرتبط بالصراع المذهبي والطائفي لا ينحصر في الدول التي شهدت ثورات وتغيراً في السلطة؛ بل أصبحت ظاهرة تعم العالم العربي بأسره.

تقدم الدراسة نماذج من بعض الدول العربية، من بينها الأردن، معتمدة على نتائج استطلاعات الرأي التي تؤكد وجود مثل هذا الخطاب الذي انتشر في الإعلام العربي على حساب المهنية والحيادية. وتقدم توصيات قيمة حول كيفية التصدي لخطاب الكراهية في الإعلام على وجه الخصوص. ظاهرة خطاب الكراهية اليوم تعبر عن صراع حامي الوطيس بين قوى مختلفة على الساحة العربية وعن تجاذبات ستحدد مصير المنطقة وتطلعات شعوبها لمستقبل أفضل.

حسنا فعل مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن أن اختار التركيز على هذا الموضوع الحيوي الذي يهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات العربية. ولعل هذه الدراسة تفتح باب الحوار بين الإعلاميين أنفسهم للوصول إلى ميثاق مهني يمنع انتشار خطاب الكراهية والعنصرية في الإعلام العربي بكافة تجلياته.

أسامة الشريف

المحتويات

قبل القراءة

(العيش البغيض) .. لماذا؟!

بدت هذه الدراسة لي عندما تم بحث موضوعها لأول مرة مع الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الأستاذ نضال منصور في شهر تشرين الأول سنة 2013 موضوعا شيقا وأليفا بالنسبة لي، وللحقيقة فقد كنت أطرح على الأستاذ منصور عدم رغبتي بالإنخراط هذا العام في إجراء أية دراسات درج المركز على وضعها في كل عام لتكون جزءا أساسيا من تقريره الهام الذي يصدره سنويا عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن، ودرجت منذ سنوات مضت وبتشريف ممتن له كنت أضع تلك الدراسات تحت إشرافه وبالمناقشات المتواصلة بيننا إلى جانب فريق عمل يتقن تماما مهماته التي يقوم بها.

لم تكن لدي في الحقيقة أي رغبة بالعمل على وضع أي دراسات لتقرير حالة الحريات العامة في الأردن، وقدمت بالفعل إعتذارا للأستاذ منصور، لكنه رد عليَّ سريعا «ما رأيك بدراسة عن خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي»، وبدون أي تردد ضحكت وقلت فورا «موضوع عظيم ..أنا موافق».

لقد نسيت إعتذاري تماما أمام موضوع كان يشغل بالي لمدة طويلة سابقة، وهكذا وبسرعة انقلب موقفي من الإعتذار الى القبول، وتوافقنا على موعد لاحق قريب أقدم فيه تصوراتي الأولية للخطة الهيكلية التي ستنبني الدراسة عليها.

وبدأنا العمل سويا، وانخرطت في موضوع الدراسة لخمسة أشهر متتالية ومتواصلة، لكن ما كنت قد تصورته في البدايات عن موضوع ومضمون حالة خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي بدا متواضعا أمام الكم الهائل والخطر الذي بدأ ينزاح أمامي كلما تقدمت في الدراسة خطوة إلى الأمام، لقد كان خطاب الكراهية أوسع مما كنت أتصوره، وبدأت اعيد حساباتي من جديد، لقد دخلنا حقلا متشعبا ومنفتحا ومتجذرا وخطرا إلى أبعد حدود الخطورة.

ذات إجتماع مع الأستاذ منصور وضعنا خططنا على الطاولة، ثمة دهاليز وعقبات ومشكلات كانت تقتحم علي الدراسة، وتبيَّن لي ان خمسة اشهر من العمل المتواصل ولعدة ساعات يوميا لا تكفي للإحاطة بكامل المشهد المتعلق بمضمون وموضوع هذه الدراسة» نحتاج لوقت أفضل ولفسحة من الوقت أوسع» قلت ذلك للأستاذ منصور، وانا أعلم تماما ـ وربما قبله ـ أنني أنا والدراسة ومنصور محكومون جميعاً بوقت محدد يتوجب علينا جميعا وضع النقطة الأخيرة في هذه الدراسة في ساعة محددة لا يمكننا تجاوزها.

وكان لا بد من الإلتزام بالتوقيت الذي كان أشبه بـ«الموعد المقدس» لنا ثلاثتنا، منصور والدراسة وأنا..

إن هذه الدراسة تطمح لتشكيل إضافة نوعية وكمية إلى حقل الدراسات المتخصصة في خطاب الكراهية في الإعلام العربي أو في إعلام الربيع العربي، ولا تنكر هذه الدراسة استنادها للكثير مما تم إنجازه في هذا الحقل المعرفي إلا أنها في معظمها تبقى في سياق مرحلة الإستكشاف، وهو ما يجعل من حقل الدراسات النقدية والتقييمية لخطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي موضوعا بكرا يحتاج لعشرات الجهود الفردية والمؤسساتية للنهوض به وتجليته أمام الجمهور، وامام الإعلاميين أنفسهم قبل السياسيين والمتصارعين، وقبل المسؤول في حكومته.

إن هذه الدراسة أيضا هي الأولى من نوعها في الأردن، ولا بد من إبداء الأسف لكوننا في الأردن لم نؤسس لعمل يستهدف دراسة خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية في مضمون وسائل الإعلام الأردنية المختلفة، وبالرغم من توفر عدد محدود جدا من الجهود الشخصية لزملاء صحفيين حاولوا الخوض في هذا المضمار إلا أن عملا مكتملا ومؤسسا ومنظما لا يزال بعيدا تماما، وهو ما يستدعي وبالضرورة ان تتوجه مؤسسات المجتمع المدني وحتى الحكومة نفسها لمنح هذا الموضوع الأهمية القصوى، لأن تتبع خطاب الكراهية في الإعلام الأردني بدأ ينتشر بشكل لافت للإنتباه، وإذا لم تتم محاصرته وكشفه للجمهور فإنه سيتسع، وسينخر في بنية وعقل المجتمع الأردني، وهذا ما تحاول الدراسة الإشارة إليه وكشفه.

إن مسؤولية هذه الدراسة تقع على كاهلي تماما، وأتحمل شخصيا مسؤولية أية أخطاء قد ترد فيها، وليس لي غير تقديم وافر الشكر والتقدير لمركز حماية وحرية الصحفيين ولرئيسه التنفيذي الزميل الأستاذ نضال منصور على رعايته ومتابعته الحثيثة والمتواصلة لهذه الدراسة في كل مراحلها، وكان لآرائه وملاحظاته كبير الأثر في صدورها على هذا النحو.

وأشكر الزميل الأستاذ محمد غنيم من مركز حماية وحرية الصحفيين الذي قام هو الآخر بجهد حثيث في متابعة وتصحيح المسودات الأولى والنهائية فله مني جزيل الشكر.

وليد حسني زهرة

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة لمعرفة واستكشاف مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي، وقياس مدى التزام هذا الإعلام بالمعايير الدولية والمهنية ومدى إنخراطه في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية في دول الربيع العربي.

ورأت الدراسة ان خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي ليس بالخطاب الطارئ إلا انه بدا أكثر وضوحا وضغطا في مرحلة الثورات والإحتجاجات الشعبية وما بعدها، وتحول من كونه خطابا كامنا إلى خطاب ظاهر وضاغط بشكل خطر جدا في مراحل التحول التي تبعت سقوط أنظمة عربية»مصر وتونس نموذجا»، أو في مرحلة التحول إلى صراع محلي أشبه ب»الحرب الأهلية» على نحو ما تشهده سوريا.

وخلصت الدراسة إلى أن خطاب الكراهية في مرحلة الربيع العربي لم يعد خطابا محصورا فقط بالدول التي شهدت الثورات والصراعات مع انظمة الحكم المحلية، بل تعداها ليجتاح كل الدول العربية.

وترى الدراسة أن خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي اتسع وتشعب وانتشر بشكل واسع، وأصبح أداة خطيرة للتحريض على الآخر، وبدا وكأنه هو المحرك للسياسي وللشارع العربي خاصة في الدول العربية التي مرت في مرحلة تحول من الأنظمة البائدة إلى الأنظمة الجديدة ولم تشهد استقرارا حقيقيا حتى الآن»مصر، تونس».

وخلصت الدراسة إلى أنه تم استخدام الخطاب الطائفي وتوظيفه من قبل الأنظمة القائمة في مواجهة الإحتجاجات الشعبية من أجل عزلها وتشويهها باعتبارها إحتجاجات طائفية ومذهبية، لحرمانها من أي دعم شعبي «البحرين مثالا»، كما ان خطاب الكراهية قد تعزز في مواجهة الآخر من أجل تشويهه ونبذه.

وفي كل مشاهد الربيع العربي بدت المواجهة الحقيقية بين الإسلاميين وبين العلمانيين والليبراليين هي المواجهة الأكثر استخداما لخطاب الكراهية، ولجأ الطرفان لتوظيف الإعلام في هذه المواجهة التي لم تخل من العنف والقتل، كما أكدت الدراسة على أن دخول التنظيمات الإسلامية»الجهادية» إلى ساحة الحرب

في مواجهة الأنظمة القائمة قد عزز تماما من خطاب الكراهية والطائفية، وفي النموذج السوري فإن دخول المنظمات الإسلامية الأصولية الجهادية هو من فتح الباب على مصراعيه لتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي في المنطقة وفي الإعلام العربي عموما.

ورأت الدراسة أن تحويل الصراع في مصر وتونس واليمن من صراع مع الأنظمة السابقة إلى صراع مع الإسلاميين أدى إلى تعزيز خطاب الكراهية والخطاب الطائفي والمذهبي، وتحول الصراع وبالضرورة إلى صراع بين متدينين وغير متدينين، بينما لم ينجح الإعلام العربي في امتحان الحياد، ووجد الإعلام العربي نفسه منحازا لأطراف الصراع، ولم يعد الإعلام مراقبا وموجها وحياديا ونزيها، بل تورط في المواجهات والصراعات وصار جزءا منها ومن حالة الإستقطاب الإعلامي والدعائي والسياسي، وهذا ما دفع به إلى استخدام ذات اللغة التي يستخدمها المتصارعون، وغرق في خطاب الكراهية، والتحريض، والحض على الطائفية والمذهبية، والقتل، وإقصاء الآخر من أجل الإنتصار عليه «مصر، سوريا، تونس، ليبيا، اليمن، البحرين».

ومن اجل ذلك دفع الإعلام العربي ثمنا باهظا لهذا الإنحياز، فقد أصبح الإعلام متهما من قبل الناس، وفقدوا الثقة به، وساعد على انقسام المجتمع، خدمة للصراعات السياسية والمذهبية والطائفية.

وقالت الدراسة إن دولا عديدة ساعدت على تغذية خطاب الكراهية والطائفية والمذهبية، وتم نقل الصراع السياسي بين الدول إلى ساحات الحرب والمواجهات المحلية في دول الربيع العربي، وفي النموذج السوري والمصري واليمني والبحريني فإن هذه الدول بقيت هي المغذي الرئيسي لتلك الصراعات ولخطابها الإعلامي الذي يخدم تلك السياسات، وظهر ذلك واضحا في دعم دول الخليج العربي للصراع السياسي والإعلامي في مصر، وكذلك الحال في الدعم السعودي للصراع الطائفي والمذهبي في سوريا واليمن، وتدخل إيران في الأزمة السورية وذراعها العسكري «حزب الله»، والدفع بالالاف من المتطوعين من كل بقاع الأرض للقتال في سوريا وبدعم مشترك من السعودية وتركيا وايران والولايات المتحدة الأمريكية، والأردن ..الخ، مما أدى إلى تحويل الثورة السورية إلى فسيفساء غريبة من الصراع الطائفي والمذهبي، مما أدى ليس فقط إلى انقسام الشارع العربي، بل تحول الإعلام العربي عموما إلى أداة ضغط وتوجيه وتحريض.

وترى الدراسة أن الإعلام لعب في دول الربيع العربي وغيرها دورا تحريضيا منحازا بشكل لافت وضاغط،

وظهرت بوضوح فضائيات عربية تضع كل إمكانياتها في خدمة طرف على حساب طرف آخر دون النظر لأصول العمل الصحفي والمهني «الجزيرة والعربية» على سبيل المثال في دعمهما لإنقلاب العسكر على الرئيس المخلوع محمد مرسي الإسلامي، بينما تدعم الفضائيتان المتطوعين من كل بقاع الأرض للجهاد في سوريا ضد نظام الأسد، في معادلة لا تبدو مقبولة أو منطقية، لكن هذا الإنحياز المتناقض يكشف عن الأجندة السياسية لفضائيتي العربية والجزيرة على سبيل المثال لا الحصر.

وترى الدراسة أن القوانين المحلية أظهرت قصورا واضحا في معالجة خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية والمذهبية، وبالرغم من وجود قوانين تجرم هذا الخطاب إلا أن الدول نفسها لم تلجأ لتطبيق تلك القوانين «الأردن، الكويت»، مما أدى بدعاة الكراهية والطائفية للإفلات من العقاب، بينما أدت كتاباتهم ونشاطاتهم إلى تعزيز الصراعات المحلية، وتعميق روح الكراهية داخل المجتمع.

وتقول الدراسة إنه وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية ومعايير عالمية لحصر خطاب الكراهية والطائفية والمذهبية والتمييز، وبالرغم من توقيع معظم الدول العربية على تلك الإتفاقيات، إلا أن تفعيلها كان الأكثر غيابا لصالح الخطاب النقيض وهو خطاب الكراهية والتمييز، والطائفية والمذهبية..إلخ ، وباستثناء تجارب بسيطة لرصد خطاب الكراهية في الإعلام، فإن عملية الرقابة على مضمون المواد الإعلامية التي تتبنى خطاب الكراهية والتمييز والطائفية لا تزال متواضعة، وفي دول عربية عديدة لا تزال هذه الرقابة الإيجابية المطلوبة غائبة تماما، إن التجارب المصرية والتونسية واليمنية وحتى اللبنانية في هذا الجانب الذات بدت جيدة ومتميزة، إلا أنها تحتاج للمزيد من التجذير، فضلا عن الحاجة لتعميمها، ولتقوم مؤسسات مجتمع مدني متخصصة بمهمة رصد خطابات الكراهية في الإعلام المحلي لكل دولة على حدة، من اجل حصر هذا الخطاب ومعالجته ومكافحته والكشف عنه، ومن الحق الإنساني للجمهور معرفة الوسيلة الإعلامية التي تعتمد على نشر خطاب الكراهية، والتحريض الطائفي والمذهبي، والتمييز بين الناس سواء لجهة الدين، أو العرق، أو المذهب أو اللون أو الجنس.

ونظرت هذه الدراسة بامتنان لتجارب عربية من أجل رفض ونبذ خطاب الكراهية والطائفية في مجتمعاتها، وإن تجربة البحرين في وضع وثيقة نبذ الكراهية تشكل تجربة شعبية في غاية الأهمية، وكذلك مشروع بيان رفض الكراهية في الكويت، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان شهدتا ميلاد مثل هذه التجربة،

وكذلك الحال بالنسبة للأردن في مشروع «رسالة عمان» التي اعتمدت في الأساس على تعزيز قيم التسامح الإسلامي ونبذ الفرقة الطائفية والمذهبية وعدم تكفير الآخر دينياً ومذهبيا.

لقد أظهرت الدراسة أن قيم التسامح في العالم العربي وخاصة بعد الربيع العربي وصلت إلى أدنى مستوياتها، ولم يعد هناك مكان للتسامح بين المتصارعين، مما يستدعي إعادة النظر في كل المعطيات السياسية والفكرية والبرامجية التي تصدر عن هؤلاء، وكشفها وتصنيفها ونشرها بين الجمهور المتلقي ليكون على بينة منها ويحذرها، إن عملية التحريض وكيل الإتهامات والشتائم التي تنشرها العديد من وسائل الإعلام المنحازة لأحد أطراف النزاع بدت تؤثر سلبا على الشارع العربي، وفي مصر وسوريا فإن الإعلام قام بعمليات تحريض مباشرة ومكشوفة أدت إلى تعزيز الصراع وصولا إلى إشاعة العنف والإرهاب.

وأوضحت الدراسة أن العالم العربي دخل في مرحلة استقطابات سياسية وطائفية ومذهبية وقام الإعلام بدوره المباشر في هذا الجانب،مشيرة إلى أن هذه المرحلة ستفرض نفسها على العالم العربي وإعلامه ومجتمعه لفترة مستقبلية غير محدودة، وقد ينتج عنها الكثير من الظواهر السياسية والفكرية والإعلامية والإجتماعية الخطيرة مستقبلا، وبالتالي تصعب معالجتها، كما أن ما يجري في سوريا ومصر على سبيل المثال قد أدخل الشعبين في حالة صراع داخلي، بعضه شخصي ثأري إلى أبعد الحدود، وبعضه الآخر ديني وطائفي إلى أبعد الحدود أيضا، مما يعزز لاحقا من روح الثأر بين أفراد المجتمع، وعلى الإعلام في هذا الجانب مهمة صعبة من أجل إشاعة روح التسامح والتعايش بين جميع فئات المجتمع وأطيافه ومذاهبه.

لقد أظهرت الدراسة أن الإعلام ساهم كثيرا في خلق أجواء عدائية ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين تحديدا، سواء على صعيد الإعلام في مصر أو على صعيد الإعلام في الأردن، وقام الإعلام بإشاعة الكراهية ضد اللاجئين السوريين جراء ما تشهده بلادهم من صراع دموي، لقد كان الإعلام محركا مباشرا لحالة الكراهية التي أثرت على اتجاهات مجتمعات بكاملها لكراهية اللاجئ وإظهاره مجرما، ومتسولا، وطامعا، وتاجرا ، وعميلا، وطارئا..إلخ.

وبحسب الدراسة فقد عزز الإعلام من حالة التمييز ضد المرأة، وفي الإعلام المصري أصبحت المرأة موضوع انتهاك، وموضوع كراهية «التحرش الجنسي على سبيل المثال»، فقد انشغل الإعلام المصري بتلك

القضية بشكل كبير وقام بتعزيزها، فضلا عن كيله الإتهامات للمرأة في ميادين الإحتجاج الشعبي، وفي الأردن كان خطاب التمييز ضد المرأة واضحا برفض حقها الإنساني والدستوري بمنح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي، وتم استخدام خطاب تمييزي مباشر تحت ذريعة التخوفات السياسية، وتم ربط هذه التخوفات بالهوية الوطنية الأردنية، والخوف من التغيير الديموغرافي الذي سيؤثر سلبا على هوية المجتمع الأردني الخالصة.

واكدت الدراسة على إن إشاعة خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي يشكل إنتهاكا مباشرا لمنظومة حقوق الإنسان الدولية، مما يستدعي المحاسبة والمساءلة القانونية المحلية والدولية.

ودعت الدراسة في توصياتها إلى ضرورة الإعتراف أولا بوجود ثقافة الكراهية في إعلامنا ومجتمعنا، لأن هذا الإعتراف سيفتح الباب أمام المجتمع للتعامل مع هذه المشكلة باعتبارها حالة قائمة تحتاج لجهود الجميع من اجل تجاوزها ومعالجتها، بدلا من إنكارها وتجاوزها.

ودعت إلى تعزيز ثقافة التسامح باعتبارها أحد المكونات الأساسية الأولى لثقافتنا العربية الإسلامية، وإحدى الفضائل الأخلاقية الإنسانية التي حثت عليها الأديان «الإسلام والمسيحية».

وشددت الدراسة على أن ثقافة الكراهية والحض على الطائفية هي مجرد أفكار بشرية اجتهد البعض بها وتم إلحاقها بالأديان باعتبارها جزءا منها، مما يستدعي الكشف عن تلك الأفكار وتفنيدها وطرحها للجمهور في التعليم المدرسي وحتى الجامعي، وإن القتل على أساس الطائفة والمذهب أو اللون أو العرق أو الجنس ليس من تعاليم الإسلام والمسيحية، وإنما هي أفكار لأشخاص وجدوا الالاف يتبعون أفكارهم ويحملونها ويطبقونها.

وأوصت بالعمل مبكرا ومن الصفوف الدراسية الأولى في المدارس على إشاعة ثقافة التسامح والتعايش ونبذ الكراهية والعنف والطائفية باعتبارها أفعالاً لا تمت للدين بصلة، وعلى وسائل الإعلام مجتمعة تخصيص ساعات بث ومساحات نشر لتعزيز ثقافة الحوار والتعايش والتسامح مع الآخر.

ودعت الدراسة إلى تعزيز دور المساجد في إشاعة ثقافة التسامح والتعايش وأدب الإختلاف باعتبارها

كلها قيماً إسلامية سمحة دعا الإسلام اليها وحض عليها، وتشكل في مضمونها جزءا من رسالة الإسلام العظمى، وهذا يعني ضمنا استعادة دور المسجد الذي تحول في الفترة الأخيرة إلى مكان للتحريض على الطائفية وتعزيز ثقافة الكراهية.

وأوصت الدراسة بوضع قوانين وتشريعات اكثر صرامة وتشددا تجاه كل من يشيع أو يتبنى ثقافة الكراهية والتحريض على الطائفية والمذهبية والتمييز، كما اقترحت قيام مؤسسات مجتمعية مدنية تعمل بمنهج علمي صارم على فضح وسائل الإعلام أو كل شخص يتبنى خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمذهبي والتمييز، وتقوم هذه المؤسسات بنشر نتائجها وتوزيعها على الجمهور، لإن مثل هذا العمل الهام سيجعل دعاة الكراهية والطائفية داخل المجتمعات يراجعون حساباتهم ويتراجعون للخلف، خاصة إذا تم ربط هذه النتائج باحالتها إلى القضاء أو المساءلة المجتمعية والإعلامية.

ودعت إلى تاسيس شبكات قانونية مجانية لتقديم كل الدعم القانوني والإستشاري المجاني لضحايا خطابات الكراهية والطائفية والتميز، وقيام منظمات ومؤسسات بمراقبة التشريعات المتعلقة بحرية التعبير، للتفريق بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية والتحريض والتمييز والعمل على معالجة أية إختلالات في هذا الجانب من شأنها الإعتداء على حرية التعبير،وتولي مؤسسات مجتمعية مدنية وبالتعاون مع الحكومات ومجالس النواب واية قوى ضغط أخرى لتبني المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير، والمنسجمة أساسا مع حقوق الإنسان لتضمينها في القوانين الناظمة لحرية الإعلام.

واقترحت العمل على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور مبكرا واعتبار حقوق الإنسان مادة تعليمية أساسية في كل المراحل التعليمية، مضيفة إن عملا متواصلا تطوعيا للعمل مع طلبة المدارس في المرحلة الدراسية المتوسطة والثانوية لتدريبهم على ثقافة حقوق الإنسان، وتحديد وتحييد خطاب الكراهية سيساعد على إنشاء جيل جديد لديه ثقافة جيدة عن حقوق الإنسان، مما سينعكس على سلوك الأفراد في تعاملهم مع مجتمعهم المحلي.

واوصت الدراسة بتدريب الصحفيين والإعلاميين على منظومة حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالتفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، إن تلقي الصحفيين تدريبات موسعة على التفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية سيمكنهم من تحاشي الوقوع في استخدام خطاب وتعابير تدفع للكراهية والتمييز

والتحريض الطائفي والمذهبي دون ان يدركوا ذلك، وتدريب محامين على كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بخطاب الكراهية وحرية التعبير للمساهمة في إنشاء شبكة واسعة من المحامين المتخصصين في هذا الجانب، يمكن الإستفادة من خبراتهم لاحقا في تقديم المدافعة المجانية عن المتضررين من خطابات التحريض والكراهية، فضلا عن الإستفادة منهم بالإنخراط في مشارع أوسع تستهدف الجمهور في المدارس وفي المناطق المحلية لتدريبهم على حقوق الإنسان وقيم التسامح والتفريق بين حرية التعبير وخطب الكراهية والتحريض.

وطالبت الدراسة باعتماد مبادئ «كامدن» حول خطاب الكراهية في القوانين ذات الصلة بقانون المطبوعات والنشر وحرية التعبير، وعلى وسائل الإعلام مجتمعة أو فرادى وضع معايير ومفاهيم واضحة لا تقبل التأويل في رسائلها الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمقروءة بحيث لا تثير أي لبس أو تفسير بأنها تحتمل خطاب تحريض أو تمييز أو كراهية.

وفضلت الدراسة في توصياتها المتعددة أن يتم التعاون والتنسيق مع القضاة والبرلمانيين والموظفين الإداريين» وزارة الداخلية والمتصرفين والحكام الإداريين» لتدريبهم على منظومة حقوق الإنسان، وكيفية التعامل مع من يشيعون خطاب الكراهية والتحريض ضد الآخرين.

ودعت للعمل على تحول الدولة إلى دولة حكم مدني يقوم على مبدأ العدالة بين جميع أفراد المجتمع، وتكافؤ الفرص لأن من شان ذلك تضييق هامش الصراعات الداخلية بين أفراد المجتمع الذين تحكمهم جميعا مبادئ وقيم العدالة المجتمعية.

واقترحت الدراسة في ختام توصياتها أن يبادر المجتمع والنشطاء في كل المجالات لصياغة وتبني وثيقة وطنية لنبذ العنف والكراهية والطائفية وكل أشكال التمييز قائلة إن توافق المجتمع على وضع مثل تلك الوثيقة وطرحها على جميع المواطنين للتوقيع عليها سيساهم في إشاعة ثقافة نبذ الكراهية والعنف والتحريض بين الجميع، وستشكل في حد ذاتها أرضية صلبة ونواة لعمل مجتمعي مدني أوسع على مستوى الوطن بكامله.

وتضم الدراسة سبعة فصول جاءت تباعا في سياقات التوقف امام ظاهرة خطاب الكراهية في إعلام

الربيع العربي وتحليلها، وعرض نماذج من ذلك الخطاب.

وبحثت الدراسة في الفصل الأول المفاهيم الملتبسة في خطاب الكراهية من القانون الدولي الى القوانين المحلية، وتوقفت امام ما ورد من مفاهيم مناهضة لخطاب الكراهية والتحريض في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتوقفت الدراسة سريعا أمام ما ورد في الدستور الأردني وقانون المطبوعات والنشر من نصوص دستورية تجرم خطاب الكراهية، وأوضحت الدراسة بأن التشريعات الأردنية والدستور لم تستخدم عبارة «الكراهية» مباشرة، وإنما استخدمت عبارات أخرى لصيقة تماما بمدلولات خطاب الكراهية وفقا لما ورد في الشرعة الدولية من تعريف لها.

وتوقفت الدراسة أمام مبادئ كامدن الدولية المتعلقة بتعريف مفهوم خطاب الكراهية وكيفية التعامل معها، مشيرة إلى أن هذه المبادئ لا تزال في معظمها بعيدة عن التطبيق في العالم العربي.

وقالت الدراسة إن مصطلح»خطاب الكراهية» لا يزال مصطلحا شائكا، فلم يتم وضع تعريف محدد وواضح له ، وإن كانت اجتهادات الدول بما في ذلك المجتمع الدولي قد قاربت تماما بين مفاهيمه المتعددة والمختلفة، وللحقيقة فإن مفاهيم»خطاب الكراهية» لا تزال من اكثر المفاهيم لبسا، وتحتاج لتحديد أكثر صرامة بدلا من إبقاء الباب مفتوحا أمام الإجتهادات المتعددة على المستوى المحلي والمستوى الدولي، بالرغم من ان «مبادئ كامدن» التي وضعتها منظمة المادة 19 قد ساهمت إلى حد كبير في تقريب المفهوم ووضع أرضية له يمكن البناء على أساسها.

إن غياب التعريف الواضح لمفهوم»خطاب الكراهية» في القانون الدولي جعله من أكثر القضايا إثارة للخلاف والجدل، وفي الوقت الذي تتوافر فيه تعريفات تطرح في سياق تقريب المفهوم ومقاربته بين الباحثين والمهتمين والقانونيين على المستوى الدولي، إلا أن معظم الدول لم تضع مفاهيم قانونية واضحة تجعل من «خطاب الكراهية» مادة قانونية واضحة يمكن المحاسبة عليها أمام القضاء، وهذا ما جعل القوانين المحلية بما فيها الأردن تعتمد على المفاهيم الراسخة المتعلقة بقوانين المطبوعات، ولم يسجل في القضاء الأردني أية قضية ضد»خطاب الكراهية» باعتباره جريمة يحاسب عليها القانون.

وتوقفت الدراسة في الفصل الثاني الذي حمل عنوان«تجريم خطاب الكراهية الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية» للتعريف بخطاب الكراهية وتجلياته، والفرق بينه وبين حرية التعبير، وفقا لما اكدت عليه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي التي أكدت على أن «التوصل إلى تعريف قوي وواضح ومشترك لخطاب الكراهية، إذا كان مرغوباً فيه على الإطلاق، تزيده تعقيداً حقيقة أن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتناولان المسألة بطريقتين مختلفتين».

وبحسب بيلاي فإن هناك صعوبة في «التمييز بين خطاب الكراهية.. والخطاب الذي لا يتعدى كونه مجرد كلام مسيء»، لأنه لا يوجد تعريف لخطاب الكراهية متفق عليه بشكل جازم في القانون الدولي، وربما ينبغي ألا يكون هناك تعريف له، ولدينا، بدلاً من ذلك عدد من النُهج الإقليمية والوطنية المختلفة اختلافاً طفيفاً، وبعض البلدان تحمي خطاب الكراهية إلا إذا كان الخطاب يحرض فعلاً على عنف وشيك، بينما توجد، في الجانب الآخر، تقييدات صارمة مفروضة على الكلام في بعض البلدان في سياق إنكار محرقة اليهود، أو، في بلدان أخرى، لحماية العقيدة أو الرموز الدينية.

وناقشت الدراسة كيفية مجابهة خطاب الكراهية في الشرعة الدولية، وعادت الدراسة للتوقف مطولا أمام الإتفاقات الدولية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري.

وتوقفت الدراسة مطولا لمناقشة خطة الرباط التي وضعت في الأساس لمجابهة خطاب الكراهية والتمييز والتي تعتبر حتى الآن من أفضل استراتيجيات العمل الدولية المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية الذي رات الخطة أن مختلف أنحاء العالم قد شهدت في السنوات الأخيرة عدة أحداث أثارت الاهتمام مجددًا بمسألة التحريض على الكراهية، كما أن الكثير من النزاعات التي حدثت خلال العقود الماضية، قد تضمّنت كذلك – بدرجات متفاوتة – عنصر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، كما أكدت على أن حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقَد مترابطتان وتدعم إحداهما الأخرى، وإنّ حرية ممارسة المرء شعائر دينه أو معتقده – أو عدم ممارسته –لا يمكن تحقيقها إلا مع احترام حرية التعبير.

وقالت الدراسة إن خطة الرباط خلصت في الجانب التشريعي إلى عدم وجود أي حظر قانوني للتحريض

على الكراهية في العديد من الأطر القانونية الوطنيّة عبر العالم، كما ان التشريعات التي تحظر التحريض على الكراهية تستخدم مصطلحات متفاوتة، وهي غالبًا غير منسجمة مع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلما توسّع تعريف التحريض على الكراهية في القوانين الوطنيّة، ازدادت الاحتمالات بفَتْح باب التطبيق التعسفي لتلك القوانين. كما أنّ المصطلحات المتعلّقة بمخالفات التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تختلف باختلاف البلدان مما يزيد في غموضها نوعًا ما، في حين يجري تضمين التشريعات الوطنية أنواعًا جديدة من القيود على حرية التعبير. وينجم عن ذلك مخاطر الوقوع في خطأ تفسير المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإضافة قيود على حرية التعبير غير واردة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأشارت خطة عمل الرباط بحسب الدراسة إلى أن حظر التحريض على الكراهية ثابت بوضوح، على المستوى الدولي، في المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في التعليق العام رقم 34، على أنّه «باستثناء الحالات المعيّنة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 20 من العهد، يتعارض مع العهد حظر إظهار قلّة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين إزدراء الأديان. ويجب أيضا أن تكون حالات الحظر تلك متمشية مع الشروط الصارمة الواردة في الفقرة 3 من المادة 19، فضلاً عن مواد مثل المواد 2 و5 و17 و18 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك لا يجوز، على سبيل المثال، لأي قانون من هذه القوانين أن يميّز لصالح دين أو أديان أو نظم عقائدية معينة، أو ضدها، أو لصالح اتباعها ضد أتباع دين آخر أو لصالح المؤمنين بدين ضد غير المؤمنين. ولا يجوز أن تستخدم حالات الحظر تلك لمنع انتقاد الزعماء الدينيين أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية أو المعاقبة عليها».

وناقشت الدراسة الإختبار الذي وضعته خطة عمل الرباط الذي يتكون من ستة عناصر ليتم الحكم من خلالها عما إذا كان هذا الخطاب يتضمن خطاب كراهية وتحريض وتمييز ام لا، وهذه العناصر الستة هي: السياق، المتحدث، النيّة، المحتوى أو الشكل، مدى الخطاب، والأرجحية.

وعادت الدراسة لتتوقف مطولا أمام مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة وبتفاصيل أوسع، كما

ناقشت الإعلان الأممي المشترك حول التشهير بالأديان.

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث الذي حمل عنوان «لماذا يكرهوننا.. جذور خطاب الكراهية بين الشرق والغرب» قائلة إن الثقافة العربية لم يتوفر فيها خطاب كراهية كما وفرته الصراعات السياسية بين العرب والغرب طيلة القرن العشرين، ومع ذلك فإن كراهية العرب للغرب لم تتبلور بشكل واضح ومؤثر إلا عندما انحازت امريكا والغرب عموما إلى الاحتلال الإسرائيلي، وعدم مناصرة الشعب الفلسطيني في عدالة قضيته امام الاحتلال الإسرائيلي، وعندما تعرضت واشنطن لهجوم أيلول سبتمبر وقيادتها العالم في حربها ضد أفغانستان والعراق، فضلا عن ثورة الإعلام في موجاتها المتتالية انفتحت الأبواب على خطاب الكراهية الذي نراه ونشاهده ونعاني من ويلاته وتداعياته.

ورأت الدراسة أن حادثة 11 أيلول سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت على إطلاق روح الكراهية ليس في العالم العربي والإسلامي فقط، بل في كل أنحاء العالم، لكن هذا لا يعني أن صورة الكراهية لم تكن موجوده في السابق بل «كانت موجودة دائماً بقوة أو بستار شفاف طوال عقود القرنين، التاسع عشر والعشرين. وترجع جذور الكراهية إلى الصور النمطية التي أوجدها الخطاب وخلقها على الطرفين».

وتوقفت الدراسة أمام جهود الإستشراق التي حاولت مبكرا استكشاف الشرق، وقامت برسم الصور الأولى المتخيلة في عقل الغرب عن الشرق العربي والإسلامي، وهي الصورة المشوهة التي بقيت في أذهان الغرب عن الشرق العربي ومغربه عموما.

ورات الدراسة أن المدرسة البحثية التي ترى أن للإستشراق الغربي المعادي للثقافة الإسلامية عموما دورا مهما في إشاعة خطاب الكراهية بين الشرق والغرب، والمساهمة المباشرة في إشاعة روح العداء الثقافي والديني بينهما والذي بدأ مبكرا في القرن التاسع عشر قد أنتج في نهايات القرن العشرين كل تلك الصراعات العقائدية والفكرية بين «الشرق المؤمن» وبين «الغرب الكافر» من وجهة نظر التيارات الدينية المشرقية «الأصوليات الإسلامية» الحديثة.

واكدت الدراسة على أن خطاب الكراهية وبالرغم من جذوره التاريخية الضاربة في أعماق الصراعات

الثقافية والحضارية والدينية بين الشرق والغرب إلا أنه خرج عن تقليديته بعد الثورات العربية، وأصبح أكثر خطرا عندما تم توجيهه إلى أبناء الوطن الواحد في سياق الصراعات المحلية التي تحولت إلى صراعات إثنية وعرقية وطائفية.

وناقشت الدراسة في الفصل الرابع قضية الإسلام السياسي وخطاب الكراهية ونفي الآخر والتحريض عليه» مؤكدة على أن الخطاب الديني للحركات الإسلامية، والخطاب السياسي للأنظمة العربية الرسمية شكلا الحاضنة الخصبة لتنامي خطاب الكراهية في السنوات الأخيرة وخاصة ما بعد سنوات «الربيع العربي» وهذه حقيقة بدت ـ للأسف ـ أكثر من حقيقة واقعة تمشي على الأرض.

وقالت الدراسة أن سنوات الربيع العربي أطلقت خطاب الكراهية من عقاله تماما، وبدا هذا الخطاب بكل مضامينه السيئة من تحريض، وإقصاء، واتهام ... الخ، يتجلى يوميا في الخطابين الديني المتورط في العمل السياسي تماما، والحكومي الرسمي المتورط هو الآخر في مواجهة المحتجين عليه الذين يطالبونه بإجراء إصلاحات سياسية، تكفل لهم الحق في الحياة داخل دولة مدنية ديمقراطية تماما تتوفر فيها كل متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة في الحياة والعمل والتمتع بحرية الرأي والتعبير، وصولا الى حياة معيشية محترمة.

واوضحت بأن حركات الإسلام السياسي المتعددة التي برزت كقوة في أحداث الربيع العربي ونجح بعضها بالوصول إلى السلطة «تونس، مصر»، استخدمت خطابا إقصائيا واتهاميا لمن يخالفهم في الرأي والموقف، وبدا خطاب هذه الحركات يتضمن تحريضا على الكراهية إما بلغة مباشرة مفتوحة، وإما بلغة مواربة، كما أثبتت احدث الدراسات الدولية ان خطاب الكراهية ارتفع منسوبه بشكل كبير جدا في أحداث الربيع العربي.

ورأت الدراسة أن خطاب الحركات الإسلامية في «الربيع العربي» بكل ما يحمله من خطاب سياسي وديني يستند الى خطاب سلفي موغل في التاريخ، وعلى عداء مع الحاضر، لم يكن وليد «الربيع العربي» فقط، وإنما وجد في هذا «الربيع» بيئة مناخية مناسبة لإعادة تجديد خطابه وتغليفه في هذه المرحلة بغلاف «الديمقراطية»، بينما هو في أساسه يستند إلى جذوره السلفية التي تستمد معطياتها المرجعية من قاعدة «الحاكمية لله»، وهي القاعدة التي فرضت نفسها على مجريات التاريخ الفكري والعقدي لـ«الإسلام

السياسي» الذي ترعرع إبان المواجهة الأمريكية السوفييتية في أفغانستان طيلة عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي أسست لاحقا إلى الإسلام التكفيري الأصولي في بعض مناحيه، في تسعينيات القرن العشرين، وصولا الى ما وصل إليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما نشهده اليوم من جماعات تكفيرية وجهادية وسلفية، منقسمة على نفسها أولا، ومع بعضها البعض ثانيا، لتجد في فوضى الربيع العربي بيئة مثالية بالنسبة لها لممارسة طقوسها وتطبيق أفكارها في مجتمعاتها المحلية أولا، وفي مجتمعها الديني الأوسع ثانيا.

وتابعت الدراسة بالقول إن ما دفع بخطاب الكراهية ليكون سيد التحريض، هو شعور التيارات السياسية المتحاربة والمتصارعة داخل منظومة الوطن الواحد «مصر، تونس، ليبيا، سوريا، البحرين، اليمن» بأنها تتصارع على مكاسب محدودة ومغلقة، وان حصة كل منها تبقى محصورة في مدى نجاحها بإزاحة الآخر من طريقها، ومن هنا تم السماح تماما بان يكون لخطاب الكراهية المتبادل مكانته في هذا الصراع الذي وصل في مصر إلى أن يؤدي إلى انقسام كبير في بنية المجتمع المصري السياسية والاجتماعية، وإلى صراع دموي في سوريا بين تيار ديني سلفي أصولي يعتبر صراعه مع النظام «جهادا مقدسا سيؤدي به إما الى الجنة وإما الى النصر» في استعادة تاريخية لحقبة الحرب الباردة والصراع في أفغانستان بين دولة الكفر «السوفييت»، وبين دولة الإيمان «واشنطن» باعتبارها من أهل الكتاب، وبين نظام قومي حكمت حركة الإسلام الأصولي على هذا التيار مبكرا جدا بالكفر وإبان الحرب الباردة أيضا بين الكرملين وواشنطن..

واكدت الدراسة على أن خطاب الكراهية المتبادل بين حركات الإسلام السياسي السلفي، وبين الخصوم من التيارات السياسية وحتى الاجتماعية الأخرى لم يتوقف عند الحدود التقليدية لوسائل إشاعة مثل هذا الخطاب من وسائل إعلام مختلفة، وبيانات، وخطابات، واحتفالات، وحتى من خلال الاتصالات الفردية، أو النشاطات الجماهيرية، بل وصل الى حد استخدام المساجد من قبل الجماعات الإسلامية باعتبارها الجهات الوحيدة التي تملك صلاحية الوصول لمنابر المساجد بخلاف الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى، مما أدى بالنتيجة إلى توظيف المساجد في خدمة «خطاب الكراهية» والتحريض على الآخر، وتعزيز العداء الطائفي، وفي بلد مثل مصر أو تونس أو حتى في البحرين، فإن أحد أبرز أشكال الصراع السياسي كان على المساجد، إما باحتلالها ، وإما بهدمها.

وتخلص الدراسة في هذا الفصل إلى أن خطاب الكراهية الذي تنامى بشكل كبير وخطر إبان الربيع العربي، وجد له حاضنة كبيرة جدا ومتشعبة وتستند إلى إرث عقدي سلفي وفكري وتنظيري لدى الحركات الإسلامية التي رأت أن أفضل حرب تواجه بها المنافسين من التيارات السياسية الأخرى هي في الاتهام والتحريض لكسب ود ودعم الشعب، وهو ما دفع بخطاب الكراهية ليتنامى في بلدان الربيع باتجاهين متضادين، ففي الوقت الذي نما فيه «خطاب الكراهية» في أحضان حركات الإسلام السياسي، فإنه بالمقابل وجد له حاضنة أمومية لدى بعض الأحزاب والتيارات السياسية والشعبية المناهضة للإسلام السياسي، وبين تبادل هذا الخطاب بين الجانبين وقع المجتمع في أزمة كبرى أدت وبالضرورة إلى الإضرار الكبير في وحدة المجتمع الوطني، وفي القضية الوطنية، ونتج عن ذلك كله انقسامات وصراعات قومية ووطنية ودينية وسياسية وطائفية وحتى مناطقية داخل المجتمع الواحد، وهي المشكلة التي لا تزال ترزح تحت وطأتها كل المجتمعات العربية التي مرت بالربيع العربي، ونجحت بالتخلص من حكامها، لكنها خضعت بالنتيجة الى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة تمثلت بالاحتراب بين أبناء الوطن الواحد بسبب خطابات الكراهية المتبادلة بين السادة الجدد في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وتضيف بأن الحديث عن مستقبل خطاب الكراهية في دول الربيع العربي وغيرها من الدول التي تأثرت بمجريات الثورات العربية سيبقى رهينا للديمقراطية وتعزيز الحوار وقبول الآخر، وإعادة بناء المناهج التعليمية على أسس جديدة، وإشاعة قيم التسامح في المجتمع، وستكون كلها عوامل جيدة في التخفيف من حدة خطاب الكراهية، في الوقت الذي يتوجب فيه على حركات الإسلام السياسي التحول من خطاب التكفير الى خطاب التفكير، والتحول من التحوصل في «عقل الخلف» إلى الإيمان بقيم الديمقراطية والمجتمع المدني، والدولة المدنية القائمة على قيم التسامح والتشاركية، والتعايش مع الأفكار والتنوع المجتمعي والفكري والعقدي والقومي داخل المجتمع الواحد، ولا يشكل ذلك اي خلاف مع صحيح العقيدة الإسلامية.

وتختم الدراسة هذا الفصل بالتأكيد على أن خطاب الكراهية بكل أشكاله وتجلياته المؤلمة والكارثية لن يتلاشى إلا بعد أن تؤمن الحركات السياسية بكامل فسيفسائها السياسية والعقدية بما فيها جماعات الإسلام السياسي بالديمقراطية وبالدولة المدنية التي يتساوى فيها جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، دون تمييز ديني أو طائفي أو عرقي أو مذهبي، في الوقت الذي تقوم فيه الدولة المدنية الحديثة على كل هذه

الأسس، وعندها لن يكون هناك مكان لخطاب الكراهية، أو التحريض على الكراهية التي ستؤدي حتما إلى صراع داخلي قد يكون في أبسط صوره حربا أهلية مدمرة.

وتوقفت الدراسة مطولا جدا في الفصل الخامس أمام خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي«تقارير الرصد والتوثيق»، مستهلة هذا الفصل بكيفية وآلية تحديد وفرز خطب الكراهية وتمييزه عن حرية التعبير من خلال تطبيق قاعدة الإختبارات الستة التي اعتمدت في خطة عمل الرباط ومن قبل منظمة المادة 19 وهي:سياق التعبير، وشخص قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نقله للجمهور، ونية قائل التعبير، ومحتوى التعبير، وحجم التعبير وطبيعته العامة وإمكانية انتشاره، ومدى رجحان حدوث النتائج المترتبة على التحريض.

وناقشت الدراسة في هذا الفصل الحالة السياسية ما بعد الثورات وتأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية، قائلة إن «ثورات الربيع العربي» هي التي أججت الصراع المذهبي والطائفي في العالم العربي، وما يجري في مصر وسوريا والعراق وتونس وليبيا ولبنان والبحرين والسعودية والكويت هو جزء من التجليات السلبية التي نتجت عن صراعات الربيع العربي في دول المشرق والمغرب العربي.

وحول خطاب الكراهية في تحولات الإعلام العربي قالت الدراسة إن ثورات الربيع العربي جاءت مفاجئة تماما، فلم يكن أحد يتصور ان بين عشية وضحاها يمكن ان تنقلب الموازين بهذه السرعة، ولم يكن أحد أيضا ليتصور للحظة أن تلك القوة الشعبية الجارفة التي خرجت في شوارع تونس، ثم في مصر وليبيا واليمن، وسوريا والبحرين والسعودية كانت تملك كل هذا الجبروت والإصرار على إزاحة أربعة زعماء ربما نسي معظمهم عدد السنوات التي قضوها على كراسي الحكم.

وتضيف الدراسة إنه وبعد إنقشاع غبار الثورات، دخلت تلك الدول في أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية داخلية قاتلة، فقد تحولت تلك الدول في داخلها من مرحلة الصراع مع الحاكم إلى مرحلة الصراع الداخلي بين الشعب نفسه، ذلك الشعب الذي توحد على الإطاحة بحاكمه، لكنه سرعان ما اختلف مع نفسه بسبب الصراعات السياسية والطائفية والعرقية والمذهبية، وبذلك تحول المشهد تماما من المشهد الثوري، إلى المشهد الثأري، وهنا دخل الإعلام كلاعب رئيسي في إدارة دفة تلك الصراعات وتوجيهها، والقيام بدور المحرض، وأصبح لخطاب الكراهية مساحته الواسعة التي يتحرك فيها ومن خلالها.

وترى الدراسة أن الإعلام في دول الربيع العربي تحول للإنحياز المباشر للعهد الجديد بعد ان كان في معظمه في خدمة العهد القديم، كما شهدت بلاد الربيع العربي ثورة إعلامية موازية تضخم فيها عدد الوسائل الإعلامية، على حساب المهنية وأصولها، وأصبح كل فصيل وحزب وجماعة له ماكينته الإعلامية التي يوجهها الى الهدف الذي يريده، وعاد الإعلام في معظمه ليعمل بوظيفة الخادم لدى السيد الجديد.

وتوقفت الدراسة في هذا الفصل أمام خطاب الكراهية في شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي مؤكدة على أن الفضاء المفتوح للإعلام الإلكتروني على شبكة الإنرنت ومواقع التواصل الإجتماعي المفتوحة والسهلة والمجانية قد فتح الباب على مصراعيه أمام الضخ الجائر وغير المحدود لمواد وخطابات تتضمن الكراهية المباشرة وتحض على الإرهاب والتمييز والتحريض الطائفي والمذهبي.

وتؤكد الدراسة على ان شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي قد ساهمت مساهمة كبرى في إشاعة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمذهبي والتمييز بكل أشكاله المدانة والمرفوضة، كما ناقشت الدراسة مظاهر ومضامين القلق الأممي من انتشار ذلك الخطاب على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي.

وناقشت الدراسة مطولا نماذج رصد خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي في كل من مصر وتونس واليمن والبحرين وسوريا والكويت.

وقالت الدراسة إن عملية رصد مضمون الكراهية في وسائل الإعلام لا تزال قاصرة ومحدودة جدا في العالم العربي، مشيرة إلى وجود تجارب محدودة ومتواضعة في كل من مصر وتونس واليمن تم فيها رصد خطاب الكراهية في وسائل إعلام الدول الثلاث السابقة، داعية إلى تعميم تلك الوظيفة الهامة وتعظيمها وتطويرها.

وناقشت الدراسة بالتحليل والتقييم نتائج ثلاثة تقارير رقابية وتقييمية لوسائل الإعلام في مصر وتونس واليمن، وقد اظهرت جميعها بأن وسائل الإعلام التي راقبت فيها مستوى خطاب الكراهية والتحريض قد تضمنت خطابا تحريضيا مباشراً أو بلغة تضمنت عبارات كراهية مباشرة.

وأظهرت تلك التقارير المصرية والتونسية واليمنية تفاوتاً واضحاً فيما بينها أن وسائل الإعلام التي قامت بتحليل مضامينها حفلت كلها بخطابات طائفية وتحريض وعبارات كراهية، كما ان معظم وسائل الإعلام تلك تورطت في إشاعة خطابات الكراهية في مجتمعها المحلي.

وتوقفت الدراسة أمام الخطاب التحريضي الذي مارسته وسائل إعلام مصرية ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين في سياق الجو المصري العام الذي أصبح مشحونا بالكراهية والتحريض بسبب الصراعات بين أنصار الرئيس المخلوع محمد مرسي وانصار الإنقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي.

وناقشت الدراسة في ختام هذا الفصل لغة التخوين والتحريض والكراهية التي غزت الإعلام المصري بين أنصار مرسي وانصار السيسي وتجليات ذلك الخطاب في وسائل الإعلام المصرية المختلفة على قاعدة»شيطنة الآخر«.

وخصصت الدراسة الفصل السادس لدراسة وتحليل إستطلاع الراي حول أثر الثورات والحراكات الاحتجاجية في تعزيز خطاب الكراهية في الإعلام، وقد استهدف هذا الاستطلاع معرفة توجهات العينة المستهدفة تجاه خطاب الكراهية في الإعلام العربي والأردني، وتقييماتهم لهذا الخطاب وأسبابه ودوافعه، وأثر النزاعات الداخلية في دول الربيع العربي والحراكات الشعبية، وكيف أثرت الثورات العربية سلبا أو إيجابا في تعزيز خطاب الكراهية استنادا الى تلك الصراعات.

وحصر هذا الاستطلاع تساؤلاته في أربع دول عربية فقط هي تونس، ومصر، وسوريا، والأردن، لعدة أسباب هي:

1. لكون مصر لا تزال تعيش حالة صراع داخلي بالرغم من نجاح ثورتها، إلا أنها بقيت رهينة لصراعاتها على السلطة بين تيارات سياسية وتحولات اجتماعية لم تستقر حتى الآن، وقد أشارت المعطيات إلى أن الإعلام المصري تورط تماما في تعزيز خطاب الكراهية ضد الآخر، وتجلى هذا الخطاب في التحريض على العنف، وعلى إقصاء الآخر، والحض على عدم التسامح والتعايش وفقا لمختلف التقارير التي تولت مراقبة الإعلام المصري.

2. لكون سوريا هي الأخرى لا تزال تعيش حالة صراع دموي داخلي «حرب حقيقية»، وهي البيئة المناسبة التي ينشأ داخلها خطاب الكراهية وينمو ويتسع، وقد بدا تورط الإعلام في القضية السورية بشكل خطر جدا، وأصبح الإعلام السوري المحلي، والإعلام العربي والدولي ضالعا تماما في تعزيز خطاب الكراهية، وبدا «إعلام الثورة» ضالعا هو الآخر في تعزيز خطاب الكراهية، فضلا عن اتهامات في دور مباشر وخطر لبعض الفضائيات العربية التي تورطت في الصراع السوري وأصبحت جزءا من الماكينة الإعلامية التي لا تهدأ لبث الدعاية ضد النظام السوري، وتحولت القضية السورية إلى بيئة حاضنة تماما لخطاب الكراهية بشكل غير مسبوق.

3. وتم اختيار تونس لكونها لا تزال هي الأخرى تعيش صراعا داخليا عقب نجاح ثورتها، لكن الوضع في تونس يبقى أقل خطرا منه في كل من مصر وسوريا، وقد تورط الإعلام التونسي أيضا في تبني خطاب الكراهية، والدعاية والتحريض، وهو ما اثبتته عدة دراسات وتقارير تولت مراقبة وتقييم الرسائل الإعلامية لوسائل الإعلام التونسي.

4. وتم اختيار الأردن لكون هذه الدراسة تتخذ من الأردن نموذجا تطبيقيا لدراسة خطاب الكراهية في دولة تمثل الدول التي شهدت حراكات شعبية مطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

لقد أظهرت إجابات العينة المستطلعة على الأسئلة التي تم تصميمها بشكل خاص لهذه الدراسة تفاوتا واضحا في إجابات العينة حول الأسئلة موضوع الاستطلاع، إلا أنها بالنتيجة شكلت إطارا جيدا لمعرفة توجهات عينة الدراسة تجاه «خطاب الكراهية» بدءا بالمفاهيم وانتهاء بالنتائج والأسباب والتوجهات.

إن هذا الاستطلاع هدف بالدرجة الأولى الى معرفة تجليات «خطاب الكراهية» في الإعلام العربي والأردني في ظل الثورات العربية والحراكات الشعبية، ومدى تأثيرها على منسوب خطاب الكراهية في الإعلامين العربي والأردني، ومنسوب العلاقة المتضادة بين «خطاب الكراهية» من جهة، و«خطاب التسامح» من جهة اخرى، فضلا عن أسباب بروز خطاب الكراهية في الإعلامين العربي والأردني بعد الربيع العربي والحراكات الشعبية.

لقد كشفت إجابات العينة المستطلعة من الوسط الصحفي والإعلامي عن السؤال حول مدى مساهمة

الثورات والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبير وإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر عن تباين واضح في تقدير تلك النتائج، فقد تراوحت الإجابات كوسط حسابي ما بين (54%) فيما يتعلق بتعزيز خطاب التسامح، و(61%) لإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر.

إن معطيات الإجابات تكشف عن مواقف ملتبسة لدى العينة المستجيبة تجاه التسامح، واحترام الرأي الآخر، وإذكاء خطاب العنف، ففي الوقت الذي ترى فيه العينة المستجيبة أن الثورات والاحتجاجات عززت خطاب التسامح (15.6%)، فإن هذه العينة نفسها ترى وبنسبة (23.4%) أنها عززت بدرجة كبيرة إذكاء خطاب العنف، وبنسبة (18.2%) رأت أنها عززت احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير.

وهذه المفاهيم الملتبسة هي ذاتها التي تتكرر في العينة التي رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من خطاب التسامح بدرجة متوسطة (46.6%)، بينما رأت العينة نفسها أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي الآخر بدرجة متوسطة وبنسبة (50.5%)، في الوقت الذي أجابت فيه وبنسبة (45.8%) أنها أذكت خطاب العنف وإقصاء الآخر.

ويلاحظ أن العينة التي أجابت بأن الثورات قد عززت من خطاب التسامح (17.6%) هبطت نحو 6 درجات عندما رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي (11.3%)، وهي ذات النسبة التقريبية عندا إجابتها على مدى مساهمة الثورات والاحتجاجات في إذكاء خطاب الكراهية (11%).

إن معطيات إجابات العينة تكشف عن أن الثورات والاحتجاجات الشعبية قد عززت من خطاب العنف مقابل تعزيزها لخطابي التسامح واحترام الرأي الآخر، وبنسب بدت متقاربة الى حد بعيد جدا، مما يعني أن مجتمع الثورات والاحتجاجات العربية لا يزال واقعا تحت تأثير التحولات الداخلية، ولم يحسم بعد النتائج باتجاه التسامح وحرية التعبير في الوقت الذي رافقهما ارتفاع في خطاب العنف والدعوة لإقصاء الآخر.

وجاء الأردن في المرتبة الأخيرة في إجابات العينة المستطلعة على سؤال عن دور الإعلام في كل من تونس ومصر وسوريا والأردن في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013، وبنسبة (4.3%)، بينما احتل الإعلام

السوري المرتبة الأولى وبنسبة (7.7%)، وجاء في المرتبة الثانية الإعلام المصري وبنسبة متقاربة جدا مع الإعلام السوري (7.6%)، بينما احتل الإعلام التونسي المرتبة الثالثة وبنسبة (5.9%).

إن إجابات العينة المستطلعة لا تنفي وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني، إلا أنه لم يصل إلى مرتبة ما هو عليه في تونس وهي أقرب الدول إلى الأردن من حيث النسبة.

إن هذه المعطيات تكشف تماما أن دول الثورات التي لا تزال منخرطة في صراعاتها الداخلية تشهد حضورا واضحا لخطاب الكراهية في وسائل إعلامها المختلفة، ولربما يعود ذلك إلى انحياز الإعلام تجاه القوى المتصارعة.

وحول دور الإعلام في تعزيز قيم التسامح فقد حصل الأردن على المرتبة الأولى (6.4%)، وحلت تونس في المرتبة الثانية (4.9%)، ومصر حلت في المرتبة الثالثة (3.7%)، وسوريا في المرتبة الرابعة (3.4%).

وجاء الأردن في المرتبة الأخيرة من بين الدول الأربعة حول الدعوة لإقصاء الآخر وبنسبة (4.4%) وفقا لإجابات العينة، وهي إجابة لا تنفي بالمطلق وجود دور للإعلام الأردني في الدعوة لإقصاء الآخر إلا أنها تبقى نسبة متدنية إذا ما قيست الى كل من سوريا ومصر وتونس.

من الواضح أن متلازمة خطاب الكراهية وعدم التسامح ستقود حتما الى نتائج أخرى من بينها الدعوة لإقصاء الآخر الذي يعتبر مرفوضا ويتوجب إخراجه من اللعبة السياسية، وهذا ما بدا واضحا في إجابات العينة التي تعتقد ان الإعلام في مصر وسوريا كان له دور واضح في الدعوة لإقصاء الآخر، بينما حصلت مصر وسوريا على ذات النسبة (7.5%)، أما تونس فحصلت على نسبة (6%).

وحول الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز خطاب التحريض على العنف عام 2013 فقد احتلت سوريا المرتبة الأولى وحلت مصر في المرتبة الثانية، وتونس في المرتبة الثالثة والأردن حل في المرتبة الرابعة.

لقد رأت العينة المستجيبة أن دور الإعلام واضح تماما في تعزيز خطاب التحريض على العنف في سوريا ومصر بدرجة كبيرة، ربما لأنهما لا تزالان تعيشان صراعات داخلية عنيفة، فيما سوريا تشهد حربا

حقيقية، مما يشكل بيئة حاضنة تماما لخطاب التحريض على العنف.

وافادت (90%) من إجابات العينة بأنها ترى أن الصراعات السياسية قد ساهمت بدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة) في تعزيز خطاب الكراهية، وهي نسبة عالية جدا، تكشف عن أن خطاب الكراهية يتلازم عادة مع الصراعات السياسية واستحقاقاتها، بينما رأى (8.7%) فقط من العينة المستجيبة بأن الصراعات لم تساهم على الإطلاق في تعزيز خطاب الكراهية.

ورأت (91.6%) من إجابات العينة المستطلعة أن الأحداث السياسية في دول الربيع العربي وخاصة في سوريا ومصر كانت السبب وراء تفشي خطاب الكراهية في الإعلام وبدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة)، مقابل (6.3%) من العينة المستجيبة رأت انه ليس لها أي تأثير على الإطلاق.

وكشفت نتائج الاستطلاع أن نسبة من يرى من العينة المستجيبة أن الخلافات الدينية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية بلغت (77.4%) بدرجات «كبيرة ومتوسطة وقليلة» وهي نسبة أقل من نسبة من رأى أن الخلافات السياسية هي التي ساهمت كثيرا في تفشي خطاب الكراهية خاصة الصراعات في سوريا ومصر.

وتفاوتت رؤية العينة المستجيبة تجاه الأحزاب «الدينية، القومية، اليسارية، الليبرالية» التي كانت سببا لانتشار خطاب الكراهية عام 2013، فقد كشفت نتائج الاستطلاع أن الأحزاب الدينية حصلت على الدرجة الأولى باعتبارها سببا في انتشار خطاب الكراهية وبنسبة إجمالية بلغت (82.9%)، تليها في المرتبة الثانية الأحزاب القومية وبنسبة بلغت (79.4%)، وحلت في المرتبة الثالثة الأحزاب الليبرالية وبنسبة بلغت (75.1%)، بينما حلت الأحزاب اليسارية في المرتبة الرابعة والأخيرة وبنسبة (69.4%).

وحول تعريفات المستجيبين لخطاب الكراهية أفاد (86.6 %) بأنه يعني «التحريض على إقصاء الآخر»، وأفاد (81.8%) بأنه يعني «استخدام أوصاف وشتائم في التعامل مع الآخر»، وأفاد (80.7%) بأن معناه «الحض على رفض التسامح»، ورأى (80%) من العينة المستجيبة بأن معناه «استخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى»، بينما أفاد (75.5%) من العينة المستطلعة أنه يعني «الحض على استخدام العنف ضد الآخر».

ويعتقد وبنسبة عالية جدا من المستجيبين بأن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد ساهم في تعزيز خطاب الكراهية وبنسبة وصلت إلى (94.8%) بمجموع درجات كبيرة ومتوسطة وقليلة.

وحل موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام التي ساعدت على إشاعة خطاب الكراهية في الأردن (30.5%)، تلته في المرتبة الثانية وسائل الإعلام الإلكتروني (26%)، وفي المرتبة الثالثة التويتر (14.5%)، وفي المرتبة الرابعة اليوتيوب (9.1%)، وفي المرتبة الخامسة التلفزيون (6.7%)، وفي المرتبة السادسة الإذاعة (5%)، وفي المرتبة السابعة جاءت الصحافة المكتوبة وبنسبة (4.8%).

ورأت العينة المستجيبة أن ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين يأتي في المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تدفع وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية (76.4%)، وجاء في المرتبة الثانية ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية (73.5%)، وفي المرتبة الثالثة غياب مدونات السلوك المهني الناظمة لعمل الصحفيين ووسائل الاعلام (71.4%)، وفي المرتبة الرابعة ضعف الوعي الحقوقي للإعلاميين (70%)، وفي المرتبة الخامسة ارتباط الإعلاميين بالحكومة وبالأحزاب وعدم استقلاليتهم (67%)، وفي المرتبة السادسة ثقافة المجتمع وقيمه (65.3%)، وفي المرتبة السابعة موقف ووعي الإعلاميين أنفسهم (63.1%)، وفي المرتبة الثامنة شحن التيارات والأحزاب الدينية للإعلاميين (60%)، وفي المرتبة التاسعة ضغوط دولية وإقليمية (55%)، وفي المرتبة العاشرة توجيهات وتحريض الحكومة لوسائل الإعلام (52.1%)، وفي المرتبة الحادية عشرة توجيهات وتحريض الأجهزة الأمنية (49.2%).

ورأى (88%) من العينة المستجيبة أن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام العربية قد انعكس على الإعلام الأردني بدرجات «كبيرة، متوسطة، قليلة» مقابل (10.8%) فقط قالت أنه لم ينعكس بالمطلق.

وتعتقد الغالبية العظمى من العينة المستجيبة أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس في الأردن تأتي في المرتبة الأولى من حيث أسباب تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني وبنسبة مرتفعة جدا وصلت إلى (82.6%)، بينما رأى (79.2%) من العينة المستطلعة أن تفاقم أزمة اللاجئين السوريين هي التي ساهمت بتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

ويعتقد (74.4%) من المستجيبين أن أداء وممارسات مجلس النواب قد ساعدت وعززت من خطاب الكراهية في الأردن، بينما رأى (70.5%) أن الصراع بين الحكومة وحركة الإخوان المسلمين كان سببا في تعزيز خطاب الكراهية، مقابل (66.4%) من العينة المستطلعة يعتقدون أن تعثر مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن قد عزز وزاد من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

وأيدت الغالبية العظمى ضرورة تغليظ العقوبات على كل من يقوم بترويج خطاب كراهية في الإعلام، وبنسبة مؤيدين وصلت إلى (91.3%)، مقابل (7.6%) من المستطلعين رفضوا تغليط العقوبات.

وخصصت الدراسة الفصل السابع والأخير لدراسة خطاب الكراهية في الإعلام الأردني وعلاقة الوصل ولفصل بين التسامح الديني وبين الكراهية، وقد استهلت الدراسة في هذا الفصل مفهوم ومضمون خطاب الكراهية في التشريعات الأردنية والدستور، قانون المطبوعات والنشر، قانون العقوبات، وميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين وخلصت الدراسة في هذا الجانب للتأكيد على ان التشريعات الأردنية لم تستخدم بوضوح عبارة «الكراهية» في نصوصها المتعددة، لكنها بالمقابل استخدمت كلمات وتوصيفات تشكل في جوهرها جزءا من مقومات خطاب الكراهية، على نحو التحريض، والتحقير، وعدم المساواة وغيرها من تلك التوصيفات اللصيقة بخطاب الكراهية.

وتوقفت الدراسة مطولا أمام التقرير الذي وضعه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة هاينر بيليفيلت، عقب زيارته الميدانية للأردن في الفترة من 2 إلى 10 أيلول سنة 2013 ونصح فيه الأردن باعتماد خطة عمل الرباط وتضمينها في التشريعات والقوانين ذات العلاقة.

وناقشت الدراسة مطولا مكانة التسامح الديني في الأردن باعتباره نقيض التطرف والكراهية، واستعرضت الجهود الأردنية في المجال الدولي والأممي لتعزيز روح التعايش والوئام بين الأديان، وتعظيم اخلاقيات التسامح.

وفي هذا السياق توقفت الدراسة أمام رسالة عمان ثم المبادرة الملكية الأممية المتعلقة بأسبوع الوئام بين الأديان الذي أصبح مناسبة دولية أممية يتم الإحتفال بها في شهر شباط من كل عام.

وقالت الدراسة إنه وبالرغم من أن الأردن أظهر إنحيازا غير محدود للتسامح الديني والوئام بين المذاهب والأديان فقد صدرت تقارير تنتقد الأردن في سياساته المتعلقة بالأديان والمذاهب، كما ان جزءا من هذه الانتقادات جاء بسبب تحفظ الأردن على بعض المواد الواردة في اتفاقيات دولية استثناها الأردن من توقيعه.

وتوقفت الدراسة أمام نماذج من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني من خلال رصد خطب التحريض على جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، وهو التحريض الذي وصل في بعض وسائل الإعلام الأردنية إلى لغة كراهية وتخوين مباشرة ومع ذلك لم تتدخل الحكومات من أجل مساءلة أصحاب هذا الخطاب.

وتوقفت الدراسة أيضا امام نموذج خطاب الكراهية الذي ظهر مليا في وسائل إعلام أردنية ضد اللاجئين السوريين، أسوة بالإعلام المصري، وتعدى هذا الخطاب الكاره والتحريضي اللاجئين السوريين ليصل إلى اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم ولكن بلغة وعبارات مبطنة.

وناقشت الدراسة كيف تحول هذا الخطاب التحريضي من وسائل الإعلام ليصل إلى مجلس النواب وإلى تصريحات مسؤولين ووزراء.

وتوقفت الدراسة أمام نماذج للتمييز ضد المرأة الأردنية وتحريض على مناصري حقها الدستوري بمنح جنسيتها لأبنائها من زوجها غير الأردني، وكيف تحول هذا المطلب الإنساني والدستوري والحقوقي إلى خطاب أبعد من ذلك عندما أصبح مناهضو هذا الحق يتحدثون عن اللاجئين الفلسطينيين وعن الأردنيين من أصول فلسطينية، ليصل هذا الخطاب إلى التمسك بفوبيا الديموغرافيا.

وتوقفت الدراسة في هذا الفصل أمام تأثيرات الصراع الطائفي والمذهبي في سوريا على الإعلام الأردني وكيفية تعامله معه مؤكدة على أن خطاب الكراهية الطائفية بدا متواضعا جدا في وسائل الإعلام الأردنية الرسمية، إلا انه ظهر بشكل أوضح في الصحافة الإلكترونية، وبشكل طاغ جدا في وسائل التواصل الإجتماعي وتحديدا شبكة الفيس بوك، إلا ان هذا الخطاب لم يغب تماما عن الفضائيات الخاصة، وبدا واضحا وصريحا بشكل لا يقبل الإنكار.

وأكدت الدراسة على أن المساجد الأردنية شهدت أعتى موجة تحريض على الطائفية وتحديدا ضد الشيعة، وبدرجة اقل ضد الأخوة المسيحيين، وهي موجة لم تشهد لها المساجد الأردنية مثيلا من قبل، مما يدلل على أن المساجد نفسها أصبحت جزءا من ماكينة الدعاية الطائفية ضد الشيعة وضد حزب الله، وضد القوميين وحزب البعث، وغيرهم، وتحول حزب الله الذي كانت المساجد تدعو له بالنصر سنة 2006 إلى حزب شيطاني يتم لعنه في المساجد وفي المنابر.

وختمت الدراسة بالنتائج التي توصلت اليها وبالعديد من التوصيات من أجل مجابهة خطاب الكراهية وامتداده في وسائل الإعلام والمجتمع مما سيشكل خطرا فادح التدمير في حال بقيت الدول والحكومات لا تنظر إليه بجدية ولا تتحرك من اجل مجابهته مبكرا.

الفصل الأول

المفاهيم الملتبسة في خطاب الكراهية
من القانون الدولي الى القوانين المحلية

أولاً: الدلالات اللغوية لـ«الكراهية»

استخدم العرب كلمة «كره» في سياقات مختلفة تماما عما نستخدمه الآن، فقد كانت تستخدم في سياقات دينية وأخلاقية بحتة، على نحو الحديث النبوي الشريف «إِسْباغ الوُضوء على المَكارِه»، واختلف اللغويون العرب بين فتح الكاف وضمها، بالرغم من توافقهما على انهما لغتان بالفتح والضم.

والكره «جذر كلمة الكراهية» وهو ما يَكْرَهُهُ الإنسان ويشقُّ عليه، وفي حديث عبادة: بايَعْتُ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على المَنْشَطِ والمَكْرَه؛ يعني المَحْبوبَ والمَكْروهَ.

وفي الحديث: خُلِقَ المكروهُ يوم الثَّلاثاءِ، وخُلِقَ النُّورُ يومَ الأَرْبعاء؛ أَرادَ بالمَكْرُوه ههنا الشرَّ لقوله: وخُلِقَ النُّورُ يومَ الأَرْبعاء (..) وكذلك شيءٌ كَريهٌ ومكروهٌ. وأَكْرَهَه عليه فتكارَهَه. وتكَرَّهَ الأَمْرَ: كَرِهَه. وأَكْرهْتُه: حَمَلْتُه على أَمْرٍ هو له كارهٌ، وجمع المكروه مَكارِهُ.. وكَرَّهَ إليه الأَمْرَ تكريهاً: صيَّره كريهاً إليه، نقيض حَبَّبَه إليه، وما كانَ كَرِيهاً ولقد كَرُهَ كَراهةً.. وأَمْرٌ كَريهٌ: مَكروهٌ. ووَجْهٌ كَرْهٌ وكَريهٌ: قبيحٌ، وهو من ذلك لأَنه يُكْرَه[1].

هذه المعاني اللغوية المتعلقة بالكراهية، لم يتم توظيفها بالمطلق في الخطاب السياسي التراثي، إلا ان معانيها اللغوية واشتقاقاتها الإصطلاحية لا تزال تجمل ذات الدلالات، وبحسب ما اعتمدنا عليه سابقاً فإن الكره والكراهية تفيدان المعاني التالية:

1. إكراه الإنسان بالقوة على عمل لا يحبه ولا يطيقه.

2. الكره و«المكروه» هو الشر، وهو عكس الحب والخير.

3. والكره حض الإنسان على كراهة أي شيء آخر وهو عكس الحب، بمعنى اجبره على كراهة وكراهية أي شيء أخر.

4. وكريه تعني قبيح.

1 معجم «لسان العرب» لإبن منظرر على الرابط التالي: www.alwaraq.net

وبالتوقف امام هذه المعاني والإشتقاقات والدلالات اللغوية في المعجم العربي نجد أنها تحمل ذات المفاهيم التي نستخدمها الآن اشتقاقا وتوظيفا سياسيا، فمعاني «خطاب الكراهية» في الإعلام الآن، يعني الحض على كراهية الآخر، وهو عمل شرير، وقبيح «مدان ومرفوض».

وبالتوسع قليلا في المفاهيم اللغوية والإصطلاحية فإن أهم مكونات خطاب الكراهية تنحصر في مسألتين هامتين تتوزعان وتتفرعان لاحقا وهما الحقد، والتحريض.

والحِقْدُ في الدلالات المعجمية العربية هو «إِمساك العداوة في القلب والتربص لِفُرْصَتِها» ويعني أيضا «الضِّغْنُ»[2]، بمعنى الضغينة، وهي تتوافق مع الكراهية دون الإعلان عنها، إلا عندما تحين الفرصة لإظهارها.

والتحريض في اللغة أَن تحُثَّ الإِنسان حَثّاً يعلم معه أَنه حارِضٌ إِنْ تَخَلَّف عنه، وحَرَّضَه حَضَّه.

ويعني ذلك أنه إذا لم يقم بتنفيذ ما تم تحريضه عليه سيتعرض للمعاقبة.

والحَرِضُ والحَرَضُ الفاسد. حَرَضَ الرجلُ نفْسَه يَحْرِضُها حَرْضاً: أَفسدها. ورجل حَرِضٌ وحَرَضٌ أَي فاسد مريض في بنائه، واحدُه وجمعه سواء.

ومَن الأَحْراضُ قال: الذين يُشارُ إِليهم بالأَصابع أَي اشتهروا بالشَّرّ، وقيل: هم الذين أَسرفوا في الذنوب فأَهلكوا أَنفسهم، وقيل: أَراد الذين فسُدَت مذاهبهم[3].

إن التوقف قليلا امام هذه المعاني لكلمة «التحريض» تكشف عن مضامينها السيئة في حال تم توظيف عملية التحريض للقيام بأعمال ذميمة لا يرضاها الدين والمجتمع والقوانين والأعراف، ومن المؤكد ان

---

2 المصدر السابق على الرابط التالي: www.alwaraq.net

3 المصدر السابق على رابط: www.alwaraq.net

كلمة «تحريض» تحمل معنيين وهما التحريض على الخير، وهو مقبول ومطلوب، والتحريض على الشر، وهو المذموم والمرفوض والمدان.

ويلاحظ ان هذه المعاني المعجمية العربية لم تغب تماما عن أذهان المشرعين في العصور الحديثة، فقد تم توظيفها تماما وبذات المعاني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي باقي منظومة الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعني أن تلك الكلمات والمعاني المتعددة لها هي ملكية إنسانية تتساوى فيها المعارف الإنسانية جميعها بغض النظر عن اللغة والجذور الثقافية والدينية والإجتماعية للمجتمعات الإنسانية المتعددة والمختلفة.

ثانيا: مفهوم ومضامين «الكراهية» في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثانية «حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود».

وعاود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثالثة ضمانة «الحق لكل فرد في الحياة والحرية وسلامة شخصه».

وأكد الإعلان في المادة 7 على أن «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا».

وفي المادة 18 من الإعلان تأكيد على أن «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا

الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة».

وفي المادة 19 ضمانة كافية «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية».

وفي المادة 29 واجبات أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمنت في الفقرة (1) من المادة نفسها «على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراُ كاملاً»، وفي الفقرة (2) من ذات المادة «يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي».

وفي المادة (30) وضع نص مقيد تماما للدول الموقعة على الإعلان أكد على أنه «ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه»[4].

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أعيد التاكيد في الفقرة (1) من المادة (18) على أن «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة».

4 اعتمادا على الترجمة الرسمية لنص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المنشور على رابطة جامعة مينيسوتا – مكتبة حقوق الإنسان على رابط www1.umn.edu/humanrts/arab

وفي الفقرة (2) من نفس المادة «لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره».

وفي الفقرة (3) من نفس المادة «لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية»[5].

ونصت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة؛

وحظرت المادة 20 من العهد وبالقانون «أية دعاية للحرب» و«أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف»[6].

---

5 مكتبة حقوق الإنسان – جامعة مينيسوتا على رابط: www1.umn.edu/humanrts/arab

6 المصدر السابق.

وبالتوقف امام مدلولات المفاهيم والمصطلحات التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نجد أن كل ما ورد من مفاهيم ومدلولات تتسق بطريقة أو بأخرى مع المفاهيم والدلالات المعجمية العربية لمادة «كره»، وإن جاءت في سياق الاعلان العالمي والعهد الدولي بمفاهيم أوسع وأرحب.

وبالتوقف أمام الكلمات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نجد مفاهيم ذات دلالات تمييزية واضحة على نحو «التمييز، الجنس، اللون، الدين، العرق، الراي، الأصل، الثروة، الميلاد، المكانة الإجتماعية والمالية».

وفي مستوى دلالي أعلى استخدم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كلمات «ضمانة الحق في الحياة، السلامة العامة، والحرية»، وهي مدلولات بعيدة المدى فيما يتعلق بالحق الإنساني بالحياة، وبما لا يجيز لأي كان ومهما يكن أن يمنح لنفسه الحق بالإعتداء على حياة الإنسان، وعلى سلامته العامة، وعلى حريته الشخصية».

وورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كلمات «المساواة، الحرية المتكافئة، والحماية المتساوية ضد التمييز، والحماية المتساوية ضد التحريض».

وهناك سلسلة من الضمانات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نحو، حرية التفكير والدين والضمير، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة والشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم جماعة، وحرية التعبير والرأي دون تدخل، ووجوب الاعتراف بحقوق الغير واحترامها، ولا تملك الدولة أو اية جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

واستخدم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كلمات «الحق في حرية الفكر والوجدان واختيار الدين الذي يدين به وفي إظهاره بالتعبد واقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو جماعة وامام الملأ أو على حدة..الخ.

وحظرت المادة 20 من العهد وبالقانون«أية دعاية للحرب» و«أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية

أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف».

وهذه هي الإشارة الأولى الأكثر وضوحا التي يتم فيها استخدام مدلولات مباشرة تختص بالدعاية للحرب التي تعني في أحد معانيها قتل الآخر، وإقصاءه، وبث خطاب كراهية ضده لتأليب الرأي العام عليه.

وفي الوقت الذي لم يستخدم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كلمة «إكراه» فقد ذهب العهد الدولي لإستخدامها مباشرة في سياق تحريمه وتجريمه لبث»الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية».

مما سبق يتبين لنا أن معاني كلمة «الكره» و»الكراهية» تعني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كل ما يخلف الحقوق الإنسانية في الحياة الكريمة، بدءا بالحق في الحياة في مواجهة من يبثون روح التحريض على الحرب والقتل، وانتهاء بالتمييز بكل أشكاله، وعدم تكافؤ الفرص بين الناس، مرورا بكامل الحقوق الدينية والفكرية.

إن كلمة «كره» و»كراهية» في الشرعة الدولية تعني كل ما يتضمن التحريض على الآخر، وكل ما يتضمن التمييز، وما تتضمنه من معان ومفاهيم اخرى تتعلق بمنح الدولة أو الجماعات حقوقا لنفسها خارج القانون بالتمييز بين الناس، والتحريض عليهم، وفرض أفكار وقيود على حرية معتقداتهم وأفكارهم، فضلا عن عقائدهم الدينية، وصولا الى التمييز غير الإنساني بدءا بالتمييز العنصري باللون والجنس، مرورا بكل أنواع التمييز التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومن هنا تتضح مفاهيم المصطلح «الكراهية» الذي لم يكن جديدا على الفهم السياسي والإجتماعي الدولي، إلا أنه تطور لاحقا في سياقات التطور الطبيعي لمثل هذه المفاهيم.

إن مفهوم «الكراهية» في مدلولاتها التاريخية الأولية المبكرة لم تختلف عنها تماما في مطالع القرن الحادي والعشرين الحالي الذي أصبح فيه «خطاب الكراهية» جزءا لا يتجزأ من صراعات الدول، وجزءا لا يمكن التخلي عنه في سياقات الحروب الإعلامية التي تتنافس الدول فيها على اكتساب قلوب وعقول البشر فيما بات يعرف باستقطاب الرأي العام لصالح قضية ما.

لقد تطور مفهوم «خطاب الكراهية» في العقدين الأخيرين بشكل كبير وملفت للإنتباه، ولا يزال يشكل خطرا واضحا لكونه لا يزال في صعود مستمر خاصة في المنطقة العربية التي دخلت في اتون حروب وصراعات منذ أكثر من 30 عاما [7]، و لا تزال تعيش حروبا أهلية داخلية فيما يسمى ب«ثورات الربيع العربي» التي عملت على تعزيز ثقافة الكراهية، والعنف الطائفي الذي أصبح صراعا دينيا طائفيا وقوميا، وأصبح القتل في شوارع العواصم العربية إما على الهوية القومية، أو على العرق ، أو على الطائفة، وصولا إلى القتل حتى على الإسم، فضلا عما رافق 1لك ذلك من كم هائل وغير محدود من بث دعايات الكراهية ورفض الآخر داخل الوطن الواحد بسبب انتمائه الطائفي أو الديني أو حتى القومي، وهو ما سنتوقف عنده بالتحليل والدراسة في فصول قادمة.

إن وقفة قصيرة أمام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تكشف عن أن الولايات المتحدة الأمريكية «تطلب من الدول أن تعلن بأن الدعوة إلى الكراهية لأسباب وطنية أو عرقية أو دينية هي جريمة جنائية، ولا تطلب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب أن يحظر القانون خطاب الكراهية، لكنها تسمح أن يكون الأمر كذلك» [8].

«وتفرض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حظرا أوسع نطاقا، فالمادة الرابعة من الاتفاقية تطلب من جميع الدول التي هي طرف في المعاهدة أن تعلن أن«كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، والتحريض على التمييز العنصري ... وتوفير كل مساعدة للنشاطات العنصرية»، والمشاركة في «المنظمات، وتنظيم جميع الأنشطة الدعائية الأخرى، التي تشجع وتحرض على التمييز العنصري» هي كلها جرائم جنائية [9].

---

7 تحديدا منذ حرب الخليج الأولى بين العراق وايران، مرورا بباقي الحروب الأخرى التي شهدتها المنطقة بدءا باحتلال العراق للكويت، وما تلاها من حرب تحرير الكويت، وصولا الى احداث 11 سبتمبر أيلول 2001 التي أدخلت المنطقة والعالم في مرحلة جديدة غلب عليها خطاب الكراهية بشكل واضح وأصبح عنوان الصراع «الحرب بين الثقافات والحضارات» أو «الإسلام والغرب»، وانتهاء بما يسمى«ثورات الربيع العربي» التي اعادت انتاج خطاب الكراهية بطريقة غير مسبوقة، خاصة في تونس وليبيا واليمن ومصر وسوريا، ودول عربية أخرى اعتمد إعلامها على بث خطاب الكراهية في سياق الدفاع عن نفسها في مواجهة رياح الثورات وتاثيراتها الإقليمية.

8 عن موقع ACA شبكة المعرفة الانتخابية: http://aceproject.org/ace-ar

9 المصدر السابق.

إن «الكراهية» مضادة تماما لكلمة «التسامح» بمفاهيمها السياسية والإجتماعية والديمقراطية، وعندما لا تتوفر فضيلة «التسامح» في مجتمع متناحر، فلا شك أن خطاب الكراهية والتحريض على العنف والقتل وإقصاء الآخر هو من سيسود في المجتمع، وعندها لا يمكن لهذا المجتمع النجاة مما هو فيه بعد أن تكون سياسات التحريض قد بسطت سلطتها المطلقة على مكونات المجتمع والدولة.

إن «العنصرية وكره الأجانب والتمييز الجنسي والأشكال الأخرى من عدم التسامح تؤدي إلى تقييد قدرة الأشخاص في التعبير عن وجهات نظرهم وأفكارهم بحرية. تعارض منظمة المادة 19 أي تمييز وتتابع أي خُطب تحض على الكراهية وتناصر تنوع الصحافة وحرية الخطابة من أجل معالجة أي شكل من أشكال عدم التسامح»[10].

ثالثا: الدستور الأردني

لم يستخدم الدستور الأردني كلمة «الكراهية» في جميع مواده إلا أنه اعتبر أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون «بحسب ما جاء في الفقرة (2) من المادة 7 من الدستور، والتي نصت في فقرتها رقم (1) صراحة على أن «الحرية الشخصية مصونة».

إن هذه هي الإشارة الوحيدة التي يمكن القياس عليها والإجتهاد في نطاقها فيما يتعلق بتجريم كل من يعتدي على حريات الأردنيين وحقوقهم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتحريض، والتمييز.

لقد تكفل الدستور الأردني بالنص صراحة على حماية الحريات العامة والشخصية للأردنيين بما في ذلك حماية الدولة لحرية» القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب»[11].

---

10 منظمة المادة 19.

11 المادة 14 من الدستور الأردني.

ونصت المادة 15 من الدستور على كفالة «الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون»[12]، كما كفل» حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون»[13].

وكفل الدستور «حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب»[14].

وضمن الدستور حق الجماعات بـ»تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها»[15]، كما نص على حق الأردنيين في «الاجتماع ضمن حدود القانون»، وحقهم «في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور»[16].

إن هذه الحقوق الدستورية تمس مباشرة مجموع الموضوعات والقضايا التي تنشأ داخلها عادة خطابات الكراهية والدعوة للتحريض ضد الآخر من أبناء الوطن الواحد، ومن المؤكد هنا أن الدستور الأردني استوعب تماما الشرعة الدولية المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

رابعا: قانون المطبوعات والنشر

تضمن قانون المطبوعات والنشر الأردني نصا واضحا استخدم فيه تعبير «التحريض على العنف» في

12 الفقرة «1» من المادة «15» من الدستور.

13 فقرة «3» من المادة «15» من الدستور.

14 الفقرة «2» من المادة «15» من الدستور.

15 المادة رقم «19» من الدستور الأردني.

16 المادة «16» بفقرتيها 1 و2 من الدستور الأردني.

سياق تأكيده على آداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها الملزمة للصحفي، مؤكدا على «الامتناع عن نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال»[17].

إن هذا النص يستهدف تماما وضع حدود قانونية واضحة وصارمة على مضمون الخطاب الإعلامي الذي يستهدف بالدرجة الأولى استخدام خطاب تحريضي على العنف أو التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وهو بمعنى آخر يجرِّم تماما أي خطاب يستخدم إشاعة الكراهية بين المواطنين، استنادا لما توصلنا إليه سابقا من أن أحدى التجليات المفاهيمية لـ«الكراهية» تكمن في «التحريض» بكل تجلياته وأشكاله ومضامينه وأدواته المتعددة.

ودعت فقرات المادة «7» إلى «احترام الحريات العامة للآخرين وحفظ حقوقهم وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة، واعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحافة والمواطن على السواء، والتوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية»[18].

وحظر قانون المطبوعات والنشر نشر ما يلي:

أ- ما يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم احدى الديانات المكفولة حريتها بالدستور، أو الاساءة اليها.

ب- ما يشتمل على التعرض أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء بالكتابة، أو بالرسم، أو بالصورة، أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى.

ج- ما يشكل إهانة الشعور أو المعتقد الديني، أو إثارة النعرات المذهبية، أو العنصرية.

د- ما يشتمل على ذم أو قدح أو تحقير للأفراد أو يمس حرياتهم الشخصية أو ما يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم[19].

---

17 المادة «7» الفقرة «د» من قانون المطبوعات والنشر الأردني.

18 الفقرات «أ، ب، ج» من المادة «7» من قانون المطبوعات والنشر الأردني.

19 المادة «38» من قانون المطبوعات والنشر الأردني.

وبالتدقيق في هذه المحظورات نجد أنها جاءت أساسا في سياق المحافظة على حقوق الآخرين وحماية حرياتهم الشخصية والدينية والعقائدية والفكرية ومذاهبهم، وفي سياق المحافظة على التعددية الدينية داخل المجتمع وصيانتها.

ويلاحظ ان خطابات الكراهية تجد بيئتها الحاضنة داخل الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والعرقية في المجتمعات التي تقع فريسة لخطابات الكراهية والتحريض، مما يساهم سريعا في هدم بنية المجتمع الواحد، والتسريع بدفع تلك الصراعات للبروز داخل البيئة المحلية، وصولا إلى إشعال الحروب والصراعات المذهبية والفكرية والسياسية والطائفية في وقت يجد الإعلام فيه الحاضنة المناسبة لقيادة هذه الصراعات وتأجيجها، والدفع بالرأي العام للإنخراط في تلك الصراعات التي سيكون وقودها حتما.

إن نصوص قانون المطبوعات والنشر الأردني أكدت انسجاما مع الدستور الأردني على حرية الصحافة والطباعة وكفالتها، وأن لكل أردني «أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والإعلام»[20].

واشترطت المادة «4» من القانون على الصحافة في ممارسة دورها المحافظة «على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها» وألزمها في مادته رقم «5» تحري«الحقيقة والالتزام بالدقة والحيدة والموضوعية في عرض المادة الصحفية والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية».

خامسا: مبادئ كامدن لتعريف «خطاب الكراهية»

وضعت منظمة المادة 19 تعريفا بدأ يأخذ مداه في الوسائط الإعلامية الدولية لخطاب الكراهية في سياق ما بات يعرف بـ«مبادئ كامدن» التي وضعتها منظمة المادة 19 مع العديد من خبراء القانون والإعلام في العالم.

20 المادة «3» من قانون المطبوعات والنشر الأردني.

وبحسب مبادئ كامدن فإن»الكراهية» هي «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والمقت والإحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده».[21]

وتنص مبادئ كامدن في المبدأ «12» الفقرة «1» على وجوب أن تتبنى جميع الدول تشريعا يمنع اي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني مما يشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف»خطاب الكراهية»، ويجب ان توضح الأنظمة القانونية الوطنية بشكل صريح أو عبر تفسير رسمي ما يلي:

أ - إن كلمة»الكراهية» أو «العداء» تشير إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الإزدراء، العداوة، أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة.

ب - إن كلمة»دعوة»تعني وجود نية لترويج البغض للفئة المستهدفة وبطريقة علنية.

ج - إن كلمة»تحريض» تشير إلى التصريحات حول المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية والتي تؤدي إلى خطر وشيك لوقوع التمييز أو العدائية أو العنف ضد أشخاص ينتمون إلى هذه المجموعات.

د - إن الترويج الإيجابي لهوية مجموعة معينة لا يشكل خطاب كراهية.

2. على الدول أن تمنع الإنكار أو التغاضي عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب فقط عندما تشكل هذه التصريحات خطاب كراهية على النحو في المبدأ «1 /12».

3. على الدول أن لا تمنع انتقاد أو مناقشة الأفكار أو المعتقدات أو الأيديولوجيات أو الديانات أو المؤسسات الدينية إلا عندما يشكل ذلك خطاب كراهية على النحو المعرف في «1 /12».

4. على الدول أن تضمن أن الأشخاص الذين تكبدوا أضرارا حقيقية نتيجة خطاب كراهية كما هو محدد في المبدأ «1/ 12» لهم الحق في الإنتصاف الفعال بما في ذلك التعويض المدني عن الأضرار.

---

21 مبادئ كامدن/ المبدأ الثاني عشر المادة «1» فقرة «أ» صفحة 10.

5. على الدول أن تعيد النظر بإطارها القانوني لضمان أن أي ضوابط تتعلق بخطاب الكراهية تراعي ما هو مذكور أعلاه[22].

ولا شك أن هذه المبادئ تشكل أرضية يمكن من خلالها البناء عليها في إعادة تطوير التشريعات الوطنية التي يتوجب عليها إعادة تعريف «الكراهية» باعتبارها تطورا خطرا إذا تم استخدامها في سياقات سلبية تحض على التحريض والتمييز، دون ان يشكل ذلك أي انتقاص من حرية التعبير تحت ذريعة التشدد في القوانين لحماية المجتمع والفئات المستهدفة من «خطاب الكراهية».

سادسا: المفهوم الملتبس

من المؤكد أن مصطلح«خطاب الكراهية» لا يزال مصطلحا شائكا، فلم يتم وضع تعريف محدد وواضح له، وإن كانت اجتهادات الدول بما في ذلك المجتمع الدولي قد قاربت تماما بين مفاهيمه المتعددة والمختلفة، وللحقيقة فإن مفاهيم«خطاب الكراهية» لا تزال من اكثر المفاهيم لبسا، وتحتاج لتحديد أكثر صرامة بدلا من إبقاء الباب مفتوحا أمام الإجتهادات المتعددة على المستوى المحلي والمستوى الدولي، بالرغم من أن «مبادئ كامدن» التي وضعتها منظمة المادة 19 قد ساهمت إلى حد كبير في تقريب المفهوم ووضع أرضية له يمكن البناء على أساسها.

إن غياب التعريف الواضح لمفهوم «خطاب الكراهية» في القانون الدولي جعله من أكثر القضايا إثارة للخلاف والجدل، وفي الوقت الذي تتوافر فيه تعريفات تطرح في سياق تقريب المفهوم ومقاربته بين الباحثين والمهتمين والقانونيين على المستوى الدولي، إلا أن معظم الدول لم تضع مفاهيم قانونية واضحة تجعل من «خطاب الكراهية» مادة قانونية واضحة يمكن المحاسبة عليها أمام القضاء، وهذا ما جعل القوانين المحلية بما فيها الأردن تعتمد على المفاهيم الراسخة المتعلقة بقوانين المطبوعات، ولم يسجل في القضاء الأردني أية قضية ضد «خطاب الكراهية» باعتباره جريمة يحاسب عليها القانون.

ونحن في الأردن لم نضع حتى الآن تعريفا محددا وواضحا لمفهوم «خطاب الكراهية»، وبالرغم من

---

22 مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة. ص 10. منشورات منظمة المادة 19 - نيسان 2009.

أن نصوص الدستور الأردني وقانون المطبوعات والنشر قد عملا ـ ولو قليلا ـ على حل معضلة المفهوم والمصطلح، إلا أن هذه المعضلة ستبقى قائمة وستحتاج الى المراجعة والتطوير لتحديد مفاهيمه بشكل أكثر وضوحا من اجل حل الإلتباس الذي يرافق تطبيقاته.

لقد حاولنا في الصفحات السابقة التوصل إلى تحديد مفاهيم واضحة لخطاب الكراهية ، وفي الوقت الذي ترى هذه الدراسة فيه أن مفاهيم «خطاب الكراهية» متعددة ومتسعة ومفتوحة: فإن الإحاطة بها في مجال التطبيقات لا تزال بحاجة للمزيد من الدراسة والمراجعة والتقييم.

ومع ذلك فان «خطاب الكراهية» لا يزال يأخذ معناه من التحريض على العنف، وصولا إلى التحريض على القتل، وعلى إلغاء الآخر، مرورا بمنظومة كامل الخطابات التي تعتمد التمييز العنصري، والتمييز الجندري والنوع الإجتماعي، مرورا بكل أشكال التمييز التي عرفتها المجتمعات القديمة والحديثة.

وبالتوقف أمام مفهوم «التمييز» المصاحب عادة لخطاب الكراهية فإن أحد التعريفات الواسعة له تنص على أنه»أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الجنس أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الرأي أو القومية أو الطبقة الإجتماعية أو الجنسية أو الملكية أو المولد أو اللون أو أي سبب آخر من شأنه إضعاف أو منع التمتع على قدم المساواة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو أي مجال من مجالات الحياة العامة»[23].

وفيما يتعلق بالتحريض على الكراهية فإن الفقه الدولي استقر على ثلاث صور للتحريض الذي يشكل استثناء على حرية التعبير وهي التحريض على العنف، والتحريض على العداء أو الكراهية، والتحريض على التمييز العنصري، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن كيفية تصدي الدولة لكل صورة من هذه الصور على حدة، فهناك من يرى ضرورة تجريم كل صور التحريض وفقا لإطار جنائي يتضمن عقوبات سالبة للحرية وعقوبات مالية ضد المحرضين، وهناك اتجاه ثان يرى ان الحظر والتجريم يجب أن ينصب فقط على

23 خطابات التحريض وحرية التعبير .. الحدود الفاصلة ـ ص 8 ـ منشورات مؤسسة حرية الفكر والتعبير ـ مصر ـ بدون تاريخ.

التحريض على العنف مع اعتبار التحريض على العداء أو الكراهية والتحريض على التمييز ضمن إطار التعبير المشروع الذي لا يجوز تقييده»[24].

إن «خطاب الكراهية» يحتاج بالضرورة إلى وسائل إعلامية تحمل هذا الخطاب إلى الرأي العام لتحشيد الأنصار له، ويحتاج أيضا الى أفراد وجماعات تتبنى خطابا تحريضيا يتضمن الحث على رفض الآخر وإقصائه، وصولا إلى مقاتلته ومحاربته، وفي العقدين الأخيرين وجد العالم نفسه يخضع إلى حد كبير إلى ظاهرة انتشار «خطاب الكراهية» حتى في المجتمعات المدنية المتحضرة.

ويأخذ «خطاب الكراهية» أشكاله المتعددة داخل بنية المجتمع الواحد، ويجد حاضنته في فترات تأجيج الصراعات المحلية، وتحديدا في الصراعات المذهبية والطائفية المحلية والإقليمية، وفي العالم العربي، فإن خطاب»الكراهية» برز بشكل ضاغط في خطاب الجماعات الدينية المتشددة عندما وجدت البيئة السياسية والإجتماعية الحاضنة لها، وتحديدا في دول الثورات العربية خاصة في مصر وسوريا باعتبارهما الدولتين الأكثر تنوعا طائفيا وعرقيا، فيما ظهرت خطابات الكراهية والتحريض في كل من تونس وليبيا واليمن في ذات السياقات إلا انها بقيت أقل خطرا.

إن معاني مثل التحريض، وعدم المساواة، والانتقاص من تكافؤ الفرص، والحض على إقصاء الآخر، واستخدام خطاب طائفي تحريضي يحمل صبغة دينية بامتياز..إلخ تجعل من «خطاب الكراهية» بابا مفتوحا على كل الإحتمالات والتأويلات، ومن هنا فان الحاجة ماسة لتحديد مفاهيم الخطاب ومدلولاته ليتسنى تحديد آليات مواجهته والتعامل معه.

وعطفا على ما أشرنا إليه سابقا، فإن وسائل الإعلام على اتساعها وتنوعها هي التي تشكل الحاضنة الرافعة لخطاب الكراهية ، ومن هنا وجدت هذه الدراسة نفسها مضطرة للتوقف مطولا امام الحدود القانونية المحلية والدولية والقواعد الأخلاقية التي تنظم عملها وسقوف حريتها التي يتوجب عليها حتى بموجب الشرعة الدولية التوقف عند حدود يجب أن لا يسمح لها بتجاوزها عندما تبنى بث خطاب

24 المصدر السابق ص 6.

الكراهية والتحريض والتعدي على حقوق الإنسان وحريته الشخصية المصونة بموجب الشرعة الدولية والدستور والقانون.

ومن هنا تبدو العلاقة أكثر من شائكة بين الإعلام وبين حقوقه وواجباته، وحرية الصحافة لا تعني بالمطلق السماح لها بتبني رسائل إعلامية تدعو للتحريض على العنف وعلى الكراهية وعلى الحرب، وعلى إقصاء الآخر، والإنتقاص من حقوقه الإنسانية المصانة بموجب الدستور والقانون، فضلا عن الشرعة الدولية، وهذا ما يجعل العلاقة شائكة بين الصحافة وحريتها المصانة، وبين حدود خطابها الإعلامي، لمعرفة اين يتوجب عليها أن تتوقف وتصمت دون ان يعتبر ذلك تعديا على حريتها، ، وأين يتوجب عليها أن تتكلم دون أن يعتبر ذلك تدخلا في حريتها إما بالتقييد، وإما بالفرض والإملاء.

ويبقى القول أن المادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حددتا المعايير الدولية المتعلقة بخطاب الكراهية في إطار ضمان حرية التعبير، فقد حددت المادة 19 القيود التي يمكن أن ترتبط بهذا الحق المتمثلة بـ «احترام حقوق الآخرين أو احترام سمعتهم».

ونصت المادة 20 من العهد الدولي على حظر أية دعاية للحرب بموجب القانون، وحظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، وهذه هي الأرضية الإجرائية التي يمكنها تشكيل المنظومة المفاهيمية والقانونية الدولية والمحلية لخطاب الكراهية.

وتطلب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من الدول أن تعلن أن الدعوة إلى الكراهية لأسباب وطنية أو عرقية أو دينية هي جريمة جنائية، ولا تطلب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب أن يحظر القانون خطاب الكراهية، لكنها تسمح أن يكون الأمر كذلك[25].

25 عن موقع AEC/ شبكة المعرفة الإنتخابية على رابط: http://aceproject.org/ace

وتفرض الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[26]، على الدول الأطراف الموقعة

على الإتفاقية شجب»جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله»[27].

واعتبرت»كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض علي التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون»[28].

---

26 المادة رقم «4» من الإتفاقية.

27 مكتبة حقوق الإنسان ـ جامعة مينسوتا على رابط: www1.umn.edu/humanrts/arab

28 الفقرة «أ» من المادة «4» من الإتفاقية ـ نفس المصدر السابق.

الفصل الثاني

تجريم خطاب الكراهية

الحدود الفاصلة بين حرية التعبيروخطاب الكراهية

توقفنا في فصل سابق عند مفاهيم خطاب الكراهية، ولماذا لا تزال هناك العديد من الصعوبات والمشكلات ترافق أية جهود محلية أو دولية تسعى لتحديد مفهومه وتعريف حدوده، وكيف عالجت الاتفاقات الدولية «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري» هذه المشكلة من زواياها المختلفة.

إن خطاب الكراهية في الإعلام الدولي والعربي الذي تنامى كثيرا في السنوات الأخيرة لا يزال بحاجة ملحة لتوافق دولي بشأن تحديد مفاهيمه ومجالاته المختلفة ومتى يمكن ان يكون الخطاب هو خطاب كراهية؟ والعلاقة الشائكة بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية، وما هي الجهود الدولية في هذا الشأن.

في هذا الفصل نتوقف عند حدود خطاب الكراهية في الإعلام، وكيفية مواجهة ومجابهة هذا الخطاب المستشري سلبا بكل تداعياته على المجتمعات بشكل عام.

أولا: الحدود الفاصلة بين حرية الرأي والتعبيروبين خطاب الكراهية:

يستخدم توصيف خطاب الكراهية عادة «للإشارة إلى الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو غيرها، وتتمثل القضية في جوهرها فيما هو المدى المناسب أو الحد المقبول للحد من الحق في حرية التعبير، عندما تكون وجهات النظر التي يتم الإعراب عنها تؤيد تحديد حقوق الآخرين أو التعدي عليها، وتمثل إحدى المشاكل في أن هذا الخطاب قد يكون مجرد مسألة وجهة نظر. فخطاب كراهية لشخص ما قد يكون الرأي المشروع لشخص آخر. وبالتالي هناك عزوف عام عن فرض قيود على ما يمكن أن يقال»[29].

و«إن التمييز بين حرية الرأي وخطاب الكراهية هو أمر ينطوي على قدر كبير من المشقة، ذلك أن مفهوم خطاب الكراهية من الصعوبة بمكان تعريفه بصورة جامعة مانعة، ولكن قد يفيدنا في هذا السياق النظر إلى ما يتم تداوله حالياً بوصفه توصيفاً لخطاب الكراهية؛ وتحديدا وجهة النظر القائلة بأنه ضرب من

---

29 عن موقع إيس على رابط: http://aceproject.org

الخطاب قد يتضمن كلمات أو صورا تستهدف بنوع من الانتقائية جماعة ما»[30].

«أن الكلمات بحد ذاتها حينما تصدر عن سلطة ما وتستهدف ليس فقط جماعة وإنما فرداً بعينه فإنها تتحول كذلك إلى خطاب للكراهية، وهو خطاب لا يحتوي على كلمات فقط بل على كلمات لها قوة الأفعال نفسها، وذلك الأمر يعود بنا مرة أخرى إلى تبين المأزق الحقيقي في رسم الحدود الفاصلة بين حرية الرأي وخطاب الكراهية، إذ أن لا تتبدى فكرة إصدار تشريعات محددة للقضاء على خطاب الكراهية ناجعة أو مفيدة، فذلك يتطلب في حالات كثيرة وضع قيود على الكلمات وفرز وتعيين للأشخاص الذين يتمتعون بسلطة ما والذين يبرهنون على صدق مقولة، الكلمات ليست فقط محض ألفاظ بل هي أفعال. وتلك في حقيقة الأمر ليست المعضلة الوحيدة في هذا السياق، إذ حرية الرأي ليست محددة فقط بالفضاء السياسي، بل إنها تتحرك في فضاءات مختلفة مثل وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنجز الأدبي، والفني، والموسيقي وكذلك الأفعال الرمزية، وسيتطلب الأمر أكثر من مجرد سنّ تشريعات وضوابط لتقييد حرية الرأي أو القضاء على خطاب الكراهية. وفي حين تلوح هذه المعضلة بأنها مرشحة للبقاء أمداً طويلاً، فإن البعض ينظر إلى مبدأ حرية الرأي وخطاب الكراهية بوصفهما محددين مهمين للدرجة التي بلغها المجتمع في تمدنه وتحضره وقيمه الأخلاقية»[31].

ولعل أول تعريف أمريكي لخطاب الكراهية صدر «في الولايات المتحدة العام 1993، ومن ضمن قانون لـ«الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة المعلومات» أصدره الكونغرس الأميركي، وعرف خطاب الكراهية فيه بأنه: «الخطاب الذي يدعو إلى أعمال العنف أو جرائم الكراهية، الخطاب الذي يخلق مناخا من الكراهية والأحكام المسبقة التي قد تتحول إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية»[32].

و«في أغلب الديمقراطيات، لا يعتبر خطاب الكراهية شكلا من أشكال حرية التعبير التي تحميها القوانين، كما أنه لا يأخذ شكلا معينا وهو الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة»[33].

---

30 منصور مبارك «حرية الرأي وخطاب الكراهية مأزق الحدود الفاصلة» –مجلة الكويت– متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

31 منصور مبارك ـ المصدر السابق.

32 صالح الحمداني «تجريم خطاب الكراهية» ـ موقع العالم ـ متوفر على رابط: www.alaalem.com

33 صالح الحمداني ـ المصدر السابق.

و«لكن تعريف التحريض أو خطاب الكراهية بشكل دقيق علمياً هو أمر عقيم، وهذا يرجع تحديداً لأنهما يتقاطعان ويغطيان طيفاً واسعاً من السلوكيات اللفظية والرمزية»[34].

وترى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي أن «التوصل إلى تعريف قوي وواضح ومشترك لخطاب الكراهية، إذا كان مرغوباً فيه على الإطلاق، تزيده تعقيداً حقيقة أن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتناولان المسألة بطريقتين مختلفتين»[35].

ورات أن «من الضروري إجراء تمييز دقيق بين أشكال التعبير التي ينبغي أن تشكل جرماً بموجب القانون الجنائي؛ وأشكال التعبير غير المعاقب عليها جنائياً ولكنها قد تبرِّر رفع دعوى مدنية؛ وأشكال التعبير التي لا تستوجب إنزال جزاءات ولكنها قد تثير شواغل فيما يتعلق بالتسامح والكياسة والاحترام، مثل العنصرية في الرياضة»[36].

وتؤكد بيلاي على صعوبة «التمييز بين خطاب الكراهية والخطاب الذي لا يتعدى كونه مجرد كلام مسيء، لأنه لا يوجد تعريف لخطاب الكراهية متفق عليه بشكل جازم في القانون الدولي، وربما ينبغي ألا يكون هناك تعريف له، ولدينا، بدلاً من ذلك عدد من النُهج الإقليمية والوطنية المختلفة اختلافاً طفيفاً، وبعض البلدان تحمي خطاب الكراهية إلا إذا كان الخطاب يحرض فعلاً على عنف وشيك، بينما توجد، في الجانب الآخر، تقييدات صارمة مفروضة على الكلام في بعض البلدان في سياق إنكار محرقة اليهود، أو، في بلدان أخرى، لحماية العقيدة أو الرموز الدينية»[37].

---

34 ديفيد بولوك «فيما وراء الكلمات..» معهد واشنطن – متوفر على رابط: www.washingtoninstitute.org

35 نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – محاضرة بعنوان» حرية التعبير والتحريض على الكراهية في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان» القتها بيلاي في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية – متوفرة على رابط المفوضية السامية لحقوق الإنسان ـ الأمم المتحدة: www.ohchr.org

36 نافي بيلاي – المصدر السابق.

37 نافي بيلاي – المصدر السابق.

ثانيا: مجابهة خطاب الكراهية في الشرعة الدولية:

لم تترك الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان «خطاب الكراهية» والتحريض على التمييز وعلى إلغاء الآخر دون معالجة، ولكن من المؤكد تماما أن حدود خطاب الكراهية تتداخل بطريقة أو بأخرى مع حق الحرية بالتعبير، مما يشكل مشكلة كبيرة في تحديد أين تبدأ حدود التعبير وأين تنتهي، ومتى يتحول التعبير الى خطاب كراهية، ولماذا منحت الشرعة الدولية للدول الحق بوضع قوانين تحدد وفي حالات محدودة جدا حرية التعبير.

«لم يتمكن القانون الدولي ولا تجربة المحاكم الوطنية المختلفة، من تقديم أي إجابة محددة بشأن كيفية تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية الحقوق الأخرى. ولأن الأمر يتعلق بقضية التوازن، لا يمكن تحديد الجواب إلا من خلال الظروف الوطنية والمحلية، إضافة إلى السياق المحدد»[38].

إن مجموعة الاستثناءات المحدودة جدا التي وضعتها الشرعة الدولية للدول لوضعها إنما كانت تستهدف حماية الأقليات، وحماية حق كل إنسان بالتعبير عن نفسه وعن آرائه ومعتقداته حتى وان كانت آراؤه لا يقبلها الأخرون، أو ينتقدونها أو يحرضون ضدها.

وكان الهدف واضحا لا لبس فيه من وضع تلك الاستثناءات وهو تحقيق التوازن بين حرية التعبير «في دعم العديد من الأصوات للتصدي لتأثير الخطاب المحرض على الكراهية، بدلا من حظر تلك الأصوات التي تعبر عن وجهات نظر بغيضة أو غير شعبية، وقد أثبتت التجربة أن القوانين التي تحظر خطاب الكراهية قد استخدمت على نطاق واسع أكثر بكثير من الغرض الظاهر أو المقصود، وكان البلد الذي تتوفر فيه أكبر مجموعة من القوانين التي تحظر الدعوة إلى العداء العنصري هي جنوب أفريقيا بلد الفصل العنصري، وكان ضحايا هذه القوانين دائما من السود»[39].

و«هناك آراء صريحة جداً بشأن هذه المسألة المتعلقة بكيفية تحقيق توازن حرية التعبير مع ضرورة حظر

38 عن موقع إيس - متوفر على رابط: http://aceproject.org

39 المصدر السابق.

خطاب الكراهية، فبعض الناس يجادلون بأنه ينبغي ألا يحدث أبداً أي تقييد على الإطلاق للكلام والتعبير. ويشير آخرون – ومن المؤسف أن هذا صحيح – إلى أن القوانين التي تقيد الكلام كثيراً جداً ما تسيء السلطات استخدامها لتكميم أفواه الناقدين ولإسكات الأقليات، ويدعو عدد من الأشخاص الآخرين ـ على العكس من ذلك ـ إلى إخضاع الكلام لضوابط أكثر كثيراً، وهم يطلبون مزيداً من المعايير لحماية مجالات النشاط الإنساني الأوسع نطاقاً إلى حد بعيد من الانتقاد أو الاستخفاف أو التدقيق»[40].

إن «حرية الكلام ذات أهمية حيوية للكرامة الإنسانية، وهي حجر الزاوية لكل مجتمع ديمقراطي، لأنها حق تمكيني – حق يتيح للأفراد المطالبة بتمتعهم بكل الحقوق الأخرى، من المحاكمات العادلة والانتخابات الحرة إلى الأحوال المعيشية اللائقة، ومن ثم فإن تقييد أي نوع من الكلام أو التعبير يجب كمبدأ أساسي، أن يظل استثناءً، ومن ناحية أخرى، فإن الكلام يمكن أن يكون تحريضاً على فعل – فعل عنيف وكريه جداً في بعض الحالات .. حيث الكلام يمكن أن يرتبط ارتباطاً واضحاً بفعل غير مشروع، يقتضي القانون الدولي من الدول أن تحظر كلاماً معيناً يقوض حقوق الآخرين أو سمعتهم، كما أنه يسمح، بشروط معينة، بحظر كلام على أساس أن هذا ضروري لحماية النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة»[41].

«وقال عضوان بلجنة حقوق الإنسان، في رأي يبدى الاتفاق مع حكم صادر في قضية تنطوي على خطاب عنصري، إنه قد تكون هناك ظروف محدودة يجوز فيها لأحد البلدان تقييد خطاب الكراهية حتى إذا لم يبلغ مصاف التحريض على العنف. على سبيل المثال في القضايا التي يتجلى فيها نمط تحريضي اجتماعي أو تاريخي أوسع نطاقاً. لكنهما قالا أيضاً إن القيود ينبغي أن تتناسب مع الغرض منها، وينبغي أن تتناسب العقوبة أيضاً»[42].

---

40 نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ـ محاضرة بعنوان» حرية التعبير والتحريض على الكراهية في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان» القتها بيلاي في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية ـ متوفرة على رابط المفوضية السامية لحقوق الإنسان ـ الأمم المتحدة: www.ohchr.org

41 نافي بيلاي ـ المصدر السابق.

42 بلقيس واللي، باحثة في اليمن والكويت في منظمة هيومن رايتس ووتش «الدفاع عن خطاب الكراهية في الكويت» – مقالة نشرت في Global Post، ومتوفره على رابط: www.hrw.org

و«من الواضح أن هناك علاقة معقدة بين حرية التعبير وحظر خطاب الكراهية، الذي يقتضي التقييم على أساس كل حالة على حدة. وتزيد من تعقيد هذه العلاقة أيضاً النُهج المختلفة المتعلقة بالتحريض على الكراهية في المعاهدتين الرئيسيتين. فاتفاقية القضاء على التمييز العنصري توفر حماية أبعد مدى ضد التحريض على الكراهية وإن كان ذلك ضمن النطاق الأكثر محدودية الخاص بالأمور «العنصرية» الذي تتضمنه المعاهدة، وتُعدد أشكال الحظر بتفصيل أكبر كثيراً مما يورده العهد، وبالتالي فإن الممارسة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري نزعت إلى تطبيق الحظر المفروض على التحريض على نطاق أوسع بالمقارنة بممارسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان»[43].

أ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لقد منحت المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة»[44].

إن هذا الحق غير القابل بالمطلق للانتقاص من قيمته الأخلاقية والقانونية والإنسانية، يعني وبالضرورة عدم السماح لأية سلطة، أو جهة أو شخص بالاعتداء على هذا الحق بأي شكل من الأشكال سواء بالاعتداء المباشر، أو بالاعتداء بالكلمات وبالتحريض، وبالانتقاص من قيمة هذا الحق، مما يعني وبالضرورة عدم إفساح أي مكان لخطاب الكراهية في هذا الحق.

وعاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة 19 للتأكيد على هذا الحق بأن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية»[45].

---

43 نافي بيلاي ـ المصدر السابق.

44 اعتمادا على الترجمة الرسمية لنص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المنشور على رابطة جامعة مينيسوتا ـ مكتبة حقوق الإنسان على رابط: www1.umn.edu

45 المصدر السابق.

إن هذه المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «تضمنت أولا تشديداً على مبدأ حرية الرأي، وثانياً، فإن النص نفسه يقارب في حقيقة الأمر وجها واحداً من وجوه خطاب الكراهية وتحديداً ذلك الذي يتمظهر في الفضاء الدعائي، وربما كان ذلك تفاعلا مع الآثار المدمرة التي خلفتها أيديولوجيات الكراهية في منتصف القرن المنصرم، غير أن خطاب الكراهية في زمننا الراهن أصبح قوامه – في كثير من الأحايين – الكلمات الجارحة التي تلحق أذى معنوياً ونفسياً بالأفراد، ما جعلنا نشهد انتقالاً من فكرة الدعاية إلى فكرة الإهانة، أي بمعنى آخر، تحول خطاب الكراهية إلى عملية تستخدم فيها الكلمات لمهاجمة شخص ما بصورة مباشرة بدلاً من خطاب دعائي يعمل على تحريض طرف ثالث على الكراهية»[46].

ب ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :

كان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أكثر وضوحا في استخدام مصطلح الكراهية وتجريمه واكثر وضوحا مما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد «تم تحديد المعايير الدولية بشأن مسألة «خطاب الكراهية» من خلال التوازن في المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والضمانات السابقة هي، الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، والتماس الأفكار من جميع الأنواع، بصرف النظر عن الحدود»[47].

لقد أعيد التأكيد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «في الفقرة «1» من المادة «18» على أن «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة».

وفي الفقرة «2» من نفس المادة «لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره».

---

46 منصور مبارك «حرية الرأي وخطاب الكراهية مأزق الحدود الفاصلة». مجلة الكويت ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

47 عن موقع إيس ـ متوفر على رابط: http://aceproject.org

وفي الفقرة «3» من نفس المادة «لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية»[48].

ونصت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة؛

وحظرت المادة 20 من العهد وبالقانون «أية دعاية للحرب» و«أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف»[49].

ويلاحظ أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد ضمن في مادته 19 الحق في حرية الرأي والتعبير. ولكن الحق في حرية التعبير، على خلاف القانون المتعلق بالإبادة الجماعية والتعذيب والرق والجرائم ضد الإنسانية على سبيل المثال، ليس مطلقاً، ومن ثم فإن المادة 19 من العهد الدولي تسمح

48 مكتبة حقوق الإنسان ـ جامعة مينيسوتا على رابط: www1.umn.edu

49 ردصملا قباسلا.

بفرض قيود معينة عندما تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة 20 من العهد تقضي فعلاً بحظر أية دعاية للحرب و»أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف»[50].

«إن المادتين 19 و 20 من العهد الدولي مختلفتان بل إنهما متناقضتان، وهذه حقيقة واضحة في الخلفية التاريخية لصياغتهما، فقد جرى الفصل بينهما لإبراز أن المادة 19 تضمن حرية التعبير، بينما المادة 20 تفرض بالفعل التزاماً على الدول بأن تحظر أنواعاً معينة من الكلام. بيد أنه تقرر أيضاً أن تكون هاتان المادتان متتاليتين للتشديد على العلاقة الوثيقة بينهما»[51].

ج- اتفاقية القضاء على التمييز العنصري[52]:

نصت المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري على ما يلي:

تشجب الدول الأطراف جميع الدعايات والتنظيمات القائمة علي الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل اثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء علي كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله، وتتعهد خاصة، تحقيقا لهذه الغاية ومع المراعاة الحقة للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللحقوق المقررة صراحة في المادة 5 من هذه الاتفاقية، بما يلي:

أ- اعتبار كل نشر للأفكار القائمة علي التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز

50 نايف بيلاي- مصدر سبق ذكره.

51 نايف بيلاي- مصدر سبق ذكره.

52 كانت الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري أول معاهدة دولية تناولت بشكل مباشر قضية خطاب الكراهية، وقد اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 .

العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل أثني آخر، وكذلك كل مساعدة للنشاطات العنصرية، بما في ذلك تمويلها، جريمة يعاقب عليها القانون،

ب ـ إعلان عدم شرعية المنظمات، وكذلك النشاطات الدعائية المنظمة وسائر النشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك في أيها جريمة يعاقب عليها القانون،

ج ـ عدم السماح للسلطات العامة أو المؤسسات العامة، القومية أو المحلية، بالترويج للتمييز العنصري أو التحريض عليه[53].

ونصت المادة 5 من الاتفاقية على أنه «إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون»[54].

«وعند استعراض التقارير التي أعدتها الدول، شددت لجنة القضاء على التمييز العنصري على أهمية حظر التحريض على الكراهية، وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة تذكر الدول باستمرار بالتزامها بحظر المنظمات، بما في ذلك وسائط الإعلام، التي تروج للتمييز العنصري وتحرض عليه، وفي إحدى الحالات أوصت اللجنة بأن تنظر الدولة في توسيع نطاق جريمة التحريض لكي تغطي الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية الدينية ضد مجتمعات المهاجرين، وأوصت اللجنة أيضاً بإدخال أحكام تنص على أن الدوافع العنصرية للجرائم – وفي وقت أحدث، دوافع الكراهية الدينية – ظروف مشددة. وبوجه عام، تشدد لجنة القضاء على التمييز العنصري على أن خطاب الكراهية يمكن أن يسهم في العنف العنصري، وحتى في الإبادة الجماعية»[55].

---

53 مكتبة حقوق الإنسان ـ جامعة مينيسوتا على رابط : http://www1.umn.edu

54 مكتبة حقوق الإنسان ـ جامعة مينيسوتا ـ مصدر سبق ذكره.

55 نافي بيلاي ـ مصدر سبق ذكره.

«وتُذكر التوصية 15 للجنة القضاء على التمييز العنصري، التي أُعدت في عام 1993، بأن واضعي الاتفاقية اعتبروا المادة 4 محورية في الكفاح ضد التمييز العنصري بالنظر إلى أنه كان هناك «خوف واسع الانتشار من إحياء الايديولوجيات المستبدة». وتؤكد التوصية بقوة أن حرية التعبير متوافقة مع حظر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية. ورداً على ادعاءات بعض الدول أن من غير الملائم إعلان عدم شرعية منظمة قبل قيام أعضائها بالترويج للتمييز العنصري أو بالتحريض عليه، تجد اللجنة أن الفقرة ب من المادة 4 تضع «عبئاً على كاهل هذه الدول مؤداه أن تحرص على مجابهة هذه المنظمات في أبكر وقت ممكن»[56].

ثالثا: خطة عمل الرباط

نظّمت مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في عام 2011، سلسلة من حلقات عمل الخبراء، في مُختلف مناطق العالم، حول التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان[57].

وعُقدت حلقات العمل الإقليمية في أوروبا (فيينا، 9 – 10 شباط/فبراير 2011)، وأفريقيا (نيروبي، 6-7 نيسان/أبريل 2011)، وآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، 6-7 تموز/يوليه 2011)، والأمريكتين (سانتياغو، 12 - 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، وهدفت المفوضية بذلك إلى إجراء تقييم شامل لتطبيق التشريعات والسوابق القضائية والسياسات العامة فيما يتعلّق بالدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب تشجيع الاحترام الكامل لحرية التعبير التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تركزت تلك الجهود على العلاقة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، وبخاصة في ما يتعلق بالمسائل الدينية.

---

56 نايف بيلاي ـ مصدر سبق ذكره.

57 اعتمدنا بالكامل على النص النهائي لخطة عمل الرباط الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان / الأمم المتحدة، ومتوفرة بنسخة إنجليزية على موقع المفوضية وعلى رابط: www.ohchr.org، كما ان هناك العديد من النسخ باللغة العربية متوفرة على العديد من المواقع والروابط العربية لمؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان.

وضمّت حلقات العمل الأربع واجتماع الرباط حوالى 45 خبيرًا ينتمون إلى خلفيات متنوّعة، كما شارك في المناقشات أكثر من 200 مراقب، ونتج عن حلقات عمل الخبراء في عام 2011 ثروة من المعلومات، بالإضافة إلى العديد من المقترحات العملية لتحسين تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية في هذا الخصوص. ولتقييم النتائج الغنية لسلسلة حلقات العمل المذكورة، عقدت مفوضية حقوق الإنسان، في العام 2012، حلقة عمل ختامية للخبراء (في الرباط، 4 و5 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، وذلك للتوصل إلى تحليل مقارن لنتائج حلقات العمل الأربع، وتحديد الإجراءات الممكنة، على كافة الصعد، ودراسة أفضل السبل والوسائل لتبادل الخبرات[58].

إن وثيقة عمل الرباط تعتبر حتى الآن من أفضل استراتيجيات العمل الدولية المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية الذي رات الوثيقة فيه أن مختلف أنحاء العالم قد شهد في السنوات الأخيرة عدة أحداث أثارت الاهتمام مجددًا بمسألة التحريض على الكراهية، كما أن الكثير من النزاعات التي حدثت خلال العقود الماضية، قد تضمنّت كذلك – بدرجات متفاوتة – عنصر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية[59].

ورأت الوثيقة أن احترام حرية التعبير هو عامل حاسم لضمان الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة وكذلك لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ومع ذلك فإن العديد من الأفراد والجماعات قد عانوا بسبب عرقهم أو إثنيتهم أو دينهم، من مختلف أشكال التمييز أو العداوة أو العنف، مشيرة إلى أن ما يثير القلق أنّ الحوادث التي تصل فعلاً إلى عتبة المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا تُلاحَق قانونيًّا ولا يُعاقب مرتكبوها، وفي نفس الوقت، فإن أفرادًا من الأقليات يُضطهدون، فعليّاً، مع ما

---

58 استضاف الأردن في العاصمة عمان في منتصف شهر تشرين ثان سنة 2013 وعلى مدى يومين الندوة الإقليمية لاجتماعات المكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط حول خطّة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينيّة وشارك فيها ناشطون في مجال حقوق الإنسان وإعلاميون من السعوديّة، واليمن، وقطر، ولبنان، والمغرب، والبحرين، والأردن، ومصر، والبحرين، والكويت والعراق، بالإضافة إلى خبراء قانونيين من مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وباريس وبيروت، وقد هدف الاجتماع في عمان للتعريف «بخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الخبر منشور على صفحة وكالة الأنباء الأردنية «بترا» على رابط: http://petra.gov.jo

59 اعتمد الخبراء رسميا هذه الخطة بصيغتها النهائية في العاصمة المغربية الرباط بتاريخ 5 تشرين أول/ أكتوبر سنة 2012.

لذلك من تأثيرات صاعقة على سائر الأفراد، وذلك بإساءة استخدام التشريعات الغامضة والاجتهادات القضائية والسياسات الوطنيّة القاصرة، ويبدو أنّ هذا التوجُّه هو السائد عمومًا، وهو ذو شقّين:

(1) إنعدام المحاكمة لحالات التحريض الحقيقية.

(2) اضطهاد الأقليات تحت ستار قوانين التحريض الوطنيّة.

ووصفت الوثيقة معظم القوانين المناهضة للتحريض في البلدان المختلفة في أنحاء العالم بـ«المتباينة وأحيانًا قاصرة جدًّا أو فضفاضة»، كما إن الاجتهادات القضائية حول التحريض على الكراهية هي حتى الآن نادرة ومرتجلة، وإن معظم تلك السياسات تتّسم بالعموميات ولا تتبَع بصورة منهجيّة وتفتقر إلى التركيز على المحرومين وتنقصها التقييمات المناسبة.

واكدت الوثيقة على أن حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقَد مترابطتان وتدعم إحداهما الأخرى، وإنّ حرية ممارسة المرء شعائر دينه أو معتقده – أو عدم ممارسته –لا يمكن تحقيقها إلا مع احترام حرية التعبير.

وقسمت وثيقة خطة «الرباط» نتائج اعمالها ومناقشاتها الى عدة اقسام هي:

1. الجانب التشريعي:

خلصت في الجانب التشريعي إلى عدم وجود أي حظر قانوني للتحريض على الكراهية في العديد من الأطر القانونية الوطنيّة عبر العالم، كما ان التشريعات التي تحظر التحريض على الكراهية تستخدم مصطلحات متفاوتة، وهي غالبًا غير منسجمة مع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلما توسّع تعريف التحريض على الكراهية في القوانين الوطنيّة، ازدادت الاحتمالات بفَتْح باب التطبيق التعسفي لتلك القوانين. كما أنّ المصطلحات المتعلّقة بمخالفات التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تختلف باختلاف البلدان مما يزيد في غموضها نوعًا ما، في حين يجري تضمين التشريعات الوطنية أنواعًا جديدة من القيود على حرية التعبير. وينجم عن ذلك مخاطر الوقوع في خطأ تفسير المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإضافة قيود على حرية

التعبير غير واردة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأضافت إن التحريض على الكراهية العنصرية والدينية في بعض البلدان تعتبر جريمة، في حين أنها في سواها لا تشمل إلا المسائل العنصرية والعرقية، كما إن بعض البلدان قد أقرّ بحظر التحريض استنادًا إلى أسس أخرى. وتختلف المقاربات الوطنية بين أحكام القانون المدني وأحكام القانون الجنائي، فالتحريض على الكراهية، في العديد من البلدان، يُفضي إلى جريمة أو جرائم، أما في بلدان أخرى فإنه يكون مرتبطًا بالقانون الجنائي والقانون المدني معًا، أو بالقانون المدني فقط.

وأشارت إلى أن حظر التحريض على الكراهية ثابت بوضوح، على المستوى الدولي، في المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في التعليق العام رقم 34، على أنّه «باستثناء الحالات المعيّنة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 20 من العهد، يتعارض مع العهد حظر إظهار قلّة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين إزدراء الأديان. ويجب أيضًا أن تكون حالات الحظر تلك متمشية مع الشروط الصارمة الواردة في الفقرة 3 من المادة 19، فضلاً عن مواد مثل المواد 2 و5 و17 و18 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك لا يجوز، على سبيل المثال، لأي قانون من هذه القوانين أن يميّز لصالح دين أو أديان أو نظم عقائدية معينة، أو ضدها، أو لصالح اتباعها ضد أتباع دين آخر أو لصالح المؤمنين بدين ضد غير المؤمنين. ولا يجوز أن تستخدم حالات الحظر تلك لمنع انتقاد الزعماء الدينيين أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية أو المعاقبة عليها».

وقالت إن المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تفرض معايير عالية لأن فرض القيود على حرية التعبير ينبغي أن يظلّ، من حيث المبدأ، هو الاستثناء، ويجب تفسير هذه المادة بالتوافق مع أحكام المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والواقع أن معيار القيود المؤلّف من ثلاثة عناصر (القانونية والضرورة والتناسب) ينطبق كذلك على حالات التحريض، أي أن تلك القيود يجب أن ينصّ عليها القانون وأن تحدَّد بشكل دقيق لخدمة مصلحة مشروعة وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية تلك المصلحة، ويعني هذا من بين أمور أخرى، وجوب أن تكون القيود معرَّفة بوضوح وبشكل محدَّد وأن تستجيب لحاجة اجتماعية ملحّة، وأن تكون التدابير المتاحة هي الأقلّ تقييدًا، وألاّ تكون

فضفاضة جدًا، أي أنها لا تفرض قيودًا على الكلام بطريقة متوسعة أو غير هادفة، وأن تراعي مبدأ التناسب بمعنى أنّ الفائدة التي تنتج عنها للفئات المستهدَفة تفوق الضرر الذي قد يلحق بحريّة التعبير، بما في ذلك ما يتعلّق بالعقوبات التي تجيزها هذه القيود.

ولاحظت وثيقة «خطة الرباط» أن قوانين إزدراء الأديان هي ذات نتائج عكسية، نظرًا لأنها قد تؤدي، بحكم الواقع، إلى إدانة كل حوار ونقاش بين وداخل الأديان والمعتقدات، وكذلك إلى إدانة التفكير النقدي الذي قد يكون في معظمه بنّاءً وصحيًّا وضروريًّا، علاوةً على ذلك، فإن العديد من قوانين إزدراء الأديان هذه تمنح الحماية لمختلف الأديان بدرجات متفاوتة، ولكنها كثيرًا ما ثبت تطبيقها بطريقة تمييزيّة، وثمّة أمثلة عدَّة على اضطهاد الأقليات الدينية أو المنشقّين، وكذلك اضطهاد الملحدين واللادينيّين نتيجةً للتشريعات المتعلّقة بالجرائم الدينية أو الحماس المفرط في تطبيق مختلف القوانين المكتوبة بلغة محايدة، يُضاف إلى ذلك أنّ الحق في حرية الدين أو المعتقد على النحو المنصوص عليه في المعايير القانونية الدولية ذات العلاقة لا يتضمّن الحق في اعتناق دين أو معتقد منزّه عن الانتقاد أو السخرية.

وأوصت خطة الرباط فيما يتعلق بالجانب التشريعي بضرورة التمييز من حيث المبدأ العام، بين ثلاثة أنواع من التعبير: التعبير الذي يشكّل جريمة جنائية، والتعبير الذي لا يستحق العقاب جنائيًّا إنّما يمكن أن يكون مسوِّغًا لدعوى مدنية أو عقوبات إدارية، والتعبير الذي لا يستدعي أي عقوبات جنائية أو مدنية أو إدارية لكنه مثيرٌ للقلق بشأن التسامح والكياسة وآداب الحديث واحترام حقوق الآخرين.

ودعت إستنادا للترابط ما بين المادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الدول لأن تضمن بأنّ الإطار القانوني المحلي المتعلق بالتحريض يسترشد بالإشارة صراحةً إلى المادة 20 من العهد المذكور «أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف»، وينبغي أن تنظُر في إدراج تحديدات دقيقة للمصطلحات الأساسيّة مثل الكراهية والتمييز والعنف والعداوة..إلخ ، ويمكن أن يكون من جملة ما تستند إليه التشريعات، بهذا الصدد، التوجيهات والتعريفات الواردة في «مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة».

وشددت على ضرورة أن تضمن الدول بأن يكون المعيار الثلاثي العناصر للقيود المشروعة على حرية التعبير ـ القانونية والضرورة والتناسب ـ منطبقًا كذلك على حالات التحريض على الكراهية، وعلى الدول أن

تستفيد من التوجيهات التي توفرها الهيئات الدولية لخبراء حقوق الإنسان، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري والتعليق العام رقم 34 والتوصية العامة رقم 15 الصادران عنهما، بالإضافة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

ودعت الدول للتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات العلاقة وتطبيقها بفعالية، وإزالة أي تحفّظات بشأنها، واحترام التزامها بتقديم التقارير بموجبها، كما ينبغي على الدول التي لديها قوانين إزدراء الأديان أن تلغي تلك القوانين لما لها من تأثير خانق ويكبت التمتع بحرية الدين أو المعتقد وتعيق إقامة حوارات ونقاشات صحية حول الدين، و على الدول أن تتبنّى تشريعات شاملة مناهضة للتمييز تتضمّن إجراءات وقائية وعقابية لمكافحة التحريض على الكراهية بكل فعالية.

2. الجانب القضائي:

وخلصت في الجانب المتعلق بالقضاء الى جملة نتائج من بينها ضرورة وجود هياكل أساسية قضائية مستقلة يتمّ إحاطتها دوريًّا بمستجدات المعايير والسوابق القضائية العالمية، وأن يتصرّف أعضاؤها على أساس النزاهة والموضوعية واحترام قواعد الإجراءات القانونية الصحيحة، وذلك لضمان تقييم وقائع أي حالة فردية وشروطها القانونية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وينبغي أن يُستكمل ذلك بضوابط وتوازنات أخرى لحماية حقوق الإنسان مثل المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة وفقًا لمبادئ باريس.

واشارت إلى انه نادرًا ما يتمّ اللجوء إلى الآليات القضائية وشبه القضائية في ادّعاءات التحريض على الكراهية، ويحدث كثيرًا أن يكون الضحايا من الجماعات المحرومة أو المستضعفة، لكن السوابق القضائية بشأن حظر التحريض على الكراهية ليست متوافرة بسهولة في جميع أنحاء العالم.

ويمكن تفسير ذلك في بعض الأحوال، بأنه عائد لغياب التشريع، أو عدم وجود القوانين المناسبة أو المساعدة القضائية للأقليات وغيرها من الفئات المستضعفة التي تشكل أغلب ضحايا التحريض على الكراهية، كما يمكن فهم أسباب هشاشة هذا الوضع القضائي على ضوء انعدام وجود أرشيف أو قاعدة بيانات سهلة الوصول، أو لعدم اللجوء إلى المحاكم نظرًا لمحدودية الوعي بين عامة الناس فضلاً

عن انعدام الثقة في النظم القضائية.

وأكدت على ضرورة وَضْع معايير مقننة وعالية الوضوح لتحديد القيود على حرية التعبير، وتحديد التحريض على الكراهية، ولتطبيق المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولإثبات أن الحِدّة هي الاعتبار الذي تستند إليه تلك المعايير، ينبغي أن يشير التحريض على الكراهية إلى أكثر أشكال الإزدراء حدّة وتأثيرًا في النفس. أما لتقييم حدّة الكراهية فيمكن أن تشتمل النقاط على قساوة ما يُقال أو الضرر الذي يُدعى إليه، ودرجة تواتر الاتصالات وحجمها ومداها.

وتبنت خطة عمل الرباط اختبارا من ستة معايير لتحديد أشكال التعبير المحظورة جنائيًّا، وهي:

أ) السياق:

وهو أمر بالغ الأهمية عند تقدير ما إذا كانت تعبيرات معينة يمكن أن تحرّض على التمييز أو العداوة أو العنف ضدّ المجموعة المستهدَفَة، أو يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على النية و/أو العلاقة السببية على حدّ سواء، وينبغي في تحليل السياق، وضع فِعْل الخطاب في السياق الاجتماعي والسياسي السائد عند صدور الكلام ونشره.

ب) المتحدث:

وينبغي دراسة وضع المتحدث أو حالته في المجتمع، وعلى وجه الخصوص مركزه الفردي أو مركز منظمته في بيئة الجمهور الذي يُوجَّه إليه الخطاب.

ج) النيّة:

تفترض المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وجود النيّة، فالإهمال والتهور ليسا كافيين لتشكيل موقف تنطبق عليه المادة 20 التي تتطلّب «الدعوة» و«التحريض» لا مجرّد الانتشار أو التداول، وفي هذا الصدد، يفترض تفعيل العلاقة ثلاثية الزوايا بين غَرَض الخِطاب وموضوعه بالإضافة إلى جمهور السامعين عند معالجة الحالة.

د) المحتوى أو الشكل:

يشكّل محتوى الكلام إحدى النقاط الأساسية التي تركّز عليها مداولات المحكمة، وهو عنصر هام في التحريض، وقد يتضمّن تحليل المحتوى مدى كون الخطاب استفزازيًّا ومباشرًا، بالإضافة إلى التركيز على الشكل والأسلوب وطبيعة الحجج المستخدمة في الكلام موضوع البحث أو في الموازنة ما بين تلك الحجج، إلخ...

هـ) مدى الخطاب:

ويتضمن ذلك عناصر مثل تأثير الخِطاب، وطبيعته العامة، وكِبَر جمهوره وحجمه، وما إذا كان الخطاب علنيًّا، وماهية وسائل النشر، والنظر في ما إذا كان الخطاب قد نُشر بواسطة منشور وحيد أم عن طريق نشره في وسائل الاعلام السائدة أو الإنترنت، وما كانت درجة تواتر الاتصالات وحجمها ومداها، وما إذا كان لدى الجمهور أي وسيلة للتصدّي للتحريض، وما إذا كان البيان (أو العمل الفني) قد عُمِّم في بيئة محصورة أم مفتوحة على نطاق واسع لعامة الناس.

و) الأرجحية:

بما في ذلك وشوك حدوث فعل محدق، فالتحريض هو بالتحديد جريمة غير تامة، وليس من الضروري ارتكاب الفعل الذي دعا إليه خطاب التحريض حتى يُعتبر ذلك الخطاب جريمة، لكن يجب مع ذلك تحديد درجة ما من مخاطر الضرر الناجم عنه. وقالت خطة الرباط بناء على المعايير الستة السابقة إن هذا يعني أن على المحاكم أن تقرّر أنّه كان ثمّة احتمال معقول بأن ينجح الخطاب في التحريض على عمل فعلي ضدّ المجموعة المستهدفة، مع الإقرار بأن تلك الصلة السببية ينبغي أن تكون مباشرةً.

واوصت خطة عمل الرباط في هذا الجانب بان على المحاكم الوطنية والإقليمية أن تطلع بانتظام على أحدث مستجدات المعايير الدولية والسوابق القضائية والفقه المقارن على الصعيدين الدولي والإقليمي في ما يتعلق بالتحريض على الكراهية، لأنه يجب على تلك المحاكم عند النظر في مثل هذه القضايا، إجراء تحليلات شاملة مبنية على أساس معياري يتعلق بالتثبت من الشروع في التنفيذ،

ويجب أن تكون مدروسة بشكل جيّد.

ودعت الدول بأن تضمن الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصّة ومستقلّة مُنشأة بموجب قانون، كما ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي بالأقليات والفئات الضعيفة وذلك بتوفير المساعدة القانونية وسائر أشكال المساعدة لأفراد تلك المجموعات، وعلى الدول أن تضمن للأشخاص الذين تعرضوا لأضرار حقيقية نتيجةً للتحريض على الكراهية الحق في الانتصاف الفعّال، بما في ذلك التعويض المدني أو غير القضائي عن الأضرار.

وأوصت بإعادة النظر في العقوبات الجنائية المتعلّقة بأشكال التعبير غير القانونية على أنها الإجراء الأخير الذي يُلجَأ إليه حصرًا في الحالات المبرَّرة، كما ينبغي دراسة احتمال فرْض عقوبات وتعويضات مدنية، بما في ذلك التعويضات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى الحق في التصحيح والحق في الرَّدّ، كما يجب النظر كذلك في العقوبات والتعويضات الإدارية، ومنها تلك التي تحدّدها وتطبقها مختلف الهيئات المهنية والتنظيمية.

3. السياسات العامة:

وفي النتائج التي توصلت اليها خطة الرباط فيما يتعلق بالسياسات العامة قالت إذا كان اتخاذ الإجراءات القانونية كرد فعل أمرًا هامًا، فالتشريع ليس سوى جزء من جملة أدوات أوسع للرد على تحدّيات خطاب الكراهية، لذا ينبغي استكمال أي تشريع في هذا الشأن بمبادرات نابعة من مختلف قطاعات المجتمع وهادِفة لتحقيق مجموعة متعددة من السياسات العامة والممارسات والتدابير التي تعزّز الوعي الاجتماعي والتسامح وتفهّم المزاج العام، ويكون ذلك بقَصْد إيجاد ثقافة السلام والتسامح والاحترام المتبادل بين الأفراد والموظفين العموميين وأعضاء السلطات القضائية وتعزيز تلك الثقافة، بالإضافة إلى رفع مستويات الوعي الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في أوساط المؤسسات الإعلامية والقيادات الدينية والاجتماعية. وثمّة مسؤولية جماعية على الدول ووسائل الإعلام والمجتمعات في تأمين التحدّث علنًا ضدّ أعمال التحريض على الكراهية والتصدي لها بالتدابير الملائمة وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقالت إن على القيادات السياسية والدينية الامتناع عن استخدام خطاب ورسائل التعصّب أو أشكال

التعبير التي يمكن أن تحرّض على العنف أو العداوة أو التمييز، وعليهم فوق ذلك أن يؤدوا دورًا حاسمًا في التحدّث علنًا وبحزم شديد ضدّ التعصّب والتنميط التمييزي وحالات خطاب الكراهية، ولا بد من التوضيح أنه لا يمكن أبداً التسامح إزاء العنف كردّة فعل على التحريض على الكراهية.

وأشارت إلى أن معالجة الأسباب الجذرية للتعصب، تستدعي الحاجة لمجموعة أشمل من السياسات العامة، منها مثلاً ما هو في مجالات الحوار بين الثقافات – المعرفة المتبادلة والتفاعُل – أو التثقيف بشأن التعددية والتنوّع، والسياسات العامة التي تمكّن الأقليات والسكان الأصليين من ممارسة حقهم في حرية التعبير، مضيفة بأنه تقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان مساحة للأقليات للتمتّع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، وذلك على سبيل المثال بتسهيل تسجيل وعمل مؤسسات الأقليات الإعلامية، وعلى الدول تعزيز قدرات مختلف الجماعات للوصول إلى الآراء والمعلومات المتعددة والتعبير عنها، وتبني الحوارات والنقاشات الصحية.

وقالت إن هناك ميلاً ملحوظاً في مناطق معيّنة لتفضيل المقاربة غير التشريعية في محاربة التحريض على الكراهية، خاصةً عن طريق اعتماد سياسات عامة وإنشاء كافة أنواع المؤسسات والإجراءات، ومن ضمنها لجان تقصي الحقائق والمصالحة، ولا شك بأن الجهود الهامة التي تقوم بها آليات حقوق الإنسان الإقليمية والهيئات المتخصصة والمجتمع المدني ومؤسسات الرقابة المستقلة هي ذات أهمية أساسية في جميع مناطق العالم، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للقيم التقليدية الإيجابية المتوافقة مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وقواعدها مساهمة فعّالة في مكافحة التحريض على الكراهية.

وتابعت قائلة إن وسائل الإعلام وسائر وسائل الاتصال العامة تؤدي دورًا هامًا في صون حرية التعبير وتأمين تحقيق المساواة، وتستمرّ وسائل الإعلام التقليدية في لعب دور هام على الصعيد العالمي، لكنها تخضع لتحوّلات مهمّة جدًا، فالتقنيات الجديدة، بما فيها البث الرقمي والهواتف النقّالة والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، تعزّز نشر المعلومات بشكل واسع وتفتح آفاقًا جديدة لأنواع الاتصال كعالم المدوّنات.

واكدت على أن الخطوات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان تشكل منهجاً مفيداً للعمل الجاد والمتكامل والشامل الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، وعلى رأس تلك الخطوات القرار رقم 16/18 الذي اعتمده

المجلس بدون تصويت حول «مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم»، ويتطلب هذا القرار تنفيذ الدول ومتابعتها المستمرة على الصعيد الوطني، ومن ذلك العمل على أساس «خطة عمل الرباط» التي يمكن أن تُسهم في تنفيذه.

وقدمت «خطة عمل الرباط» عدة توصيات للدول، داعية إلى إيلاء الدول المزيد من الاهتمام بمحاربة الآراء المسبقة السلبية والتمييز ضد الأفراد والجماعات على أساس الانتماء القومي أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد، وعلى الدول أن تعزّز التفاهم بين الثقافات، بما في ذلك الحساسيّة الواجبة إزاء منع التمييز بين الجنسين، وتتحمّل الدول في هذا السياق مسؤولية بناء ثقافة السلام وواجب وضع حدّ للإفلات من العقاب.

ودعت الدول إلى دعم تدريب المعلمين على قيم حقوق الإنسان ومبادئها، وتوفيره لهم وذلك بطرح التفاهم بين الثقافات أو تعزيزه ليكون جزءًا من المناهج المدرسية للطلاب في مختلف الأعمار، وعلى الدول أيضا رفع القدرات لتدريب قوات الأمن وموظفي إنفاذ القانون والعاملين على إقامة العدل وتوعيتهم بشأن المسائل المتعلّقة بحظر التحريض على الكراهية.

واقترحت» خطة عمل الرباط» على الدول دراسة إنشاء هيئات معنيّة بالمساواة أو تعزيز هذه المهمّة في إطار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقًا لمبادئ باريس مع صلاحيات موسّعة في مجال رعاية وتعزيز الحوار الاجتماعي، وكذلك في ما يتعلّق بتلقّي الشكاوى حول حالات التحريض على الكراهية، كما وينبغي، لضمان فعالية مثل هذه المهمّات، اعتماد مبادئ توجيهية جديدة ومعايير وممارسات فضلى، وذلك لتلافي الممارسات التعسفية وتدعيم التماسك الدولي.

وأضافت في مقترحاتها للدول بأن عليها إنشاء الآليّات والمؤسّسات الضروريّة لجمع المعلومات بشكل منهجيّ حول خطاب وجرائم الكراهيّة، وعليها كذلك بناء سياسات عامة وأطر تنظيمية لتعزيز التعدّديّة والتنوّع الثقافي في أجهزة الإعلام بما في ذلك وسائله المستحدثة، وكفالة النفاذ لوسائل الإعلام والتواصل بشكلٍ متكافئ وغير تمييزي.

وقالت إن على الدول تعزيز آليات حقوق الإنسان الدولية، وبشكل خاص الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري، فضلاً عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، لأن هذه الهيئات ستوفر المشورة والدعم للسياسات الوطنية للدول من أجل تطبيق قانون حقوق الإنسان.

وقدت» خطة عمل الرباط» توصيات خاصة بالأمم المتحدة، داعية لأن يكون لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان الموارد الكافية لتقديم الدعم المناسب لهيئات الخبراء الدولية التي تعمل لحماية حرية التعبير، وحرية الدين، ومنع التحريض على الكراهية، ومنع التمييز وما يتّصل بذلك، كما وينبغي في هذا السياق على الدول أن تدعم جهود المفوّضية السامية لحقوق الإنسان الهادفة إلى تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بالإضافة إلى ضمان توفير الموارد الكافية لآليات الإجراءات الخاصة.

ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتعاون مع الدول التي ترغب في الاستفادة من خدماتها من أجل تحسين الإطار المعياري وإطار السياسات على الصعيد الوطني فيما يتعلّق بحظر التحريض على الكراهية، ويمكن للمفوضية، في هذا السياق النظر في تطوير أدوات معيّنة، منها تجميع أفضل الممارسات وعناصر التشريع النموذجي فيما يتعلق بحظر التحريض على الكراهية على أساس قواعد ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمكن للمفوضية أن تدرس تنظيم ندوات قضائية دورية بغيةَ إطلاع السلطات القضائية الوطنية على المستجدات والحث على تبادل الخبرات بشأن حظر التحريض على الكراهية، وهذا ما يمكن أن يدعم التطوير التدريجي للتشريعات الوطنية والاجتهادات القضائية في هذه المسألة المتطوّرة.

وقالت إنه يجب على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تعزيز أوجه التآزر والتعاون، بما في ذلك ما يتمّ عن طريق العمل المشترك، حسب الاقتضاء، لشجب حالات الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف، كما أن على مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها من أجل تحقيق الحد الأقصى من التآزر وتفعيل العمل المشترك، ومن هذه الهيئات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية.

ودعت إلى مضاعفة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الهيئات الإقليمية وعبر الإقليمية مثل

مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأميركية، والاتحاد الأفريقي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبين هذه المنظمات ومنظمات الأمم المتحدة، فضلا عن دعوتها لدراسة إمكانية تنفيذ التدابير الكفيلة بتحقيق التوصيات الموجّهة للدول على الصُّعد الوطنية وبالتعاون مع الدول المعنية.

وفي توصياتها لأصحاب المصلحة الآخرين اقترحت «خطة عمل الرباط » في هذا الجانب على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى سائر تجمعات المجتمع المدني الأخرى إنشاء ودعم الآليات والحوارات التي تعزّز التعلّم والتفاهم بين الثقافات وبين الأديان، كما أن على الأحزاب السياسية اتّخاذ وتنفيذ مبادئ إسترشاديّة بالنسبة لسلوك ممثليها وبخاصة في الخطب العامة.

ورأت «خطة عمل الرباط» أن التنظيم الذاتي وحتى يكون فعّالاً هو الطريقة الأنسب لمعالجة القضايا المهنية المتعلّقة بوسائل الإعلام، وفقًا للمبدأ التاسع من مبادئ كامدن، حيث يتعيّن على وسائل الإعلام كافة، ومن باب المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، ومن خلال التنظيم الذاتي، أن تلعب دورًا في مكافحة التمييز وتعزيز التفاهم ما بين الثقافات، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ ـ التنبّه لأهمية تغطية الحدث في سياقه الصحيح بموضوعية ودقة، مع ضمان إعلام الجمهور بأعمال التمييز حيثما وقعت.

ب ـ التنبّه لخطر انزلاق وسائل الإعلام إلى التمييز أو القولبة النمطية السلبية ضد الأشخاص أو الجماعات.

ج ـ تجنب الإشارة غير الضرورية إلى العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من خصائص الفئات التي يمكن أن تغذّي التعصب.

د ـ زيادة التوعية بشأن الأضرار الناجمة عن التمييز والقولبة النمطية السلبية.

هـ ـ تغطية الأخبار المتعلقة بمختلف المجموعات والمجتمعات وإعطاء أفرادها فرصة الحديث وإسماع صوتهم بطريقة تساهم في فهم قضاياهم وتعكس، في الوقت ذاته، وجهات نظرهم.

وشددت على ضرورة أن تعكس مدونات السلوك المهني الاختيارية لوسائل الإعلام والصحفيين مبادئ المساواة، ومن الضروري اتخاذ كافة التدابير الفاعلة لنشر القواعد المذكورة ووضعها موضع التنفيذ.

وختمت «خطة عمل الرباط»[60] وثيقتها بالقول إذا كان مفهوم حرية التعبير قد حظي باهتمام مطّرد في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي العديد من التشريعات الوطنية، فإن تطبيقه العملي والاعتراف به لم ينالا الاحترام الكامل في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه، فإن المعايير الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة لحظر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية لا تزال غير مُدرَجة في القوانين والسياسات المحلية في أجزاء كثيرة من العالم، وهذا ما يفسّر الصعوبة الموضوعية والحساسية السياسية في تحديد هذا المفهوم على نحو يضمن احترام حرية التعبير.

ووصفت النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في خطتها بأنها خطوات من أجل معالجة هذه التحديات التي يؤمَل أن تعزّز الجهود الوطنية والتعاون الدولي في هذا المجال.

إن خطة عمل الرباط وبالرغم من أهميتها القصوى والضرورية في زمان اتسعت فيها رقعة خطاب الكراهية في العالم، إلا أنها تحتاج لجهد دولي ضاغط على الدول لتبني ما جاء فيها من خلاصات وتوصيات[61] .

وقد رأت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي في «خطة عمل الرباط «بأنها لم تحسم للأبد المعادلة الدقيقة بين حرية الكلام والحماية من التحريض على الكراهية/ إلا انها تعتقد أن هذه الخطة تشكل عملية شديدة الأهمية علمتنا كلنا طرق تحقيق توازن أفضل بين احترام الحق البالغ الأهمية في حرية التعبير وحظر التحريض على الكراهية»[62].

---

60 تتوفر ورقة مفاهيمية حول خطة الرباط وضعت سنة 2011 وقبل صدور الخطة بشكلها النهائي ويمكن الحصول عليها على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة على رابط: www.ohchr.org

61 رحب الممثل السامي لتحالف الحضارات، جورج سامبايو، بخطة عمل الرباط، التي تقدم مجموعة توصيات عملية إلى الدول ومنظومة الأمم المتحدة والقيادات السياسية والدينية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، وشدد على الدور الرئيسي الذي يتعين أن يؤديه التعليم في تغيير العقليات، وصدر بيانه الترحيبي بتاريخ 21 فبراير شباط سنة 2013 ـ متوفر تقرير عن خلاصات خطة عمل الرباط على موقع المفوضية السامية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة على رابط: www.ohchr.org

62 نافي بيلاي ـ مصدر سبق ذكره.

وتابعت بالقول «إن خطة عمل الرباط لن تحقق وحدها هذه المهمة الخاصة بإنشاء إطار متين لمجتمع تنوع وتسامح، وذلك لأنه لا يمكن لأي قانون تحقيقها، فالتشريع مجرد جزء من مجموعة الأدوات الأكبر التي نحتاج إليها لمواجهة تحديات خطاب الكراهية في مجتمع تنهار فيه الحدود القديمة»[63].

رابعا: مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة

لعل من أبرز البرامج الدولية المعتمدة في محاربة خطاب الكراهية وتجريمه، والفصل بينه وبين حرية التعبير المبادئ التي صدرت عن منظمة المادة 19 والتي عرفت دوليا بـ«مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة» والتي أصبحت لاحقا جزءا أساسيا معتمدا فيما يتعلق بالتفريق بين حرية التعبير المشروع وبين حرية التعبير الذي يحض على الكراهية والعنف والتمييز.

إن مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة ترتكز على فكرة أن حرية التعبير والمساواة هي حقوق جوهرية وأساسية، وإن حرية التعبير والمساواة هي حقوق مكمِّلة لبعضها البعض، وتلعب دورا حيويا في حماية كرامة الإنسان وتضمن الديمقراطية وتعزيز السلم والأمن الدوليين[64].

ووصفت منظمة المادة 19 مبادئ كامدن بأنها «تمثل تفسيرا تقدميا للقانون الدولي ومعاييره، ولممارسات الدولة المقبولة، وللمبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل المجتمع الدولي»[65].

وحتى نحيط بهذه المبادئ وقيمها الإنسانية المنسجمة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولتبيان الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية آثرنا التوقف أمام هذه المبادئ كاملة، من اجل توضيح المبادئ والقيم الإنسانية والدولية التي تعتمد التفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، الذي يتوجب

63 نافي بيلاي - مصدر سبق ذكره.

64 كل ما يتعلق بمبادئ كامدن اعتمدنا فيه على النسخة النهائية الرسمية التي أصدرتها منظمة المادة 19 في شهر نيسان ابريل سنة 2009، وهي متوفره على موقع منظمة المادة 19 على رابط: www.article19.org

65 قالت منظمة المادة 19 في تقديمها لهذه المبادئ «إنها قامت بتحضيرها بالتشاور مع مسؤولين في الأمم المتحدة ومسؤولين وخبراء من المجتمع المدني وجامعيين، ووضعت هذه المبادئ لنشر أكبر قدر من التفاهم العالمي حول العلاقة بين احترام حرية التعبير وتعزيز المساواة.

على دول العالم وضع حدود له، وتجريمه، وكشفه، ووضع تشريعات في الدساتير الدولية والقوانين المحلية من أجل نبذ هذا الخطاب ومعاقبة فاعليه.

وتحدد مبادئ كامدن 12 مبدأ تستند اليها في معالجة العلاقة بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية وأين يمكن للحكومات التدخل لمنع خطاب الكراهية، وأين يمكن أن تصمت تجاه منح حرية التعبير مساحة أوسع.

ويدعو المبدأ الأول «التصديق وإدماج قانون حقوق الإنسان» جميع الدول أن تصدق وتفعل في القانون المحلي عبر الإدماج أو بطرق أخرى المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تضمن حقوق المساواة وحرية التعبير.

وتناول المبدأ الثاني الحديث عن الإطار القانوني لحماية حق حرية التعبير، قائلة إن على الدول أن تضمن أن حق حرية إبداء الرأي والتعبير من خلال أي وسيلة اتصال بما في ذلك الحق بالمعلومات مكفول في الأحكام الدستورية المحلية أو ما يوازيها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الدول أن تضمن بأن الأحكام الدستورية المحلية تحدد بوضوح نطاق القيود المسموح بها على حق حرية التعبير، على ان تحدد هذه القيود بقانون يعرفها بدقة لخدمة مصلحة مشروعة ينص عليها الدستور وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية هذه المصلحة، كما أن على الدول أن تنشئ إطارا قانونيا واضحا لحماية حق الحصول على المعلومات بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة وتشجيع النشر الإستباقي لها.

وتناول المبدأ الثالث الإطار القانوني لحماية حق المساواة، بمطالبة الدول بضمانة أن حق المساواة مكفول في أحكام الدستور المحلي أو ما يعادلها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتوجب أن تتضمن القوانين المحلية النص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في حماية قانونية متساوية، ولكل إنسان الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الأصل أو النوع أو العرق أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجنسية أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر.

ودعت مبادئ كامدن الدول بأن تضع إطارا قانونيا واضحا، وسياسة واضحة لمحاربة جميع أشكال التمييز بما فيها المضايقات وذلك لتحقيق الحق في المساواة بما في ذلك المتعلق بحرية التعبير.

وحول إتاحة سبل الانتصاف[66] قالت مبادئ كامدن إنه ينبغي على الدول ضمان توافر سبل إنتصاف متاحة وفعالة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ومنها الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير والمساواة على أن تتضمن هذه السبل إجراءات قضائية وغير قضائية - على سبيل المثال - أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و/ أو أمناء المظالم، كما يتوجب على الدول أن تضمن الحق في محاكمة عادلة من قبل محاكم مختصة ومستقلة وعادلة منشأة بموجب القانون.

وحول إطار السياسة العامة للتعددية والمساواة «المبدأ الخامس» قالت مبادئ كامدن بأنه يتوجب على جميع الدول وضع سياسة عامة وإطار تنظيمي لوسائل الإعلام، بما فيها وسائل الإعلام الجديدة لتعزيز التعددية والمساواة وفقا لما يلي:

أ - يجب أن يحترم هذا الإطار المبدأ الأساسي بأن أي نظام لوسائل الإعلام يجب أن تضعه فقط الهيئات المستقلة عن الحكومة والتي هي مسؤولة أمام الجمهور والتي تعمل بشفافية.

ب - يجب أن يعزز هذا الإطار حق مختلف الجماعات بالوصول الحر واستخدام وسائل الاتصال في إنتاج مضمون خاص بها وتوزيعه، وفي تلقي مضامين ينتجها آخرون دون قيود جغرافية.

واقترحت لتنفيذ هذا الإطار أن يكون من خلال بعض التدابير منها:

أ - تعزيز حق الوصول الشامل وبتكلفة مقبولة لوسائل الإتصالات واستقبال خدمات وسائل الإعلام بما فيها الهواتف والإنترنت والكهرباء.

ب - ضمان عدم التمييز فيما يتعلق بالحق في تأسيس جرائد ومجلات وإذاعات وشبكات تلفزيونية

66 المبدأ الرابع من مبادئ كامدن.

وسائر أنظمة الاتصالات الأخرى.

ج ـ تخصيص «مساحة» كافية للبث واستخدام طرق الاتصالات المختلفة لضمان تمكن الجمهور من استقبال مجموعة متنوعة من خدمات البث المختلفة.

د ـ تخصيص عادل للموارد بما فيها ترددات البث بين وسائل الإعلام العامة والتجارية والمجتمعية كي تمثل بمجملها الثقافات والجماعات والآراء المختلفة داخل المجتمع.

هـ ـ يجب على إدارة الهيئات المنظمة لوسائل الإعلام أن تعكس تركيبة المجتمع بمجمله.

و ـ وضع تدابير فاعلة للحد من تمركز ملكيات وسائل الإعلام.

ز ـ تأمين دعم عام سواء مالي أو بأي شكل آخر وذلك من خلال عملية مستقلة وشفافة ومبنية على معايير موضوعية لتعزيز تقديم المعلومات الموثوقة والمتنوعة وفي الوقت المطلوب للجميع وإنتاج مضامين تساهم في تعزيز التعددية والحوار بين مختلف الجماعات.

ودعت إلى إلغاء جميع القيود الموضوعة على استعمال لغات الأقليات والتي تؤدي إلى عدم تشجيع أو منع وسائل الإعلام الموجهة بصورة خاصة إلى مختلف تلك الجماعات، والعمل على إدراج التنوع كأحد معايير تقييم طلبات تراخيص البث بما في ذلك أن تكون وسائل الإعلام موجهة إلى مختلف الجماعات، والتأكد أن للمجموعات المستبعدة والمهمشة الحق العادل في الحصول على الموارد الإعلامية بما في ذلك فرص التدريب.

وقالت مبادئ كامدن إنه يجب أن يحافظ على قيم الخدمة العامة في وسائل الإعلام وتقويتها، وذلك عبر تحويل أنظمة وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة أو الحكومة إلى نظام هيئات الخدمة العامة وعبر تقوية شبكات البث العامة القائمة وتأمين التمويل الملائم لوسائل إعلام الخدمة العامة وذلك ضمانا للتعددية وحرية التعبير والمساواة في مشهد إعلامي متغير.

ورأت مبادئ كامدن[67] أن لوسائل الإعلام الجماهيرية دوراً أخلاقياً ومسؤولية اجتماعية وعليها التأكد من تنوُّع قواها العاملة وصفاتها التمثيلية للمجتمع ككل، وأن تتناول المسائل التي تثير إهتمام جميع فئات المجتمع قدر المستطاع، وأن تبحث عن المصادر والآراء المتعددة ضمن المجتمعات المختلفة بدلا من تمثيل هذه المجتمعات ككتلة واحدة متجانسة، والإلتزام بتوفير المعلومات بأعلى المستويات التي تراعي المعايير المهنية والأخلاقية المعترف بها.

وحول حق التصحيح والرد[68] أكدت على أنه يجب أن يكون حق التصحيح والرد مضمونا وذلك لحماية الحق في المساواة وعدم التمييز والتدفق الحر للمعلومات، كما يجب أن لا تكون ممارسة حق التصحيح أو الرد عائقا أمام سبل الإنتصاف الأخرى بالرغم من أنه يمكن أن تؤخذ في عين الإعتبار عند النظر في هذه السبل وعلى سبيل المثال تخفيض التعويضات عن الضرر.

وشددت على وجوب أن تكون هذه الحقوق محفوظة بشكل أفضل من خلال أطر التنظيم الذاتي، ويجب أن لا يفرض حق إلزامي بالرد أو بالتصحيح عندما يكون هنالك إطار تنظيمي فعال.

وقالت إن حق التصحيح يعطي لأي شخص الحق في أن يطلب من وسائل الإعلام نشر أو بث التصحيح حيثما تكون وسيلة الإعلام هذه قد نشرت أو أذاعت معلومات غير صحيحة في السابق، كما أن حق الرد يعطي لأي شخص الحق في نشر رده في وسيلة الإعلام حين تكون وسيلة الإعلام هذه قد نشرت أو أذاعت في السابق معلومات غير صحيحة ومضللة انتهكت فيها أحد حقوق الشخص المعترف بها وعندما يكون التصحيح لا يستطيع إصلاح الخطأ بشكل معقول.

ونصت مبادئ كامدن[69] على المسؤوليات التي يتوجب على وسائل الإعلام الالتزام بها من باب المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وأن تلعب دورا في مكافحة التمييز، وتعزيز التفاهم ما بين الثقافات مع الأخذ بعين الاعتبار التنبه الى أهمية تغطية الحدث في سياقه الصحيح بموضوعية ودقة، مع ضمان إعلام

---

67 المبدأ السادس من مبادئ كامدن.

68 المبدأ السابع من مبادئ كامدن.

69 المبدأ الثامن «التفاهم بين الثقافات».

الجمهور بالممارسات المميزة، والتنبه لخطر الآراء المسبقة والتمييز ضد الأشخاص أو الجماعات المختلفة والتي تعززها وسائل الإعلام، وتجنب الإشارة غير الضرورية الى العرق أو الدين أو النوع أو غيرها من الخصائص التي تعزز التعصب، وتغطية الأخبار والقضايا المتعلقة بمختلف المجموعات والمجتمعات وإعطاء أعضائها فرصة للتكلم وإسماع صوتهم بطريقة تساهم في فهم قضاياهم وتعكس وجهات نظرهم.

ودعت الى وضع ضوابط للمرافق الإعلامية العامة تحظر نشر صور نمطية سلبية للأفراد أو الجماعات، على أن يلزمها نطاق عملها تشجيع التفاهم ما بين الثقافات وتعزيز فهم أفضل لمختلف المجموعات والقضايا التي يواجهونها، ويجب ان يشمل ذلك بث برامج تصور مختلف الجماعات على أنهم أفراد متساوون في المجتمع.

ودعت وثيقة مبادئ كامدن الى ضرورة أن تعكس قواعد السلوك المهني للصحافة مبادئ المساواة على ان تتخذ كافة التدابير لوضع هذه القواعد موضع التنفيذ.

والى ضرورة ان ترفع برامج التدريب المهني للإعلاميين الوعي حول الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في تعزيز المساواة وفي تفادي الصور النمطية السلبية.

ودعت لإدراج التنوع كأحد معايير تقييم طلبات تراخيص البث[70]، بما في ذلك أن تكون وسائل الإعلام موجهة إلى مختلف الجماعات، والتأكد أن للمجموعات المستبعدة والمهمَّشة الحق العادل في الحصول على الموارد الإعلامية بما في ذلك فرص التدريب.

وحثت المبادئ على وجوب المحافظة على قيم الخدمة العامة في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة أو الحكومة إلى نظام هيئات الخدمة العامة وعبر تقوية شبكات البث العامة القائمة وتأمين التمويل الملائم لوسائل إعلام الخدمة العامة وذلك ضمانا للتعددية وحرية التعبير والمساواة في مشهد إعلامي متغير.

وحثت مبادئ كامدن السياسيين وغيرهم من الشخصيات القيادية في المجتمع أن يمتنعوا عن إطلاق

70 المبدأ التاسع من مبادئ كامدن «مسؤوليات وسائل الإعلام».

تصريحات تروج للتمييز أو تقوِّض مبدأ المساواة، وعليهم الاستفادة من موقعهم لنشر التفاهم بين الثقافات والاعتراض ـ عند الاقتضاء ـ على التصريحات والممارسات التمييزية ضد الآخرين.

وأوجبت على منظمات المجتمع المدني أن تحترم التعددية وتعزز الحق في حرية التعبير والمساواة بصفة خاصة، وعليها تعزيز التفاهم بين الثقافات والاعتراف بالدور المهم للأصوات المعارضة ودعم قدرة اعضاء من مختلف المجموعات، ولا سيما المهمشة منها على التعبير عن آرائهم واهتماماتهم بطريقة تعترف بالتنوع والتعددية داخل المجتمعات[71].

ودعت مبادئ كامدن الدول لعدم فرض أية قيود على حرية التعبير لا تراعي المعايير السابقة، وبصورة خاصة يجب أن تكون القيود محددة بنص قانوني وأن يكون الغرض منها هو حماية حقوق الآخرين أو سمعتهم أو الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق، وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية هذه المصالح.

وحددت هذه القيود بأنها يجب ان تكون محددة بوضوح وتلبي حاجة اجتماعية ملحة، ويجب أن تكون أقل الوسائل المتوفرة تقييدا، بمعنى عدم وجود أي وسيلة أخرى فعالة وتؤدي إلى فرض قيود أقل على حرية التعبير، ويجب أن لا تكون القيود عامة فضفاضة، أي أن لا يتم تقييد الخطابات بطريقة واسعة وغير محددة، كما يجب أن تقتصر القيود على الخطابات المؤذية، وألا تتجاوزها لتقييد أشكال التعبير المشروعة، ويجب أن تراعي القيود مبدأ التناسب بما معناه أن تكون الفائدة التي تنتج عنها للفئات المستهدفة تفوق الضرر الذي قد يلحق بحرية التعبير، بما في ذلك فيما يتعلق بالعقوبات التي تجيزها هذه القيود[72].

وفيما يتعلق بالتحريض على الكراهية دعت مبادئ كامدن جميع الدول لأن تتبنى تشريعا يمنع أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني مما يشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف «خطاب الكراهية»[73].

---

71 المبدأ العاشر من مبادئ كامدن «جهات فاعلة أخرى».

72 المبدأ الحادي عشر «القيود» ودعت في هذا المبدأ الدول لأن تعيد النظر بإطارها القانوني لضمان أن جميع القيود على حرية التعبير تتلاءم مع ما هو مذكور سابقا.

73 المبدأ الثاني عشر من مبادئ كامدن.

وأوجبت على الدول ان توضح الأنظمة القانونية الوطنية بشكل صريح أو عبر تفسير رسمي بان كلمة الكراهية والعداء تشير الى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة، وإن كلمة «دعوة» تعني وجود نية لترويج البغض للفئة المستهدفة وبطريقة علنية، وإن كلمة «تحريض» تشير إلى التصريحات حول المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية والتي تؤدي إلى خطر وشيك لوقوع التمييز، أو العدائية أو العنف ضد أشخاص ينتمون الى هذه المجموعة[74].

ودعت الدول لمنع الإنكار أو التغاضي عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب فقط عندما تشكل هذه التصريحات خطاب كراهية، وعلى الدول أيضا أن لا تمنع انتقاد أو مناقشة الأفكار أو المعتقدات أو الأيديولوجيات أو الديانات أو المؤسسات الدينية إلا عندما يشكل ذلك خطاب كراهية، وأن تضمن الدول بأن الأشخاص الذين تكبدوا أضرارا حقيقية نتيجة خطاب كراهية لهم الحق في الانتصاف الفعال بما في ذلك التعويض المدني عن الأضرار، وعلى الدول ان تعيد النظر بإطارها القانوني لضمان أن أي ضوابط تتعلق بخطاب الكراهية تراعي ما هو مذكور في هذه المبادئ.

خامسا : الإعلان الأممي المشترك حول التشهير بالأديان[75]

صدر الإعلان المشترك بشأن تشويه صورة الأديان ومكافحة الإرهاب والتشريعات لمكافحة التطرف في الذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[76].

---

74 استثنت مبادئ كامدن الترويج الإيجابي لهوية مجموعة معينة من خطاب الكراهية.

75 يعتبر التشهير بالأديان احد أبرز تجليات ظاهرة خطاب الكراهية في العالم، وتحديدا في العالم العربي، وقد بدأت هذه الظاهرة تنمو وتتسع عقب احداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر سنة 2001 مرورا باحتلال افغانستان والعراق، وانتهاء بأحداث «ثورات الربيع العربي» التي فتحت الباب على مصراعيه لانتشار خطاب الكراهية الدينية، وتحويل الصراعات إلى صراعات دينية وطائفية وقوميه، خاصة في سوريا ومصر.

76 صدر الإعلان المشترك بتاريخ 10 كانون أول ديسمبر سنة 2008، وبعد مرور يوم واحد على الاجتماع الذي عقد في العاصمة أثينا في 9 ديسمبر 2008م تحت رعاية منظمة المادة 19، الحملة العالمية لحرية التعبير، ووقع عليه كل من مقرر الأمم المتحدة الخاص حول حرية التعبير والرأي فرانك لارو، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حرية الإعلام ميكلوس هاراستي، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير كاتالينا بوتيرو مارينو، والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات فيث بانسي تلاكولا.

واشار الموقعون على الإعلان المشترك إلى العديد من البيانات التي صدرت عنهم في سنوات سابقه[77] إلى أهمية الديمقراطية ومساءلة المؤسسات الاجتماعية والنقاش المفتوح حول كافة الأفكار والظواهر الاجتماعية وحق الجميع في التعبير عن ثقافتهم ودينهم ومعتقداتهم في الممارسة.

وأعرب الموقعون على الإعلان المشترك عن قلقهم بشأن القرارات المتعلقة «بتشهير الأديان» التي تم تبنيها من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وخليفتها مجلس حقوق الإنسان منذ 1999م والجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 2005م[78].

وأكد الموقعون على أن هناك فرقاً هاماً بين انتقاد الدين أو المعتقد أو المدرسة الفكرية والهجوم على الأفراد بسبب التزامهم بذلك الدين أو المعتقد، ومعربين عن قلقهم بشأن انتشار قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف في القرن الحادي والعشرين وعلى الأخص بعد هجمات سبتمبر 2001م المروعة والتي تقيد بشكل غير لازم حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

وقال الموقعون إن مفهوم «التشهير بالأديان» لا يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالتشهير والتي تشير إلى حماية سمعة الأفراد بينما لا يمكن أن يقال أن الأديان مثلها مثل كافة الاعتقادات لديها سمعة بحد ذاتها.

وأضافوا إنه ينبغي أن تكون القيود على حرية التعبير محصورة في نطاقها من أجل حماية الحقوق الفردية والمصالح الاجتماعية الطاغية ولا ينبغي استغلالها مطلقاً من أجل حماية مؤسسات بعينها أو أي أفكار أو مفاهيم أو اعتقادات بما في ذلك الدينية منها، وينبغي أن تكون على حرية التعبير من أجل منع أي تعبيرات غير متسامحة محصورة في نطاقها بحيث تكون مرتبطة فقط بالبيانات التي تحرض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو الأعمال العدائية أو العنف.

---

77 الإعلانات المشتركة الصادرة في 26 نوفمبر 1999م و30 نوفمبر 2000م و20 نوفمبر 2001م و10 ديسمبر 2002م و18 ديسمبر 2003م و6 ديسمبر 2004م و21 ديسمبر 2005م و19 ديسمبر 2006م و12 ديسمبر 2007م.

78 يشيرون إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/150 و 61/164 و 52/154، قرارات لجنة حقوق الإنسان رقم 199/82 و 2000/84 و 2001/4 و 2002/9 و 2003/4 و 2004/6 و 2005/3 وقرارات مجلس حقوق الإنسان رقم 4/9 و7/19.

ودعا الإعلان المشترك المنظمات الدولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان للامتناع عن تبني أي بيانات تدعم فكرة التشهير بالأديان.

ويلاحظ أن الإعلان المشترك ربط بين «خطاب الكراهية» وبين الإرهاب ومكافحتهما باعتبارهما يشكلان خطرا واحدا، كما انهما صورتان لعملة واحدة، ولذلك دعا الإعلان المشترك إلى تقييد تعريف الإرهاب على الأقل من حيث علاقته بالقيود على حرية التعبير وحصره في جرائم العنف التي تكون دوافعها إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو جريمة منظمة والتي تستهدف التأثير على السلطات العامة من خلال ترويع المواطنين.

ودعا إلى حصر تجريم التصريحات المتعلقة بالإرهاب في الحالات التي يتم فيها التحريض عمداً على الإرهاب والتي يفهم منها أنها دعوة مباشرة للانخراط في الأعمال الإرهابية والتي تكون مسؤولة بشكل مباشر عن زيادة احتمال وقوع أعمال إرهابية أو المشاركة الفعلية في الأعمال الإرهابية «مثلاً عن طريق توجيه تلك الأعمال»، كما ينبغي عدم تجريم العبارات الغامضة مثل تقديم الدعم الإعلامي للإرهاب أو التطرف أو تمجيد أو الترويج للإرهاب أو التطرف ومجرد تكرار عبارات الإرهابيين والذي لا يشكل بحد ذاته تحريضاً على الإرهاب.

وطالب الإعلان المشترك باحترام دور الإعلام كأداة رئيسية لتحقيق حرية التعبير وتوعية الجمهور في كافة قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف، فللجمهور حق معرفة الأعمال الإرهابية التي ترتكب أو المحاولات الإرهابية ولا ينبغي معاقبة وسائل الإعلام بسبب تقديم تلك المعلومات.

ودعا الإعلان المشترك إلى تطبيق القواعد الاعتيادية المتعلقة بحماية سرية المصادر الصحفية للمعلومات «بما في ذلك النص على أن تلك القواعد يمكن إبطالها فقط بقرار من محكمة باعتبار أن الوصول إلى ذلك المصدر يعتبر أمراً هاماً لحماية مصلحة عامة طاغية أو حق خاص لا يمكن حمايته بطرق أخرى» في سياق إجراءات مكافحة الإرهاب كما هو الحال بالنسبة للظروف الأخرى[79].

79 النص الكامل للإعلان المشترك متوفر على موقع منظمة المادة 19 على رابط: http://www.article19.org

الفصل الثالث

«لماذا يكرهوننا..؟»
جذور خطاب الكراهية بين الشرق والغرب

لم يكن الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن هو صاحب الصرخة الشهيرة بعد أحداث 11 سبتمبر أيلول 2001 «لماذا يكرهوننا..؟» فقد سبقه بإطلاق هذا السؤال «الصرخة» بمئة سنة مضت وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشامبرلين الذي قال في خطاب له « إننا الأمة الأكثر ليبرالية وانفتاحاً بين كل الدول التي عرفها العالم مطلقاً، مع ذلك فإننا أيضا الأكثر معاناة من كراهية الآخرين لنا. هؤلاء الآخرون يكرهوننا ويحسدوننا ويشهرون بنا بأساليب فاضحة وبغيضة ومخزية. إنهم يشوهون سمعتنا ويشعرون بالارتياح من اعتقادهم أننا في طريق السقوط من منزلتنا الرفيعة»[80].

كان تشامبرلين في ذلك الوقت يوجه صرخته لمنافسيه من الإمبراطوريات الأخرى، امبراطورية القياصرة في ألمانيا، وإمبراطورية الفرنسيين، وفي ذلك الوقت لم يكن أي دور للأمريكيين، ولم يكن العرب والمسلمون في ذلك الوقت ايضا يشكلون أية مشكلة في حسابات بريطانيا العظمى، وفي حسابات تشامبرلين في حينه.

ولا نستطيع القول أن الرئيس بوش الإبن عندما أعلن صرخته الاستنكارية «لماذا يكرهوننا؟؟» عقب أحداث 11 ايلول سبتمبر 2001 كان يتمثل سؤال تشامبرلين، بقدر ما كان يفتح الأبواب مشرعة تماما على موجة عالمية غير مسبوقة بكل تلك الامتدادات والكثافة والخطورة في العالم أجمع لخطاب الكراهية بين الثقافات والحضارات، وبين الدول، وبين الشعوب، وللحقيقة فإن كل المعطيات تؤكد تماما على أن «خطاب الكراهية» غزا العالم تماما عقب الهجوم على الرموز السيادية الأمريكية في 11 ايلول سنة 2001، وأصبح خطاب الكراهية هو الأكثر وضوحا وجنوحا في عالم بدا وكانه مهيأ تماما لاحتضان خطاب الكراهية وتعميقه ودعمه.

ولذلك «ومنذ هجمات 11 سبتمبر على مركز التجارة العالمي والبنتاجون، أصبحت الكراهية الجماعية موضوعاً أكثر أهمية للدراسة والبحث في العلوم الاجتماعية. وقد تم تعميم وانتشار هذا المفهوم، مفهوم الكراهية الجماعية بداية من البيت الأبيض ووسائل الإعلام إلى شوارعنا ومنازلنا، حتى وصلت تلك الكراهية إلى القلوب! وبالتالي انتقلت مشاعر الكراهية الجماعية إلى محادثاتنا، وأفكارنا، ومشاعرنا.

---

80 محمد عوض «السؤال المتكرر.. لماذا يكرهوننا» ـ جريدة الحياة اللندنية.

وفوجئنا واندهشنا باكتشاف اتجاهات كراهية قوية تجاه أمريكا! حتى أصبح مفهوم الكراهية يستخدم الآن من قبل كل الأطراف بكثرة وحرية، ويستخدم كبديل لمفاهيم مثل العنف والعدوان.

ومن ناحية أخرى يوحي التحول من العدوان إلى الكراهية، بأنه في أوقات الصراع والنزاع والنضال يبحث الناس عن الدوافع النفسية الداخلية لتفسير أعمالهم، فيجدون صعوبة في التصور والغفران. ومع ذلك، فإنّ دخول الكراهية في خطابنا اليومي لا يساعد على توضيح الآليات التي تعمل بها مشاعر الكراهية»[81].

وتعليقا على سؤال الرئيس بوش «لماذا يكرهوننا؟» فإن «هذا السؤال غير دقيق تماما، وفي الثقافة العربية لم يتوفر خطاب كراهية في طروحاتها كما وفرته الصراعات السياسية بين العرب والغرب طيلة القرن العشرين، ومع ذلك فإن كراهية العرب للغرب لم تتبلور بشكل واضح ومؤثر إلا عندما انحازت امريكا والغرب عموما إلى الاحتلال الإسرائيلي، وعدم مناصرة الشعب الفلسطيني في عدالة قضيته امام الاحتلال الإسرائيلي، وعندما تعرضت واشنطن لهجوم أيلول سبتمبر وقيادتها العالم في حربها ضد أفغانستان والعراق، فضلا عن ثورة الإعلام في موجاتها المتتالية انفتحت الأبواب على خطاب الكراهية الذي نراه ونشاهده ونعاني من ويلاته وتداعياته.

إن الشعوب العربية «لا تعرف الكراهية، فهي ولدت على أرض استقبلت الديانات السماوية الثلاث، ولكن السؤال هو «لماذا الغضب، ولماذا النقمة؟» والجواب موجود في تجاهل قادة العالم لمعاناة الفلسطينيين من القمع الإسرائيلي، وهو موجود في عدم محاسبة مجرمي الحرب عندما يكونون غربيين، وهو موجود في الفيتو الأميركي الذي يمنع تحقيق العدالة، وهو موجود في تسليح وتمويل المستوطنين، وهو موجود في تهويد القدس. لكننا نحن أيضا يجب أن نسأل أنفسنا: لماذا يكرهوننا إلى كل هذا الحد؟ وللإجابة علينا أن نعترف بضعفنا الناجم عن الاستقواء بالعدو على الشقيق، ومهادنة العدو عندما يعتدي على الشقيق. فإن تجاهلنا هذا الواقع، فلن يكون من الممكن تجاهل تداعياته على الجميع»[82].

---

81 أحمد محمد صالح ـ جريدة ألوان ـ متوفر على رابط : http://www.alawan.org/article8320.html

82 بثينة شعبان "لماذا يكرهوننا.؟" الشرق الأوسط اللندنية نقلا عن موقع العربية نت ـ متوفر على رابط: www.alarabiya.net

لقد حاول المفكر المصري د. حسن حنفي تقديم جواب عربي على سؤال الرئيس بوش «لماذا يكرهوننا» قائلا « إن سؤال الإعلام الأمريكي في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول (لماذا يكرهوننا) يوحي بأن هناك موقفا ثابتا معاديا من شعوب العالم كله تجاه الأمريكيين ينم ربما عن عنصرية أو حقد أو حسد منها وهي الفقيرة المتخلفة تجاه أمريكا- نموذج الثروة والتقدم- وهذا غير صحيح، فالشعوب تكره أمريكا ليس لجوهر ثابت لدى الشعب الكاره تجاه الشعب المكروه، بل لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية محددة، وتنصب على السياسة الأمريكية وليس على الشعب، على الإدارة وليس على البشر»[83].

إن البعض من المحللين والمفكرين يرون ان «إن صور الكراهية وأنماطها بين العرب والغرب عديدة، وأخطرها الصور التي تحفر في الذاكرة وتشكل الذهنية، بوصفها تشكل أرضية نظام التمثيل، مع أن الإنسانية عرفت خلال تاريخها أنواعاً من الأنظمة التي شكلت جدراناً، وتحولت بالفعل إلى جدران عازلة وليس آخرها جدار الفصل العنصري في فلسطين. لذلك فإن حل المشكلات يتطلب عملاً هادئاً وواسعاً من الجانبين، يعمل على هدم نظام التمثيل، ومحو صور الكراهية، وبما يفضي إلى تقليص مساحة الخوف والحيطة بين العالمين، وليس أقدر من الفكر على اكتشاف المخاييل الجمعية وتشريحها ومعرفة خارطتها وكيفية اشتغالها واستنطاقها، بغية تغييرها للصالح الإنساني، وللفضاء الذي يتسع للجميع، وفي جهة إنتاج قيم الاحترام والتعايش والتعاون والتكامل، وتجاوز منطق الثنائيات الميتافيزيقية المتقابلة، التي تضع الذات مقابل الآخر، والشرق مقابل الغرب»[84].

ولا يختلف اثنان على ان خطاب الكراهية تعزز تماما في العالم العربي عقب احداث 11 سبتمبر 2001 لكن هذا لا يعني أن صورة الكراهية لم تكن موجوده في السابق بل «كانت موجودة دائماً بقوة أو بستار شفاف طوال عقود القرنين، التاسع عشر والعشرين. وترجع جذور الكراهية إلى الصور النمطية التي أوجدها الخطاب وخلقها على الطرفين. وبالعودة إلى البدايات، وبالتحديد إلى ذاكرة القرن التاسع عشر الذي تشكّلت فيه الصور النمطية عن العرب، يمكن العثور على ما كتبه الرحالة من أمثال «مارك توين»،

---

83 سعد سلوم «حرب قصف العقول وكسب القلوب» ـ عن موقع النبأ ـ عدد 81 ـ نقلا عن كتاب «من منهاتن الى بغداد» د. حسن حنفي ـ متوفر على رابط: www.annabaa.org

84 عمر كوش «الخطاب وصناعة الكراهية بعد الحادي عشر من أيلول 2001» متوفر على رابط: www.philadelphia.edu.jo

الذي زار فلسطين وسوريا، وأصدر مدوناته التي سُميت «الأبرياء في الخارج» ونشرت في عام 1869 ميلادي، وصوّر فيها البلاد التي زارها «حزينة وكاسرة للقلوب»، و«فيها مناظر ومشاهد مملّة وكئيبة»، و«تتخذ لنفسها مكاناً من الخيش والرماد». أما «سكانها العرب فهم أساساً أناس متسولون بطبيعتهم وغريزيون». وقد شكلت هذه الصور الانتقاصية المنطلق لأولئك الذين ينشرون الدعاية في أن فلسطين كانت أرضاً مهجورة إلى أن «استوطنها الرواد اليهود»[85].

و«ترجع بعض الأسباب التي ساهمت في صناعة الكراهية في الولايات المتحدة وأوروبا تجاه الإسلام والمسلمين، وتجاه العرب على الخصوص، إلى تطورات الأحداث والمقولات في البلدان العربية والإسلامية، حيث شهدت أغلب هذه البلدان حملات ودعوات ضد الغرب والتغريب، التي تحولت في أكثر من مناسبة إلى أحد العناصر الأساسية لما سمي «الإحياء الإسلامي»، و«الصحوة الإسلامية»، التي سعّرت الحملة وطالب رموزها بالتحرر من السيطرة الغربية الثقافية قبل السياسية. وتضمنت الحملة إدانة للاستشراق الذي رُبط كله بالتبشير والاستعمار، وأنه صادر عن الثقافة الغربية ذات الأصول العنصرية أو المادية أو اليهودية. كما اتهم بوصفه عاملاً مشاركاً في تشكيل صور الكراهية والعداء عن العرب والإسلام. وشكل ذلك مقدمات للكراهية والعداء تجاه الآخر الداخلي والخارجي»[86].

إن معظم الدراسات والأبحاث تشير تماما إلى أن «الاستشراق» قد ساهم تماما في صناعة خطاب الكراهية بين العرب والغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين «والذين يدرسون الاستشراق بعمق، وبمتابعة مباشرة لإسهاماته الثقافية، لا يستعجلون التعميم في الحكم عليه كلِّه، على أنَّه كان طرَفًا مباشرًا في صناعة الكراهية»[87].

ووفقا لما يقوله د.علي بن إبراهيم النملة فإن الاستشراق عمل «وفي بعض جوانبه، على تعميق صناعة الكراهية بين الثقافة الإسلامية خاصَّة، وغيرها من الثقافات، لاسيَّما الثقافة الغربية، من خلال عمله،

---

85 عمر كوش ـ المصدر السابق.

86 عمر كوش ـ المصدر السابق.

87 د. علي بن ابراهيم النملة "صناعة الكراهية بين الثقافات" ـ موقع الإسلام اليوم ـ متوفر على رابط :http://islamtoday.net

في بعض جوانبه، على تشويه الثقافة الإسلامية، في مصادرها وتراثها، وأوضاع المسلمين المعاصرة»[88].

ويرى د. النملة أنه «ليس من السهل حصر الوسائل التي يمكن عدُّها مؤثِّرةً في صناعة الكراهية بين الثقافات، ويمكن أن تقسَّم «القائمة» إلى وسائل قديمة، وأخرى حديثة أو معاصرة، كانت إسهامات المستشرقين الأوائل في هذا المجال قد بدأت في الطعون المباشرة، وإثارة الشبهات في الثقافة الإسلامية، حيث شكَّك الاستشراق في الإسلام، ومن ثمَّ شكَّك في القرآن الكريم على أنَّه كتاب منزَّل من الله تعالى على عبده ورسوله محمد بن عبدالله –صلى الله عليه وسلم–، وزعم أنَّه من تأليف محمد – صلى الله عليه وسلم–، (جورج سيل (1697 ـ 1736م) نموذجًا)، ومن ثمَّ جاء التشكيك في سنَّة المصطفى – صلى الله عليه وسلم– وسيرته، والتشكيك في الشريعة الإسلامية، وأنَّها، في جانبها الفقهي، مستمدَّة من القانون اليوناني/ الإغريقي، ثمَّ لمز الصحابة والتابعين، والتاريخ الإسلامي، والفتوح الإسلامية، والقائمة تطول»[89].

ويرى د. النملة فئة من المستشرقين تستهويها وسائل الإعلام بمفهومه الحديث، الذي يعتمد على سرعة النشر، على حساب المعلومة الموثَّقة، وبالتالي يتَّكئ على المعلومة السريعة، التي قد تفتقر إلى التحليل العميق، فيقع بعض المستشرقين في فخِّ الإعلام، فيغذُّون الإعلام بصناعة الكراهية للثقافات الأخرى، بما فيها الثقافة الإسلامية[90].

ويضيف د. النملة «يستفيد الإعلامُ المنحاز عن الخلفية العلمية لهذه الفئة من المستشرقين في تذكية صناعة الكراهية بين الثقافات، وإضفاء صورة نمطية غير حسنة عن الإسلام وحضارته وثقافته، وعن المسلمين. والنظرة السطحية للإعلام، في مقابل البحث التحليلي للاستشراق، لا تقلِّل من تأثير الإعلام في النفوس، ولا تُصادر الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق هذا التأثير»[91].

---

88 د. علي بن إبراهيم النملة ـ المصدر السابق.

89 د. علي بن إبراهيم النملة ـ المصدر السابق.

90 د. علي بن إبراهيم النملة ـ المصدر السابق.

91 د. علي بن إبراهيم النملة ـ المصدر السابق.

إن المدرسة البحثية التي ترى أن للاستشراق الغربي المعادي للثقافة الإسلامية عموما دورا مهما في إشاعة خطاب الكراهية بين الشرق والغرب، والمساهمة المباشرة في إشاعة روح العداء الثقافي والديني بينهما والذي بدأ مبكرا في القرن التاسع عشر قد أنتج في نهايات القرن العشرين كل تلك الصراعات العقائدية والفكرية بين «الشرق المؤمن» وبين «الغرب الكافر» من وجهة نظر التيارات الدينية المشرقية «الأصوليات الإسلامية» الحديثة.

وكما أشرنا سابقا فإن مثيرات «خطاب الكراهية» وأسبابه عديدة ومتشعبة ولا تقتصر فقط على الصراع الديني بين مجتمع مؤمن ومجتمع كافر، بل إن الخلاف السياسي بالدرجة الأولى هو الذي أبقى على خطاب الكراهية قائما وحيا في النفوس بسبب موقف الغرب من القضايا السياسية والوطنية للعالم العربي بدءا بالموقف من الأنظمة السياسية العربية القائمة على غير رغبة من الشعوب العربية وانتهاء بالموقف من القضية الفلسطينية لأن «وضع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ميزان واحد فيه قدر كبير من الإجحاف، وتجاهل مأساة الفلسطينيين المفروضة عليهم منذ أكثر من ستين عاما بسبب الاحتلال والحصار الإسرائيلي فيه ظلم وعار يلاحق مرتكبيها ومتجاهليها على حد سواء، مع أن كل نفس إنسانية مقدسة لا يجوز حسابها بالأرقام، ولكن قد يكون من المفيد تذكير الساسة الغربيين الذين يتساءلون ببلاهة «لماذا يكرهوننا؟»»[92].

و«إذا جرى الحديث عن الهيمنة يتّجه الذهن إلى انفراد الولايات المتّحدة الأمريكية في الساحة العالمية، مع صنع حلفاء لها، في أوروبّا، يحقّقون لهم ولها مصالحهم ومصالحها، ربّما على حساب مصالح الشعوب الأخرى، ممّا يفاقم من صنع الكراهية، وممّا أظهر أدبيّات إعلامية وتحليلية سريعة، أضحى همُّها هجاء هذا النمط من العلاقة بين الغرب والشرق، دون توخّي الموضوعية في التحليل، والعلمية في بسط الأمر»[93].

إن غياب الديمقراطية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وغياب ثقافة الحوار والتسامح، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم، وتسلط الأنظمة بدعم امريكي وغربي أنتج وبالضرورة خطاب

92 بثينة شعبان "لماذا يكرهوننا؟" ـ عن موقع العربية نت ـ متوفر على رابط: www.alarabiya.net

93 د. علي بن إبراهيم النملة ـ مصدر سبق ذكره.

كراهية مستمراً ومتجدداً، خاصة بعد ان لم تعد واشنطن وحلفاؤها في الغرب يتورعون عن تقديم دعمهم المباشر لتلك الأنظمة فضلا عن الدعم المتواصل للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهو ما أدى وبالنتيجة الحتمية الى تلك الثورات التي شهدتها دول عربية عديدة ضد تلك الأنظمة التي تم إسقاطها تماما، ولكن بالمقابل فإن خطاب الكراهية دخل في مرحلة ثورات الربيع العربي في حالة من أخطر الحالات التي يمكن ان يتوقعها باحث أو مهتم، فقد تجدد خطاب الكراهية بشكل عنيف هذه المرة، ولم يقتصر توجيهه الى الغرب فقط، وإنما أصبح يوجه وبشكل عنيف وغير مسبوق تماما إلى أبناء الوطن الواحد، وهذه هي الكارثة الكبرى التي تعانيها دول الربيع العربي، والدول والأقطار العربية الأخرى[94].

لقد «بينت الدراسات التجريبية أنّ الكراهية ليست متأصّلة في الشخصية أو في جوهر البنية العقلية والنفسية، بل هي بنية اجتماعية وممارسة عاطفية من خلال مجموعة واسعة من الخطابات الوطنية، والدينية، والسياسيّة... فالكراهية تحافظ على خيط رفيع من الروابط (حتى لو كانت سلبية وخفية) مع شخص آخر أو (مجموعة) عندما يكون التفاهم خطيرا للغاية أو يهدّد وحدة الجماعة أو المجتمع. وبعبارة أخرى، تنشأ علاقات الكراهية لأسباب نفسية مختلفة نابعة من الأوضاع السياسية أو الاجتماعية. وفى المقابل يعتبر التفاهم العاطفي شكلا لعلاقات اجتماعيه تمثل وضعا مشتركا وعامّا للحكم على الأشياء والمواقف للتفاوض، ولإدارة المعاني والمقاصد، لكن عندما يحدث تنافر في تلك الأوضاع وينكسر الاتصال نجد الغضب والكراهية يتصاعدان»[95].

لقد رأت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي في محاضرة لها أن «الادعاءات المتعلقة بخطاب الكراهية ورد الفعل العنيف إزاء خطاب الكراهية الملاحَظ، في العقد الماضي، احتكاكات ضخمة في جميع أرجاء العالم، وقد تعكس عاصفة الجدل هذه نوع العالم المقبل علينا في القرن الحادي والعشرين، الذي سنعيش فيه، على نحو متزايد، جنباً إلى جنب مع أشخاص نرى أنهم مختلفون عنا، ويعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في المدن؛ وتعني هذه التقاربية، مع الهجرة والإنترنت، أن خطر إثارة حفيظة

---

94 سنبحث هذه القضية في فصل مستقل حول تأثيرات الربيع العربي في تعزيز خطاب الكراهية وتجلياته.

95 أحمد محمد صالح ـ جريدة ألوان ـ على رابط: www.alawan.org

شخص – قول أو فعل شيء بتجاوز حدود تحمل شخص – بلغ ذروة جديدة الآن»[96].

وتؤكد بيلاي في محاضرتها على أننا «نحتاج إلى قدر أكبر من التعاطف والحوار الثقافي. ومن الواضح أن زيادة مشاركة وسائط الإعلام ستكون بالغة الفائدة في هذا الصدد، ويجب أن تعتمد وسائط الإعلام الإذاعي والمطبوع مدونات قواعد سلوك لحظر استخدام العبارات العنصرية ومنع المراسلين الصحفيين من الاعتماد على القوالب النمطية، بما فيها القوالب النمطية الجنسانية. ويمكنها الالتزام بضمان استخدام قوة عاملة متنوعة، والإبلاغ على نحو واقعي ومطرد عن المواضيع الحساسة، وضمان إقامة آلية مناسبة للشكاوى. وينبغي أن تسعى وسائط الإعلام الرقمي أيضاً إلى تناول هذه المسائل»[97].

إن الصراع بين الثقافات والحضارات لم يكن وليد نهايات القرن العشرين، أو حتى وليد أحداث 11 سبتمبر أيلول 2001، أو حتى خطاب تشامبرلين الذي اشتكى من كراهية المانيا وفرنسا لنجاح إمبراطوريته البريطانية، أو حتى سؤال جورج بوش الإبن «لماذا يكرهوننا؟»، بالقدر الذي كانت فيه عمليات تغذية خطاب الكراهية بين الثقافات وحتى الأديان تأخذ حيزها ومكانتها من جهود التبشير الديني، وجهود المستشرقين الذين عززوا الكراهية بين حضارتي وشعوب الشرق والغرب، مرورا بالحركات الاستعمارية والحروب، والانحيازات السياسية المباشرة للمحتل الإسرائيلي لفلسطين، والانحياز والدعم غير المحدود للأنظمة العربية المستبدة، وصولا إلى توظيف الإسلام السياسي في حروب الغرب «الحرب الباردة»، وصناعة إسلام متطرف باستغلال فريضة الجهاد المقدس خدمة لأغراض الغرب.

إن خطاب الكراهية وبالرغم من جذوره التاريخية الضاربة في أعماق الصراعات الثقافية والحضارية والدينية بين الشرق والغرب إلا أنه خرج عن تقليديته بعد الثورات العربية، وأصبح أكثر خطرا عندما تم توجيهه إلى أبناء الوطن الواحد في سياق الصراعات المحلية التي تحولت إلى صراعات إثنية وعرقية وطائفية.

---

96 نافي بيلاي: محاضرة ألقتها في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية تحت عنوان "حرية التعبير والتحريض عل بالكراهية في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان" في شهر شباط فبراير سنة 2013.

97 نافي بيلاي ـ المصدر السابق.

في هذا السياق يتوجب التوقف عند ما توقعه صموئيل هنتنغتون في تسعينيات القرن العشرين عندما رجح أن «تشهد السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين صحوة مستمرة في القوة والثقافة غير الغربية، وفي الصراع بين شعوب الحضارات غير الغربية والحضارات الغربية، وبين بعضها البعض»[98].

لقد استخدم هنتنغتون خطاب كراهية واضحاً ضد الحضارات العالمية الأخرى، وفي انحياز غير مبرر قال «الغرب هو الحضارة الوحيدة التي لها مصالح أساسية في كل حضارة أو منطقة اخرى، ولها القدرة على التأثير على سياسة وأمن واقتصاد كل حضارة أو منطقة اخرى، المجتمعات التي تنتمي الى حضارات أخرى محتاجة دائما الى مساعدة غربية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها»[99].

ورأى هنتنغتون «أن صحوة الأديان غير الغربية هي أقوى مظاهر معاداة التغريب في المجتمعات غير الغربية.. هذه الصحوة ليست رفضا للحداثة، بل هي رفض للغرب وللثقافة العلمانية النسبية المتفسخة المرتبطة به، إنها رفض لما يطلق عليه «التسمم بالغرب» الذي يصيب المجتمعات غير الغربية، وهي إعلان استقلال ثقافي عن الغرب، كله كبرياء يقول «سنكون حديثين، ولكننا لن نكون أنتم»[100].

---

98 صموئيل هنتنغتون "صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي - ترجمة طلعت الشايب - دار سطور - القاهرة - الطبعة الثانية 1999 - صفحة 200.

99 صموئيل هنتنغتون - مصدر سابق - صفحة (133).

100 صموئيل هنتنغتون - مصدر سابق - صفحة (168).

الفصل الرابع

الإسلام السياسي وخطاب الكراهية.. نفي الآخر والتحريض عليه

ليس من نافلة القول التأكيد على أن الخطاب الديني للحركات الإسلامية، والخطاب السياسي للأنظمة العربية الرسمية قد شكلا الحاضنة الخصبة لتنامي خطاب الكراهية في السنوات الأخيرة وخاصة ما بعد سنوات «الربيع العربي» وهذه حقيقة بدت ـ للأسف ـ أكثر من حقيقة واقعة تمشي على الأرض.

لقد أطلقت سنوات الربيع العربي خطاب الكراهية من عقاله تماما، وبدا هذا الخطاب بكل مضامينه السيئة من تحريض، وإقصاء، واتهام ... الخ، يتجلى يوميا في الخطابين الديني المتورط في العمل السياسي تماما، والحكومي الرسمي المتورط هو الآخر في مواجهة المحتجين عليه الذين يطالبونه بإجراء إصلاحات سياسية، تكفل لهم الحق في الحياة داخل دولة مدنية ديمقراطية تماما تتوفر فيها كل متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة في الحياة والعمل والتمتع بحرية الرأي والتعبير، وصولا الى حياة معيشية محترمة.

لقد «برزت خطابات التحريض على الكراهية بشكل واضح في المشهد السياسي العربي والإسلامي بعد ثورات الربيع العربي، ويمكن لنا أن نرى مثل تلك الخطابات والتحريض على الكراهية تمارس من قبل القوى الإسلامية الحاكمة في بعض البلدان العربية والإسلامية تجاه المعارضين السياسيين لها في الخطاب الإعلامي والسياسي للعديد من القوى السياسية الإسلامية الحاكمة التي اختطفت ثورات الشباب العربي والإسلامي بما يعرف بالربيع العربي ووصلت إلى السلطة والحكم في العديد من البلدان العربية والإسلامية سواء كانت مصر أو تركيا أو اليمن أو تونس أو ليبيا أو القوى السياسية الإسلامية المعارضة للأنظمة في سوريا والعراق ولبنان وإيران، ويمكن أن نقول هناك يجري استغلال للعديد من الأحداث في «صناعة الكراهية» وهي صناعة تدخل فيها الإعلام والانترنت إلى جانب التظاهرات والمسيرات والحرب الإعلامية والنفسية والفوضى والعنف والافتراء على كل ما يجري من أحداث وأخبار وإطلاق الإشاعات»[101].

إن حركات الإسلام السياسي[102] المتعددة التي برزت كقوة في أحداث الربيع العربي ونجح بعضها بالوصول

101 محمد النعماني ـ مقالة «الإخوان المسلمون وصناعة الكراهية» على رابط: www.ahlan.com

102 نحن مطمئنون تماما لتعريف «حركات الإسلام السياسي» الذي استخدمته الكاتبة مروة كريدية في مقالتها «الإسلام السياسي وتحديات الثورة» وجاء فيه «المقصود بحركات الإسلام السياسي، تلك التي تصرّح وتسعى لإقامة دولة «إسلامية»،– مع العلم ان الخطاب الحالي المعلن اسقط هذا المطلب – وتمتلك البنى التأسيسية التنظيمية لذلك، ولها قواعد جماهيرية شعبيّة مؤيدة لمشروعها، وإن اختلف حجم هذا التأييد وفعاليته من مكان لآخر. وقد استطاعت هذه الحركات أن تحوّل الدين من وظائفه الأخلاقية والروحية الى دور سياسي براغماتي فاعل عبر ترجمة أطروحات أيديولوجيّة معارضة للأنظمة الحاكمة التي بغالبيتها فاسدة وقامعة وديكتاتورية، الأمر الذي أدّى الى نجاح تلك الحركات في الأوساط الشعبية والنقابية والمهنية»، والمقالة منشورة في موقع إيلاف على رابط: www.elaph.com

إلى السلطة «تونس، مصر»، استخدمت خطابا إقصائيا واتهاميا لمن يخالفهم في الرأي والموقف، وبدا خطاب هذه الحركات يتضمن تحريضا على الكراهية إما بلغة مباشرة مفتوحة، وإما بلغة مواربة.

لقد أثبتت احدث الدراسات الدولية ان خطاب الكراهية ارتفع منسوبه بشكل كبير جدا في أحداث الربيع العربي، ووفقا لدراسة مركز بيو للأبحاث فإن تنامي الكراهية الدينية في العالم يمثل تهديداً للجنس البشري بكامله.

وقالت الدراسة إنها رصدت» تنامي الكراهية الدينية بين المجتمعات والقيود الحكومية المفروضة على الحريات الدينية في 198 دولةً، وأكدت على «وصول الكراهية الدينية إلى أعلى مستوياتها خلال ست سنوات في العام 2012؛ أي أن الكراهية الدينية قد ارتفعت عالميا بما يزيد على 26 % مقارنةً بالعام 2007، وأن ثلث الدول التي شملتها الدراسة سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الكراهية الدينية في العام 2012، وتجاوزًا بنسبة 29 % للعام 2011، و 20 % اعتباراً من منتصف العام 2007 حيث بلغت أعلى زيادة في معدلات الكراهية الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزال تعاني من آثار الربيع العربي»[103].

وفي هذا السياق قال قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الإنسان إن «البحرين سجلت ارتفاعاً غير مسبوق في الكراهية الدينية؛ حيث كانت الحوادث التي تعكس تفشي الكراهية الدينية في ارتفاع واضح في 2007 – 2012 وخصوصاً بعد قيام السلطة عمداً بهدم 38 مسجداً، وهو ما يمثل نحو 5 في المئة من المساجد المسجلة في الأوقاف الجعفرية»[104].

وأصدرت 16 منظمة حقوقية في مصر بيانا دعت فيه من أسمتهم «جماعات الإسلام السياسي» لوقف التحريض على العنف الطائفي» وأعربت في دعوتها عن قلقها «إزاء تصاعد حدة جرائم العنف الطائفي واستهداف الأقباط وكنائسهم منذ اندلاع انتفاضة الثلاثين من يونيو وحتى الآن».

---

103 بيان صادر عن مرصد البحرين لحقوق الإنسان ، وصدرت دراسة مركز بيو بتاريخ 14 يناير / كانون ثانٍ 2014، نقلا عن صحيفة الوسط البحرينية – العدد 9514 – الأحد 26 يناير 2014 الموافق 25 ربيع الاول 1435هـ، ومتوفر على رابط: www.alwasatnews.com

104 المصدر السابق.

وأدانت المنظمات الموقعة على البيان «خطابات التحريض على العنف والكراهية الدينية التي تطلقها رموز جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها بغية تحقيق مكاسب سياسية دونما اعتبار لتداعيات تلك الخطابات ومخاطرها الجسيمة على السلم الأهلي»، مسجلة في الوقت نفسه ما وصفته بـ«تقاعس مؤسسات الدولة عن توفير الحماية الواجبة لمواطنيها من الأقباط، والتصدي بحزم للاعتداءات ذات الصبغة الطائفية، والتطبيق الحازم للقانون في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي تلك الاعتداءات التي تنال من الأقباط في عدة محافظات، الأمر الذي يبدو فيه استمرار لنهج الإفلات من العقاب الممتد من حكم مبارك إلى حكم جماعة الإخوان المسلمين وحتى بعد الإطاحة بهم»[105].

وقالت في بيانها إنها «تلاحظ التأثير المدمر لخطاب العنف الطائفي المستخدم من قبل بعض فصائل الإسلام السياسي والشحن ضد المسيحيين المصريين، وكذلك تقاعس قوات الأمن عن حماية أرواحهم، ومن ثم تشدد على ضرورة اضطلاع النيابة العامة بواجبها في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف الطائفي وتقديمهم للمحاكمة، كما تشدد على ضرورة توفير الحماية الكافية للشهود في تلك الجرائم»[106].

وأضافت المنظمات الموقعة على البيان إنه يتعين على «فصائل الإسلام السياسي نبذ العنف ووقف كافة خطابات التحريض على العنف والكراهية الدينية وإدانة المتورطين فيها والتبرؤ منهم»[107].

هذه التأثيرات لتنامي خطاب الكراهية الطائفي المحرض على العنف ضد الآخر الذي تورطت فيه العديد من جماعات الإسلام السياسي السلفي والجهادي، فضلا عن تورط الدولة بصفتها الرسمية هو الذي

---

105 صدر البيان يوم الأربعاء 2013/8/8، ووقعته كل من المنظمات المصرية التالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، مركز الأرض لحقوق الإنسان، مركز أندلس دراسات التسامح ومناهضة العنف، مركز حابي للحقوق البيئية، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية «أكت»، مصريون ضد التمييز الديني، المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، ونظرة للدراسات النسوية، والبيان متوفر على الرابط التالي: www.coptreal.com

106 المصدر السابق.

107 المصدر السابق.

دفع بمستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية أداما ديينغ للتحذير من أن «الاستخدام المتزايد للخطابة من قبل الزعماء السياسيين والدينيين في سياق الأزمة السورية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم العنف في البلاد الشرق أوسطية وإشعال فتيل التوتر بين الجماعات المختلفة في المنطقة».

وأعرب ديينغ عن قلقه من التصريحات التي صدرت من قبل بعض القادة الدينيين الذين أعطوا الصراع السوري صبغة دينية قائلا «لقد أثبت التاريخ أن استغلال التوترات الدينية في سياق النضال السياسي والمسلح قد يحرض على العنف ويمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الفظائع على نطاق واسع»، مشيرا إلى أن «مثل هذه التصريحات، عندما تنطوي على تحريض على العنف على أسس دينية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العنف القائم بشكل كارثي بالفعل في سوريا، وتؤدي إلى مزيد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإشعال فتيل التوترات بين المجموعات المختلفة سواء في سوريا أو في أماكن أخرى في المنطقة»[108].

وشدد ديينغ على ضرورة تحمل جميع القادة مسؤولية التحدث علنا ضد أي خطاب كراهية يشجع على التعصب والنمطية التمييزية، أو يشكل تحريضا على العنف، مشيرا الى أن القانون الدولي يحظر الدعوة إلى الكراهية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، وعلى جميع الدول أن تمتنع عن المساهمة في مثل هذه الجرائم، بما في ذلك التغاضي عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد سكان بعينهم .. وإذا لم نتحرك الآن، فهناك خطر جدي من انتشار العنف الطائفي في جميع أنحاء المنطقة»[109].

إن ما أوردناه هنا مجرد أمثلة من سلسلة طويلة جدا يصعب الإحاطة بها تتضمن الوقائع والمواقف والبيانات والدراسات والتحليلات التي اجمعت على أن الخطاب الديني وفي مواجهته الشرسة مع الخطاب الآخر الذي يمثله الخطاب الوطني، والخطاب القومي، والخطاب الطائفي، انتج خطابا تحريضيا وبامتياز حرض فيه على كراهية الآخر باعتباره شريكا في الوطن غير موثوق الجانب، كما أن خطاب الآخر أيضا

108 تصريحات مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية أداما ديينغ نشرت في شهر تموز سنة 2013 على موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، متوفرة على رابط: www.un.org/arabic

109 المصدر السابق.

رأى في «الإسلامي» شريكا متهما.

وفي هذا الجو العدائي والاتهامي نما «خطاب الكراهية» وتعددت اوجهه وادواته وغاياته وأهدافه، حتى أصبح « اليوم هناك ما يسمى بصناعة الكراهية، وهي صناعة تتدخل فيها الحرب القولية والافتراء على التاريخ بل وتزييفه بين الجماعات المختلفة، وما أن تدخل الكراهية في مجتمع حتى تمزقه إرباً إلى شيع وجماعات متنافرة ومتضادة. ومنذ أن تجرأ الإنسان على تزييف التاريخ واتسعت مساحة الكراهية باسم الدين تارة والقومية تارة أخرى والوطن تارة ثالثة، وأكثر حروب الكراهية هي التي ترتكب باسم الدين، فقد دخل البروتستانت والكاثوليك في حروب دموية بالغة القسوة حتى تكرست الكراهية بين الاجتهادين وامتدت لعصور طويلة، وهي أيضاً اليوم تستخدم لتمزيق الشعوب في منطقتنا العربية من خلال تقسيم سياسي وطائفي يبث سمومه بين الناس ويشيع بين الجهلاء والمستفيدين سياسياً»[110].

ومن الواضح أن الأزمة الحقيقية في الخطاب الديني في مرحلة «الربيع العربي» حملت خطابا ينزع لإضفاء صفة «المكروه» على الآخر، والمرفوض، والمتهم أصلا، وهذه هي «الأزمة الكبرى لبعض الخطابات الدينية الإسلامية والمسيحية السائدة، تكمن في أنها تتغذى علي ثقافة النسق المغلق الذي يركز علي المنظومة الدينية العقدية والقيمية والأخلاقية، وكأن الديانة أو المذهب داخلها، واقع تحت تهديد ومخاطر الاجتياح، وكأن ثمة تهديداً حالاً على الدين ذاته من الأديان الأخرى، أو من مذاهب على أخرى»[111].

إن خطاب الحركات الإسلامية في «الربيع العربي» بكل ما يحمله من خطاب سياسي وديني يستند الى خطاب سلفي موغل في التاريخ، وعلى عداء مع الحاضر، لم يكن وليد «الربيع العربي» فقط، وانما وجد في هذا «الربيع» بيئة مناخية مناسبة لإعادة تجديد خطابه وتغليفه في هذه المرحلة بغلاف «الديمقراطية»، بينما هو في أساسه يستند إلى جذوره السلفية التي تستمد معطياتها المرجعية من قاعدة «الحاكمية لله»، وهي القاعدة التي فرضت نفسها على مجريات التاريخ الفكري والعقدي لـ«الإسلام السياسي» الذي ترعرع إبان المواجهة الأمريكية السوفييتية في أفغانستان طيلة عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهي الفترة

---

110 د. محمد النعماني نقلا عن د. محمد الرميحي، على رابط: www.ahlan.com

111 د. نبيل عبد الفتاح «المسألة الطائفية: خطاب الكراهية.. خطاب العزلة»، الأهرام اليومي، على رابط: http://digital.ahram.org.eg

التي أسست لاحقا إلى الإسلام التكفيري الأصولي في بعض مناحيه، في تسعينيات القرن العشرين، وصولا الى ما وصل إليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما نشهده اليوم من جماعات تكفيرية وجهادية وسلفية، منقسمة على نفسها أولا، ومع بعضها البعض ثانيا، لتجد في فوضى الربيع العربي بيئة مثالية بالنسبة لها لممارسة طقوسها وتطبيق أفكارها في مجتمعاتها المحلية أولا، وفي مجتمعها الديني الأوسع ثانيا.

لقد «استمدت الحركات الإسلامية خطابها الأيديولوجي والبنى الأساسية له، من الفكر السلفي في عصور الانحطاط، (..) من خلال مقولة «الحاكمية» التي تعني الاحتكام لله من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي حياة الإنسان، وهذا الاحتكام لا يكون إلا عبر الاستناد إلى القرآن والسنة، الأمر الذي أدّى إلى استبعاد أي إنسان لا يتحلّى بتلك المعايير، مما أوقع ممثلي هذا المشروع في فتاوى التكفير واستحلال الدم والتفريق بين المرء وزوجه»[112].

إن قاعدة «الحاكمية لله» تعني بالضرورة تكفير المجتمع باعتباره مجتمعا «لا يحكم بشرع الله»، وقد أدت هذه القاعدة إلى «استبعاد المسلم العادي فكيف بغير المسلم؟ فهذا الخطاب يتمسك أثناء طرح قضاياه بوضع حدّ حاسم بين «الإنسان المسلم» و«الإنسان غير المسلم»، كما أنّ هذه المقولة تحصر مفهوم «الإنسان» في بُعدٍ عنصريٍّ ضيّق، لأن الإنسان في تلك الأطروحة لا يكتسب إنسانيته إلا من خلال الانتماء لهذا الفكر الذي يستبعد وينفي كلّ البشر، فينكمش مفهوم الإنسان في خطاب الإسلام السياسي المعاصر ويتضاءل لينحصر في «المسلم»، المنطوي تحت جناح تأويلات النفع السياسي للدين والعقيدة، فتتباعد المسافات، وتتسع الهوّة بين «مثالية» النصوص الدينية من جهة، وبين «واقع» الفكر الديني بشقيه الرسمي والمعارض من جهة أخرى»[113].

ولسنا هنا في سياق إيراد الأمثلة التطبيقية، فمكانها في مكان آخر من هذه الدراسة، ولكن من المبرر تماما التأكيد على أن ما دفع بخطاب الكراهية ليكون سيد التحريض، هو شعور التيارات السياسية المتحاربة

112 مروة كريدية "الإسلام السياسي وتحديات ما بعد الثورة"، نشر على موقع إيلاف على رابط: www.elaph.com

113 مروة كريدية ـ المصدر السابق.

والمتصارعة داخل منظومة الوطن الواحد «مصر، تونس، ليبيا، سوريا، البحرين، اليمن» بأنها تتصارع على مكاسب محدودة ومغلقة، وان حصة كل منها تبقى محصورة في مدى نجاحها بإزاحة الآخر من طريقها، ومن هنا تم السماح تماما بان يكون لخطاب الكراهية المتبادل مكانته في هذا الصراع الذي وصل في مصر إلى أن يؤدي إلى انقسام كبير في بنية المجتمع المصري السياسية والاجتماعية، وإلى صراع دموي في سوريا بين تيار ديني سلفي أصولي يعتبر صراعه مع النظام «جهادا مقدسا سيؤدي به إما الى الجنة وإما الى النصر» في استعادة تاريخية لحقبة الحرب الباردة والصراع في أفغانستان بين دولة الكفر «السوفييت»، وبين دولة الإيمان «واشنطن» باعتبارها من أهل الكتاب، وبين نظام قومي[114] حكمت حركة الإسلام الأصولي على هذا التيار مبكرا جدا بالكفر وإبان الحرب الباردة أيضا بين الكرملين وواشنطن[115].

إن «تسييد خطاب كراهية الآخر، بدعوى تهديده لإيمان وعقائد الجمهور، وإبراز الاختلافات – لا المشتركات

114 كل حركات الإسلام السياسي السلفي تتبنى تكفير أي فكر خارج وعائها العقائدي المرجعي، وتعتبره فكرا منبوذا تتوجب محاربته والقضاء عليه حتى بالسلاح والمواجهة الدموية معه، وتمت تغذية هذا الموقف العقائدي والفكري إبان الحرب الباردة بين السوفييت وواشنطن، وعملت حركات الإسلام في ذلك الحين وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين رأس الحربة الوظيفية في تلك المواجهة الطويلة نسبيا، وأصدرت الحركة الإسلامية والعشرات من مفكريها ومنظريها طيلة تلك العقود عشرات الفتاوى التكفيرية للفكر القومي، وللفكر اليساري الماركسي «الشيوعية»، وغيرها من الأفكار الأخرى، واعتبرت الحركات الإسلامية نفسها في صراع دائم مع تلك الأفكار «جهاد مقدس دائم ومفتوح»، وهذا ما عمل على تغذية أفكار أجيال عديدة من الشباب الإسلامي بتلك الأفكار التي وجدت لها مكانا واسعا ومتاحا من قبل الأنظمة العربية التي بقيت منحازة للمعسكر الغربي، ومنحت جماعة الإخوان المسلمين مساحات واسعة للعمل بينما حظرت العمل على التيارات السياسية والفكرية الأخرى.

115 إن تولي واشنطن لتحشيد الإسلام الأصولي في مواجهة السوفييت لاحتلاله أفغانستان سنة 1979 واستغلال فريضة «الجهاد»، وتحول الحرب في كابول إلى حرب بين معسكرين هما معسكر الإيمان الذي يمثله المجاهدون الأفغان والعرب ، ومعسكر الكفر والإلحاد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي، أنتج في النهاية ما نراه الآن من الإسلام الأصولي المتشدد الذي تربى أولا على أفكار المفكر الإسلامي الباكستاني أبو الأعلى المودودي، ثم المفكر الإسلامي المصري سيد قطب، وتمت تغذيته في فترة الثمانينيات والتسعينيات وطيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بما يعرف بالفكر الوهابي الذي تتبناه المملكة العربية السعودية، وفي أحضان هذه الأفكار أعيد إحياء قاعدة «الحاكمية لله» التي نشأت في أحضان الإسلام المبكر عندما رفع الخوارج المصاحف في مواجهة الحرب التي دارت بين الملك الأموي معاوية بن أبي سفيان، وبين طالب الملك علي بن أبي طالب، ورفعوا شعار «لا حكم إلا لله» وانشأوا أول حركة إسلامية تكفيرية متشددة في تاريخ الإسلام، وبمرور السنوات تلاشت هذه الجماعة حتى أعاد ترسيخ مفاهيمها المفكر الإسلامي السلفي المتشدد ابن تيمية، والذي تحولت أفكاره المتطرفة إلى أبعد الحدود إلى ما يشبه الوعاء الفكري للإسلام الأصولي المتشدد في القرن العشرين.

في القيم العامة – أو التركيز على التناقضات من وجهة نظر الغلاة إشاعة ثقافة الكراهية»[116].

إن خطاب الكراهية المتبادل بين حركات الإسلام السياسي السلفي، وبين الخصوم من التيارات السياسية وحتى الاجتماعية الأخرى لم يتوقف عند الحدود التقليدية لوسائل إشاعة مثل هذا الخطاب من وسائل إعلام مختلفة، وبيانات، وخطابات، واحتفالات، وحتى من خلال الاتصالات الفردية، أو النشاطات الجماهيرية، بل وصل الى حد استخدام المساجد من قبل الجماعات الإسلامية باعتبارها الجهات الوحيدة التي تملك صلاحية الوصول لمنابر المساجد بخلاف الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى، مما أدى بالنتيجة إلى توظيف المساجد في خدمة «خطاب الكراهية» والتحريض على الآخر، وتعزيز العداء الطائفي، وفي بلد مثل مصر أو تونس أو حتى في البحرين، فإن أحد أبرز أشكال الصراع السياسي كان على المساجد، إما باحتلالها ، وإما بهدمها.

و«لم ينقطع استغلال المساجد في الصراعات الداخلية منذ اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية، إذ استندت التيارات الإسلامية، في صعودها للسلطة، إلى سيطرتها على المساجد، حيث تنازع كل من الإخوان المسلمين والسلفيين في مصر على تقاسم المساجد وتوظيفها في حشد الناخبين لصالحهم، سواء في الاستحقاقات الانتخابية، أو الأزمات السياسية، أو حتى خلال الأوضاع الطبيعية، كما تمت تنحية بعض شيوخ وزارة الأوقاف عن إمامة المساجد واستبدالهم عنوة بقيادات تنتمي للتيارات الإسلامية، على غرار ما حدث في مسجد «النور» بالعباسية في أبريل 2011، حيث منع بعض السلفيين الشيخ أحمد ترك من إلقاء الخطبة»[117].

و«انتزعت التيارات الإسلامية في تونس المساجد من الدولة بهدف توظيفها سياسيًّا، (..) وفي فترة الانفلات الأمني عقب انهيار نظام بن علي في 2011 شهدت الاستيلاء على 1100 مسجد، وخروجها عن سيطرة الدولة، فضلا عن التنازع على 2200 مسجد بين الدولة وبعض التيارات الدينية ذات المصالح

116 نبيل عبد الفتاح «المسألة الطائفية: خطاب الكراهية.. خطاب العزلة». الأهرام اليومي ـ على رابط: http://digital.ahram.org.eg

117 محمد عبد الله يونس «المنابر المسيَّسة: أنماط توظيف المساجد في الصراعات الداخلية بالإقليم» ـ المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية/ القاهرة.

المتعارضة، والأمر ذاته ينطبق على ليبيا التي شهدت صراعًا محتدمًا بين التيارات السياسية والميليشيات للسيطرة على المساجد، فضلا عن تدمير المساجد والأضرحة الصوفية من جانب السلفيين في الزلتان وطرابلس ومصراتة، وهو ما أدانته منظمة اليونسكو في مطلع سبتمبر 2012»[118].

وتمثلت سياسات الكراهية في البحرين «في هدم أكثر من 35 مسجداً وموقعاً دينياً لطائفة معينة في حملة لنشر الكراهية ضد الطائفة الشيعية، وما قام به تلفزيون البحرين من التحريض والاستهزاء ببعض الفئات المجتمعية من خلال برامج المقابلات والمحاكمات التي تم بثها على الهواء مباشرة في برامج متعددة أثناء وبعد فرض قانون السلامة الوطنية، وما تنشره بعض الصحف البحرينية بشكل يومي وحتى الآن يشكل إهانة أو تهديداً أو اتهامات بالخيانة لفئة من ابناء الشعب، بالإضافة إلى ما يتفوه به بعض رجال الدين واتهام فئة اخرى من المجتمع بأنهم خونة و وصفهم بصفات غير أخلاقية ونابية. وللأسف يتم ذلك من على منبر صلاة الجمعة ولا تتخذ الدولة أية إجراءات للحد من ذلك»[119].

وبالنتيجة فإن «تداعيات الزج بالمساجد في الصراعات الداخلية تشمل انتشار التفكك المجتمعي نتيجة التناقضات بين خطاب التطرف الديني الذي ينحو نحو توظيف العنف، ووسطية المنظومة القيمية للمجتمع، بما يفرض تحديات عديدة أمام قدرة المساجد على ممارسة دورها كمؤسسات للتنشئة المجتمعية والأخلاقية بشكل يزيد الشروخ والانقسامات اتساعًا بين نقيضي التطرف الديني والانفلات الأخلاقي، بما يوجب على الدولة التدخل بصورة حاسمة للحفاظ على حياد ووسطية المؤسسات الدينية، وفرض ضوابط على النزعات المتطرفة، ومواجهة خطاب التحريض، وتجريم الزج بالدين كأداة لإدارة الصراع السياسي حفاظًا على بقاء المجتمع واستقراره»[120].

وبالنتيجة فإن خطاب الكراهية الذي تنامى بشكل كبير وخطر إبان الربيع العربي، وجد له حاضنة كبيرة جدا ومتشعبة وتستند إلى إرث عقدي سلفي وفكري وتنظيري لدى الحركات الإسلامية التي رأت أن أفضل

118 محمد عبد الله يونس ـ المصدر السابق.

119 عن موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامي ـ البحرين ـ متوفر على رابط: http://alwefaq.net

120 محمد عبد الله يونس ـ مصدر سابق.

حرب تواجه بها المنافسين من التيارات السياسية الأخرى هي في الاتهام والتحريض لكسب ود ودعم الشعب، وهو ما دفع بخطاب الكراهية ليتنامى في بلدان الربيع باتجاهين متضادين، ففي الوقت الذي نما فيه «خطاب الكراهية» في أحضان حركات الإسلام السياسي، فإنه بالمقابل وجد له حاضنة أمومية لدى بعض الأحزاب والتيارات السياسية والشعبية المناهضة للإسلام السياسي، وبين تبادل هذا الخطاب بين الجانبين وقع المجتمع في أزمة كبرى أدت وبالضرورة إلى الإضرار الكبير في وحدة المجتمع الوطني، وفي القضية الوطنية، ونتح عن ذلك كله انقسامات وصراعات قومية ووطنية ودينية وسياسية وطائفية وحتى مناطقية داخل المجتمع الواحد، وهي المشكلة التي لا تزال ترزح تحت وطأتها كل المجتمعات العربية التي مرت بالربيع العربي، ونجحت بالتخلص من حكامها، لكنها خضعت بالنتيجة الى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة تمثلت بالاحتراب بين أبناء الوطن الواحد بسبب خطابات الكراهية المتبادلة بين السادة الجدد في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

والمشكلة الأكبر التي تواجهها مجتمعات وشعوب ودول الربيع العربي أن كل المؤشرات تقول بأن «الإسلام السياسي سيظل محركا للأحداث بطريقة أو بأخرى حتى بعد تراجع التأييد الشعبي الواسع لهذا التيار في كل من تونس ومصر وحتى في ظل التوقعات بأن يشهد العام الجديد مزيدا من التوتر والمواجهات الأمنية مع هذه القوى»[121].

و«بعد أن ظهر بوضوح تردي أداء هذا التيار في إدارة الدولة أن سياسات قوى الإسلام السياسي باتت في رأي الكثيرين تشكل عبئا وتمثل عقبة أمام طموحات وآمال الشعوب التي قامت بهذا الحراك والشعارات التي رفعتها الجماهير خلال ثورات الربيع العربي، بل إن نسبة لا بأس بها من المواطنين أصبح مقتنعا بشدة بأن هذه القوى رغم اختلاف دوافعها ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إعادة إنتاج الأنظمة التي لفظتها الجماهير وهو ما ساهم إلى حد كبير في كشفها أمام المواطنين الذين أعطوها ثقتهم عقب الثورات مباشرة»[122].

---

121 إيمان عارف «الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي .. حسابات المكسب والخسارة».

122 إيمان عارف ـ المصدر السابق.

«ولكن كما كان نجاح هذا التيار سببا في الكشف عن أزمة حادة واجهت النخب السياسية التقليدية الموجودة بسبب تركيز مخاوفها من كون هذا المشروع الإسلامي الجديد معاديا للديمقراطية ومهددا للهوية الوطنية، خاصة بعد أن وجدت هذه النخب التي تصدرت المشهد بعد سقوط الأنظمة أنها في مواجهة مع منابر المساجد ومع أدوات إعلامية تابعة لهذه القوى تكفر كل من يخرج عن خطاب الأحزاب الإسلامية التي حصدت أصوات الناخبين»[123].

ويبقى الحديث عن مستقبل خطاب الكراهية في دول الربيع العربي وغيرها من الدول التي تأثرت بمجريات الثورات العربية قائما في ظل طروحات ترى أن الديمقراطية وتعزيز الحوار وقبول الآخر، وإعادة بناء المناهج التعليمية على أسس جديدة، وإشاعة قيم التسامح في المجتمع، ستكون كلها عوامل جيدة في التخفيف من حدة خطاب الكراهية، في الوقت الذي يتوجب فيه على حركات الإسلام السياسي التحول من خطاب التكفير الى خطاب التفكير، والتحول من التحوصل في «عقل الخلف» إلى الإيمان بقيم الديمقراطية والمجتمع المدني، والدولة المدنية القائمة على قيم التسامح والتشاركية، والتعايش مع أفكار والتنوع المجتمعي والفكري والعقدي والقومي داخل المجتمع الواحد.

وفي الوقت الذي ينادي البعض فيه بوجوب «تفكيك تحالف السلطة الدينية مع السلطة السياسية التي توظف الخطاب الديني لأهداف سياسية، وذلك بداية تفكيك ثقافة الاستبداد والكراهية»[124]، فإن آخرين يرون أن «ثمة هيمنة لمنظومة من القوانين المقيدة للحريات العامة والشخصية علي حرية المواطنين، ولاسيما تلك التي تميز بين المواطنين على أساس المعيار الديني، سواء في الحقوق أو الواجبات العامة، أو التي تقيد من حرية التدين والاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية المنصوص عليها دستورياً»[125].

إن من الواضح تماما أن خطاب الكراهية بكل أشكاله وتجلياته المؤلمة والكارثية لن يتلاشى إلا بعد أن تؤمن الحركات السياسية بكامل فسيفسائها السياسية والعقدية بما فيها جماعات الإسلام السياسي

---

123 إيمان عارف ـ المصدر السابق.

124 أحمد محمد صالح ـ جريدة ألوان ـ متوفر على رابط: www.alawan.org.

125 نبيل عبد الفتاح ـ جريدة الأهرام اليومي ـ مصدر سبق ذكره ـ .

بالديمقراطية وبالدولة المدنية التي يتساوى فيها جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، دون تمييز ديني أو طائفي أو عرقي أو مذهبي، في الوقت الذي تقوم فيه الدولة المدنية الحديثة على كل هذه الأسس، وعندها لن يكون هناك مكان لخطاب الكراهية، أو التحريض على الكراهية التي ستؤدي حتما الى صراع داخلي قد يكون في أبسط صوره حربا أهلية مدمرة.

ومن الواضح «أن ثورات الربيع العربي ستعيد تشكيل خريطة تيار الإسلام السياسي، وأنه إذا كان هناك إنجاز ينسب للربيع العربي فلعله يتمثل في نجاحه في الدفع نحو عملية طويلة من التغيير والتحول من شأنها أن تضع نظريات الإسلاميين وممارساتهم على المحك، بعد أن وجدت الأحزاب الإسلامية نفسها على أعتاب تحول تاريخي لا يمس فقط إطارها الفكري والعقائدي ولكنه يمس أيضا أولوياتها واستراتيجيتها في المستقبل، وهو أمر يرى بعض الباحثين الغربيين مثل «ناثان براون» أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن الذي رصد من وجهة نظره تشابها بين الأحزاب الإسلامية ونظيرتها المسيحية في أوروبا قبل 100 عام، أنه سيعتمد على عدم الخلط بين القضية التي تتبناها هذه الأحزاب والتيارات الإسلامية وأساليب ممارستها للعمل السياسي، بالإضافة للأثر الذي سيحدثه تطور النظم السياسية في تلك الدول، باعتباره سيلعب دورا مؤثرا في تشكيل أيديولوجية تيار الإسلام السياسي وليس العكس»[126].

وبحسب ما يراه د. خالد الحروب فإن «الديموقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي ينظم الكراهية داخل المجتمع ويدجنها ويؤسس لها قنوات سلمية حتى تنفجر فيها. والبديل عن ذلك التنظيم والتدجين العملي واحد من أمرين: الاول هو تأبيد الاستبداد حيث يحتكر فريق ما في المجتمع (طائفة، أو عائلة، أو حزب أيديولوجي، أو طغمة عسكرية) الحكم والسياسة والموارد ويتجبر في بقية الفرقاء، ولا يشارك أحداً في السياسة ولا يسمح لأي انشقاق في العائلة أو تمرد على «أبوها»، بل يدفن كل ذلك تحت السطح مؤجلاً الانفجار المحتوم، والثاني هو انفجار تلك الصراعات والكراهيات على شكل حروب أهلية دموية تستنزف الجميع، ولا تنتهي إلا بانتصار دموي تدميري لطرف على الأطراف الاخرى واخضاعها لـ«أبوته» ردحاً طويلاً من الزمن لحين بروز «أب» جديد أكثر دموية وتدميراً»[127].

---

126 إيمان عارف ـ مصدر سبق ذكره ـ متوفر على رابط : http://main.omandaily.om

127 د. خالد الحروب «الديموقراطية هي تنظيم الكراهيات في المجتمع ... وهنا عبقريتها» ـ جريدة الحياة اللندنية ـ متوفر على رابط: http://alhayat.com

الفصل الخامس

خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي
«تقارير الرصد والتوثيق»

أولا: كيفية تحديد «خطاب الكراهية» في الإعلام وقاعدة الإختبارات الستة

قبل الحديث عن خطاب الكراهية في الإعلام اثناء وبعد أحداث الربيع العربي، لا بد من التوقف عند القاعدة الأساسية التي تميز خطاب الكراهية عن أي خطاب آخر، ومتى يمكننا وصف خطاب ما بأنه«خطاب كراهية»، ووصف خطاب آخر بأنه«حرية تعبير ورأي».

لقد قلنا في فصول سابقة إن العالم اجمع لم يتفق على تعريف واحد وموحد لـ«خطاب الكراهية»، ولا تزال الجهود الفردية والمؤسساتية الدولية وحتى الجهود المحلية للدول في تشريعاتها تختلف حول تحديد مفهوم خطاب الكراهية، ومتى يكون هذا الخطاب مرفوضا ومدانا، ومتى يكون مقبولا في سياق تحديد الخيط الرفيع الذي يفصل بين حرية الرأي والتعبير وبين خطاب الكراهية، وهي المعادلة التي لا تزال تحظى بالبحث والمناقشة على مستوى دولي.

لقد وضعت منظمة المادة 19 اختبارا لتحديد هوية خطاب الكراهية يوصف بأنه« اختبار المعايير الستة» لغايات تحديد«مدى اعتبار التعبير مثار الجدل مشروعا، أو يدخل في نطاق التحريض المحظور وفقا للمادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الإتفاقية الدولية لمنع كافة أشكال التمييز العنصري»[128].

ويضم هذا الإختبار ستة معايير رئيسية هي، سياق التعبير، وشخص قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نقله للجمهور، ونية قائل التعبير، ومحتوى التعبير، وحجم التعبير وطبيعته العامة وإمكانية انتشاره، ومدى رجحان حدوث النتائج المترتبة على التحريض.

وفيما يلي التفاصيل الكاملة لهذا الإختبار[129]:

---

128 كتاب (خطابات التحريض وحرية التعبير ـ الحدود الفاصلة) ـ منشورات مؤسسة حرية الفكر والتعبير ـ مصر ـ القاهرة ـ بدون رقم طبعة ـ بدون تاريخ ـ صفحة 17 - 20.

129 اعتمدنا في كل ما يتعلق بهذا الإختبار وتفاصيله على كتاب «خطابات التحريض وحرية التعبير ـ الحدود الفاصلة ـ» المصدر السابق.

1. سياق التعبير:

التقييم الشامل لسياق التعبير يجب أن يكون نقطة الإنطلاق لتقييم اندراج المحتوى في إطار الحظر المنصوص عليه في المادة 20 الفقرة 2 من العهد الدولي والمادة 4 فقرة (أ) من الإتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز العنصري، وسياق التعبير يعتبر من القرائن الأساسية لمعرفة نية صاحبه ومدى اتجاهها للتحريض على العنف أو الكراهية والعداء أو التمييز العنصري، كذلك يجب تحليل السياق بالنسبة للتعبير التحريضي من خلال العناصر التالية:

أ. وجود صراعات:

أن تكون هناك صراعات سابقة بين المجموعات أو الأفراد ذوي الصلة بالتعبير، خاصة إذا اتسمت هذه الصراعات بأعمال عنف نتجت عن تحريض سابق، وأيضا في حالة وجود مخاطر من إندلاع عنف جماهيري يصعب السيطرة عليه نتيجة ضعف البناء المؤسسي للدولة أو غياب تطبيق القانون.

ب. تاريخ التمييز المؤسسي:

والمقصود بذلك هو مدى وجود تمييز ضد مجموعة أو عدد من المجموعات أو الأفراد، وما هو رد الفعل المعتاد على خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، ومدى وجود إدانة اجتماعية لمثل هذا النوع من الخطابات.

ج. التاريخ الصدامي:

ويقصد به تاريخ الصدامات بين الجمهور الموجه له التعبير والأفراد أو المجموعات موضوع التعبير ذاته.

د. الإطار القانوني:

يجب مراعاة مدى وجود أطار قانوني ومدى احترامه من جانب الدولة والأفراد والمجموعات، خاصة فيما يتعلق بحظر التمييز العنصري من ناحية وإتاحة حرية التعبير من ناحية أخرى ومدى توافر نظام قضائي فعال.

هـ. المشهد الإعلامي:

يجب أخذ وضعية المشهد الإعلامي في الإعتبار من ناحية التعددية والتنوع واحترام حرية الإعلام من جانب الدولة والمؤسسات الإعلامية، ومدى التزام الدولة بتطبيق القانون بما يتضمنه أحيانا من قيود على جميع وسائل الإعلام دون تحيز ضد وسائل إعلامية معينة دون غيرها، ومدى قدرة الجمهور على الوصول لوسائط متنوعة دون إجباره على مشاهدة محتوى معين.

2. شخص قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نقله للجمهور:

وهو من العناصر الجوهرية عند اختبار مدى اعتبار محتوى التعبير تحريضيا من عدمه، كما تجب معرفة مدى تأثير هذا الشخص ومكانته الإجتماعية وغيرها من العناصر الأخرى الضرورية لتطبيق هذا المعيار والتي من بينها وظيفته الرسمية ويقصد بذلك إذا ما كان قائل التعبير يشغل منصبا رسميا، أو يتمتع بسلطة على الجمهور، أو عضو بارز في حزب أو تنظيم سياسي أو أن طبيعة وظيفته تقتضي التعامل مع قطاعات واسعة من الجمهور مثل المعلمين ورجال الدين والإعلاميين والصحافيين ويشمل ذلك حجم ومكانة قائل التعبير لدى الجمهور ومدى تأثيره فيهم.

3. نية قائل التعبير:

نية قائل التعبير أو المتحكم في وسيلة نشره من العناصر الجوهرية اللازم التأكد منها لإختبار دخول التعبير في إطار التحريض المحظور من عدمه، ويمكن الإستدلال على مدى توجه نية قائل التعبير ناحية التحريض المحظور من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

أ ـ إرادة الدعوة للكراهية.

ب ـ إرادة استهداف أفراد أو مجموعات على أساس تمييزي عنصري.

ج ـ مدى إدراك قائل التعبير ووعيه بما قد يترتب من نتائج تعبيره.

ويعتبر عنصر النية من أكثر العناصر صعوبة في الإثبات ما لم يعترف قائل التعبير صراحة باتجاه إرادته نحو التحريض على أفراد أو مجموعات معينة، ولذا يجب أن يتمتع القاضي بدرجة ما من المرونة لتقرير مدى توجه إرادة قائل التعبير نحو التحريض من عدمه، ومن المباديء التي استقر عليها قضاء حقوق الإنسان الإقليمي لإثبات نية التحريض:

أ ـ لهجة قائل التعبير:

استنبطت بعض المحاكم نية التحريض من صياغة قائل التعبير لكلماته، ومدى وضوحها في التحريض على العنف أو التمييز العنصري، وذلك للتأكد من توجه هذه النية ناحية التحريض أم ناحية غرض آخر.

ب ـ هدف قائل التعبير ودوافعه:

دوافع قائل التعبير يمكن استنباطها من السياق الذاتي للتعبير، هل هو مجرد نقل للأخبار، أو نقد للحكومة على سبيل المثال، أو نقاش موضوعي حول قضية معينة، أو مناقشة في إطار بحث تاريخي لموضوع محدد، أم أن التعبير في حد ذاته تحريضي.

ج ـ نطاق انتشار وسيلة التعبير وتكرار التعبير ذاته:

يمكن استنباط نية التحريض من تكرار التعبير أكثر من مرة وفي مناسبات عديدة.

4. محتوى التعبير:

بطبيعة الحال فإن تحليل محتوى التعبير قد يشير بوضوح إلى احتوائه على توجه تحريضي من عدمه، وذلك من خلال تطبيق المعايير الآتية على المحتوى:

أ ـ ماذا قيل؟

التعبير التحريضي يجب أن يتسم بدعوة مباشرة للجمهور ليقوم بفعل معين يتسم بالعنف أو التمييز العنصري أو العداء أو الكراهية ضد أفراد أو مجموعات.

ب ـ الجمهور الموجه له التعبير:

يجب الأخذ في الإعتبار الجمهور المحرض من ناحية خلفيته الثقافية، وموقعه تجاه المحرض ضده، هل هو في موقع يشعر فيه بالخطر من الأفراد أو المجموعات المحرض ضدهم مما قد يكون ذلك مبررا لأعمال عنف استباقية بهدف الدفاع عن النفس؟.

ت ـ موقع ضحية التحريض في الخطاب:

يجب أن يكون المحرض ضده في محتوى التعبير واضحا سواء تمت الإشارة إليه بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أو باستخدام التعبيرات المجازية.

ث ـ طريقة التعبير:

ويشمل ذلك لهجة قائل التعبير، ومدى استفزازيتها للجمهور المخاطب، والكلمات المستخدمة في توصيف ما يريد توصيله للجمهور.

ج ـ قوالب التعبير:

هناك بعض طرائق التعبير تتطلب طبيعتها استخدام طريقة معينة في مخاطبة الجمهور، ولذلك يجب التعامل معها بعناية شديدة عند تطبيق معايير التحريض على أي محتوى حتى لا يتم فرض قيود غير موضوعية على حرية التعبير بشكل تعسفي، ومن هذه الطرائق:

أ ـ التعبير الفني.

ب ـ التعبير الديني.

ج ـ البحث الأكاديمي والعلمي.

د ـ النقاشات المرتبطة بالمصلحة العامة (الحملات الإنتخابية والمناظرات السياسية).

هـ ـ الحقائق والأحكام القيمية.

5. حجم التعبير وطبيعته العامة وإمكانية انتشاره:

أ ـ الطبيعة العامة للتعبير: يجب أن يكون التعبير قد تم بإحدى طرق العلانية وان يكون موجها للجمهور العام دون تمييز أو من خلال المجال العام حتى يمكن اعتباره تحريضيا.

ب ـ وسيلة النشر: يجب الأخذ في الإعتبار عند اختبار مدى وصول التعبير لمستوى التحريض المحظور الوسيلة المستخدمة في النشر هل هي صحافة مرئية أو مطبوعة أو إنترنت أو مطبوعات غير دورية لتقييم مدى انتشار الخطاب.

ج ـ حجم وتكرار النشر.

6. مدى رجحان حدوث النتائج المترتبة على التحريض:

يجب اختبار مدى رجحان حدوث نتائج مباشرة للخطاب مثار الجدل، وللتأكد من توجه الخطاب ناحية التحريض المحظور:

1. يجب أن تكون الدعوة لممارسة العنف أو التمييز العنصري أو الكراهية والعداء واضحة.

2. يجب أن يكون قائل التعبير قادراً على إقناع الجمهور والنفاذ إليه.

3. أن يكون لدى الجمهور الوسائل والإمكانيات اللازمة لتنفيذ الفعل المحرض على ارتكابه.

4. أن يكون الضحايا المستهدفون بالتحريض هدفاً للتمييز والتحريض مؤخرا[130].

---

130 كتاب «خطابات التحريض وحرية التعبير ـ الحدود الفاصلة» ـ المصدر السابق.

لقد رأينا أن هذه المعايير الستة تصلح لأن تكون مدخلا وفرشة لموضوع هذا الفصل المتعلق بخطاب الكراهية في الإعلام العربي أثناء وبعد الثورات العربية، فهذه المعايير الستة تشكل في حد ذاتها مسطرة في غاية الأهمية لمن أرد معرفة وتمييز خطاب الكراهية عن غيره من الخطابات والكتابات الأخرى المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.

ثانيا: الحالة السياسية ما بعد الثورات وتأجيج الصراعات الطائفية والمذهبية

إن حالة خطاب الكراهية الطائفية والعرقية والمذهبية والسياسية شكلت أحد أبرز الملامح في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، إذ بدا أن تلك الكراهية تفسر جانبًا من التعثرات والتقلبات السياسية في المراحل الانتقالية التي طغت عليها سمات عدم التوافق السياسي بين الكتل والتيارات السياسية، وتنامي نزعات الانتقام، والإقصاء المتبادل فيما بينها، بل والحشد على أرضية كراهية الآخر المختلف سياسيًّا أو عقائديًّا أو مذهبيًّا أو مناطقيًّا، أضف إلى ذلك، عدم التورع عن تكفير الآخر السياسي، ونزع الوطنية عنه[131].

«ولا يمكن الزعم بأن تلك الكراهية هي وليدة مرحلة ما بعد الثورات العربية فحسب، بل إن العلاقات السياسية المتوترة، والتغيرات الحادة داخل الإقليم خلال عقود ما بعد الاستقلال، خلفت كراهيات كامنة، وأخرى ظاهرة متعددة المستويات، سواء على أساس ديني أو عرقي أو جغرافي، كما العرب واليهود، والمشرق الفقير، والخليج الغني، والسنة والشيعة، علاوة على امتداد الكراهية لتطال العلاقات بين دول بعينها، كالكويت والعراق، وإيران ودول الخليج»[132].

لقد «وفرت الثورات العربية، بما أتاحته من صعود لافت لحركة الشارع بكل ما تحويه من تناقضات وتشوهات ورواسب الأنظمة التسلطية العربية؛ وفرت مغذيات للكراهية السياسية وعمقتها داخل البنى السياسية والهوياتية والجغرافية، حتى صارت أشبه بـ«الكهوف المنعزلة»، بل وأضفت عليها «صبغة عابرة

131 د.خالد حنفي علي «الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات»- العدد 3 من نشرة إصدارات «حالة الإقليم» - المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة - ومتوفر على الرابط التالي: http://rcssmideast.org

132 د.خالد حنفي علي»الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات» - المصدر السابق.

للحدود»، لا سيما مع حالة النفاذية الإقليمية التي رافقت تلك الثورات، فالاستقطابات الحادة بين التيارات الدينية والمدنية سواء في مصر أو تونس وليبيا اتخذت أشكالا من الاصطفاف الإقليمي، تجلت نذرها إثر سقوط حكم الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2013، حيث بدا أن هنالك «تعاضدًا إسلامويًا» بين إخوان مصر، ونظرائهم في تونس وليبيا، وحتى تركيا، في مواجهة التيارات المدنية التي قبلت بدعم الجيش لموجة المظاهرات التي دعت لها اعتراضًا على حكم الإخوان في مصر»[133].

ويرى الباحث د. خالد حنفي علي[134] أن الثورات العربية لم تفلح في إيجاد أطر لكبح الكراهية، بل عمقتها واستغلتها تيارات سياسية للنكاية بمنافسيها، لا سيما مع انفلات حركة الشارع، وتبعثره بين الهويات الأولية مع ضعف السلطة في الفترات الانتقالية.

وأورد في دراسته ستة أنماط للكراهية السياسية قال إنها عديدة ومتداخلة شهدتها دول الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورات، وهي تختلف باختلاف المحفز وراء تلك الكراهية، وكذلك مدى ارتباطه بتشابكات إقليمية من عدمه[135]، ويمكن رصد ستة أنماط علنية تعكس الكراهية السياسية في دول الإقليم، وذلك فيما يلي:

1. الكراهية المتبادلة بين التيارات المدنية والدينية[136].

2. الكراهية بين المناطق الجغرافية المحظية والمهمشة.

133 د. خالد حنفي علي»الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات» ـ المصدر السابق.

134 د. خالد حنفي علي»الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات» ـ المصدر السابق.

135 لاحظ هنا أن د. خالد حنفي علي يستند دون التصريح إلى المعايير الستة التي وضعتها منظمة المادة 19 حول تحديد خطاب الكراهية.

136 يقول د. خالد حنفي علي في هذا المجال «خلفت الثورات في مصر وتونس وليبيا صعودًا سياسيًا للتيارات الإسلامية بتنوعاتها المختلفة (إخوان وسلفيون) التي عانت من التضييق السياسي في ظل الأنظمة التسلطية، مما أدى إلى استقطابات حادة مع التيارات المدنية بتنوعاتها المختلفة (ليبرالية ويسارية وغيرها)، إذ عبر التياران عن مشاريع أيديولوجية متباينة للمجتمع والدولة، وتجلت الكراهية العلنية بين التيارين في محاولة أنصار كل تيار تشويه الطرف الآخر عند كل استحقاق سياسي، سواء كان الاستفتاء على الدستور، أو الانتخابات، فالتيار الديني لجأ إلى سلاح التكفير، ووصف التيار المدني بأنه معادٍ للدين، في المقابل دأب التيار المدني على وصف التيار الديني بالانغلاق، والرغبة في العودة بالمجتمعات إلى عصور التخلف». المصدر السابق.

3. الكراهية الدينية بين الطوائف[137].

4. الكراهية بين مؤيدي الثورات ورافضيها[138].

5. الكراهية الإقليمية بين الدول العربية[139].

6. كراهية القوى الغربية المتدخلة في المنطقة[140].

---

137 فرق الباحث هنا بين مستويين داخل خطاب الكراهية المذهبية، اولهما ذو طابع مذهبي «سني شيعي»، والآخر بين المسلمين والمسيحيين، قائلا أنه نمط تاريخي قائم ومكرس في المنطقة برز في العراق ولبنان وإيران والكويت قبل الثورات بفعل المدركات العقائدية السلبية بين السنة والشيعة، إلا أن ذلك النمط استشرى في المنطقة بأسرها بعد الثورات، لا سيما مع اتخاذ الصراع في البحرين وسوريا واليمن بعدًا طائفيًا داخليًا وإقليميًا، بل إنه امتد إلى دول لا توجد بها أقليات شيعية بل مجرد أعداد قليلة كما في مصر، حيث قتل الشيخ حسن شحاتة عقابًا له على انتمائه للمذهب الشيعي. د. خالد حنفي علي - المصدر السابق.

138 يقول د. خالد حنفي تعليقا على ذلك» إذ إن أحد تداعيات ثورات الربيع العربي هي شيوع ازدراء المخالفين سياسيًا، ووصفهم بأوصاف تعبر عن الشماتة والهزيمة، كما حدث مع الحزب الوطني المنحل في مصر، والتجمع الدستوري الديمقراطي في تونس، وأنصار القذافي في ليبيا، حيث تم وصف كل من ينتمي لتلك الأحزاب أو يؤيد الأنظمة السابقة على الثورات سواء كان متهمًا أو لا بأنه «فلول» وحتى بعد سقوط حكم الإخوان في مصر في 30 يونيو 2013، تجلت الكراهية بين الفريق الداعم لـ30 يونيو والرافض له في مناسبات عدة، من بينها الدعوات المطالِبة في وسائل الإعلام للجيش بمحو كل ما هو إخواني، بعد فض اعتصامات رابعة والنهضة، وفي المقابل صك نشطاء الإخوان ولجانهم الإلكترونية وصف «عبيد البيادة» على من يؤيدون تدخل الجيش لعزل مرسي». المصدر السابق.

139 ويورد د. خالد حنفي علي أمثلة على تلك الكراهية قائلا إن قطر نالت الكثير من حملات خطاب الكراهية بسبب دعمها للإسلاميين في مصر أو تونس أو ليبيا، وكذلك إيران التي تعرضت هي الأخرى لنفس حملات الكراهية والسب من وسائل إعلامية عربية بسبب دورها في دعم الشيعة في سوريا والبحرين، كما انتشرت أنواع من الكراهية للفلسطينيين والسوريين في مصر بعد 30 يونيو، حيث اتهمت منظمات حقوقية مصرية بعض وسائل الإعلام بالتحريض على الفلسطينيين، وخاصة حماس بسبب ارتباطها بحكم الإخوان. المصدر السابق.

140 يرى د. خالد حنفي علي في دراسته أن التدخلات الخارجية تقلصت في مرحلة الثورات، إلا ان دورها اتسع بعدها لا سيما أن القوى الكبرى مارست تأثيرات على الأنظمة الجديدة سواء عبر دعم بعض التيارات السياسية على حساب الأخرى، أو استخدام أداة المساعدات الاقتصادية لتوجيه سياسات الأنظمة الجديدة بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو ما خلق نفورًا وغضبًا تحول في بعض الحالات كليبيا إلى عنف ضد الأجانب، كما حدث مع مقتل السفير الأمريكي في بنغازي على يد جماعات متطرفة تذرعت بالفيلم المسيء للرسول (ص)، واستهداف السفارات الغربية، بل وخطف رئيس الوزراء الليبي د. علي زيدان لساعات، ردًا على اعتقال واشنطن لقيادي من القاعدة يدعى أبو أنس الليبي، كما نظر للموقف الأمريكي من 30 يونيو وما أعقبه من تجميد بعض المساعدات العسكرية لمصر باستهجان شديد في وسائل الإعلام المصرية، ونظمت كذلك بعض المظاهرات المصرية الرافضة للتدخل الأمريكي الذي بدا للرأي العام أنه يميل لصالح الإخوان، الأمر الذي دفع البعض لوضع صور أوباما وبن لادن جنبًا إلى جنب، في رسالة بأن واشنطن تدعم الإرهاب والعنف. المصدر السابق.

إن من أبرز واخطر ملامح خطاب الكراهية الذي ساد خلال السنوات العشر الماضية بشكل لافت للإنتباه هو ذلك الخطاب الموجه للتشهير بالأديان، وإثارة النزاعات الدينية والطائفية بكل ما تحمله تلك النزاعات من دموية، وبما تحمله من خطابات كراهية تحض على العنف ضد الآخر، وصولا الى القتل، فضلا عن التكفير، مرورا بكل الممارسات السيئة التي تستهدف تشويه الأديان وأتباعها، حتى وصل الأمر الى الإعتداء على المساجد والكنائس لكونها تمثل أطيافا دينية مختلفة ومتصارعة.

وبات خطاب «الكراهية الدينية» أخطر ما يواجهه العالم قاطبة، وخاصة في المنطقة العربية التي شهدت اتساعا خطرا جدا وغير محدود لخطابات الكراهية الدينية، وإثارة النزاعات الدموية بين أصحاب الديانات، وبين الطوائف على اختلافها، مما يوجب التصدي لهذه الإنتكاسة الخطيرة لمسيرة عقود طويلة في العالم العربي قامت على مبدأ التعايش بين الأديان واصحاب الطوائف، والتسامح الذي ساد مسيرة الحياة بين جميع أبناء المنطقة على إختلاف أديانهم ومذاهبهم ومللهم.

ومن المؤكد في هذا السياق أن «ثورات الربيع العربي» هي التي أججت هذا الصراع المذهبي والطائفي في العالم العربي، وما يجري في مصر وسوريا والعراق وتونس وليبيا ولبنان والبحرين والسعودية والكويت هو جزء من التجليات السلبية التي نتجت عن صراعات الربيع العربي في دول المشرق والمغرب العربي.

وهذه القضية ليست مقتصرة في الحقيقة على العالم العربي فقط، فهناك مناطق شتى من العالم شهدت وتشهد المزيد من خطابات الكراهية ضد الأديان والمذاهب، وفي دولة مثل ميانمار فان القتل يتم على اساس الدين، وفي دول أخرى تظهر تجليات الكراهية الدينية بصور شتى، فقد وصفت ثورة الشعب البحريني بأنها انتفاضة شيعية ضد السنة، وفي الأحداث التي شهدتها السعودية في منطقة القطيف وصف المطالبون بالإصلاح السياسي بأنهم متمردون شيعة على الدولة السعودية راعية أهل السنة، وفي لبنان وصلت الأمور الى حد الإقتتال بين السنة والشيعة، وفي العراق فإن أهالي الأنبار تم وصفهم بأنهم متمردون من اهل السنة، وفي سوريا فان الحرب فيها تاخذ صفات شتى، إلا أن ابرز ما فيها أنها حرب بين أهل السنة، وبين اهل الشيعة، ولم يسلم المسيحيون، ولا المسلمون في مصر من إراقة الدم والقتل بعد أن اخذت الخلافات السياسية في مصر أحد اشكال الصراع الديني والطائفي.

إن المعطيات جميعها تؤكد أن اشتعال المواجهات بين المصريين من انصار الرئيس المخلوع محمد مرسي

بما يمثلونه من تيار ديني «الإخوان المسلمون»، وبين أنصار الإنقلاب العسكري عمل على إحداث شرخ حقيقي ليس بين ابناء الشعب المصري فقط، وإنما امتد هذا الإنقسام ليصل الى معظم انحاء العالم العربي، وكذلك الحال في سوريا التي تتقاذفها عشرات المجموعات الإرهابية الدينية ويخوضون حربهم على أساس ديني طائفي، ولا يقف لبنان بعيدا عن هذا المشهد، ففي داخله تستعر الصراعات بين مسلم سني، ومسلم شيعي، وبين مسيحي ومسلم ودرزي ..إلخ.

«لقد تحول التعصب من ديني إلى عرقي إلى قومي إلى مناطقي، هو تعصب ضد الآخر المختلف، يعتقد البعض أن الكراهية هي وليدة العزلة، أي أن البعد عن الآخر والانعزال عنه يولد الخوف منه والكراهية له، تبين بعد ذلك أن التواصل أيضا يخلق نوعا من الكراهية، وهي تعتمد على عاملين هما الجهل والتوظيف السياسي السلبي. الكراهية المنفلتة اليوم بين الكثير من المجتمعات وبين الشرائح الاجتماعية قادرة على الاستفزاز والجرح والإيذاء للآخر، بل إن وسائل الاتصال الحديثة زادتها قدرة على الانتشار، إن إنعاش الكراهية بين البشر يعتمد على العزلة ويستمد قوته منها، فيتوافق المتماثلون ضد المختلفين وفي ظل العزلة تنجح الكراهية وتتوسع»[141].

وفي ظل كل هذه الأوضاع والمعطيات فإن«التساؤلات المطروحة، لماذا يستمر خطاب الكراهية ويتصاعد؟ وما مسؤولية مؤسساتنا الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية؟ وما مسؤولية المحرضين؟ وكيف نتصدى لخطاب الكراهية؟ إن صدور قانون بتجريم خطاب الكراهية بكافة أشكاله وتفعيله وترجمته على أرض الواقع، لا شك أنه يحد من انتشاره، كما أن العمل على تنقية المناهج التعليمية من شوائب التطرف والتعصب والكراهية والفكر التآمري والنظرة الدونية للمرأة يساعد على تغيير البيئة الثقافية والإجتماعية والسياسية التي تشكل الوجدان والعقول للتواصل مع الآخرين واحترام الاختلاف بين البشر، كما أن تعزيز البعد الإنساني في التكوين النفسي للدعاة والخطباء يجعلهم أكثر تسامحاً وتقبلاً للآخرين وأكثر تفهماً للضعف البشري وإعذاراً للمخالفين والخطاة»[142].

---

141 د. محمد الرميحي «نظرة على المستقبل: «خطاب الكراهية» مجلة الكويت ـ متوفر على الرابط التالي: www.kuwaitmag.com

142 د. عبد الحميد الأنصاري«تجريم خطاب الكراهية» جريدة الأيام - العدد 8530 الجمعة 17 أغسطس 2012 ـ متوفر على رابط: www.alayam.com

لقد وصف احد الكتاب ثورات الربيع العربي بأنها«أهمّ ظاهرة سياسية عرفها العرب منذ الاستقلال الأول لعديد من الدول والشعوب العربية، فالاستقلال الأول للعرب كان عنوانه العريض هو التخلّص من الاستعمار الذي جثم على صدر الشعوب العربية ونهب خيراتها وتحكّم بمصائرها حقباً طويلة، أما الاستقلال الثاني الذي دشّنته الثورة التونسية فعنوانه العريض هو التخلّص من الاستبداد السياسي ودمقرطة الحياة العربية»[143].

لكن من الواضح أن الثورات العربية تحولت سريعا الى الإنشغال بالصراعات السياسية والدينية، ولم يعد من المهم لديها الإنتقال من حالة الثورة إلى حالة الدولة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، وهو ما أشارت إليه منظمة هيومن رايتس ووتش قائلة في تقرير لها«إن الانتقال من الثورة إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان هو المهمة الأولى والأساسية للشعوب التي تمر بالتغيير، لكن يمكن للحكومات الأخرى – بل وعليها – أن تكون ذات تأثير واضح. غير أن الدعم الغربي لحقوق الإنسان والديمقراطية في شتى أنحاء الشرق الأوسط كان غير متسق على الإطلاق، كلما كانت المصالح النفطية أو القواعد العسكرية أو إسرائيل على المحك»[144].

ولربما كانت هذه هي إحدى أبرز المعضلات التي وجدت الثورات العربية نفسها متورطة فيها، فلم تقم دولة المجتمع المدني ما بعد الثورة، ولم تنجح كل الثورات حتى الآن، في صيانة حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية التي ثار الناس من اجلها، وبالرغم من ان خطوات الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وبناء دولة المواطنة والحقوق المتساوية التي تنتهجها دول وأنظمة ما بعد الثورات لا تزال في حالة تعثر، فإن كل هذا الفراغ أدى بالنتيجة الى تنامي خطاب الكراهية، واتساع نطاق التحريض على الآخر، ورفضه، وكأن ثورات الربيع تعثرت تماما، ونسيت المهمات الأكبر التي قامت من أجلها، وثارت لتحقيقها.

هذه المعطيات أيضا تكشف عن حجم الإخفاقات الكبرى للثورات، فقد سادت الفوضى السياسية والإعلامية

---

143 محمد محفوظ «ربيع العرب: قراءة في التحولات العربية وتأثيرها في حالة التسامح» ـ مركز افاق للدراسات والبحوث ـ متوفر على رابط المركز: http://aafaqcenter.com

144 تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش « تحديات حقوق الإنسان بعد الربيع العربي» ـ متوفر على رابطها: www.hrw.org

وحتى الحزبية، فضلا عن بروز قوى ظلامية لا تؤمن بالديمقراطية وتكفر الآخر وتؤمن بإلغائه أو الهيمنة عليه، وفي ظل انعدام الأمن الداخلي، وفقدان القانون لقوته، فإن من يقوم بالتحريض واستخدام خطاب الكراهية لا يتعرض للمعاقبة أو حتى المساءلة مما شرَّع الأبواب تماما لتنامي هذا الخطاب ، الذي يتنامى طرديا مع تنامي الفوضى، وفقدان هيبة الدولة وضعفها الأمني والقانوني بالدرجة الأولى، ولذلك لم تعد مبادئ ثقافة التسامح، والحوار، والإيمان بمبدأ الإختلاف مقبولة في دول وجمهوريات ما بعد الربيع العربي، ولم يعد لمفهوم «العدالة» الإجتماعية والسياسية والإنسانية مكانة في كل تلك الفوضى التي أعقبت كل تلك الثورات.

«إنّ البيئة السياسية لمفهوم التسامح وحقائقه المجتمعية، هي الاستقرار السياسي والاجتماعي المستنِد إلى قاعدة العدالة بكلِّ تجلّياتها ومجالاتها، والمجتمع الذي تغيب عن فضائه السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ، حقائق العدالة، تبرز فيه مظاهر ونزعات الغلظة والعنف والتشدّد وكلّ حقائق اللاتسامح»[145].

وهذا الذي لم يتوفر في كل البيئات الجديدة والوليدة لدول ما بعد الثورات، مما انعكس سلبا على دور الإعلام في تلك الدول، الذي بقي في معظمه يمارس دور التحريض، ويواصل تعزيز وتسمين خطاب الكراهية الذي لم يعد منحصرا فقط داخل تلك الدول، بل تعداها ليشمل دولا في المنطقة والإقليم والعالم، وليشمل أيضا طوائف وأعراقاً أخرى خارج حدود الدولة نفسها.

ثالثا : «الكراهية» في تحولات الإعلام في الربيع العربي

أمام تلك الصورة والمعطيات السابقة، بقي الإعلام العربي يعاني من كل تلك التحولات، وظهر الإعلام في كل تفاصيل الثورات العربية وكأنه يلهث نحو ملاحقة الأحداث، وأصبح السؤال الأكثر أهمية الذي يتم طرحه وعلى مستويات متعددة يذهب نحو تحديد المهمات الجديدة للإعلام العربي في ظل الثورات؟ كيف يمكنه ملاحقة كل تلك الأحداث ضمن المعايير الدولية للتغطية الإعلامية للأحداث، ومن الذي يقود الآخر الإعلام أم الثورات؟ وهل كان الإعلام العربي هو السبب الرئيسي في تفجير الثورات أم انه كان

145 محمد محفوظ «ربيع العرب: قراءة في التحولات العربية وتأثيرها في حالة التسامح» ـ مركز افاق للدراسات والبحوث ـ متوفر على رابط المركز: www.aafaqcenter.com

مجرد ناقل لأحداثها، وما هي مكانة الحيادية والموضوعية والنزاهة والمصداقية في العمل اليومي للإعلام العربي، وما هو دوره في مرحلة ما بعد الثورات، وهل ساهم الإعلام في تعزيز الصراعات الداخلية في بلدان الربيع العربي، أم أنه بقي محايدا، وهل دخل ليكون شريكا مرة أخرى للسلطات الجديدة..إلخ.

إن»موجة الاضطراب السياسي في العالم العربي أخلت إلى حد ما بميزان القوة الذي كان في حوزة شبكة الأخبار الرئيسية، وتركها تصارع من أجل مواكبة ذلك الفيض الهائل من المعلومات، لذا فإن ثورات الربيع العربي لم يكن تأثيرها مقتصرا على المجال السياسي، لكن امتد ليطال الإعلام»[146].

لقد جاءت ثورات الربيع العربي مفاجئة تماما، لم يكن أحد يتصور ان بين عشية وضحاها يمكن ان تنقلب الموازين بهذه السرعة، ولم يكن أحد أيضا ليتصور للحظة أن تلك القوة الشعبية الجارفة التي خرجت في شوارع تونس، ثم في مصر وليبيا واليمن، وسوريا والبحرين والسعودية كانت تملك كل هذا الجبروت والإصرار على إزاحة أربعة زعماء ربما نسي معظمهم عدد السنوات التي قضوها على كراسي الحكم.

كان هؤلاء الزعماء المخلوعون يملكون كل شيء بما في ذلك وسائل الإعلام الرسمية التي كانت تعمل في كل لحظة على تكريس شخوصهم باعتبارهم الزعامات التاريخية لتلك الشعوب، وكان هذا الإعلام في حد ذاته إعلاما رهينا للدولة وللسلطة ولتلك الزعامات التي أصبحت لاحقا وفي فترة قصيرة نسبيا خارج كل سياقاتها الزعاماتية.

وكما كان الإعلام إبان حكمهم رهينا لهم ولرغباتهم، فإن الإعلام نفسه هو الذي عمل على تأليب شعوبهم ضدهم بعد أن خرجت تلك الشعوب تنادي بإسقاطهم وتطالب بالديمقراطية والحرية والخبز والعدالة الإجتماعية والحق بالعمل وبالشغل، ولا نقصد هنا بالإعلام الرسمي التابع لهم، وإنما ذلك الإعلام الجديد الذي هز كل تلك العروش، إعلام الفضائيات، ووسائط الإعلام الجديد المتعددة.

لكن وبعد إنقشاع غبار الثورات، دخلت تلك الدول في أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية داخلية قاتلة، فقد تحولت تلك الدول في داخلها من مرحلة الصراع مع الحاكم إلى مرحلة الصراع الداخلي بين الشعب

146 «الربيع العربي وثورة الإعلام» ـ موقع العنكبوت ـ متوفر على رابط: www.alankabout.com

نفسه، ذلك الشعب الذي توحد على الإطاحة بحاكمه، لكنه سرعان ما اختلف مع نفسه بسبب الصراعات السياسية والطائفية والعرفية والمذهبية، وبذلك تحول المشهد تماما من المشهد الثوري، إلى المشهد الثأري، وهنا دخل الإعلام كلاعب رئيسي في إدارة دفة تلك الصراعات وتوجيهها، والقيام بدور المحرض، وأصبح لخطاب الكراهية مساحته الواسعة التي يتحرك فيها ومن خلالها.

لقد كشفت ثورات الربيع العربي»عن شرخ عميق في بنية الإعلام العربي الذي أطلق رصاصة الرحمة على نزاهته، بعدما فشل في امتحان المصداقية، وأعلن براءته من القيم المهنية والأخلاقية، ونقصد بالإعلام، هاهنا، وسائلَ الميديا المعروفة من مقروءة ومسموعة ومرئية، حكومية، وشبه حكومية، ومستقلة، ورقية، وإلكترونية، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي التي استُخدمت تقنياتها، وبخاصة «اليوتيوب» في دعم الحجج، وتوثيق «أرقام الحشود» زيادة ونقصاناً، ما دفع إلى إطلاق مصطلح جديد هو «ثورة الفوتوشوب» التي تعني القدرة التقنية على تزييف الحقائق، تبعاً للحالة السياسية، وتقديم إعلام حسب الطلب»[147].

«ولا ينكر أحد أن الإعلام في دول الربيع العربي قد أصبح أكثر حرية بعد الثورات مباشرة، إلا أن التساؤلات بدأت تطرح مع وصول الإسلاميين للحكم في هذه البلدان، فهناك من يقول إن حرية الإعلام بخير وهناك من يجادل بأن وصول الإسلاميين للحكم كان نقمة على المشهد الإعلامي»[148].

ففي مصر ـ على سبيل المثال ـ «عقد أغلب الإعلاميين الآمال على أن مصر بعد مبارك، ستعرف حرية أكثر، والشيء نفسه بالنسبة لتونس. لكن يبدو أن رياح التغيير لم تأت بما كان ينتظره الإعلام المصري. وفي هذا السياق يوضح الكاتب الصحفي المصري مجدي الدقاق «كان من المتوقع وفق تصورنا أن الحرية ستكون أكثر مساحة، لكن ما حدث هو العكس. فما سمي بالثورة لم يأت بجديد وخصوصا في مجال الإعلام، والنظام الحاكم الآن مرجعيته واضحة وهي معاداة حرية الإعلام»[149].

147 د. موسى برهومة «نظرة نقدية لأداء الإعلام العربي في ظل الثورات العربية « ـ نشر على موقع القنطرة، ومتوفر على رابط: http://ar.qantara.de/content

148 وفاء الرهوني «الربيع العربي وحرية الإعلام: هل من ربيع إعلامي في دول الربيع العربي؟» ـ مركز أفاق للدراسات والبحوث ـ متوفر على رابط: http://aafaqcenter.com

149 وفاء الرهوني ـ المصدر السابق.

وفي تونس» أصبح الإعلاميون أكثر جرأة في طرح المواضيع. وفي هذا الصدد يقول كمال بن يونس، مدير قناة الجنوبية: «الآن أصبحنا نتمتع بقدر كبير من الحرية وكل ما علينا فعله في هذا الوقت هو التخلص من الرقابة الذاتية والاشتغال بمهنية وحرفية أكثر»[150].

لقد تبدت ازمة الإعلام العربي في ظل الربيع العربي وما بعده في العديد من القضايا الرئيسية والمحورية، لعل في مقدمتها إشاعة» نزعات التطرف والغلو، وهذه لا يمكن مقاومتها إلّا عبر بناء ثقافة ديمقراطية تتولاها قوى مدنية حقيقية وتيارات متنورة تؤمن بالاختلاف والتعددية والشراكة الاجتماعية في صناعة القرار، كما تؤمن بحقوق المرأة والطفل، وحقوق الأقليات، وتمتلك عقولاً منفتحة على المنجز الحضاري»[151].

وفي هذا السياق - على سبيل المثال - فإن الفضائيات العربية في تغطيتها لأحداث الربيع العربي»ذهبت ليس فقط الى إعلان الانحياز لحدث على حساب حدث آخر، بل لوحظ ان بعض الفضائيات كانت هي التي تصنع الحدث أحياناً من حيث تضخيمه أو فبركته أو التلاعب بمجرياته»[152].

و»انتقدت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية تغطية قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية للثورات التى اندلعت فى الدول العربية، وأكدت أن القناة القطرية التى نالت الإشادة بتغطيتها المكثفة لأحداث الثورات العربية توشك أن تفقد مصداقيتها بين طوائف العالم العربي بسبب تغطيتها الأحادية الجانب لبعض هذه الأحداث «[153].

ولم تتوقف مهمات الإعلام العربي في ربيع الثورات عند هذا الحد بل ذهبت إلى إبتداع الصراع الطائفي والمذهبي بين المسلم السني، والمسلم الشيعي، وبين المسلم وبين المسيحي، فيما عمد إعلام بعض الدول العربية الرسمي»البحرين والسعودية» إلى بث الروح الطائفية داخل ممالكهم من اجل حماية بقائهم في

150 وفاء الرهوني ـ المصدر السابق.

151 د. موسى برهومه»نظرة نقدية لأداء الإعلام العربي في ظل الثورات العربية « ـ نشر على موقع القنطرة، ومتوفر على رابط: http://ar.qantara.de/content

152 تقرير اعدته مدرسة الصحافة المستقلة «الإعلام وثورات الربيع العربي» ـ عن موقع مدرسة الصحافة ـ متوفر على رابط: www.ijschool.net

153 تقرير مدرسة الصحافة المستقلة ـ المصدر السابق.

السلطة دون النظر إلى المخاطر الحقيقية الخطرة لمثل هذه الدعاية الإعلامية التي استندت في الأساس على إشاعة خطاب كراهية مفتوح بين فئات الشعب من أجل بقاء السلطة الرسمية في كراسي الحكم.

فالأسرة الحاكمة في البحرين استخدمت وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية في محاولة لتصوير انتفاضة «دوار اللؤلؤة» على أنها «طائفية» لطائفة شيعية ضد الطائفة السنية، «وفي الوقت نفسه، أخذت وسائل إعلام السعودية، تسرد الرواية البحرينية وتتهم كل الشيعة في دول الخليج بالتخطيط لانتفاضة بإيعاز من إيران. وكانت هذه الرواية موجهة بشكل خاص ضد شيعة البحرين وشيعة السعودية الذين يشكلون ما بين مليونين الى ثلاثة ملايين يتركزون بصورة خاصة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. ومتفاعلين عاطفيًا مع انتفاضة البحرين، بدأ الشيعة السعوديون احتجاجهم الخاص وكانوا السعوديين الوحيدين الذين خرجوا إلى الشوارع عندما دعت مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية إلى فصل السعودية عن الربيع العربي الذي عمّ المنطقة في آذار/ مارس 2011. وقد نزل سعوديون آخرون منذ ذلك الحين إلى الشوارع للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين ولكن حركة الاحتجاج في المنطقة الشرقية فشلت إلى حد كبير في الامتداد إلى باقي أنحاء البلاد»[154].

لقد«قادت دول الخليج ثورة اقليمية مضادة ونشرت خطاب الكراهية الطائفية البغيض الذي يُقَوِلب خطاب وأعمال المتمردين في سوريا، وفي الوقت نفسه يمنع الشيعة والسنة في الوطن من التوحد في دعوات الإصلاح، وقد أدت شيطنة دول الخليج للشيعة إلى «خليج طائفي» افتراضي.. وكان ينبغي تجنب صعود أنموذج السياسات الإسلامية السنية البديلة مهما كان الثمن ويشبه خطاب الكراهية المُوَجّه ضد أنصار الإخوان المسلمين في مصر ومنطقة الخليج، وشجبهم كعدو، خطاب الكراهية الموجه ضد الشيعة»[155].

لقد ثبت تماما ان الإعلام المرئي والمطبوع أو الإلكتروني ساهم بقدر كبير في احداث الربيع العربي بتحفيز«الكراهية في دول الإقليم، حيث شابه قدر من التحيز، ونقص المهنية، والوقوع في شرك

---

154 توبي ماتيسن «الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي» ـ على رابط: www.tobymatthiesen.com

155 توبي ماتيسن «الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي» ـ على رابط: www.tobymatthiesen.com وماتيسن عضو باحث في الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في كلية بمبروك بجامعة كامبردج. وهو مؤلف كتاب «الطائفية في الخليج: البحرين والمملكة العربية السعودية، والربيع العربي الذي لم يحدث».

الاستقطاب السياسي، إذ دأبت وسائل الإعلام التي تمترست حول تيارات دينية، على تصوير الليبراليين على أنهم «متفلتون» و«ضد الإسلام»، بينما أصبح ينظر للإسلامي على أنه «مستحوذ على الثورة» و«مُقْصٍ للآخر» بعد وصوله للسلطة، وحتى بعد خروجه نُظر له على أنه داعم أساسي للعنف والإرهاب، دون محاولة التركيز على الهموم والسمات المشتركة بين الطرفين، ودون أن يكون هناك إدراك لتعددية الرؤى داخل كل فريق، وأن الأمر ليس بهذا الاختزال المخل، ومن هنا تحول المذيع إلى صاحب رأي، ومناصر لقضية، ويهاجم الضيف إذا اختلف معه، كما تمترست الصحف حول تيارات بعينها، وثمة نماذج عديدة لتغطية منحازة في مصر بعد 30 يونيو، مثل صحيفة «الوطن» المصرية المنحازة ضد الإخوان، وصحيفة «الحرية والعدالة» الناطقة باسم الإخوان المنحازة ضد التيار المدني والجيش»[156].

وبحسب تقارير عديدة صدرت عن مؤسسات مجتمع مدني متخصصة في مراقبة اداء الإعلام العربي في تغطية احداث الثورات العربية كشفت عن اتساع رقعة خطاب الكراهية«ففي اليمن مثلا كشفت المؤسسة الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان عن أن الصحف لعبت دورًا في تأجيج الكراهية بين الشمال والجنوب. وانضم الفضاء الإلكتروني ليكون محفزًا للكراهية، ففي مصر، تتهم قوى المعارضة ما سموه بلجان الإخوان الإلكترونية باستخدام الفضاء الإلكتروني كمساحة لتشويه الخصوم والقرصنة عبر بث شائعات وتعليقات تجرح الشخصيات العامة»[157].

ولربما أن معطيات عمليات الرصد هذه هي التي دفعت بمنظمة «أيس» للقول بأنه«عندما تدعو وسائل الإعلام نفسها مباشرة إلى الكراهية – وخاصة في ظروف يمكن أن تشكل تحريضا – من الواضح أنه لا يمكن أن نتوقع أن تكون في حل من المسؤولية»[158].

رابعا: خطاب الكراهية في الإنترنت ووسائل الإعلام الإجتماعي

في آب أغسطس سنة 2013 أعرب مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقه إزاء ما أسماه

156 د.خالد حنفي علي «الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات»، العدد 3 من نشرة إصدارات «حالة الإقليم» – المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ـ القاهرة ـ ومتوفر على الرابط التالي: http://rcssmideast.org

157 د.خالد حنفي علي ـ المصدر السابق.

158 تقرير منظمة ايس ـ متوفر على رابطها: http://aceproject.org

بالانتشار السريع لخطاب الكراهية العنصرية عبر الحدود عن طريق شبكة الإنترنت وشبكات وسائل الإعلام الاجتماعية، وقد أعلنت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان فلافيا بانسيري في كلمتها خلال افتتاح الدورة 83 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في جنيف، أن المشكلة تتفاقم بسبب عدم وجود تعريف مقبول عالميا لما يشكل خطاب الكراهية، داعية إلى دمج تعليم حقوق الإنسان في المدارس لأنه سيساهم بشكل كبير في منع واستئصال جميع أشكال التمييز وعدم التسامح[159].

لقد جاء هذا الإعلام عن «القلق الأممي» من تنامي خطاب الكراهية في وسائل التواصل الإجتماعي على شبكة الإنترنت بعد نحو ثلاثة أشهر فقط على إعلان الموقع الإجتماعي الأكثر شهرة وانتشارا في العالم «الفيس بوك» عن استئناف جهوده الرامية إلى مراقبة وإزالة أي منشورات بين مستخدميه تحوي نكاتا جنسية، أو تدعو إلى ما سماه خطاب الكراهية بين الجنسين.

وفي بيان صدر عن هذا الموقع أعلن أنه بدأ العمل على «التفريق بين ما هو قاس ولكنه لا يثير الحساسية، وبين ما يُعتبر نوعا من الفكاهة أو الدعابة المستهجنة، واعدا بإعادة النظر وتحديث المبادئ التوجيهية التي يعمل عليها فريق تحديد خطاب الكراهية في الموقع، كما سيعدّل مناهج التدريب التي يخضعون لها لتعكس المعايير الجديدة في تحديد خطاب الكراهية، كما ألمح إلى أنه يعمل حاليا على اختبار ميزة جديدة تطلب من المستخدمين الذين يبلغون عن أي صفحة بحجة أنها تدعو لخطاب كراهية، تحديد ما إذا كانت هذه الصفحة تدعو لخطاب قاس ولكنه غير حساس، وذلك للنظر أكثر في أهلية الصفحة للبقاء ضمن الموقع»[160].

وجاء بيان إدارة «الفيس بوك» بعد تلقيه شكوى بعثت بها منظمة وام - ومقرها العاصمة الأميركية واشنطن- برسالة مفتوحة أكدت فيها وجوب تطبيق الموقع سياسة منع خطاب الكراهية وخاصة فيما يتعلق بين الجنسين. واستعرضت المنظمة في رسالتها العديد من الصفحات الموجودة حاليا على الموقع وتدعو إلى هذا النوع من الكراهية، مشيرة إلى أنه يُسمح لمثل هذه الصفحات أو غيرها مما يدعو إلى كراهية النساء بالعمل بكل حرية، بينما هناك صفحات أخرى تدعو إلى خطاب الكراهية على أساس

159 وكالة الأنباء الأردنية «بترا» ـ على رابطها: www.petra.gov.jo

160 البوابة العربية للأخبار التقنية ـ متوفر على رابط: www.aljazeera.net/news

الدين أو العرق أو التوجه الجنسي تخضع سريعا لإشراف الموقع[161].

وتوافقت إدارة «الفيس بوك» مع ما ذهبت إليه منظمة «وام» واعترف بتقصيره تجاه الحد من خطاب الكراهية على أساس الجنس، وقال إنه بات من الواضح في الآونة الأخيرة فشل أنظمة الموقع في إزالة المنشورات التي تدعو إلى الكراهية كما ينبغي لها أن تفعل، وخاصة فيما يتعلق بخطاب الكراهية بين الجنسين، معتبرا أنه ليس كل ما يعتبر دعوى للكراهية تجب إزالته، وأكد أنه يعمل على إزالة خطاب الكراهية بسرعة. وأشار إلى أن هناك بعض الأمثلة من المحتوى العدواني، بما في ذلك الدعاية المستهجنة التي لا تصنف –حسب تعريفات الموقع– ضمن خطاب الكراهية، وفي مثل هذه الحالات فهو يعمل على الإنصاف وتطبيق سياسات مدروسة وقابلة للتطوير[162].

إذن.. هناك قلق أممي «الأمم المتحدة» وقلق من قبل إدارة الفيس بوك من تنامي خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت وفي وسائل الإعلام الإجتماعي «الإعلام الجديد» لأن الأمر يزداد سوءا في الاستخدام السلبي لوسائل الاتصال الحديثة وخاصة ما يسمى الإعلام الجديد الممتد عبر الإنترنت والذي يستخدمه البعض استخداما سلبيا للغاية من أجل بث شعور الكراهية ونبذ الآخر المختلف بل وإطلاق الإشاعات التي تساعد على توسيع رقعة الكراهية بين الناس. من هنا فإن التسامح الذي حضت عليه القيم الكبرى والدين الإسلامي أصبح مسألة جوهرية في حياتنا السياسية والثقافية، بل أصبح حاجة ماسة وضرورة حياتية فهي فرض عين لا فرض كفاية»[163].

«لقد سهلت وسائل التواصل الاجتماعي التعرض للناس فلا احد يسلم من التغريدات المسيئة، لا قبيلة ولا طائفة ولا مثقف أو عالم أو سياسي أو حاكم»[164]، و«يزداد الأمر سوءاً في الإستخدام السلبي لوسائل الإتصال الحديثة وخاصة ما يسمى الإعلام الجديد الممتد عبر الإنترنت والذي يستخدمه البعض إستخداماً سلبياً للغاية من أجل بث شعور الكراهية ونبذ الآخر المختلف بل وإطلاق الإشاعات التي تساعد

161 البوابة العربية للأخبار التقنية ـ المصدر السابق.

162 البوابة العربية للأخبار التقنية ـ المصدر السابق.

163 د. محمد الرميحي «نظرة على المستقبل: «خطاب الكراهية» ـ مجلة الكويت ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

164 جريدة الأيام ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

على توسيع رقعة الكراهية بين الناس»[165].

لقد منحت شبكة الإنترنت والفيس بوك والتويتر مساحة حرية واسعة جدا لم تكن متاحة لأحد من قبل، وأصبح لكل شخص مطلق الحرية في التعبير عن رأيه ومواقفه دون رقابة الدولة، ودون ان يتدخل أحد في منعه، أو حتى فرض الرقابة عليه، وهذا ما أدى بتلك الوسائل الحديثة إلى فتح الأبواب مشرعة أمام كل من يملك وسيلة إتصال حديثة بشبكة الإنترنت ليقول ما يريده، وهذا ما أدى بالضرورة إلى إشاعة خطاب الكراهية والتحريض على الآخر.

لقد قيل في بدايات الربيع العربي إن شبكة الإنترنت والفيس بوك ووسائل الإتصال الإجتماعي الجديد هي التي أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي، إلا أن هذه الفرضية لم تصمد طويلا أمام الإختبارات والدراسات والأبحاث، فقد تبين أن الإعلام المستقل في فضائه الجديد لم يقم بصناعة تلك الثورات وإنما كان ناقلا لها[166].

وعندما بدأت الثورات العربية تتسع وتنتشر بدأ الإعلام الجديد يأخذ دوره إما في التحريض، وإما في إشاعة الإختلاف مع الآخر، وإما في نشر وتوثيق الإنتهاكات والجرائم التي يتعرض لها المواطنون من قبل انصار الأنظمة المترنحه، وفي اغلب الأحيان تحولت وسائل الإعلام الإجتماعي في بعض الأحيان وتحديدا افلام الفيديو التي بدأت تغزو فضاء اليوتيوب، والصور التي بدات تنشر بكثرة على الفيس بوك مواد مرجعية تستند إليها الفضائيات العالمية والمحلية في سياق تغطياتها للأحداث التي تجري في دول الربيع العربي.

---

165 د. محمد النعماني ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

166 وليد حسني زهره ـ إعداد وتحرير ـ كتاب «صناعة الثورات ـ الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرض « وقائع الملتقى الأول للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي» الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول ديسمبر سنة 2012 ـ منشورا مركز حماية وحرية الصحفيين ـ عمان ـ الطبعة الأولى 2013، ويتناول الكتاب توثيقا لكل وقائع المؤتمر والأوراق البحثية والشهادات التي قدمها عشرات الصحفيين تحت عنوان الملتقى وفيه أبحاث ومناقشات مطولة حول دور الإعلام في صناعة الثورات، وكيف تعامل الإعلام العربي مع بواكير تلك الثورات، وهل كان صانعا لها، أم كان مجرد ناقل لأخبارها واحداثها في البدايات، إلا ان هذا الإعلام تحول لاحقا إلى فاعل ومؤثر، ووسيلة تحريض دعائية خطرة تم استخدامها في معظم الأحيان خارج سياقات النزاهة والموضوعية والحيادية، خاصة في دول مثل سوريه، والبحرين واليمن ومصر.

وهناك اعترافات للعديد من الإعلاميين العرب عن كيفية اعتمادهم على الصور والأفلام التي بدأ مواطنون بالتقاطها على كاميرات هواتفهم النقالة للأحداث التي تجري بالقرب منهم بإعتبارها مواد إعلامية يتم نشرها على تلك الفضائيات بالرغم من رداءتها الفنية، وبالرغم من عدم الوثوق بها وبمصادرها، إلا أنها شكلت لتلك الفضائيات في حينه مادة إعلامية دسمة ومهمة في ظل غياب كاميرات الفضائيات عن مواقع الأحداث، ويلاحظ أن صور وأفلام الأحداث التي تجري في سوريا بقيت هي الأكثر حضورا على شاشات الفضائيات خاصة العربية والجزيرة بالرغم من انها افلام في غاية الرداءة، ولا يمكن الوثوق من مصادرها، وفي معظم الأحيان فقد أصبح يتم تلفيق الصور عبر برنامج «الفوتوشوب» وغيره[167].

وبذلك تطور خطاب الكراهية مع إنحسار الثورات، وتراجع أهدافها، وانزلاق الدولة الحديثة في جملة مشكلاتها وتحدياتها الداخلية، وفي ظل الإنفتاح الإعلامي غير المحدود على شبكة الإنترنت وشبكة التواصل الإجتماعي الفيس بوك والتويتر، فقد أرتفع منسوب خطاب الكراهية والتحريض حتى أصبح احد العوامل الرئيسية الحاملة لخطاب الكراهية.

ولم يتوقف هذا التصعيد في خطاب الكراهية عند هذا الحد، فقد ذهبت المواقع الإخبارية الإلكترونية هي الأخرى وبسبب رخص كلفة إنتاجها ماليا إلى الإنتشار بسرعة، ولم تغب هي الأخرى عن مشهد ارتفاع منسوب خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت، وتحولت هذه المواقع الإخبارية هي الأخرى لتكون أحد أبرز عوامل تغذية خطاب الكراهية في العالم العربي ما بعد الثورات العربية وربيعها.

ومن هنا اثيرت جدلية في غاية الأهمية وهي هل ما يتم نشره على كل ما يتعلق بشبكة الإنترنت يمكن تصنيفه في إطار حرية التعبير؟ ام ان القضية كلها تجاوزت هذا التحديد تماما.

إن»الأساس النظري والمِعياري لمناقشة الفلسفة المتصلة بإدارة «خِطاب الكراهية» عليى شبكة الإنترنت لا ينفصل ولا يبتعد كثيراً عن مضارِب خيمة كبيرة لحُرِّية التعبير. والتحدِّي القائم هو، كيفية تحقيق المواءمة والموازنة بين حُرِّية التعبير وتنظيم خِطاب الكراهية على شبكة الانترنت لتفادي الرقابة على الإنترنت.. وقد استغلت جماعات الكراهية في جميع انحاء العالم الطاقات والمقدرات الكامنة في شبكة

167 وليد حسني زهره ـ إعداد وتحرير ـ كتاب «صناعة الثورات ـ الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرض «وقائع الملتقى الأول للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي»ـ فيه العديد من تلك الشهادات ـ المصدر السابق.

الانترنت وآلاف المواقع التي تخدم الكراهية»[168] .

ولم يعد خطاب الكراهية هو فقط الأثر الأبرز لنتائج الربيع العربي فقط، فقد رافقته أيضا ظواهر جديدة تمثلت بالإعتداء حتى على الصحفيين والإعلاميين، وعلى مكاتب الفضائيات، وعلى الأضرحة، والآثار، والمساجد والكنائس، وكثرت حالات إنتهاك حريات الآخرين بمن فيهم الإعلاميون.

وسجلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي«سند» ملاحظة في غاية الأهمية إذ توصلت الى نتيجة بان جميع الإنتهاكات في العالم العربي المتعلقة بانتهاك حريات الإعلاميين متشابهة قائلة» من خلال الإنتهاكات التي جرى رصدها وتوثيقها تبين وجود اتجاهات عامة اتسمت بها هذه الإنتهاكات في العام 2012، وقد لاحظت الشبكة أن شطرا كبيرا من هذه الإتجاهات يتشابه مع تلك التي استخلصت الشبكة وجودها في كل من الأردن ومصر، وربما في العالم العربي كله بوجه عام، وسبب التشابه واضح تماما وهو أنه رغم وجود اختلافات بين هذه الدول إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها فيما يخص الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين، خاصة وأن القيم والذهنية الحاكمة لنظم الحكم وللفاعلين السياسيين والإجتماعيين في هذه البلدان متشابهة، فضلا عن انها تمر بظروف متماثلة، ودول الربيع العربي تمر بمراحل التحول الديمقراطي ولم تتخلص لا سياسيا ولا ثقافيا من رواسب النظام السابق[169] .

لقد خلصت الشبكة في تقريرها الذي حمل عنوان «حرية تحت الهراوات» إلى نتيجة مفادها أن كل تلك الإنتهاكات تكررت وارتفعت حدتها وتنوعت أشكالها وأدواتها بسبب ما أسمته«الإفلات من العقاب»، لأن الدولة إما انها لم تعد قادرة على بسط القانون، وإما لرغبتها بعدم تطبيق القانون، وبذلك فإن الغالبية العظمى ممن اقترف تلك الإنتهاكات بقي خارج المحاسبة والمعاقبة[170] .

إن إشاعة خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت ـ تحديدا ـ فتح الباب لإثارة سؤال في غاية الأهمية وهو

168 عبد العزيز عثمان سام «في حُريّة التعبير، وضبط خطاب الكراهِية على الإنترنت « ـ سودانايل الخرطوم ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

169 شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» تقرير «حرية تحت الهراوات ـ حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2012 ـ رصد وتوثيق الإنتهاكات» منشورات مركز حماية وحرية الصحفيين ـ الأردن ـ عمان ـ 2012 .

170 شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» ـ المصدر السابق.

«إلى أي مدى ينبغي أن يُسمحَ للحكومات بحظر خطاب الكراهية علي شبكة الإنترنت؟ وبالتالي في الرقابة على الإنترنت؟ دون المساس بالضرورة، بالحق في حُرّية التعبير»[171].

«إن مسالة ضبط وتنظيم «خطاب الكراهية» تعتبر من أهم القضايا المعاصرِة التي تواجِه العالم اليوم وبخاصة في مجال الفضاء الإلكتروني، ذلك أنَّ ظاهِرة «خِطاب الكراهية» على شبكة الإنترنت تنتشر في نطاقٍ واسِع ومتزايد يوماً بعد يوم، والصعوبة في ضبط وتنظيم «خطاب الكراهية» تكمُن في أن إجراءات ضبط هذه الظاهرة يُرَاد لها أن تكونَ دون المساس أو التعدي على الحقوق الأساسية الراسخة في حُرِّية التعبير ودون التسبب بدون وعِي في إعلاء وتبرير دور ما يعرف بالرقابة علي الإنترنت، وهناك وجهات نظر مُتبايِنة حول ما يتعلق بالجهود الرامِية إلي تنظيم إستخدام شبكة الإنترنت، فهناك من يرى أن تنظيم الإنترنت قد لا يقيد بالضرورة خِطاب الكراهية، ولن يكون- التنظيم- سِوى الرقابة على الإنترنت وتهديداً لحرية التعبير التي تمثل خطراً واضحاً على النقاش السياسي العميق والقَوِي على شبكة الإنترنت»[172].

إن الدعوة للرقابة على شبكة الإنترنت بدت قاصرة تماما عن التطبيق، وفي حدود ما هو متعارف عليه فإن هذا النوع من الرقابة على شبكة الإنترنت، وحتى على وسائل التواصل الإجتماعي «فيس بوك، تويتر، يوتيوب..الخ» ستبقى مجرد محاولات فاشلة، وقد تكون نتائجها عكسية تماما، وفي الحقيقة فإن تجربة الفيس بوك مؤخرا بفرض رقابة على خطاب الكراهية بدت مجرد محاولة لذر الرماد في العيون، وباستثناء حالات قليلة ومعدودة فقط نجح الفيس بوك فيها بعزلها ومراقبتها ومحاصرتها، فإن خطاب الكراهية الذي لا يزال يتنامى في دول الربيع العربي وغيرها من الدول الأخرى لم يتعرض لأي حصار أو مراقبة أو متابعة، وليس في مقدور الدول فرض مثل تلك الرقابة.

إن هذه الدراسة تؤمن تماما بأنه كلما ارتفع منسوب إخفاق دول الربيع العربي في الوصول الى الإستقرار وبناء الدولة، كلما ارتفع منسوب خطاب الكراهية، وكلما ارتفع هذا الخطاب كلما اتجه اكثر نحو التحريض على الأديان، واستخدام الخطاب الطائفي بشكل أوسع وأخطر.

---

171 عبد العزيز عثمان سام «في حُرِيِّة التعبير، وضبط خطاب الكراهِية على الإنترنت» ـ مصدر سبق ذكره.

172 المصدر السابق.

وترى هذه الدراسة أيضا أن أزمة مصر بعزل الرئيس محمد مرسي، وتواصل الأزمة في سوريا قد ساعدا كثيرا على تنامي خطاب الكراهية الطائفية والمذهبية، وقامت شبكة الفيس بوك والتويتر بحمل ملايين التعليقات التي تحض على الطائفية، والمذهبية.

«إن الأثير العربي المصطخب بالحروب والملاسنات والصراعات الأمنية والسياسية والدينية تحول الى بيئة مسمومة من الكراهية والتحريض تعمد الى تقويض الرسالة الاعلامية الاصيلة التي تقوم على حق المتلقي في معرفة الحقيقة، والمشكلة هنا لا تتعلق بمجرد انحياز الى موقف سياسي أو مدرسة ايديولوجية معينة على اساس موضوعي يستنفر تبادلا إيجابيا للآراء والرؤى، وربما ابتكارا لمقاربات جديدة، ضمن دينامية فكرية مطلوبة في اي مجتمع حر، بل بما يمكن تسميته بالتدليس الاعلامي لخدمة اجندات ظاهرها الرحمة أو الديمقراطية أو الشرعية أو غيرها من المصطلحات البراقة، وفي جوهرها الجحيم أو الارهاب»[173].

«وبإسقاط هذا الكلام على واقع «الحرب الاعلامية العربية» المستعرة حاليا، نكتشف أن خطاب الكراهية المرتكز على طائفية سياسية أو دينية اصبح سيد الموقف، وهو واقع يكاد ان يستحيل معه انجاز تسويات سياسية هي الامل الوحيد الممكن للخروج من الازمات في هذا الجزء من العالم»[174].

لقد»اتسعت دائرة السجال حول دور الإعلام الجديد في التحريض المذهبي، خلال الفترة الأخيرة على منصّات التواصل الاجتماعي، وأخذ «خطاب الكراهيّة» أشكالاً جديدة ومبتكرة، من الإفراط في المبالغة، إلى تضخيم كل الصراعات، وصولاً إلى خروج أصوات تمتهن تحديد ما هو ممنوع وما هو مسموح»[175].

لقد وضع الكاتب الإيرلندي باتريك كوكبرن تقريرا نشرته صحيفة «الإندبندنت» حول تمويل ودعم الملكيّات الخليجيّة لخطباء الكراهية على اليوتيوب وحذر فيه من حرب طائفية تهدد العالم الإسلامي

---

173 خالد الشامي»في نقد ‘الطائفية الاعلامية‘ العربية». - جريدة القدس العربي - متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

174 خالد الشامي»في نقد ‘الطائفية الاعلامية‘ العربية». - المصدر السابق.

175 ملاك حمود «تحريض عبر الـ«سوشل ميديا» بأمرٍ ملك؟» - جريدة السفير اللبنانية - متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

بأكمله بسبب خطاب الكراهية والخطابات الطائفية أو ما أسماه «حملة الكراهية ضدّ الشيعة التي تنتهجها وتروّج لها الأنظمة الملكية» من خلال الإعلام الاجتماعي والفضائيات»[176].

واعتبر كوكبرن في تقريره أن مواقع مثل «يوتيوب» و«تويتر»، بالإضافة إلى بعض محطات التلفزيون، كانت المحرّك الأساسي لنشر الكراهية الطائفية في العالم الإسلامي. وغالباً ما يقف وراء تلك الأحقاد وعّاظ يخطبون عبر الشاشات، ومواقع التواصل، ويرتدون عباءة رجال الدّين»[177].

و«في أعقاب الربيع العربي، تمّت مقاربة وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات تحرّر، على اعتبار أنها حقّقت فتوحات لا يستهان بها في مجال حرّية الرأي، لكنّ كوكبرن يخلص في تقريره إلى أنّها تحوَّلت إلى «وسائط لغرس الرعب والكراهية»، وبرأيه فإنّ الفضائيات العاملة في دول الخليج، أو تلك التي تتلقّى تمويلاً منها، شكّلت محفّزاً أساسياً لعودة نشاط تنظيم القاعدة إلى الشرق الأوسط، بدرجة لم يتنبّه لها الغرب، ويعطي مثالاً على أنّ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ داعش ـ» بات أكبر قوّة تمرّد مسلحة في العراق وسوريا، خلال العام الماضي، مشيراً إلى أنّ أحد أبرز عوامل قوّته نابعٌ من قدرته على تجنيد مقاتلين وانتحاريين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي»[178].

خامسا: رصد خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي

لا تزال عملية رصد خطابات الكراهية في الإعلام العربي متواضعة جدا، وبالرغم من وجود بضع تجارب في تونس ومصر واليمن ولبنان[179]، إلا أن معظم الدول العربية الأخرى لا تزال تفتقد لهذه العملية التي نعتقد بأنها على درجة كبيرة من الأهمية والضرورة في ذات الوقت.

---

176 ملاك حمود «تحريض عبر الـ «سوشل ميديا» بأمرٍ ملكي؟» ـ المصدر السابق.

177 ملاك حمود «تحريض عبر الـ «سوشل ميديا» بأمرٍ ملكي؟» ـ المصدر السابق.

178 ملاك حمود «تحريض عبر الـ «سوشل ميديا» بأمرٍ ملكي؟» ـ المصدر السابق.

179 على سبيل المثال لا الحصر، أصدر مرصد مهارات الإعلامي في لبنان تقارير عن خطاب الكراهية في البرامج الحوارية اللبنانية باشراف المحامي طوني مخايل، من بينها تقرير عن خطاب الكراهية في برنامج «الأسبوع في ساعة» للإعلامي جورج صليبا على قناة الجديد اللبنانية والمقدم بتاريخ 2013/5/26.

ونعترف وبالضرورة أيضا أن عمليات رصد أداء الإعلام تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية لا تزال في شكلها ومضمونها متواضعة إلى حد كبير، وأننا وبالضرورة أيضا نعترف بأن هذا النوع من العمل الرقابي على أداء الإعلام قطع شوطا لا بأس به في عمليات مراقبة أداء الإعلام تجاه الإنتخابات النيابية والرئاسية في معظم الدول العربية[180]، إلا أنه وفي المجمل لا يزال بحاجة للمزيد من التطوير والتعميم ليشمل قضايا عديدة أخرى.

وفي حالة رصد أداء الإعلام في قضية خطاب الكراهية فإننا سنتوقف هنا عند ثلاثة نماذج تم فيها رصد أداء الإعلام تجاه خطاب الكراهية في ثلاث دول من دول الربيع العربي وهي تونس ومصر واليمن.

ويلاحظ بالمجمل وبالنتائج النهائية التي توصلت إليها عمليات الرصد هذه أنها جميعها كشفت وأكدت على أن الإعلام في هذه الدول تورط كثيرا في إشاعة خطاب الكراهية، والتحريض المحلي السياسي والطائفي والديني والمذهبي والعرقي والإجتماعي، وهي نتيجة مقلقة إلى حد بعيد.

وأمام عمليات الرصد هذه فإنها انتهجت أسسا علمية في عملها سواء لجهة استخدام التحليل النوعي أو التحليل الكمي، مما منح تلك التقارير الأهمية الكافية لإعتمادها كنماذج مقبولة تماما في تحديد إتجاهات الإعلام في الدول الثلاث نحو تعزيز خطاب الكراهية.

خطاب الكراهية في الإعلام التونسي:

وضعت المجموعة العربية لرصد الإعلام تقريرها حول رصد خطابات الحقد والكراهية في الإعلام التونسي» مشروع رصد وسائل الإعلام في تونس - صدر في شهر مارس آذار 2013 «أعده د. رضوان

180 هناك العديد من التقارير التي وضعتها منظمات وجهات مختصة لرصد أداء الإعلام في تغطية الإنتخابات النيابية والرئاسية في كل من الأردن، ومصر، وتونس ، والمغرب، وفلسطين، وهو حقل معرفي دخل مبكرا لحقل مراقبة الإنتخابات النيابية في السنوات العشر الأخيرة، أنظر على سبيل المثال تقرير جريدة الشرق الأوسط «البرامج الحوارية في لبنان تكرس خطاب الكراهية» وهو تقرير يتناول تحليل خطاب الكراهية في الندوات الحوارية المتلفزة والإذاعية في تغطية الإنتخابات النيابية في لبنان سنة 2009، واعد هذا التقرير هيئة الإشراف على الحملة الإنتخابية في لبنان - جريدة الشرق الأوسط - 3 تموز/ يونيو 2009 العدد 11145 ومتوفر على الرابط التالي: www.kuwaitmag.com

بوجمعة بمشاركة جمعيتين تونسيتين هما «المجلس الوطني للحريّات بتونس» وشبكة «تحالف من أجل نساء تونس»[181].

واعتمدت المجموعة في رصدها لخطاب الكراهية في الإعلام التونسي على رصد وإحصاء عدد التكرارات التي تحمل خطابات الكره، وتم قياس عملية الرصد وتقييمها بطريقتي القياس الكمي والنوعي، حيث اعتمد في الرصد الكمي على متابعة المادة المنشورة في الصحف، والمادة التي تم بثها على قنوات التلفزيون أو الإذاعة خلال فترة الرصد، اما الرصد النوعي فتم من خلال تسجيل الملاحظات التي لا يمكن قياسها ورصدها بالأدوات الكمية، وهذا النوع من الرصد يعتبر استكمالا لجهود الرصد الكمي وتحليله[182].

وعن خطاب الكراهية في الصحف اليومية التونسية كشفت نتائج التقرير أن نسبة انتشار خطاب الكراهية في الصحافة اليومية الناطقة بالعربية بلغت 90،3 %، في حين تقاسمت اليوميتيان الصادرتان باللغة الفرنسية «لوتون» و«لابراس» النسبة المئوية الباقية أي نسبة 09،7%.

ووقال التقرير إن مجموع ما كتبته صحيفتا «لوتون» و«لابراس» مجتمعتين من خطابات تحمل الحقد والكراهية أقل، حتى من أضعف نسبة ظهرت في يومية من اليوميات المكتوبة باللغة العربية، وهي يومية «الشروق»، مما يؤكد أن مهنية الصحف الفرنسية في هذا الجانب لا تقارن مع الصحف المعربة.

وجاءت صحيفة «لابراس» العمومية في آخر الترتيب، بنسبة مئوية لا تزيد عن 07،73 %، وهي اضعف نسبة على الإطلاق، وقد يكون الوضع القانوني العمومي، وقيود الخط الافتتاحي، ودفتر أعباء الصحيفة من العوامل المفسرة بالإضافة، ربما، لخبرة الصحفيين الذين يعملون في الصحيفة.

---

181 تقرير «رصد خطابات الحقد والكراهية في الإعلام التونسي» صدر في 43 صفحة ومتوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

182 شارك في عملية الرصد 21 راصدا، إلى جانب 3 موظفين لتخزين المعلومات، وتم رصد 18 وسيلة إعلامية موزعة على 9 صحف و4 محطات فضائية تلفزيونية و5 إذاعات، ومن بين الصحف التسع تم رصد 6 صحف يومية هي «المغرب» «الشروق» «التونسية» «الصريح» وهي يوميات صادرة باللغة العربية، إضافة إلى يوميتين «لابراس» و«لوطون» الصادرتين باللغة الفرنسية، وثلاث أسبوعيات، هي: «المساء» و «الضمير»، و«آخر خبر». أما المحطات الإذاعية الخمس فهي «إذاعة تونس» وهي أهمّ محطة إذاعية عموميّة «الإذاعة الوطنيّة» وأربع قنوات إذاعية خاصة منها إذاعتان تبثان منذ عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي وهما إذاعتا «موزاييك» و«اكسبراس»، وإذاعتان أخريان حصلتا على موجات البث بعد الثورة: «راديو 6» و«راديو كلمة». أما القنوات التلفزيونية فهي قناة «الوطنيّة 2» وثلاث قنوات أخرى خاصّة هي على التوالي: قناة «حنّبعل» وقناة «نسمة» وقناة «التونسيّة».

وشكلت عبارات القذف والشتم أكثر من 72% من نسبة خطابات الكراهية في الصحف اليومية، والأخطر في هذه النسبة هو كون أكثر من 13 % من خطابات الكراهية في هذه الصحف اليومية كانت دعوات – ضمنية أو صريحة – للعنف.

كما كان لأكثر من 58 % من المادة الإعلامية التي تضمنت خطابات الكراهية في تلك الصحف اليومية، صلة موضوعية – مباشرة أو غير مباشرة – بمحوري الأحزاب والدين حيث أتت نسبة محور الأحزاب في المقدمة بـ 44،78% من خطابات الكراهية، تليها نسبة محور الدين في المرتبة الثانية بـ 13،43%، كما جاء اكثر من نسبة 75 % من خطابات الحقد والكراهية في الصحف اليومية في إطار أنواع صحفية إخبارية خالصة، حيث جاءت نسبة 39m55 % عبارة عن تغطيات أو متابعات أو ملخصات بيانات ونشاطات، متبوعة بنسبة الأخبار القصيرة والبرقيات، التي بلغت نسبة 17،91%.

وكشف التقرير عن أن اكثر من 57 % من خطابات الكراهية في الصحف اليومية من إنتاج أنصار النهضة، والجبهة الشعبية ونداء تونس، في حين أن نسبة خطابات الكراهية التي أنتجها الصحفيون بلغت 27،6 % ، كما ان نسبة 38 % من خطابات الكراهية في الصحافة اليومية استهدفت حركة النهضة وحركة نداء تونس والجبهة الشعبية.

وأشار التقرير إلى أن حزب النهضة كان أكبر ضحية لخطابات الكراهية في الصحف اليومية، بنسبة 17،91%، يليه حزب نداء تونس بنسبة 14،18%، ثم حزب الجبهة الشعبية بنسبة 06،72%.

وحول خطاب الكراهية في الصحف الأسبوعية التونسية قال التقرير إن صحيفة «المساء» احتلت الصدارة بنسبة 90،3% وهي نسبة عالية جدا تؤكد مجموع الانتقادات الموجهة لهذه الصحيفة من قبل السياسيين والصحفيين على حد سواء.

وأوضح التقرير أن ما نسبته 75% من خطابات الكراهية توجد في الصحف الأسبوعية، وتتمثل بعبارات للقذف والشتم، والمقلق أكثر في هذه النسب المئوية هو أن أكثر من 19% من خطابات الكراهية أي أكثر من 13% بالنسبة للصحف اليومية، عبارة عن دعوات للعنف وللقتل.

وأظهر تقرير الرصد أن أكثر من 60% من المادة الإعلامية التي تتضمن خطابات للكراهية في الصحف الأسبوعية متعلقة بثلاثة محاور هي الأحزاب، والرشوة والمؤسسات الانتقالية، إذ يظهر محور الأحزاب كمحور أول وبنسبة 27،54% من خطابات الكراهية، ثم محور الرشوة بنسبة 23،95%، في حين جاءت المؤسسات الانتقالية الثلاث في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية بلغت 8،89%.

وقال التقرير التونسي إن أكثر من 60% من خطابات الحقد والكراهية في الصحف الأسبوعية، جاءت في شكل أنواع صحفية متعلقة بالرأي الشخصي، حيث جاءت نسبة 53،98% منها في صيغة تعليقات وافتتاحيات، أما في مجال الأنواع الصحفية الأخرى المرتبطة بالخبر، فإن نسبة 26،95% كانت عبارة عن تغطيات ومتابعات وملخصات لبيانات ونشاطات.

وأوضح التقرير أن الصحفيين في الصحف الأسبوعية أنتجوا ما نسبته 77،84% من خطابات الكراهية، واستهدف منها ما نسبته 35،91% حركة نداء تونس بنسبة 13،17%، والصحفيين بنسبة متدنية بلغت 08،98%.

واوضح التقرير التونسي أن المحطات الإذاعية الخاصة تحتل الصدارة في خطابات الكراهية بنسبة 98%، وجاءت إذاعة «موزاييك» في المقدمة بأغلبية معتبرة وبنسبة 55%.

وبحسب نتائج عمليات الرصد فإن أكثر من 67% من خطابات الكراهية في المحطات الإذاعية موضوع الرصد، كانت تتضمن عبارات قذف بنسبة 20،75%، وشتم بنسبة 47،17 %.

وكشفت عملية الرصد عن ان اكثر من 67% من خطابات الكراهية كانت عبارة عن دعوات ضمنية أو صريحة للعنف وللقتل في المحطات الإذاعية موضوع الرصد.

وأشار التقرير إلى أن البيانات كشفت عن أن أكثر من 52% من المادة الإعلامية في المحطات الإذاعية التي تتضمن خطابات للكراهية، لها علاقة بمحاور اربعة، وهي محور الأحزاب بالدرجة الأولى وبنسبة 26،42%، ثم محور الدين في الدرجة الثانية وبنسبة 16،89%، وفي الدرجة الثالثة جاء محور القضايا الدولية والعلاقات الخارجية بنسبة 11،32%، وفي المرتبة الرابعة حل محور المجتمع المدني بنسبة 09،43%.

وقال التقرير إن نصف خطابات الحقد والكراهية، جاءت في إطار الريبورتاج، بينما جاء خطاب الكراهية في برامج النقاشات والحوارات الإذاعية بنسبة معتبرة بلغت 23،08%.

وأكد التقرير التونسي على أن الأرقام والمعطيات تكشف عن المسؤولية الكبيرة للصحفيين في إنتاج خطابات الكراهية في المحطات الإذاعية، فنسبة 56،6% من خطابات الكراهية كانت من إنتاج الصحفيين، وهي نسبة جد معتبرة، تعطينا مؤشرات عن حالة خرق واضحة لقواعد المهنة والمواثيق الأخلاقية.

وأوضح التقرير أن ما نسبته 33،96% من خطابات الكراهية في المحطات الإذاعية استهدفت بالأساس كل ما له علاقة بالتيار السياسي الإسلاموي من حركة النهضة وبنسبة 11،32%، ورابطات حماية الثورة بنسبة 9،34%، والسلفيين بنسبة 7.5%، ثم الأئمة والوعاظ بنسبة 5.6%.

وقال التقرير إن خطاب الكراهية موجود فقط في المحطات التلفزيونية الخاصة لوحدها، إذ تحتل الصدارة في عدد تكرارات ونسب خطابات الكراهية بنسبة 100%، وجاءت فضائية «حنبعل» في المقدمة بأغلبية معتبرة بنسبة متبوعة بقناة «نسمة» بنسبة أقل طبعا من نسبة «حنبعل»، لكن تبقى نسبة 31% نسبة كبيرة، في حين أن فضائية «التونسية» جاءت بنسبة 0،5%.

وأوضح التقرير إلى أن أكثر من 73 % من خطابات الكراهية في المحطات التلفزيونية موضوع الرصد، جاءت في إطار القذف وبنسبة 23،81%، والشتم بسبة 50%، إلا أن الأخطر في كل هذه المعطيات، هو أن أكثر من 0،9% من خطابات الكراهية جاءت كدعوات للعنف وللقتل في القنوات التلفزيونية موضوع الرصد.

وأظهرت الأرقام بحسب التقرير أن أكثر من 73% من المادة الإعلامية التي تتضمن خطابات الكراهية في القنوات التلفزيونية موضوع الرصد، لها علاقة بمحورين اثنين وهما على التوالي محور الأحزاب الذي جاء في المقدمة وبنسبة 57،14%، ثم محور الدين في المرتبة الثانية وبنسبة 16،67%.

وأشار التقرير إن أكثر من 39% من خطابات الحقد والكراهية، جاءت في برامج البث المفتوح والمباشر للمواطنين والجمهور ومناضلي الأحزاب السياسية «الميكرو تروتوار» ، بينما بلغت نسبة خطابات الكراهية،

في برامج النقاشات الإخبارية والنشرات الإخبارية 29،27%.

وحمل التقرير التونسي السياسيين والمناضلين السياسيين المسؤولية المبدئية في إنتاج خطابات الكراهية في المحطات التلفزيونية، فنسبة 59،52 % من خطابات الكراهية من إنتاج السياسيين، من مناضلي النهضة ومناضلي حزب الوطن، وكذلك بعض الأسماء السياسية ومناضلي المسار وحزب التحرير إضافة إلى الداخلية، غير أن حصة الأسد في هذه الخطابات يتقاسمها مناضلو حركة النهضة وحزب الوطن بأكثر من 39%.

وقال التقرير إن الصحفيين العاملين في القنوات التلفزيونية لم ينتجوا خطابات كراهية إلا بنسبة 0،38% على عكس صحفيي المحطات الإذاعية والصحافة المكتوبة. وأشار التقرير إلى أن ما نسبته 33،3% من خطابات الكراهية في المحطات التلفزيونية موضوع الرصد استهدفت حركة النهضة وهي نسبة كبيرة تبين معاداة قطاع واسع من القنوات التلفزيونية لحزب الأغلبية في المجلس التأسيسي.

ولاحظ التقرير التونسي أن الحزب المعارض الأساسي لحزب «حركة النهضة» وهو حزب «نداء تونس» يواجه هو الآخر جزءا من خطابات الكراهية، وإن كانت لا تقارن مع معاداة حركة النهضة حيث جاءت خطابات الكراهية ضد حركة نداء تونس بنسبة 21،19%[183].

خطاب الكراهية في الإعلام اليمني:

تعتبر اليمن من دول الربيع العربي التي عانى شعبها من تداعيات الثورة على الرئيس علي عبد الله صالح الذي أضطر في النهاية لمغادرة كرسي حكمه، إلا إن إشكالات التحول في اليمن لا تزال تخضع شأنها في ذلك شأن بقية دول الربيع العربي لمخاضات إجتماعية وسياسية خطيرة وصلت إلى حد انقسام المجتمع اليمني على نفسه، فضلا عما عاناه اليمن من تأجيج خطير لخطابات الفرز العشائري والقبلي والطائفي والمناطقي، إلى جانب تنامي خطاب الكراهية الواضح في خطابات إعلامه وصحافته.

183 اكتفينا من التقرير التونسي باستعراض النتائج الرئيسية لعملية الرصد، ولم ندخل في التفاصيل، وللمزيد مراجعة المصدر السابق.

وكشفت دراسة يمنية أعدت حول خطاب الكراهية والعنف والحرب في الصحافة اليمنية بعنوان «استخدام لغة العنف في وسائل الإعلام وانعكاساتها على المجتمع اليمني - دراسة تحليلية - ميدانية -»[184] عن الكثير من المعطيات الخطيرة المتعلقة بتنامي وارتفاع وتيرة خطاب الكراهية في أربع صحف حزبية يمنية هي صحيفة «الميثاق» وتمثل الوسط السياسي، وصحيفة «الصحوة» التي تمثل خط أقصى اليمين، وصحيفة «الثوري» التي تمثل خط أقصى اليسار، وصحيفة الهوية وتعبر عن وجهة نظر جماعة الحوثيين.

وتقع الدراسة في جزأين، خصص الجزء الأول منها لرصد خطابات الكراهية والتحريض على العنف في الصحف الحزبية اليمنية، وخصص القسم الثاني إلى استطلاع رأي عينة من الطلاب والأكاديميين في جامعة صنعاء استهدف معرفة مدى اهتمام هذه العينة البالغ عددها 100 مبحوث مستجيب بمصداقية وسائل الإعلام اليمني[185].

وكشفت الدراسة أن الصحف الحزبية عملت على تأجيج خطاب الكراهية بـ«2684» قضية وبنسبة 85% للتحريض على الكراهية مما يشير إلى بروز قضية الكراهية في هذه الصحف، بينما بلغت نسبة التحريض على العنف 11،2%، وانخفضت قضية الحرب إلى مستوى متدن جدا بلغت نسبته 3،5% فقط.

وأوضحت الدراسة أن التحريض على الكراهية حصل على المساحة الأكبر وحل في الدرجة الأولى من تغطيات هذه الصحف المرصودة وبمساحة إجمالية بلغت 225715 سنتيمتراً وبنسبة 86،3%

---

184 تم الإعلان عن هذه الدراسة من قبل المؤسسة الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان اليمنية في ورشة عمل أعدت لهذه الغاية في العاصمة اليمنية صنعاء بمناسبة اليوم للسلام بتاريخ 21 أيلول سبتمبر سنة 2013، وتولى رئيس قسم الصحافة في جامعة صنعاء د. محمد القعاري وضع هذه الدراسة التي امتدت عملية الرصد فيها طيلة شهر أذار سنة 2013 «من 1 - 3 إلى 03 - 3 - 2013».

185 للأسف الشديد وبالرغم من المحاولات العديدة للإطلاع مباشرة على هذه الدراسة إلا أننا أخفقنا في ذلك تماما مما اضطرنا وللأمانة العلمية البحثية الإعتماد على ثلاثة مصادر إعلامية مختلفة تولت تغطية أبرز نتائج تلك الدراسة، وهذه المصادر هي:

- جريدة الثورة اليمنية: على رابط: www.kuwaitmag.com

- يمن برس: على رابط: www.kuwaitmag.com

- يمن برس: على رابط: www.kuwaitmag.com

واضطررنا لترك مصادر إعلامية يمنية أخرى لأنها تضمنت تكرارا لما في المصادر السابقة، متأملين الحصول على نسخة كاملة من هذه الدراسة في المستقبل القريب.

من مجموع المساحة التحريرية المخصصة للقضايا الثلاث أي أن معظم ما تناولته هذه الوسائل الاعلامية الاربع تركز في التحريض على الكراهية.

وحل في المرتبة الثانية قضية العنف والتحريض عليه بمساحة إجمالية بلغت 261221 سنتيمتراً وبنسبة 10%، بينما حلت الدعوة إلى الحرب في المرتبة الثالثة بمساحة كمية بلغت 9697 سنتيمتراً وبنسبة متدنية جدا وصلت إلى 3،7%، مما يعني ان التحريض على الكراهية كان أكثر القضايا بروزاً في وسائل الاعلام اليمنية[186].

وتفاوت تناول الصحف الأربع المرصودة لخطاب الكراهية والعنف والحرب، بنسبة 38،4% لصحيفة الميثاق، و29،4% لصحيفة الصحوة، و3،22% لصحيفة الثوري، و8،9% لصحيفة الهوية[187].

ويلاحظ أن هذه الصحف الحزبية تتبع لأحزاب مشاركة في الحوار الوطني اليمني مما يفرض عليها التهدئة والالتزام بالحياد الإعلامي وليس التضخيم الإعلامي وبث ثقافة العنف والكراهية والحرب كما لوحظ في حيثيات الدراسة التي أكدت استمرار هذه الصحف في الثقافة السلبية في الطرح والمعالجة للقضايا المجتمعية[188].

وقالت الدراسة إن مصادر الأنباء التي اعتمدت عليها صحف الدراسة تركزت بصورة أساسية على المحررين الصحفيين بنسبة 1،35%، أي اكثر من نصف المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة من مصادر معلوماتها حول قضايا العنف والكراهية والحرب، وهو ما يؤكد حرص الصحف على التخطيط والإعداد المسبق لهذه القضايا، و نسبة 2،44 % من المواد التحريرية نشرت دون الإشارة إلى مصدرها.

وبينت نتائج الدراسة أن المواد المنشورة في صحف الدراسة ظهرت بدون الاعتماد على مصادر المعلومات الأساسية، بنسبة 2،44 % وهو ما يعطي مؤشراً خطيراً على تجاهل الصحف لمصادر معلوماتها

186 تصريحات د. محمد القعاري لصحيفة الجمهورية ـ رابط مشار له سابقا.

187

188 يمن برس ـ مصدر سبقت الإشارة إليه.

الصحفية وهذا إخلال بمبدأ المهنية والشفافية التي يتوجب أن تعتمد عليها وسائل الإعلام[189].

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة باستطلاع رأي طلبة وأساتذة جامعة صنعاء أن ثقة الجمهور تجاه وسائل الاعلام اليمنية في معالجتها لقضايا وأحداث الأزمة السياسية في اليمن كانت منخفضة ومنخفضة جداً بنسبة 34% و23% على التوالي، كما دلت النتائج أن غالبية الجمهور يرون أن وسائل الاعلام اليمنية لم تلتزم بالموضوعية إطلاقا بنسبة 44% وأن 47% من العينة المستجيبة يرون أن وسائل الاعلام كانت موضوعية إلى حد ما، بينما رأى 9% من أفراد العينة ان وسائل الاعلام كانت ملتزمة بالموضوعية..

وكشفت النتائج ان استخدام وسائل الاعلام للغة العنف والكراهية والحرب قد ساهمت إلى حدٍ كبير في انقسام المجتمع اليمني بدرجة كبيرة وبنسبة بلغت 93%، كما كشفت النتائج ان الجمهور مازال بحاجة إلى المزيد من المعلومات عن القضايا التي تمس اليمن ووحدته والحفاظ على أمنه واستقراره بدرجة كبيرة وبنسبة 42 % و33% على التوالي[190].

وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن القنوات الفضائية جاءت في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام المفضلة للجمهور واعتماده عليها في الحصول على المعلومات تجاه قضاياه المختلفة، والصحف في المرتبة الثانية، ثم الانترنت ثالثا، وان 38% من جمهور عيّنة الدراسة يعتمد على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات تجاه أحداث الأزمة السياسية في اليمن، وأن 77% من جمهور عينة الدراسة ينظرون لوسائل الإعلام على انها إما سلبية أو محايدة على الأقل، وان 75 % من الجمهور لا يثقون بوسائل الإعلام اذ يعتبرونها إما ضعيفة أو ضعيفة جداً.

وأوضحت الدراسة أن 19 % من الجمهور يرون أن وسائل الإعلام اليمنية لم تلتزم بالموضوعية في تغطيتها لأحداث الأزمة السياسية التي تمر بها اليمن، وأن وسائل الإعلام قد ساهمت إلى حد كبير في تقسيم المجتمع اليمني حيث أشار 39% من المبحوثين إلى أن وسائل الإعلام قد ساهمت إلى حد كبير،

---

189 جريدة الثورة ـ مصدر سبقت الإشارة إليه.

190 المصدر السابق.

في تقسيم المجتمع اليمني إلى تنظيمات وطوائف وكيانات من خلال تغذية الصراعات بين مختلف القوى السياسية على أساس المناطقية، والسلالية، والمذهبية.

وأظهرت النتائج ان المحافظة على الوحدة والدعوة لإنجاح الحوار وتعليق مصلحة الوطن من أهم القضايا التي اهتمت بها وسائل الإعلام من وجهة نظر الجمهور عيّنة الدراسة، إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع النتيجة التي تقول إن وسائل الإعلام قد ساهمت في تقسيم المجتمع اليمني على أساس الطائفية والمذهبية، وأن تعاطي وسائل الإعلام مع قضايا المجتمع كان سلبياً وغير موضوعي مما يجعل هذه الوسائل محل تساؤل من قبل المجتمع اليمني.

وعزت الدراسة هذه النتيجة إلى أن هذه الوسائل تدعو إلى هذه القضايا الوطنية، لكن ممارستها تثبت عكس ذلك، وواقع الحال شاهد على ذلك، حيث أن عرض وجهة النظر الواحدة هي وجهة النظر التي تؤمن بها كل وسيلة أو تيار سياسي تصدر عنه هذه الوسيلة.

وأوضحت النتائج أن 66% من جمهور عيّنة الدراسة يرون أن وسائل الإعلام تؤثر تأثيرا مباشراً وقويا على الجمهور تجاه قضاياهم الوطنية وأن 57% من المبحوثين بحاجة ماسة للمعلومات تجاه قضاياهم المهمة خصوصا تلك المتعلقة بقضايا الوطن وأمنه وسلامته.

وتوصي الدراسة وسائل الإعلام بمراجعة سياستها التحريرية وانتهاج النقد البناء والموضوعي في معالجة القضايا بعيدا عن المزايدات والمكايدات والمماحكات السياسية وايجاد الحلول المناسبة حيالها بحيادية وعلى وسائل الإعلام أن تعيد جسر الثقة والمصداقية بينها وبين جمهورها حتى يكون لها دور توعوي وتنموي.

وأوصت الدراسة وسائل الإعلام بالابتعاد عن عرض العنف والكراهية والحرب حتى يكون لهذه الوسائل دور ريادي في تدعيم الأمن والاستقرار، والمحافظة على الوحدة الوطنية، وتدعيمها وتعزيز نجاح فرص الحوار الوطني، وتغليب مصلحة الوطن العليا على ما سواها.

وأوصت بضرورة التزام وسائل الإعلام بذكر مصادر معلوماتها كواجب أخلاقي ومهني يعزز مصداقية

المعلومة والشفافية والاحترام والثقة بهذه الصحف وأن تقوم بدورها الريادي في تقديم المعلومات دون حذف أو تشويه أو تحريف المعلومات[191].

خطاب الكراهية والطائفية في الإعلام المصري:

قد تكون مصر من أكثر الدول العربية التي شهدت وضع تقارير رقابية على أداء الإعلام المصري منذ ثورة 25 يناير مرورا بأحداث 30 حزيران يونيو 2013 والتصويت على الدستور وغيرها من الأحداث الساخنة والمتلاحقة التي شهدتها مصر ولا تزال تشهدها.

وتنوعت تلك التقارير وتعددت بشكل كمي ونوعي لافت للإنتباه فضلا عن تعدد المؤسسات التي تولت وضع تلك التقارير، وسنتوقف عند خلاصات بعض تلك التقارير التي تناولت مضمون خطاب الكراهية والتحريض والتمييز في الإعلام المصري المقروء والمنظور.

وسنتوقف عند نموذجين فقط من هذه التقارير.

1. «ماسبيرو مجرما..»[192]:

أصدرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير المصرية تقريراً حمل عنوان «ماسبيرو مجرما: بين التحريض السياسي على العنف والطائفية.. وتضليل الرأى العام.. حول تغطية مذبحة ماسبيرو وشارع محمد محمود نموذجا»[193].

واختص هذا التقرير الذي صدر في 55 صفحة بتحليل أداء اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى تغطية أحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود، وحمل التقرير إطارا نقديا وتفنيدا حقوقيا للكثير من اتهامات

---

191 المصدر السابق.

192 للإطلاع على النص الكامل للتقرير مراجعة موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير على الرابط التالي: www.kuwaitmag.com

193 صدر هذا التقرير في شهر كانون الأول ديسمبر سنة 2011 وتناول بالتحليل الكمي والنوعي تغطية أحداث ماسبيرو التي حدثت في شهر تشرين الأول أكتوبر سنة 2011. وأحداث وشارع محمد محمود التي جرت في شهر تشرين ثاني نوفمبر سنة 2011.

التحريض والتضليل التى وجهت بعد اندلاع ثورة 25 يناير إلى أجهزة الإعلام الرسمى بجميع أنواعها، وعلى رأسها اتحاد الإذاعة والتليفزيون وهو الهيئة الحكومية الوحيدة المحتكرة للبث الأرضي الذي يبلغ أعلى معدلاته في مصر مقارنة بالبث الفضائى المجانى والمشفر على مستوى الوطن العربي حيث يبلغ نسبة تصل إلى 58% وفق آخر تقرير معلوماتي صادر عن مركز دعم واتخاذ القرار في 2010، مما يؤهله ليصبح الجهاز الإعلامي الأول في التأثير وتشكيل الوعي لدى شرائح عريضة من الشعب المصري»[194].

ويعرض التقرير في الجزء الأول منه، رؤية قانونية وحقوقية حول جريمة التحريض على العنف والكراهية، وتضليل الرأي العام في ضوء تشريعات ومواثيق قانونية محلية ودولية ومدى تلاقي تلك الرؤية، مع الأداء الإعلامي للتليفزيون المصري في تغطية الواقعتين سالفتي الذكر«ماسبيرو ومحمد محمود».

ويتناول الجزء الثاني من التقرير رصداً تحليلياً مبسطاً لعينة منتقاة من المادة الإخبارية المباشرة المذاعة على قنوات النيل للأخبار، القناة الأولى، والفضائية المصرية التي غطت الأحداث بما ينقلها ويفسرها للمشاهد والمتمثلة في النشرات الإخبارية الاعتيادية والتغطيات الخاصة، لمحاولة بيان أوجه القصور المهني التي ارتقت إلى حد التحريض على القتل كما في الواقعة الأولى وإلى حد التشويه والتضليل الصارخ كما في الواقعة الثانية، كما ركز التقرير بشكل أساسي على رصد سياسات الصياغة التحريرية للأخبار وبحث مدى التزامها الحياد والموضوعية والتوازن كأحد أهم معايير الحكم على جودة ورصانة التغطية الإخبارية.

ويؤكد التقرير بوجود إرادة سياسية لقيادات العمل الاخباري بأن تتم صياغة الأحداث بشكل تحريضي وتضليلي وساهم في ذلك التواضع المهني لمنفذي العملية الإخبارية لتلك النوعية من الأحداث، فضلا عن اوجه القصور الكلي في التغطية الإعلامية والكثير من الأخطاء المهنية في التغطية الإخبارية للأحداث والتي تركّز معظمها في خلط الرأي بالخبر، والميل إلى التهويل والتخمين الشخصي فيما يتعلق بالأحداث والوقائع، وعدم الدقة في إنتقاء التوصيفات والمصطلحات المناسبة لنقل وتوصيف ما يحدث بموضوعية وتوازن[195].

194 مؤسسة حرية الفكر والتعبير «ماسبيرو مجرما..». مصدر سابق.

195 مؤسسة حرية الفكر والتعبير ـ المصدر السابق.

واوصت المؤسسة في بيان صدر عنها بضرورة اتخاذ إجراءات المحاسبة الفعلية وفتح تحقيقات موسعة لكشف المسؤولين عن ارتكاب مثل تلك الجرائم في التلفزيون المصري من جانب، والتوجه الى دعم سياسات التحرير والتطوير الجذري لاتحاد الإذاعة والتلفزيون بما يضمن تحول المنظومة الإعلامية المملوكة للدولة المصرية إلى نمط الخدمة العامة وتحررها من الارتهان لسلطة أي حكومة أو نظام سياسي، وتمكنها من تحقيق القدر المأمول من الإحترافية المهنية بما يجعلها أكثر قدرة على تكريس ودعم حريات الرأي والتعبير والإسهام في حماية الإطار الديمقراطي قيد التشكل الآن في المجتمع المصري، داعية لإلغاء وزارة الإعلام كهيكل وفلسفة حكومية مركزية متكلسة في إدارة الإعلام الرسمي في مصر واستبدالها بمجلس أمناء مستقل مشكل من كوادر إعلامية ومجتمعية منتقاة بآليات حيادية ونزيهة.

ودعت إلى وضع ميثاق يحتوى تعريفات وضوابط ومعايير الأداء المهني الإحترافي في مجال إعلام الخدمة العامة بالإستعانة بكوادر إعلامية متخصصة، لتكون وثيقة استرشادية لتطوير فلسفة ومنهجية العمل الاعلامي القومي بشكل عام، ومرجعاً يُستند إليه في تقييم وتقويم الأداء في المستقبل، إلى جانب تطوير سياق التشريعات واللوائح المنظمة لعمل إتحاد الإذاعة والتلفزيون بما يحقق التطوير المنشود لمنظومة الإعلام الرسمي في مصر[196].

2. تقرير «الصوت الحر»[197]:

أصدرت وحدة الأبحاث بالشبكة العربية لدعم الإعلام«الصوت الحر» تقريرها الثامن حول حالة الصحافة في مصر خلال شهري أيلول/ سبتمبر، تشرين أول/ أكتوبر 2013 ضمن سلسلة تقاريرها الرقابية على الإعلام التي تصدرها كل شهرين، ونشرت في هذا التقرير دراسة بعنوان« وسائل الإعلام

196 مؤسسة حرية الفكر والتعبير ـ المصدر السابق.

197 صدر هذا التقرير عن «الصوت الحر» التابع للشبكة العربية لدعم الإعلام، وهو واحد من سلسلة تقارير تصدرها الشبكة لرصد المستجدات في قطاع الإعلام والصحافة للفترة من سبتمبر إلى أكتوبر 2013، ويقع في جزأين، الأول وترصد فيه التطورات في الساحة الإعلامية المصرية، ويضم الجزء الثاني دراسة لرصد المعايير المهنية والأخلاقية في أربع قنوات تلفزيونية بالفترة من 10-25 سبتمبر.

المرئي والمعايير االمهنية والأخلاقية»[198] رصدت فيه الأداء الإعلامي لأربع قنوات فضائية في الفترة من 10 ـ 25 سبتمبر أيلول سنة 2013.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن خطاب الكراهية والحض على العنف كان من اخطر وأهم النتائج التي خلصت اليها فقد ارتكبت كل القنوات «عينة الدراسة» أخطاء مهنية ترتقي الى استخدام خطاب حاض على الكراهية والعنف والتمييز[199].

وحددت الدراسة العينة المبحوثة بأربع قنوات تلفزيونية لتكون عينة الرصد، وقد تمت عملية الإختيار في ضوء ثلاثة عوامل رئيسية هي، معدلات المشاهدة، والتنوع والتعبير عن كافة التوجهات في المجتمع، وتمثيل مختلف أنماط الملكية لوسائل الإعلام، وبناء عليه وقع الإختيار على قناة النيل للأخبار، وقناة الجزيرة مباشر، وقناة الحياة CBC وتم تحديد الإطار الزمني للدراسة ليبدأ من 10 أيلول سبتمبر 2013 ولمدة 15 يوما تنتهي في 25 من الشهر نفسه.[200]

وهدفت هذه الدراسة لإختبار مدى التزام وسائل الإعلام المرئية بالمعايير والقواعد المهنية للتغطية الإعلامية، والتي تنعكس بشكل رئيسي في البرامج الحوارية من خلال عملية إختيار الضيوف، والعدالة في إتاحة المجال لكافة الآراء والتوجهات دون أقصاء أو محاباة وبطريقة تتسم بالموضوعية والمهنية، وقد ركزت الدراسة على مجموعة من المعايير المهنية الأساسية هي، التنوع، والتوازن، والموضوعية، وعدم الإنحياز، فضلا عن تجنب خطاب الحض على الكراهية أو العنف أو ممارسة أي نوع من الإقصاء والتمييز[201].

أ ـ قناة النيل للأخبار

وحول أداء قناة النيل للأخبار قالت الدراسة أن أكثر من نصف الفقرات التي تم رصدها فيها لم يكن

198 للإطلاع على التقرير كاملا مراجعة الموقع الرسمي للصوت الحر على الرابط التالي: www.kuwaitmag.com

199 الصوت الحر ـ التقرير الإعلامي الثامن ـ رصد المستجدات في قطاع الإعلام والصحافة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2013 ـ ص 20.

200 الصوت الحر ـ التقرير الإعلامي الثامن ـ رصد المستجدات في قطاع الإعلام والصحافة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2013 ـ ص 18 - 19.

201 الصوت الحر ـ المصدر السابق ـ ص 20.

بها أي شكل من أشكال التحريض أو حض على الكراهية وذلك بنسبة 60،5% بينما سجلت عمليات الرصد 11 فقرة وبنسبة 25،58% تضمنت تحريضا واضحا على الكراهية معظمه بحق جماعة الإخوان المسلمين، و6 فقرات تقريبا 13،95% خطاب إقصائي تمييزي إلى حد ما[202].

وأوردت الدراسة أمثلة على التحريض وخطاب الكراهية الذي كان يتمثل في تكرار وصف حركة حماس الفلسطينية وجماعة الإخوان بالجماعات الإرهابية، والتأكيد ـ دون سند معلوماتي ـ على ان جماعة الإخوان كانت تساند «حماس» في حفر الأنفاق لتسهيل القيام بأعمال العنف والإرهاب في سيناء، هذا بالإضافة إلى تكرار الرأي الخاص بأن جماعة الإخوان تحيك المؤامرات لهدم الدولة المصرية وتقديمه باعتباره معلومة وخبراً.. إلخ[203].

ب ـ قناة الجزيرة مباشر / مصر

وقالت الدراسة إن عمليات الرصد كشفت عن 10 حالات على الأقل قدمت فيها قناة الجزيرة مباشر مصر خطابا تحريضيا من قبل أطراف مؤيدة أو معارضة لعزل محمد مرسي، وقد جاءت اغلب التوصيفات التحريضية على لسان الضيوف.. كما تعمدت القناة استخدام توصيفات «المذبحة، المجزرة» في تقاريرها اليومية ذات الصلة بعمليات «فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة»، كما أنها لا تطلق كلمة «شهداء» إلا على ضحايا الإشتباكات مع الإخوان المسلمين، وتوصيف مذيعي القناة الرئيسيين الوضع في مصر على اعتباره انقلابا عسكريا في كافة مقدماتهم[204].

ج ـ قناة CBC

وحول رصد خطابات الكراهية في قناة CBC المصرية قال التقرير إنه لم يرصد في أغلب حلقاتها أفكار أو عبارات تحض على الكراهية وذلك بنسبة 66،67%، فيما رصد 7 فقرات بنسبة 21،21% كان فيها تحريض، و4 فقرات بنسبة 12،12% كان بها تحريض الى حد ما على الكراهية والإقصاء

---

202 الصوت الحر ـ المصدر السابق ص23.

203 الصوت الحر ـ المصدر السابق ص23.

204 الصوت الحر ـ المصدر السابق ص27.

ولكن بأشكال مختلفة[205].

د ـ قناة الحياة

وقال التقرير إنه وعلى مدار فترة الرصد لم يعان أي طرف من هجوم حاد يصل الى حد خطاب الكراهية أو الحض على العنف خلال برنامج الحياة اليوم، إلا أنه وفي حالات قليلة صدرت عن ضيوف البرنامج آراء وعبارات تحمل هجوما عنيفا على كل من جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس ودولة تركيا وسفيرها في القاهرة.

وأشارت الدراسة إلى أن أداء القناة خلال فترة الرصد خلا من استخدام الألفاظ الخارجة أو الإيماءات المتحيزة وذلك بنسبة تقترب من 70% من إجمالي فقرات القناة، إلا أن عمليات الرصد وقفت أمام مجموعة من الإيحاءات والتلميحات غير المباشرة ذات المعاني السلبية بحق جماعة الإخوان المسلمين، كما سجل الرصد 6 حالات استهزاء وسخرية من جماعة الإخوان المسلمين وفترة حكم الرئيس السابق«محمد مرسي»[206].

3. التحريض ضد الفلسطينيين واللاجئين السوريين:

أصدرت العديد من المنظمات المصرية[207] في شهر تموز/ يوليو بيانا إتهمت فيه قنوات تلفزيونية «أون تي في ـ سي بي سي ـ التحرير» بالتحريض على العنف والكراهية الذي يطال اللاجئين السوريين في مصر، وضد الشعب الفلسطيني، معربة عن رفضها واستنكارها الشديد لاستمرار تصاعد خطاب التحريض على العنف والكراهية في بعض وسائل الاعلام المصرية، والذي بدأ يطال اللاجئين السوريين في مصر

205 الصوت الحر ـ المصدر السابق ص 30.

206 الصوت الحر ـ المصدر السابق ـ ص 33.

207 المنظمات التي وقعت على البيان هي، مركز هشام مبارك للقانون، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة المرأة الجديدة، والمؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة، ومركز حابى للحقوق البيئية، ومركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية «أكت»، ومركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف.

كما لم يسلم منه الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عقود، وهو أمر أوشك ان يصبح معتادا بعد السكوت على خطاب الكراهية والتحريض ضد شرائح من المواطنين المصريين بسبب خلفياتهم الدينية أو السياسية.

وأعربت المنظمات الموقعة على البيان عن أسفها بوصول» هذا التحريض والخطاب الاعلامي غير المسؤول حد التحريض وتهديد أكثر من مائتي ألف لاجئ سوري يعيشون في مصر بظروف لا يحسدون عليها، فرارا من نظام طاغ ومستبد، إلى قناة اون تي في «live ONTV» على لسان الإعلامي يوسف الحسيني الذي حض على الاستهتار بالقانون وقيم حقوق الانسان عند التعامل مع الخصوم السياسيين، ثم مع اللاجئين السوريين، بدلا من إعماله لمواثيق الشرف الصحفية التي تؤكد على تغليب القانون والمبادئ الانسانية في التعامل مع اي خروج على القانون»[208].

وأدان الموقعون على البيان ما أسمته «لجوء بعض الإعلاميين لنشر أخبار ومعلومات مغلوطة تثير الكراهية ضد الشعب الفلسطيني لا سيما الإعلاميين عمرو أديب ولميس الحديدي واحمد موسى في قنوات سي بي سي «cbc» وقناة التحرير، والذين اذاعوا في برامجهم التي تبث على القنوات الفضائية معلومات كاذبة حول الشعب الفلسطيني من شأنها الحض علي كراهيته»[209].

وأكدت المنظمات الحقوقية الموقعة على البيان أن»تساهل الحكومات المختلفة عقب ثورة 25 يناير، وغضها البصر عن تصاعد خطاب التحريض في مناسبات عديدة منها، مثل التحريض ضد المواطنين المسيحيين فيما عرف اعلاميا بموقعة ماسبيرو عبر التليفزيون المصري والذي أدى لوقوع مواطنين مصريين مسيحيين ضحايا نتيجة هذا التحريض، وكذلك التحريض في القنوات الدينية الذي أسفر عن واقعة قتل وسحل عدد من المواطنين المصريين الشيعة في منطقة أبو النمرس، ودون أن تتخذ الدولة أي إجراءات واضحة وقوية ضد مرتكبي جرائم التحريض، هو ما أدى لانتشاره وتصاعده بشكل أوسع من قبل التيارات السياسية

208 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ـ البيان بكامله متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com

209 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ـ المصدر السابق.

والدينية المختلفة ووسائل الاعلام المختلفة ، وينذر بوقوع المزيد من الضحايا»[210].

وشددت المنظمات الحقوقية على «ضرورة تحلي الإعلاميين ووسائل الاعلام بالمسؤولية الكافية عما ينشرونه لما له من دور هام ومؤثر في الوعي الجمعي للمواطنين وضرورة إدراكهم للخط الفاصل بين استخدام حقهم المشروع في حرية التعبير عن الرأي والوقوع في فخ خطاب الكراهية والتحريض، داعية وسائل الاعلام المختلفة بضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان وبأخلاقيات مهنتهم وميثاق الشرف الصحفي، والتوقف عن بث أي خطاب تحريضي أو نشر معلومات وأخبار تزيد من حدة الصراع السياسي في مصر»[211].

«وناشدت المنظمات الحقوقية السلطات المصرية الانتقالية بأن تقدم المثال والقدوة في الاعلام المهني والموضوعي عبر الاعلام الذي تسيطر عليه، حتى يتم إصلاحه وتحويله لإعلام مهني وموضوعي، وضرورة تطبيق القانون على مرتكبي جريمة التحريض على العنف والكراهية، وإعمال القانون ومبادئ حقوق الإنسان فيما تتخذه من إجراءات من شأنها مواجهة تلك الجريمة التي تقضي على الأخضر واليابس إذا لم يتم الوقوف ضدها بصرامة»[212].

وقال تقرير عن أوضاع اللاجئين السوريين في مصر إن أعمال العنف التي تعرضوا لها في مصر تفاقمت في الاونة الاخيرة خاصة بعدما عرضت وسائل الإعلام مقطعاً مصوراً لعدد من السوريين في فعاليات تضامن مع المظاهرات المؤيدة لمحمد مرسي وتم القبض على مواطن سوري في إحدى المظاهرات المؤيدة للنظام، حيث دعمت بعض القنوات الإعلامية الهجوم على اللاجئين وإعتبرت الجالية السورية سببا في عدم إستقرار البلاد.

واضاف التقرير إن النظام المصري المدعوم من الجيش استخدم الخطاب السياسي القومي لتبرير

210 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ـ المصدر السابق.

211 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ـ المصدر السابق.

212 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ـ المصدر السابق.

شرعيته وإلى التنفير من الإخوان المسلمين الداعمين لـ مرسي ، مما أدى إلى موجة من كراهية الأجانب التي استهدفت أيضا الفلسطينيين، لكن السوريين تحملوا العبء الأكبر من الكراهية بسبب الطريقة المؤسفة التي أصبحت مرتبطة بمرسي في الأيام الأخيرة من رئاسته[213].

إن «بعض اقطاب الاعلام المصري شنوا حملة ضارية ضد الفلسطينيين والسوريين وكالوا الاتهامات بأن حركة حماس تتدخل في الشأن المصري خاصة بعد الاطاحة بالرئيس محمد مرسي... ويتهم هؤلاء حركة حماس وفلسطينيين وسوريين بتأييد الرئيس المعزول وبالانخراط في اعمال تهدد أمن مصر ويروجون لشائعات بأن هناك خلايا لحماس وغيرها تعمل من ميدان رابعة العدوية وتهرب السلاح الى مصر وتدرب شباب الاخوان على استخدام السلاح»[214].

لقد رأى كاتب بوزن الأستاذ فهمي هويدي أن «هذه الكراهية التي يجري الترويج لها صباح مساء في مصر لا تصنع سلما أهليا ولا تهيئ الأجواء للاستقرار، كما أنها تنسف أسس الوفاق الوطني الذي أصبح مجرد الإشارة إليه سُبَّة في جبين المتكلم، وأمرا مشينا يستهوله «شبيحة» التحريض وسدنة الكراهية، ليس ذلك فحسب، وإنما تعد تلك الممارسات بمثابة جرائم ضد الإنسانية، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنطبق عليها المادة 20 من العهد الدولي لحقوق الإنسان التي تحظر بالقانون التحريض على الكراهية والعنف، ولا تحاسب في ذلك الفاعلين وحدهم ولكنها أيضا تحاسب الدولة إذا ما قصرت في وقف حملات الكراهية أو حبذتها»[215].

4. الخطاب الطائفي بين عهدي مرسي والسيسي ..وقاعدة «شيطنة الآخر»

لقد تقاسم مصر عهدان من خطاب الكراهية والتحريض على العنف في معركة كسب العقول والقلوب التي اعتمدها عهد محمد مرسي المخلوع الذي يمثل الإسلاميين، وعهد عبدالفتاح السيسي القائد العسكري

213 تقرير «أوضاع اللاجئين السوريين في مصر» متوفر على رابط ـ ولزيادة اهتمام المحامين في التخصص بقضايا الإعلام، فلقد نفذت ورشة تدريب من 10-12 تشرين أول/ أكتوبر، شارك بها 20 محامياً ومحامية في البحر الميت.

214 أسامه الشريف «خطاب كراهية في إعلام مصر» ـ جريدة المقر ـ متوفر على رابط: www.maqar.com

215 فهمي هويدي «أزمة مصر في عام الكراهية» جريدة السفير اللبنانية ـ متوفر على رابط: www.maqar.com

الذي انقلب على سلفه، وكلاهما كان عنوانا في مرحلة التحولات الكبرى في مصر، فقد جاء مرسي كرئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير، بينما جاء السيسي عقب ثورة 30 حزيران يونيو.

واعتمد كلا العهدين والمرحلتين سياسات تستهدف»شيطنة الآخر» وإلغاءه، وهو ما بدا واضحا في وسائل الإعلام المصرية التي دخلت هي الأخرى إما طوعا وإما كراهية لتكون في أحد الخندقين.

وبالنتيجة الحتمية لهذا الصراع فقد انتشر خطاب الكراهية، والتحريض على الطائفية، ورافق ذلك جرائم وصلت الى حد القتل والإغتيال مما يعني أن عملية التحريض الطائفي والمذهبي وحتى السياسي والفكري نجحت في جرِّ الآخرين لإستخدام العنف وسيلة للتعبير عن أفكارهم ورؤاهم ومواقفهم، ومن هنا بالذات أصبحت مصر في مهب الريح، وتحول خطاب الكراهية والتحريض على العنف وكراهة الآخر العنوان الأبرز والأكثر خطورة في المشهد المصري قاطبة.

وفي هذا السياق أعربت العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية المصرية عن قلقها العميق إزاء تصاعد حدة جرائم العنف الطائفي واستهداف الأقباط وكنائسهم منذ اندلاع انتفاضة الثلاثين من يونيو، كما ادانت في بيان حمل توقيع 16 منظمة وجمعية حقوقية خطابات التحريض على العنف والكراهية الدينية التي يطلقها رموز جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها بغية تحقيق مكاسب سياسية دونما اعتبار لتداعيات تلك الخطابات ومخاطرها الجسيمة على السلم الأهلي، محذرة مما أسمته «التأثير المدمر لخطاب العنف الطائفي المستخدم من قبل بعض فصائل الإسلام السياسي والشحن ضد المسيحيين المصريين، وكذلك تقاعس قوات الأمن عن حماية أرواحهم، مطالبة فصائل الإسلام السياسي بنبذ العنف ووقف كافة خطابات التحريض على الكراهية الدينية وإدانة المتورطين فيها والتبرؤ منهم»[216].

وبحسب هيئة الإذاعة البريطانية بي. بي. سي فإن حالة الخطاب الإعلامي المصري بعد الإطاحة بمرسي عكس «حالة الانقسام السياسي الشديد التي تشهدها البلاد، وأسهم في تأجيج مشاعر الكراهية ضد الإسلاميين، حيث أصبحت وسائل الإعلام الرسمية والخاصة تدعم الجيش، وظهر ذلك في رد فعلها

216 أصوات مصرية ـ متوفر على رابط: http://www.aswatmasriya.com

ﾓ دعم بيان المجلس العسكري الذي جرت إذاعته والابتهاج به بجانب تبنيها نبرة وطنية عالية (..) وفي أعقاب الانقلاب سرعان ما تم إغلاق عدة قنوات دينية واحتجز صحفيوها بشكل مؤقت، إلا أن ذلك لم يسكت تلك القنوات، فقد جرى تجهيز مركز إعلامي بالقرب من مسجد رابعة العدوية، وأطلق طاقم عمل فضائية «مصر 25» فضائية جديدة أطلق عليها «أحرار 25»[217].

وقالت وكالة رويترز في تقرير لها أنه «منذ أن عزل الجيش الرئيس محمد مرسي ظهرت الانقسامات السياسية في الشوارع وعلى موقع فيسبوك بل انها وصلت الى محاكم الاسرة، وتوصف هذه الازمة في كلا الجانبين بأنها صراع بين الحق والباطل، فتقول جماعة الاخوان المسلمين ان الله معها وهو ما يردده أنصار المعسكر الاخر، وقد نسب اليساري البارز حمدين صباحي زعيم التيار الشعبي الفضل الى الارادة الالهية في خروج الحشود الى الشوارع للمساعدة على الاطاحة بمرسي»[218].

وبحسب تقرير رويترز فإن»جماعة الاخوان المسلمين تقول ان قادة الجيش «الخونة» جردوها من السلطة الشرعية وتحملهم مسؤولية الواقعتين اللتين قتل فيهما عدد كبير من أنصار مرسي، وحثت الجماعة أنصارها على الشهادة وابتهل رجال الدين التابعون لها الى الله كي ينتقم من أعدائهم، في الوقت نفسه تتهم الدولة الاسلاميين باللجوء الى العنف والارهاب والتعذيب، مستندة الى لقطات مصورة لاطفال يرتدون أكفانا في اتهامها للجماعة باستخدام هؤلاء الاطفال دروعا بشرية في مقر اعتصامها ولكن الاخوان ينفون هذه الاتهامات ويصفونها بالدعاية»[219].

وتؤكد رويترز في تقريرها على وجود»قدر وفير من مشاعر الكراهية التي يمكن الاستفادة منها والتي تولدت من العام الذي قضته جماعة الاخوان المسلمين في الحكم وعجز فيه مرسي عن اصلاح المشكلات الاقتصادية أو تحقيق توافق سياسي لمواجهة ما تردد عن سعي جماعته لاحتكار السلطة، وبعد فشلهم في اقناع الكثير من المصريين بقضيتها أثناء تولي مرسي الحكم لم يعد لديها الان سوى عدد أقل من الوسائل

---

217 جريدة الشعب المصرية ـ متوفر على رابط : http://elshaab.org

218 الإقتصادية «الكراهية تغزو قلوب المصريين» ـ متوفر على رابط:www.maqar.com

219 الإقتصادية «الكراهية تغزو قلوب المصريين» ـ المصدر السابق.

التي يمكن أن تستخدمها لتوصيل صوتها بعد اغلاق قناتها التلفزيونية وتوقف التلفزيون الرسمي عن البث من مقري اعتصامها، وبعد ذلك تمكنت قناة فضائية اسلامية جديدة من البث وظهر فيها عدد كبير من مقدمي برامج القناة السابقة»[220].

و«انتقدت مجموعة الازمات الدولية حديث الجانبين. وقالت المجموعة في تقرير لها ان وسائل الاعلام غير الاسلامية كانت تصف الهجمات التي تتعرض لها مقار جماعة الاخوان المسلمين بأنها أفعال «ثورية» وان خطاب الاسلاميين كان «مروعا» في بعض الاحيان، وفي محادثاتهم مع بعض الوسطاء الاجانب طلب أنصار مرسي اقامة هدنة اعلامية باعتبارها أحد المتطلبات اللازمة للوصول الى فترة هدوء تعتبر خطوة أولى نحو حل الازمة»[221].

ووفقا لتقرير آخر نشرته مجلة «تايم» الأمريكية فإن «الانقلابيين» مستمرون في قمع معارضي الانقلاب العسكري الدموي وشيطنة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي عموما والسوريين الهاربين إلى مصر من جحيم الحرب في سوريا، مشيرة إلى قيام الانقلابيين بقمع الإسلاميين واللاجئين السوريين على حد سواء؛ وتشويههم عبر وسائل الإعلام الداعمة للانقلاب»[222].

واتهم تقرير نشره موقع مقرب من جماعة الإخوان المسلمين من أسماهم «بقايا الأنظمة السابقة» الذين «يديرون حملات التحريض والتشويه».. واتفقوا معها في دوافع كره الإسلاميين أو الاستمرار في إدارة نهج إنتاج الكراهية غير المبررة ضدهم، ومحاولة تصديرها إلى عقول الناس عبر الاستعانة بجملة من الأكاذيب والافتراءات، ما كانت حملاتهم لتنجح دونها، أما الدوافع لذلك فهي - إلى جانب كون مهاجمة الإسلاميين غدت وظيفة لدى من يستعدّ أن يكون مأجوراً من السياسيين والإعلاميين - الخشية من حكم الإسلاميين وتمكّنهم على المصالح الخاصة لتلك الفئة، رغم أن جانباً كبيراً من هذه المخاوف موهوم وغير حقيقي، ولا تشي به اللغة التصالحية والهادئة مع الخصوم التي ينتهجها تيار مثل الإخوان المسلمين،

220 الإقتصادية» الكراهية تغزو قلوب المصريين» - المصدر السابق.

221 الإقتصادية «الكراهية تغزو قلوب المصريين» - المصدر السابق.

222 موقع أمل الأمة - متوفر على رابط: www.amlalommah.net

وهي الجماعة المعروفة بنأيها عن العنف وعدم اعتماده خياراً في قضايا الخلاف الداخلي»[223].

ويضيف التقرير بأن» عملية إنتاج الكراهية المستمرة تلك يتم فيها طرح جملة كبيرة من الافتراءات التي يأمل من يقفون خلفها بأن تتحول إلى حقائق في أذهان المتلقين مع مرور الوقت، وكل طرف من خصوم الإسلاميين ينشئ افتراءاته الخاصة التي تتناسب مع إطاره، ليس ابتداء بتهمة التكفير وانتهاج الإقصاء ونية الفتك بالخصوم، وليس انتهاء باتهام تيار مثل الإخوان بعقد صفقات مع أمريكا لحكم الوطن العربي، وكل هذا دون دليل واحد، وإنما استناداً إلى جملة من الخرافات حملها رموز القومية واليسار العربي ومعهم الليبراليون من إرثهم الثقافي السابق، وهو إرث قائم على المصالح الضيقة وإقصاء دموي للخصوم في سبيل التمكين في السلطة»[224].

ويصف إعلام الإخوان المسلمين عبد الفتاح السيسي وعهده بأنه عهد «الفئة الباغية» وعهد الظلمات» و»جراثيم» فهذه «هي الظلمات التي تريد الفئة الباغية البقاء بها في المشهد المصري، ونحن على يقين بأنّ هذه الأساليب والتصرفات هي معجّلة حتفها، لأنّها بمثابة جراثيم تصب في أوصال الحكومة الانقلابية فتردي بها إلى مزبلة التاريخ، بلا بواكي عبر التاريخ، وليس اليوم فقط، فكم من فئة باغية بكاها الناس؟ إنّهم ملعونون حتى من قبل من غرروا بهم، بل حتى المُغَررين أنفسهم بعد أن استعادوا رُشْدَهُم»[225].

وبحسب المفكر الإسلامي فهمي هويدي فإن «العنف المادي الحقيقي مارسته السلطة في ظلّ حكم السيسي، فعدد القتلى تجاوز الـ 3000 قتيل في أقلّ من شهر، وهو رقم كبير جدّا• صحيح أن الإخوان لم ينجحوا في احتواء الآخرين ومرسي لم يستطع أن يستوعب القوى السياسية الأخرى، وأنا أرجع هذا إلى قلّة الخبرة وسوء التقدير، لهذا قلت ولا زلت إن مرسي كان حاكما فاشلا لكنه لم يكن مستبدّا، والإخوان عجزوا عن استيعاب الآخرين لكنهم لم يحاولوا القضاء عليهم كما يحصل الآن»[226].

---

223 موقع تعالوا لكلمة سواء «إنتاج خطاب الكراهية ضد الإسلاميين» ـ متوفر على رابط: www.muslimsbr.com

224 موقع تعالوا لكلمة سواء «إنتاج خطاب الكراهية ضد الإسلاميين» ـ المصدر السابق.

225 د. عمار جيدل «المصريون في ليلة عهد الفئة الباغية» ـ متوفر على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر «إخوان اون لاين» على رابط: www.ikhwanonline.com

226 فهمي هويدي ـ مقابلة شخصية لجريدة أخبار اليوم الجزائرية ـ متوفرة على رابط: http://akhbarelyoum.dz

ويرى مدير البرامج في منظمة هيومن رايتس ووتش توم بورتيوس «أن لا أحد يشك أن فشل مرسي في مجال حقوق الإنسان – على رأس العديد من الأخطاء السياسية – هو سبب الأزمة الحالية، وعلى رأس القائمة إخفاقه في إصلاح أو مساءلة قوات الأمن ذاتها التي تحمل الآن عليه وعلى مؤيديه»[227].

ويشير بورتيوس إلى أنه «تفاقم في عهد مرسي التسامح مع خطاب الكراهية الطائفي والفشل في منع نوبات جديدة من العنف الطائفي ضد الأقليات الدينية، وهي مشكلة متكررة في ظل حكم مبارك، مع استخدام الزعماء الإسلاميين للطائفية لكسب التأييد الشعبي، وفي عهد مرسي تمت صياغة قوانين جديدة بشأن المظاهرات، والجمعيات، والنقابات، لكنهم فشلوا في التصدي للعناصر القمعية في القوانين السابقة، وفي بعض المجالات زادوا من تقييد الحريات»[228].

لقد تعرض الإسلاميون وانصار محمد مرسي للمزيد من الضغوطات من قبل العسكر، وبرز ذلك جليا في إغلاق قنواتهم الفضائية ووسائل إعلامهم المختلفة، حتى باتت «شبكة الإنترنت وسيلة الإعلام الرئيسية لجماعة الإخوان المسلمين بعد أن أغلقت السلطات قنوات وصحفا تابعة ومؤيدة للجماعة وتصاعد أعمال العنف ضد الجيش والشرطة وتورط الأخوان فيها، كما يعاني المشهد المصري اليوم من حالة ارتباك في وضع الحريات الصحفية، وفي عهد الرئيس مرسي، تكثف خطاب الكراهية والتحريض على العنف في وسائل الإعلام المصرية. وقد روجت القنوات التلفزيونية الإسلامية، مثل المحطة التابعة للإخوان المسلمين «مصر 25» وقنوات «الحافظ» و«الناس» الإسلامية، محتوى طائفيا ومناهضا لليبرالية، مبررة بوضوح قتل الأقباط المسيحيين والشيعة المسلمين»[229].

خطاب الكراهية في البحرين:

اتخذ مجلس الوزراء في البحرين قرارا في شهر كانون الأول 2014 بتشكيل لجنة لمناهضة الكراهية

227 توم بورتيوس «مصر بين السيادة العسكرية والبندقية» ـ متوفر على موقع منظمة هيومن رايتس ووتش ـ متوفر على رابط: www.hrw.org

228 توم بورتيوس «مصر بين السيادة العسكرية والبندقية» ـ متوفر على موقع منظمة هيومن رايتس ووتش ـ متوفر على رابط: www.hrw.org

229 جريدة العرب اللندنية «الإنترنت وسيلة الإخوان للتحريض على العنف بعد إغلاق الصحف» ـ متوفر على رابط: www.alarabonline.org

والطائفية تختص باقتراح وتبني السياسات والمنهجيات وإعداد البرامج الفعّالة التي تتصدى لمشكلة خطابات الكراهية التي تبث عبر المنابر والكتب أو من خلال وسائل الإعلام والاتصال والتعليم أو من خلال القوى السياسية والمجتمعية، وتعمل اللجنة على بث روح التسامح والتصالح والتعايش وتعزيز عوامل الوحدة بين أبناء الشعب[230] .

وعانت مملكة البحرين هي الأخرى من تنامي خطاب الكراهية بعد إحتجاجات دوار اللؤلؤة[231] في الوقت الذي ذهب الإعلام البحريني فيه إلى تصوير مطالبة جزء من المحتجين المطالبين بالإصلاحات السياسية بأنهم طائفيون ويمثلون طائفة«الشيعة في البحرين» لتذهب الوسائل الإعلامية المختلفة داخل البحرين وخارجها لإطلاق أوصاف طائفية على تلك الإحتجاجات عززت من تنامي الخطاب الطائفي والدعوة للكراهية بين الطوائف والمذاهب الدينية في المملكة البحرينية[232] .

---

230 جريدة الوطن البحرينية - متوفر على رابط: www.alwatannews.net.

231 قال مرصد البحرين لحقوق الإنسان في تقرير له حول حماية التسامح في مواجهة الطائفية إن التسامح في البحرين مهدد اليوم بتنامي منسوب الطائفية في المجتمع، بما يهدد النسيج الإجتماعي، ويزعزع الاستقرار، ويصادم حقوق الإنسان في مبادئها الأساسية مضيفا بأن ارتفاع منسوب الطائفية في التعبير السياسي، أو في المنابر الدينية، أو في السلوك العام للأفراد والمؤسسات خطر، وينمّ عن ضيق أُفق، خاصة وأننا نطلّ على نوافذ عديدة من الصراعات الطائفية في المنطقة، ونستشعر كم هي المأساة التي تخلفها. ان الانجرار وراء عاطفة طائفية غير معقلنة، وغير منضبطة بضوابط الإسلام والدستور والقانون، يحمل اساءة كبيرة للوطن والمواطنين. إنه يحمل شواهد إساءة استخدام هامش الحرية المتاح، وإساءة استخدام السلطة التي يتمتع بها بعض الأفراد.

وقال المرصد إن الحكومة مسؤولة عن ضبط الخلاف المذهبي ضمن اطار محدد أن لا يتحول الى صراع اجتماعي. بمعنى أنها مسؤولة ومطالبة بالتدخل لتمنع انزلاق المجتمع الى فتنة، وهذا يعني انها مطالبة بوضع التشريعات التي تجرم العمل الطائفي، والقوانين الرادعة لمن يثير الفتنة، كما عليها ضبط المنابر الدينية والاعلامية بقوانين تضمن بها عدم الإثارة، والحكومة مسؤولة أيضاً عن حيادية أجهزتها ورجالها عن الصراعات والممارسات الطائفية، ومطالبة أيضا بالإستمرار في احترام حرية التعبير الديني، وباحترام القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

التقرير متوفر على موقع مرصد البحرين لحقوق الإنسان على رابط: www.bahrainmonitor.com

232 في ندوة نظمتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في شهر كانون الثاني يناير 2014 في البحرين حول خطاب الكراهية قال مسؤول دائرة الحريات وحقوق الانسان في الجمعية سيد هادي الموسوي إن الذي دعا السلطة لتغذية الكراهية هو عدم تحملها للحركة السياسية الشعبية الواسعة التي انطلقت في 14 فبراير 2011، وكانت المرحلة الأخيرة هي قبل 15 مارس 2011 بنشر الاشاعات أن الشيعة يريدون قتل السنة، وكان هناك نوع من التحريض سكتت عنه السلطة، مضيفا بأن الكراهية هي صنيعة السلطة لأن السلطة كررت منذ البداية بأن مجتمع البحرين فيه مشكلة بين مكونين، بينما المعارضة وشعب البحرين لا يتهم مواطناً واحداً من أي مكون بل يتهم السلطة.

التفاصيل على موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - متوفر على رابط: http://alwefaq.net

وفي بيان صدرعن قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الإنسان بعد أيام على قرار مجلس الوزراء البحريني السابق اكد المرصد على أن «البحرين سجلت ارتفاعاً غير مسبوق في الكراهية الدينية؛ حيث كانت الحوادث التي تعكس تفشي الكراهية الدينية في ارتفاع واضح في 2007 – 2012 وخصوصاً بعد قيام السلطة عمداً بهدم 38 مسجداً، وهو ما يمثل نحو 5 في المئة من المساجد المسجلة في الأوقاف الجعفرية»[233].

وكان المرصد في بيانه يشير إلى دراسة أجراها مركز بيو للأبحاث عن تنامي الكراهية الدينية في العالم نشر بتاريخ 14 كانون الثاني يناير 2014 وجاء فيه إن «الدراسة رصدت تنامي الكراهية الدينية بين المجتمعات والقيود الحكومية المفروضة على الحريات الدينية في 198 دولةً شملت البحرين: كمضايقة ممارسة الأفراد لشعائرهم الدينية، وتمييز السلطة في التعاطي مع الطوائف الدينية من مختلف الأديان.. كما اكدت الدراسة على وصول الكراهية الدينية إلى أعلى مستوياتها خلال ست سنوات في العام 2012؛ أي أن الكراهية الدينية قد ارتفعت عالميا بما يزيد على 26% مقارنةً بالعام 2007، وأكدت الدراسة أن ثلث الدول التي شملتها الدراسة وهي 198 دولةً سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الكراهية الدينية في العام 2012، وتجاوزًا بنسبة 29 % للعام 2011، و20% اعتباراً من منتصف العام 2007 حيث بلغت أعلى زيادة في معدلات الكراهية الدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزال تعاني من آثار الربيع العربي»[234].

وأشار المرصد في بيانه إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق في احداث البحرين قائلا إن اللجنة ذكرت في تقريرها «أن بعض البرامج في التلفزيون الرسمي استخدمت لغة طائفية ومهينة بها إثارة وتحريض ضد فئة معينة، وقد طالب قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الانسان حكومة البحرين مراراً وتكراراً بوضع تدابير واعتماد آليات للحيلولة دون استغلال الإعلام الرسمي وشبه الرسمي في التحريض على الكراهية الطائفية، ووضع حد فوري وعاجل

---

233 صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4159 – الأحد 26 يناير 2014م ـ متوفر على رابط: moc.swentasawla.www

234 صحيفة الوسط البحرينية ـ المصدر السابق.

لإيقاف الخطاب الطائفي المتواصل في الإعلام الحكومي والمؤسسات الممولة من قبل السلطة»[235].

وأضاف المرصد في بيانه إن الدراسة «كشفت جنوح بعض أجهزة حكومة البحرين للعنف تجاه الفئات الدينية غير المقبوله لدينها، كما دلت على أن حكومة البحرين لم تتدخل في حالات التمييز أو انتهاكات ضد بعض الفئات الدينية؛ بل أشار المؤشر السابع عشر GRI 17 إلى قيام بعض الأجهزة في حكومة البحرين بالسعي إلى القضاء على وجود جماعة دينية بكاملها في البلاد في العام 2011 تحديداً، وربما يعود ذلك بسبب قيام السلطة في العام 2011 بهدم 38 مسجداً لطائفة معينة، وقيام الأجهزة الرسمية بعشرات الهجمات على الأماكن العبادية وقتل العشرات وفصل الآلاف من أعمالهم بناءً على خلفيتهم المذهبية، والسماح للموالاة بالدعوة العلنية لتطهير البحرين من بعض الفئات الدينية، كما كشف الموشر التاسع عشر 19.GRI NO أن القوة التي استخدمت ضد فئة دينية أدّت إلى تعرض أفراد منها للقتل والاعتداء الجسدي والسجن والتعذيب، والاعتقال التعسفي وتعرضت ممتلكاتهم الشخصية أو الدينية للضرر والتدمير»[236].

وبالرغم من عدم حصولنا على أية تقارير عملية ترصد خطاب الكراهية في إعلام وصحافة البحرين فإن مؤشرات ضلوع الإعلام في البحرين في تغذية خطاب الكراهية، وتعزيز التحريض الطائفي والمذهبي أخذ مكانته الواسعة في خضم الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين إبان احتجاجات «دوار اللؤلؤة» في العاصمة المنامة، وما تلا ذلك من احداث تمت تسميتها لاحقا بـ«إنتفاضة البحرين».

واتهمت جهات وجمعيات في البحرين الحكومة والسلطة بتغذية ما وصفته بـ«خطاب الكراهية، وأن السلطة هي التي قامت بتغذيته منذ شهر آذار مارس سنة 2011 وحتى الآن[237].

وفي ندوة نظمتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في 20 كانون الثاني يناير سنة 2014 اتهم المشاركون

---

235 صحيفة الوسط البحرينية ـ المصدر السابق.

236 صحيفة الوسط البحرينية ـ المصدر السابق.

237 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ـ البحرين ـ متوفر على موقع الجمعية على رابط: http://alwefaq.net

في الندوة وسائل الإعلام» الرسمية بالتحريض المستمر على مكون أساسي في المجتمع، كما ظل صامتاً أمام منابر دينية وصفت هذا المكون بالمجوس والكلاب وحرضت ضدهم»[238].

وأصدرت القوى الوطنية المعارضة[239] في البحرين وثيقة «لا للكراهية مشروع التسامح ومناهضة التحريض على الكراهية» في أوائل شهر كانون الثاني يناير سنة 2014 إعتمدت فيها على المعايير الدولية في محاربة خطاب الكراهية[240]، مشيرة إلى «حاجة البحرين إلى جهود وطنية تكاملية جادة من جميع الأطراف المجتمعية والرسمية لمناهضة التحريض على الكراهية في برنامج إطاري تقدمي يضع الأطر والمحددات والمعايير التي تكفل مناهضة متوافقة مع المعايير الدولية، وضمانات التطبيق الموثوق»[241].

ووفقا لنص الوثيقة[242] فإن الموقعين عليها أقروا باعتبار التحريض على الكراهية آفة تفتت المجتمع البحريني، وتقوض السلم الأهلي، وتشجع على التعصب والتشدد والاستقطاب الطائفي، وإن تحقيق

238 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ـ البحرين ـ المصدر السابق.

239 وقع على الوثيقة وتبناها 6 جمعيات هي جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي – وعد ـ، والتجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي،التجمع القومي الديمقراطي، وجمعية الإخاء الوطني.

240 أشارت في الديباجة إلى الفقرة «2» من المادة «20» من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صادقت البحرين عليه بالقانون رقم 56 لسنة 2006، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية سنة 2000، ووثيقة الأزهر الشريف الصادرة سنة 2011 ، ومبادئ كامدن 2008 ، وخطة عمل الرباط 2012 ، وتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق المتعلق بقضية التحريض على الكراهية واستعمال القانون، وعلى الأخص ما ورد في الفقرات 1281 ،1280 ،1279، 1284، وفي الفصل العاشر منه، ومشروع الميثاق الوطني لمناهضة العنف والإرهاب- والكراهية أيضاً- في تونس، وورقة عمل مقدمة للمجلس الفيدرالي الأثيوبي، وفيها تعريف للازدراء والكراهية والتعصب ومفاهيم التسامح وخطة العمل التي يجب أن يوافق عليها الشعب والسلطة، حيث كانت مطروحة ليتم تبنيها من المجلس الفيدرالي (الغرفة العليا) للبرلمان.

241 نعتمد هنا على النص النهائي الكامل للوثيقة التي صدرت رسميا في 9 كانون الثاني يناير سنة 2014 ـ موقع الوفاق «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» ـ البحرين ـ ومتوفرة على رابط: http://alwefaq.net

242 قال الموقعون على الوثيقة إنها « عبارة عن تحديد لمفهوم خطاب الكراهية، والتحريض على الكراهية، وعلى نحو يحدد الخيوط الرفيعة الفاصلة بين حرية التعبير التي تعتبر الشريعة العامة للخطاب، والتحريض على الكراهية كاستثناء وقيد يرد على حرية التعبير، مما يوجب عدم التوسع فيه ولا القياس عليه. علماً بأن مناقشة خطاب الكراهية في القانون الدولي يتصل بموضوعات لصيقة جداً به تتمثل في قبول الآخر، ونبذ التعصب والاستقطاب، وإطلاق الأحكام المسبقة، والمساواة ومواجهة التمييز، وبشكل لا ينفك عن خطاب الكراهية، باعتبار أن منظومة حقوق الإنسان وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان متكاملة.

التسامح، وتعزيز الاعتدال، وتكريس القبول بالآخر، والتعددية، ينبع من إصرار الأطراف مجتمعة على إيجاد الأرضية المناسبة لتحقيق الغايات التالية:

أ) أن البحرين وطن يتسع لجميع البحرينيين، وهو المظلة الجامعة لكل البحرينيين بمختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والعقائدية والفكرية، وعلى الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها ومسؤوليها وموظفيها العمل لصالح جميع البحرينيين بمختلف انتماءاتهم.

ب) أن مكونات المجتمع البحريني الايدلوجية والفكرية والسياسية والدينية (مسلمون من الطائفتين الشيعة والسنة، ومن اليهود والمسيحيين)، ينبغي ان تتمتع كل منها، بالمساواة، الحق في الخصوصية المذهبية التي تنال بموجبها احترام الدولة، والفئات الأخرى، وأن لها أن تحافظ على معتقداتها وموروثها الثقافي والتاريخي، بما لا يخل باحترام موروث الفئات الأخرى.

ج) العمل على نزع فتيل أي خلاف أو شقاق في المجتمع البحريني على أساس ديني أو عرقي أو قومي، وتعزيز التقارب والانسجام والانفتاح والحوار بين أبناء المجتمع.

د) القبول بالعيش المشترك لكل مكونات المجتمع بفئاته وطوائفه، تحت مظلة الوطن دون إقصاء أو تهميش أو إلغاء للآخر، أو تأثير على ديمغرافيا البلاد أو هويتها وتراثها.

هـ) تبني المشاريع السياسية الوطنية الجامعة، ورفض المشاريع ذات الصبغة الطائفية، أو التي تحدد الخيارات بناء على دوافع طائفية.

و) الالتزام بالمبادئ المهنية والأخلاقية في العمل السياسي بإبعاد الطوائف واتباعها من ان يكونوا عرضة للتشويه والازدراء أو الانتقام أو ردات الفعل التي يتأثر بها المواطنون على أساس انتمائهم الطائفي أو العرقي أو العنصري.

ز) تعتبر حرية الرأي والتعبير والنقد المشروع حرية لا يرد عليها من القيود إلا ما يلزم في مجتمع ديمقراطي وفقاً للمعايير الدولية، ويعتبر التحريض على الكراهية خروجاً على حرية التعبير هذه ، وقيداً عليه.

وأقرت الوثيقة بإعتماد المبادئ الواردة أصلا في وثيقة كامدن 2008، وخطة الرباط 2012 واعتبار ما تضمنته من المبادئ المبينة في الملحق حاكمة لتحديد التحريض على الكراهية، والموجه لصوغ برامج مناهضته[243].

وأقرت الوثيقة إنشاء لجنة خاصة تستقبل ادعاءات وشكاوى التحريض على الكراهية، بالإستفادة في تشكيلها من خبراء دوليين مختصين ترشحهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تتولى بحث الادعاءات التي تستقبلها في هذا الشأن، وتبت فيها بموجب المعايير الدولية، وتتولى حصرياً إحالة ما يشكل تحريضاً على الكراهية من هذه الادعاءات والشكاوى إلى القضاء المدني أو الجنائي، بحسب الأحوال، لأجل تحقيقٍ آليات المصالحة الوطنية، ورفعاً للقلق الذي أشارت إليه خطة الرباط، واستهداء بما ورد في هذه الخطة في الفقرة (39).

ودعت الأطراف مجتمعة للعمل على وضع البرامج التفصيلية لتنفيذ هذا البرنامج الإطاري، وذلك من خلال لجنة تشكل من الأطراف، ومن الشخصيات الوطنية الذين يتفق عليهم الأطراف بالتوافق، على أن تكون نسبة ممثلي الجمعيات السياسية المعارضة والشخصيات الوطنية التي تسميها المعارضة معاً 50% من أعضاء هذه اللجنة، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية[244].

خطاب الكراهية والطائفية في سوريا:

ليس لدينا الكثير من الدراسات والتقارير ترصد حالة خطاب الكراهية في الإعلام السوري، إلا ان كل ما

243 توقفنا مطولا أمام مبادئ كامدن وخطة عمل الرباط في فصل سابق، واشارت الوثيقة نفسها إلى ذلك بالقول إن واضعي الوثيقة قللوا» من اجتهاداتهم في صياغتها لصالح ما ورد من المبادئ العالمية، والذي اقتبس في الوثيقة اقتباساً، فمشروع البرنامج الاطاري جميعه تقريبا استخدمت فيه تعابير خطة الرباط ومبادئ كامدن، و قصد من ذلك الابتعاد عن تفصيل مفاهيم خاصة لصالح أحد الأطراف، وأن تكون الوثيقة مصاغة وفقاً لما وصل إليه خيرة الخبراء المشاركين في إعداد مبادئ كامدن وخطة الرباط»، كما قالت أيضا إن « مشروع الوثيقة هو برنامج حديث الطرح على المجتمع الدولي، يستمد من مبادئ كامدن التي تم إقرارها في العام 2007-2008، وكذلك خطة عمل الرباط المقرة في العام 2012، ولا زالت المفوضية السامية تطرح الكثير من الورش والمؤتمرات على مستوى رفيع دولياً تتعلق بهذا الموضوع».

244 الوثيقة متوفرة بكاملها على موقع الوفاق «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» ـ البحرين ـ على رابط: http://alwefaq.net

يحيط بالحدث السوري هو في حد ذاته مصنع جيد لإنتاج خطاب الكراهية والتحريض والطائفية سواء لجهة التحريض على سوريا نفسها، أو لجهة التحريض من سوريا، وبالتالي فإن كل المتصارعين على الأرض السورية هم شركاء في إنتاج خطاب الكراهية وتعزيزه.

وكل المعطيات تشير إلى أن الأزمة السورية في حد ذاتها كانت أحد أبرز واهم الأسباب التي عززت من صناعة إنتاج خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية والعنف بسبب الجماعات الإسلامية المتشددة التي تبنت في الأساس تعميم خطاب الكراهية الطائفية، وحرف المطالب الإصلاحية للثورة السورية في بواكيرها وتحويلها الى مواجهة طائفية بين «السنة» وبين «العلويين» الذين يمثلون الطائفة الشيعية، ثم التمادي في هذا الخطاب والتحريف وصولا إلى القتل على الهوية الطائفية.

إن الأزمة السورية تكاتفت تماما مع ما شهدته مصر من عزل الرئيس محمد مرسي، مما ادى لإتساع خطاب الكراهية، والتحريض على الآخر خاصة في وسائل الإعلام الإجتماعي، فـ «بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، زاد انقسام الشارع العربي، ومن يراقب مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فيسبوك»، يلاحظ ارتفاع وتيرة خطاب الكراهية، وحِدّة العنف وكيل الشتائم والتخوين، .. وظل الخلاف حول الموقف مما يجري في سورية ممكناً ومحتملاً، خاصة بعد أن تدفق الآلاف من أنصار الجماعات الإرهابية، خاصة جبهة النصرة، وجاءت التطورات المصرية وصراع كسر العظم بين الإسلاميين والتيارات السياسية الأخرى لينهي تماماً حالة التوافق، وليزيد حالة الاحتقان والانقسام، وما كان ممكناً صار مستحيلاً «[245].

وأشار تقرير حول خطاب الكراهية في الأزمة السورية في السنة الأولى من عمر الثورة إلى ان «وسائل الاعلام السوريه الحكومية وغير الحكومية من الوسائل التابعة للنظام اعتمدت خطابا تحريضيا خطيرا ضد المتظاهرين السلميين ووجهت لهم بشكل مباشر اتهامات بالخيانة وطالبت بمواجهتهم وفصلتهم عن الحالة الوطنية، كما وصلت احيانا للتحريض على القتل وطالت شريحة المثقفين والفنانين الذين وقفوا الى جانب الثورة»[246].

---

245 نضال منصور «خطاب الكراهية» ـ نشر في جريدة الغد الأردنية ومتوفر على رابط: http://www.sahafi.jo

246 ريما فليحان «خطاب الكراهية وحرية التعبير واضاءة على الحالة السورية» ـ متوفر على الرابط التالي: http://all4syria.info

وقال التقرير إن الخطاب الطائفي اليوم يشكل حالة خطيرة وغالبة في الحالة السورية عموما، ويشهد تحريضا مبنيا على الانتماء الطائفي والمذهبي والديني والقومي بحيث يخشى ان تتحول الحالة الى صراع طائفي تدريجيا بفعل عدة عوامل منها ،الدور السلبي الذي قامت به وسائل الاعلام العربية والمحلية والعالمية ومواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب لدى كل الاطراف، والدور السلبي الذي قامت به بعض المؤسسات الدينية ورجال الدين حيث تم جر الكثير من الفئات الى حالة من العدائية والخندقة حتى ضمن الخندق الواحد، وبعض السياسيين الذين اعتمدوا اسلوب الاستعراض الاعلامي وترويج انفسهم عبر اجتذاب الحالات العاطفية العنيفة أو الغريزية أو الايتاء بافكار مستهجنة وترويج الاكاذيب وتخوين الاخر، والدور السلبي الذي قامت به بعض الدول ضمن لعبة المصالح وتحويل المسار فيما يخدم وضع حد لامتداد الربيع العربي وتحويل الصراع الى مذهبي بدلا من نضال شعبي يهدف الى الخلاص من الديكتاتوريات»[247].

واشار التقرير إلى «شن بعض وسائل الاعلام العربية تحريضا عنصريا ضد السوريين في دول اللجوء بالاضافة الى تحريض من قوى سياسية داخل الدول المجاورة والعربية ضد السوريين بحسب موقفها من الثورة والنزاع بحيث يكون اللاجئ السوري هو الضحية بكل الاحوال»[248].

وقال التقرير«ان للعنف الممارس على الارض ردود فعل تولد خطابا من الكراهية وبالعكس، وبالتالي هناك علاقة متبادلة وانعكاسية بين السلوك والخطاب في سوريا اليوم، وقد تجاوزت الحالة التحريض الاعلامي لتنعكس على الواقع أفعالا تمثلت في القتل الطائفي أو التهجير، واستهداف دور العبادة والاساءة الى مكونات بحد ذاتها بسبب انتمائها وطرد اللاجئين السوريين من بعض الدول أو التضييق عليهم، وهذا يعني اكتمال عناصر خطاب الكراهية بالتحول الى افعال وهنا يكمن الخطر وتكتمل صورة الايذاء والتحريض والتمييز فيما يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان»[249].

---

247 ريما فليحان ـ المصدر السابق.

248 ريما فليحان ـ المصدر السابق.

249 ريما فليحان ـ المصدر السابق.

وأضاف التقرير إن»صور خطاب الكراهية والتحريض والتمييز تتجلى اليوم بعدة مظاهر، منها ما يبنى على اساس المذهب والدين أو التوجهات والايدولوجيات السياسيه وحتى الجنس، حيث تقع افعال ايذاء على النساء السياسيات والمعتقلات وتظهر على وسائل الاعلام عبر صور ولقاءات تلفزيونية واستغلال للاجئات في الترويج فيما تبطنه لاراء سياسية وتتضمن تلك الخطابات البذاءة والتشهير والمس في السمعة للناشطات في حالات اخرى، كما وتواجه الديمقراطية كمفهوم بحد ذاته واحزاب ذات توجه حرباً شعواء تقودها بعض التيارات المتطرفة والنظام على حد سواء أو بعض الفئات التي تربط الديموقراطية بدول ولديها جهل بمعاني ومقاصد هذا التوجه»[250].

وخلص التقرير للدعوة إلى «تفعيل دور المنظمات الحقوقية في إدانة خطاب الكراهية سواء كان صادرا عن وسائل الاعلام أو المؤسسات الدينيه أو الشخصيات الدينية أو السياسية أو العامة وبناء اسس حوار مجتمعي انساني يشمل المؤسسات الدينية والاشخاص ومنظمات المجتمع المدني وخلايا المجتمع، والقيام بحملات اعلامية وتثقيفية واسعة ضد خطاب الكراهية وتفعيل الوعي الجمعي والفردي باثار هذا النوع من الخطاب والتمييز بينه وبين الهامش المتاح ضمن مفهوم حرية الرأي والتعبير هي اسس مقاومة صالحة لايقاف مد الكراهية، كما ان العمل على الوصول الى اتفاقية دولية ناظمة تشكل مؤيداً قانونياً يفرض على الدول الاعضاء سياسات واصدار تشريعات ضابطة»[251].

ورأى التقرير أن» الوصول الى مجتمعات ديموقراطية اليوم والخلاص من خطاب الكراهية هو عملية انقاذ حقيقية نحن في امس الحاجة اليها، فنحن نحتاج لتفعيل مبدأ النقد وحرية التعبير ضمن محددات تمنع الانجرار الى خطاب الكراهية والتحريض.

والوصول الى مصطلحات وتعاريف واضحة متوافق عليها للنقد وخطاب الكراهية والقيام بخطوات عملية تقوم بها منظمات المجتمع المدني والدول والامم المتحدة ومؤسسات حقوق الانسان وان تتحمل

---

250 ريما فليحان ـ المصدر السابق.

251 ريما فليحان ـ المصدر السابق..

الشخصيات الوطنية من النخب الثقافية والدينية والسياسية مسؤولياتها في التصدي لخطاب الكراهية والتخوين وتعزيز مفهوم المواطنة والعدالة لدى الجميع»[252].

لقد بدت الأزمة السورية في جوانبها وكأنها المنجم الحقيقي الذي يتم من خلاله تصدير خطابات الكراهية والعنف الطائفي والتحريض على القتل، وإلغاء الآخر، ومن المؤكد أن الأزمة السورية قد أيقظت بطريقة لا تقبل الشك «روح القتل الطائفي المتبادل بين النظام السوري، وبين مناوئيه من معارضة سورية ومن مقاتلين طائفيين يمتهنون مهمة القتل الطائفي والمذهبي تحت يافطات» الجهاد الإسلامي «تارة» والثورة والمقاومة» تارة أخرى.

لقد نفى وزير الإعلام السوري عمران الزعبي في تصريح أن تكون»خصائص وطبائع الحرب الاهلية أو المذهبية أو الطائفية تنطبق على الحالة السورية، قائلا في تصريحات صحفية بأنه لم تحدث حتى هذه اللحظة أي حرب أهلية أو صراع على أساس ديني أو طائفي أو مذهبي،رغم التشبيهات والايحاءات بأن الهجوم على قرية أو منطقة له بعد ديني»[253].

وقال الزعبي «ان البرنامج العملي للعدوان على سورية بدأ بعد انتصار المقاومة اللبنانية على العدو الصهيوني في تموز 2006 باعتبار أن سورية شريكة في هذا الانتصار، وان فكر القاعدة والتطرف انتشر في الوسط الاجتماعي الاكثر فقرا وأمية وتخلفا تحت مسميات وتوصيفات مموهة تتبع في النهاية للقاعدة»[254].

إن نفي الوزير السوري لا يعني بالضرورة عدم وجود حرب طائفية يتم القتل فيها على الهوية، ولا يعني نفي الوزير لا يوجد أي دور للنظام السوري في تلك الحرب، فقد»حاول النظام السوري وأجهزته وأدواته الإعلامية تصدير الصراع الطائفي منذ بداية الثورة السورية، واتهم الثوار الذين كانوا يمثلون في ذلك الوقت طليعة الملايين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية استمرت لستة أشهر بأنهم يريدون القضاء

252 ريما فليحان ـ المصدر السابق.

253 موقع ليبانون فايلز»وزير الاعلام السوري: خصائص وطبائع الحرب الاهلية أو المذهبية أو الطائفية لا تنطبق على الحالة السورية» متوفر على رابط: www.lebanonfiles.com

254 موقع ليبانون فايلز ـ المصدر السابق.

على الأقليات، في محاولة منه لاستمالة المكونات الطائفية والعرقية والدينية غير السنية وتخويفها من الثورة، الأمر الذي نجح فيه النظام إلى حد كبير، وأدى إلى تلبيس الثورة زورا وبهتانا بصبغة طائفية ليس لها علاقة بأهداف الشعب الذي خرج مطالبا بحريته وكرامته وظل يهتف في كل هذه المظاهرات بوحدة الشعب السوري وتجانسه»[255].

و»مع الدخول الفعلي لحزب الله في الحرب ضد الثوار وأغلبية الشعب السوري في معركة القصير، بدأت ملامح الصراع الطائفي في سوريا تتحول من مجرد أحاديث ومخاوف نظرية إلى واقع فعلي، وباتت المنطقة تقترب أكثر فأكثر من استقطاب حاد على أسس طائفية، بعدما ظل يرتكز على أسس سياسية لسنوات طويلة (..) ولا يمكن بأي حال من الأحوال التخفيف من دور الطائفية في إذكاء الصراع بالمنطقة، ولكن الحقيقة أن هذا الصراع الذي يدور اليوم على أرض سوريا هو في الأصل صراع سياسي «بلبوس طائفي»، وما الطائفية التي تبدو كأنها أساس الصراع إلا شعار ترفعه الأطراف السياسية المختلفة لتحقيق مصالحها السياسية»[256].

إن البعض يرى أنه»ليس من مصلحة الثورة السورية تصويرها على أنها جزء من معركة إقليمية تتصارع فيها قوتان طائفيتان مذهبيتان، الطائفة الشيعية بقيادة إيران وأعوانها من جهة، والطائفة السنية بقيادة السعودية وقطر وتركيا من جهة أخرى، لأن الحسابات الإقليمية تجري وفق مصالح تلك الدول المنخرطة فيها، ولا تعبأ كثيرا بالثورة ومصالحها، بل تريد جرها إلى المربع الذي تريد، وأن تكون أداة تحركها كما تشاء، كما إن تكريس الأبعاد الطائفية في الصراع الدائر بين النظام السوري وأعوانه وحلفائه وبين الفصائل السنية المقاتلة حرف بوصلة الثورة عن مسارها الصحيح التي شقت طريقها بعيدا عن الطائفية وحساباتها الضيقة، وأفرغها من مضامينها الحقيقية، وجردها من روحها النابضة، فالثورة لم تقم بدافع القضاء على الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس، وهي كذلك لم تقم لمواجهة الطائفة الشيعيةأو التصدي لمشاريعها في المنطقة، وإنما قامت كما حدد أهدافها ومقاصدها الإنسان السوري الذي شارك

---

255 فراس أبوهلال: «الطائفية والثورة السورية المجيدة»ـ متوفر على موقع الجزيرة نت ـ على رابط: net.aljazeera.www

256 فراس أبوهلال: «الطائفية والثورة السورية المجيدة»ـ المصدر السابق.

في نشاطاتها وفعالياتها السلمية في بداياتها، رافعا صوته للمطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية»[257].

لقد أسهمت الأحداث الدامية في سوريا إلى فرز طائفي، وفرز مذهبي في بنية المجتمع السوري وحتى العربي، وانعكس ذلك وبالضرورة على وسائل الإعلام السورية والعربية سواء تلك المؤيدة للنظام السوري، أو تلك المؤيدة للثورة وأصنافها المختلفة، و»في خضم حالة الفرز والاستقطاب يجد أنصار النظام السوري والمدافعون عنه سنداً لهم في عدد من القنوات والمواقع والصحف ووسائل الإعلام..كما يجد خصومه جبهة مساندة أوسع انتشاراً وأعمق تأثيراً..أما الكتاب والمعلقون الذين يصعب توزيعهم على الخنادق والمحاور المذهبية والطائفية، فقلما يجدون لهم سنداً أو ظهيراً..فقد بلغ الانقسام حد من ليس معنا فهو ضدنا، ومن هم ليسوا مع النظام أو النصرة، ومن ليسوا مع ولاية الفقية أو شيوخ التكفير، ما عادوا يجدون لأنفسهم مكاناً تحت الشمس»[258].

وفي النهاية فإن أغرب ما شهدته الأزمة السورية من صور تلك الحرب الطائفية البغيضة إلى جانب الإحتفالات بقطع الرؤوس ما قامت عناصر»داعش» به عندما فرضت»الجزية»على المسيحيين السوريين في مدينة «الرقة» وفرضت على كل مسيحي دفع 17 غراما من الذهب كجزية تدفع لداعش باعتبارهم من أهل الذمة مقابل حمايتهم شريطة عدم إظهار دينهم، أو ترميم كنائسهم أو مبانيهم الدينية أو إظهار رموزهم الدينية خارج الكنائس أو دق أجراسها أو الصلاة في العلن، وعدم امتلاك أسلحة، وبيع لحم الخنزير والخمر للمسلمين، وشرب الخمر علنا»[259].

خطاب الكراهية في الكويت:

في شهر آب أغسطس سنة 2012 وجهت فعاليات سياسية ودينية لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد رسالة ناشدته فيها إصدار قانون لتحريم خطاب الكراهية في الكويت بعد التصاعد الواضح في النعرات الطائفية والقبلية.

---

257 بسام ناصر: «جناية الطائفية على الثورة السورية» جريدة السبيل الأردنية ـ متوفر على رابط: www.assabeel.net

258 عريب الرنتاوي:»الإعلام وحروب الطوائف والمذاهب» ـ جريدة الدستور الأردنية ـ متوفر على رابط: www.addustour.com

259 القدس دوت كوم: «داعش تفرض الجزية على المسيحيين في مدينة الرقة السورية» ـ متوفر على رابط: www.alquds.com

هذه الرسالة كشفت عما تعانيه الكويت شأنها في ذلك شأن باقي الدول العربية التي ارتفع فيها خطاب الكراهية واتسع مداه وأخذ أشكالا عديدة من التحريض إما على العنف، وإما على الطوائف، وإما على اللاجئين، وإما على القبائل والعشائر.. الخ، ولم يعد بإمكان احد نفي أو تجاهل هذا الخطاب الذي غزا معظم فئات المجتمع داخل كل دولة عربية، حتى وصل إلى مجالس النواب في دول التمثيل الديمقراطي العربية.

ولا نملك هنا تقارير ودراسات كافية عن حالة خطاب الكراهية في الإعلام الكويتي، إلا أن كل المعطيات تؤكد على أن خطاب الكراهية في المجتمع الكويتي امتد وبالضرورة إلى الإعلام، والى مجلس الأمة الكويتي الذي تورط فيه نواب في إشاعة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي.

ويلاحظ أن الكويتيين ربطوا «خطاب الكراهية» بما أسموه «ضرب الوحدة الوطنية»، وللحقيقة فإن هذا الربط في مكانه تماما، ففي الوقت الذي يبدأ خطاب الكراهية فيه بالصعود والإتساع في أي مجتمع متعدد ومتنوع الطوائف فإن الوحدة الوطنية داخله هي التي ستدفع الثمن الذي سيكون قاسيا وخطرا بالتأكيد.

لقد ذهب البعض في الكويت إلى اتهام جهات خارجية تدفع خطاب الكراهية للسطح» ان ما يحصل في الكويت ليس احتقانا طائفيا كما يبالغ البعض وإنما هناك أيد خفية تغذي هذا الاحتقان وتعززه حتى تكون له آثار سلبية على المجتمع»[260].

واتهم نواب في مجلس الأمة بأنهم دعاة كراهية، حاولوا فرض أجندتهم على اجتماع لـ «حوارات التغيير» الذي أصدر وثيقة في شهر أيلول سبتمبر دعا فيها الى نبذ الكراهية و «ان عدداً من النواب المعروف عنهم تصعيد خطاب الكراهية في الآونة الاخيرة امثال مسلم البراك وخالد الطاحوس واسامة الشاهين وعلي الدقباسي وحمد المطر وعمار العجمي وخالد شخير وفيصل اليحيى حضروا التجمع لفرض اجنداتهم على الشباب الحضور»[261].

---

260 تصريحات للنائب في مجلس الأمة الكويتي علي الدقباسي نشرها موقع الشاهد الكويتي ومتوفر على رابط: www.alshahedkw.com

261 موقع الشاهد ـ المصدر السابق.

وفي اتهامات مباشرة وواضحة تماما لنواب ومسؤولين في الحكومة الكويتية بضلوعهم في تعزيز خطاب الكراهية أعلن الكاتب جاسم بودي عدم توقيعه على وثيقة نبذ الكراهية قائلا «لن أوقع على وثيقة نبذ الكراهية وأعترف أنها لا تعنيني في شيء ولا تمت اليَّ بصلة ولم اكن أرغب اساسا في رؤيتها تطير من يد الى أخرى ومن توقيع الى آخر، وكي أكون صريحا أكثر أقول، ليوقع على الوثيقة من شعر انه ساهم مباشرة أو مداورة في تكريس الكراهية والتطرف سواء كان في الحكومة أو المجلس، ومن ساهم في إيصال الخطاب السياسي إلى ما وصلنا اليه من انفلات غرائزي، ومن ساهم في تدني لغة الحوار وإحلال الشتائم مكان النقد والتجريح مكان النصح، ومن ساهم في تصنيف الناس وهدم الوحدة الوطنية بمعاول التفرقة والتقسيم بين القبائل والمناطق والطوائف»[262].

لقد بدا واضحا أن خطاب الكراهية في الكويت اتسع إثر الثورات العربية وتنامى الخطاب الطائفي في مختلف أرجاء العالم العربي، الذي أدى بالنتيجة إلى التراجع في مستوى الحريات الدينية[263]، والحريات العامة وحرية التعبير وحرية الصحافة[264].

«ان المراقب للمشهد الاعلامي الكويتي، وتحديداً الاعلام الخاص بشقيه الصحافي والتلفزيوني، سيلحظ أننا أمام ضبابية كثيفة، تنعدم معها الرؤية، تقود الاعلام الكويتي الى أداء متذبذب، وربما مضر أو مسبب لمجمل الأمور التي نعاني منها كمجتمع في موضوع الوحدة الوطنية، وتفشي خطاب الكراهية والتخوين والاقصاء، بطريقة لم يسبق للاعلام الكويتي ان أوغل فيها، مما حدا بظهور ممارسات خاطئة، بل مشينة ومعيبة لمسيرة الاعلام الكويتي، والذي يتوقع المرء أنه بعد كل هذه التجارب والخبرات التراكمية للاعلام الكويتي، ان يرى اعلاماً ينضح بالمسؤولية، ويتميز بالأداء المحترف، ويُعنى بالمهنية، لكن هذه الأماني تذهب أدراج الرياح، حين نرى ضعفاً في الأداء المؤسسي لبعض القنوات الفضائية الخاصة ولبعض

---

262 جاسم بودي «لن أوقع على وثيقة نبذ الكراهية» - جريدة الرأي الكويتية - توفر على رابط: www.alraimedia.com

263 على سبيل المثال تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية في العالم ومن بينها الدول العربية - انظر على سبيل المثال مراجعة لتقرير حالة الحريات الدينية سنة 2011 على موقع مصرس على رابط: www.masress.com

264 ويرتبط تراجع الحريات الدينية بتراجع الحريات العامة وحرية الصحافة وحرية التعبير، انظر، ملخص تقرير منظمة فريدوم هاوس عن تراجع حرية الصحافة في الشرق الأوسط سنة 2013 على رابط المنظمة: www.freedomhouse.org

الصحف الكويتية، يأتي من انعدام الخبرة، أو ضعفها لدى من يدير تلك الصحف أو القنوات، ويعضد ذلك انعدام المهنية والاحترافية في ممارسة العمل الاعلامي بحسب قواعده المعروفة، وأصوله المتبعة، ويصاحب هذا كله تقاطع دوائر السياسة والاقتصاد مع الاعلام، الأمر الذي يجعلنا أمام ثالوث خطير، له القدرة على صياغة وتشكيل الرأي العام، جعلت بعض الصحف الكويتية وبعض القنوات الخاصة، تتخلى عن دورها في نقل الأحداث لتكون مشاركة في الأحداث بفعالية، وغدت لاعباً مؤثراً في المشهد السياسي الكويتي، مما جعلها أيضاً تنحاز للنخب السياسية والاقتصادية في المجتمع، بدلاً من ان تقترب من الجمهور وتنحاز له »[265].

لقد رأى كويتيون ان إصدار قانون يصون الوحدة الوطنية سيكون الكفيل «بردع خطاب الكراهية المثير للفتن الطائفية والقبلية»[266]، وهذا ـ ربما ـ ما دفع بسياسيين كويتيين ونشطاء إلى إصدار وثيقة «مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني» في سياق مبادرة «حوارات التغيير»[267].

إن اكثر ما يلفت الإنتباه في البيان الذي صدر عن «حوارات التغيير» هو دعوته لإقرار قانون لتجريم خطاب الكراهية، وتعهدهم بالعمل على إزالة الفوارق وهدم الحواجز الوهمية التي بنتها السلطة بين فئات الشعب ومحاربة كل ممارسة أو طرح عنصري أو طائفي يخرج من السلطة أو غيرها من تجمعات أو تيارات سياسية أو شخصيات برلمانية أو غيرها مشيرين إلى ما أسموه بروز ظاهرة تمزيق هذا المجتمع وتفتيت شعبه وجعله في تناحر دائم من خلال بث الفتن وروح الشقاق عبر حلفائها من وسائل إعلام وشخصيات مشبوهة حتى تصل لغاياتها في وأد هذه التجربة الديمقراطية القائمة في دولة الكويت»[268].

---

265 د. خالد القحص«الإعلام الكويتي ونبذ الكراهية!» جريدة الوطن الكويتية ـ متوفر على رابط: alwatan.kuwait.tt/articledetails

266 موقع إسلام تايمز ـ على رابط: www.islamtimes.org

267 قام على تأسيس مبادرة«حوارات التغيير» مجموعات من الشباب الكويتي في شهر أيلول سبتمبر سنة 2012 واستهلها بالتوقيع على بيان«نبذ خطاب الكراهية»، وبدأ بعقد لقاءات وحوارات في ساحة الإرادة مرتين في الأسبوع«السبت والأربعاء»، كما اصدروا بيانا في مستهل انطلاق الحوارات وصفوا فيه المشهد السياسي في الكويت بالحرج«ومنعطفا مهما في مسيرة الكويت كبلد ديمقراطي يحترم فيه الإنسان وتصان كرامته وتحفظ كافة حقوقه» ـ لمراجعة تفاصيل الحوار الأول من مبادرة«حوارات التغيير» مراجعة موقع آراء على الرابط التالي: www.araa.com

268 جريدة الوسط الكويتية – عدد 2012/9/14 ـ متوفر على رابط: www.alwasat.com.kw

الفصل السادس

إستطلاع رأي حول

أثر الثورات والحراكات الاحتجاجية في تعزيز خطاب الكراهية في الإعلام

استهدف هذا الاستطلاع معرفة توجهات العينة المستهدفة تجاه خطاب الكراهية في الإعلام العربي والأردني، وتقييماتهم لهذا الخطاب وأسبابه ودوافعه، وأثر النزاعات الداخلية في دول الربيع العربي والحراكات الشعبية، وكيف أثرت الثورات العربية سلبا أو إيجابا في تعزيز خطاب الكراهية استنادا الى تلك الصراعات.

وحصر هذا الاستطلاع تساؤلاته في أربع دول عربية فقط هي تونس، ومصر، وسوريا، والأردن، لعدة أسباب هي:

1. لكون مصر لا تزال تعيش حالة صراع داخلي بالرغم من نجاح ثورتها، إلا أنها بقيت رهينة لصراعاتها على السلطة بين تيارات سياسية وتحولات اجتماعية لم تستقر حتى الآن، وقد أشارت المعطيات أن الإعلام المصري تورط تماما في تعزيز خطاب الكراهية ضد الآخر، وتجلى هذا الخطاب في التحريض على العنف، وعلى إقصاء الآخر، والحض على عدم التسامح والتعايش وفقا لمختلف التقارير التي تولت مراقبة الإعلام المصري.

2. لكون سوريا هي الأخرى لا تزال تعيش حالة صراع دموي داخلي «حرب حقيقية»، وهي البيئة المناسبة التي ينشأ داخلها خطاب الكراهية وينمو ويتسع، وقد بدا تورط الإعلام في القضية السورية بشكل خطر جدا، وأصبح الإعلام السوري المحلي، والإعلام العربي والدولي ضالعا تماما في تعزيز خطاب الكراهية، وبدا «إعلام الثورة» ضالعا هو الآخر في تعزيز خطاب الكراهية، فضلا عن اتهامات في دور مباشر وخطر لبعض الفضائيات العربية التي تورطت في الصراع السوري وأصبحت جزءا من الماكينة الإعلامية التي لا تهدأ لبث الدعاية ضد النظام السوري، وتحولت القضية السورية إلى بيئة حاضنة تماما لخطاب الكراهية بشكل غير مسبوق.

3. وتم اختيار تونس لكونها لا تزال هي الأخرى تعيش صراعا داخليا عقب نجاح ثورتها، لكن الوضع في تونس يبقى أقل خطرا منه في كل من مصر وسوريا، وقد تورط الإعلام التونسي أيضا في تبني خطاب الكراهية، والدعاية والتحريض، وهو ما اثبتته عدة دراسات وتقارير تولت مراقبة وتقييم الرسائل الإعلامية لوسائل الإعلام التونسي.

4. وتم اختيار الأردن لكون هذه الدراسة تتخذ من الأردن نموذجا تطبيقيا لدراسة خطاب الكراهية في دولة تمثل الدول التي شهدت حراكات شعبية مطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

لقد أظهرت إجابات العينة المستطلعة على الأسئلة التي تم تصميمها بشكل خاص لهذه الدراسة تفاوتا واضحا في إجابات العينة حول الأسئلة موضوع الاستطلاع، إلا أنها بالنتيجة شكلت إطارا جيدا لمعرفة توجهات عينة الدراسة تجاه «خطاب الكراهية» بدءا بالمفاهيم وانتهاء بالنتائج والأسباب والتوجهات.

إن هذا الاستطلاع هدف بالدرجة الأولى الى معرفة تجليات «خطاب الكراهية» في الإعلام العربي والأردني في ظل الثورات العربية والحراكات الشعبية، ومدى تأثيرها على منسوب خطاب الكراهية في الإعلامين العربي والأردني، ومنسوب العلاقة المتضادة بين «خطاب الكراهية» من جهة، و«خطاب التسامح» من جهة اخرى، فضلا عن أسباب بروز خطاب الكراهية في الإعلامين العربي والأردني بعد الربيع العربي والحراكات الشعبية.

لقد كشفت إجابات العينة المستطلعة من الوسط الصحفي والإعلامي عن السؤال حول مدى مساهمة الثورات والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبير وإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر عن تباين واضح في تقدير تلك النتائج، فقد تراوحت الإجابات كوسط حسابي ما بين (54%) فيما يتعلق بتعزيز خطاب التسامح، و(61%) لإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر.

إن معطيات الإجابات تكشف عن مواقف ملتبسة لدى العينة المستجيبة تجاه التسامح، واحترام الرأي الآخر، وإذكاء خطاب العنف، ففي الوقت الذي ترى فيه العينة المستجيبة أن الثورات والاحتجاجات عززت خطاب التسامح (15.6 %)، فإن هذه العينة نفسها ترى وبنسبة (23.4%) أنها عززت بدرجة كبيرة إذكاء خطاب العنف، وبنسبة (18.2%) رأت أنها عززت احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير.

وهذه المفاهيم الملتبسة هي ذاتها التي تتكرر في العينة التي رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من خطاب التسامح بدرجة متوسطة (46.6%)، بينما رأت العينة نفسها أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي الآخر بدرجة متوسطة وبنسبة (50.5%)، في الوقت الذي أجابت فيه وبنسبة (45.8%)

أنها أذكت خطاب العنف وإقصاء الآخر.

ويلاحظ أن العينة التي أجابت بأن الثورات قد عززت من خطاب التسامح (17.6%) هبطت نحو 6 درجات عندما رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي (11.3%)، وهي ذات النسبة التقريبية عند إجابتها على مدى مساهمة الثورات والاحتجاجات في إذكاء خطاب الكراهية (11.1%).

إن معطيات إجابات العينة تكشف عن أن الثورات والاحتجاجات الشعبية قد عززت من خطاب العنف مقابل تعزيزها لخطابي التسامح واحترام الرأي الآخر، وبنسب بدت متقاربة الى حد بعيد جدا، مما يعني أن مجتمع الثورات والاحتجاجات العربية لا يزال واقعا تحت تأثير التحولات الداخلية، ولم يحسم بعد النتائج باتجاه التسامح وحرية التعبير في الوقت الذي رافقهما ارتفاع في خطاب العنف والدعوة لإقصاء الآخر.

وجاء الأردن في المرتبة الأخيرة في إجابات العينة المستطلعة على سؤال عن دور الإعلام في كل من تونس ومصر وسوريا والأردن في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013، وبنسبة (4.3%)، بينما احتل الإعلام السوري المرتبة الأولى وبنسبة (7.7%)، وجاء في المرتبة الثانية الإعلام المصري وبنسبة متقاربة جدا مع الإعلام السوري (7.6%)، بينما احتل الإعلام التونسي المرتبة الثالثة وبنسبة (5.9%).

إن إجابات العينة المستطلعة لا تنفي وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني، إلا أنه لم يصل إلى مرتبة ما هو عليه في تونس وهي أقرب الدول إلى الأردن من حيث النسبة.

إن هذه المعطيات تكشف تماما أن دول الثورات التي لا تزال منخرطة في صراعاتها الداخلية تشهد حضورا واضحا لخطاب الكراهية في وسائل إعلامها المختلفة، ولربما يعود ذلك إلى انحياز الإعلام تجاه القوى المتصارعة.

وحول دور الإعلام في تعزيز قيم التسامح فقد حصل الأردن على المرتبة الأولى (6.4%)، وحلت تونس في المرتبة الثانية (4.9%)، ومصر حلت في المرتبة الثالثة (3.7%)، وسوريا في المرتبة الرابعة (3.4%).

وجاء الأردن في المرتبة الأخيرة من بين الدول الأربعة حول الدعوة لإقصاء الآخر وبنسبة (4.4%) وفقا

لإجابات العينة، وهي إجابة لا تنفي بالمطلق وجود دور للإعلام الأردني في الدعوة لإقصاء الآخر إلا أنها تبقى نسبة متدنية إذا ما قيست الى كل من سوريا ومصر وتونس.

من الواضح أن متلازمة خطاب الكراهية وعدم التسامح ستقود حتما الى نتائج أخرى من بينها الدعوة لإقصاء الآخر الذي يعتبر مرفوضا ويتوجب إخراجه من اللعبة السياسية، وهذا ما بدا واضحا في إجابات العينة التي تعتقد ان الإعلام في مصر وسوريا كان له دور واضح في الدعوة لإقصاء الآخر، بينما حصلت مصر وسوريا على ذات النسبة (7.5%)، أما تونس فحصلت على نسبة (6%).

وحول الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز خطاب التحريض على العنف عام 2013 فقد احتلت سوريا المرتبة الأولى وحلت مصر في المرتبة الثانية، وتونس في المرتبة الثالثة والأردن حل في المرتبة الرابعة.

لقد رأت العينة المستجيبة أن دور الإعلام واضح تماما في تعزيز خطاب التحريض على العنف في سوريا ومصر بدرجة كبيرة، ربما لأنهما لا تزالان تعيشان صراعات داخلية عنيفة، فيما سوريا تشهد حربا حقيقية، مما يشكل بيئة حاضنة تماما لخطاب التحريض على العنف.

وافادت (90%) من إجابات العينة بأنها ترى أن الصراعات السياسية قد ساهمت بدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة) في تعزيز خطاب الكراهية، وهي نسبة عالية جدا، تكشف عن أن خطاب الكراهية يتلازم عادة مع الصراعات السياسية واستحقاقاتها، بينما رأى (8.7%) فقط من العينة المستجيبة بأن الصراعات لم تساهم على الإطلاق في تعزيز خطاب الكراهية.

ورأت (91.6%) من إجابات العينة المستطلعة أن الأحداث السياسية في دول الربيع العربي وخاصة في سوريا ومصر كانت السبب وراء تفشي خطاب الكراهية في الإعلام وبدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة)، مقابل (6.3%) من العينة المستجيبة لم تر أي تأثير لها على الإطلاق.

وكشفت نتائج الاستطلاع أن نسبة من يرى من العينة المستجيبة أن الخلافات الدينية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية بلغت (77.4%) بدرجات «كبيرة ومتوسطة وقليلة» وهي نسبة أقل من نسبة من رأى

أن الخلافات السياسية هي التي ساهمت كثيرا في تفشي خطاب الكراهية خاصة الصراعات في سوريا ومصر.

وتفاوتت رؤية العينة المستجيبة تجاه الأحزاب «الدينية، القومية، اليسارية، الليبرالية» التي كانت سببا لانتشار خطاب الكراهية عام 2013، فقد كشفت نتائج الاستطلاع أن الأحزاب الدينية حصلت على الدرجة الأولى باعتبارها سببا في انتشار خطاب الكراهية وبنسبة إجمالية بلغت (82.9%)، تليها في المرتبة الثانية الأحزاب القومية وبنسبة بلغت (79.4%)، وحلت في المرتبة الثالثة الأحزاب الليبرالية وبنسبة بلغت (75.1%)، بينما حلت الأحزاب اليسارية في المرتبة الرابعة والأخيرة وبنسبة (69.4%).

وحول تعريفات المستجيبين لخطاب الكراهية أفاد (86.6%) بأنه يعني «التحريض على إقصاء الآخر»، وأفاد (81.8%) بأنه يعني «استخدام أوصاف وشتائم في التعامل مع الآخر»، وأفاد (80.7%) بأنه معناه «الحض على رفض التسامح»، ورأى (80%) من العينة المستجيبة بأن معناه «استخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى»، بينما أفاد (75.5%) من العينة المستطلعة أنه يعني «الحض على استخدام العنف ضد الآخر».

ويعتقد وبنسبة عالية جدا من المستجيبين بأن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد ساهم في تعزيز خطاب الكراهية وبنسبة وصلت إلى (94.8%) بمجموع درجات كبيرة ومتوسطة وقليلة.

وحل موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام التي ساعدت على إشاعة خطاب الكراهية في الأردن (30.5%)، تلته في المرتبة الثانية وسائل الإعلام الإلكتروني (26%)، وفي المرتبة الثالثة التويتر (14.5%)، وفي المرتبة الرابعة اليوتيوب (9%)، وفي المرتبة الخامسة التلفزيون (6.7%)، وفي المرتبة السادسة الإذاعة (5%)، وفي المرتبة السابعة جاءت الصحافة المكتوبة وبنسبة (4.8%).

ورأت العينة المستجيبة أن ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين يأتي في المرتبة الأولى من بين الأسباب التي تدفع وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية (76.4%)، وجاء في المرتبة الثانية ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية (73.5%)، وفي المرتبة الثالثة غياب مدونات السلوك المهني الناظمة لعمل الصحفيين

ووسائل الاعلام (71.4%)، وفي المرتبة الرابعة ضعف الوعي الحقوقي للإعلاميين (70%)، وفي المرتبة الخامسة ارتباط الإعلاميين بالحكومة وبالأحزاب وعدم استقلاليتهم (67%)، وفي المرتبة السادسة ثقافة المجتمع وقيمه (65.3%)، وفي المرتبة السابعة موقف ووعي الإعلاميين أنفسهم (63%)، وفي المرتبة الثامنة شحن التيارات والأحزاب الدينية للإعلاميين (60%)، وفي المرتبة التاسعة ضغوط دولية وإقليمية (55%)، وفي المرتبة العاشرة توجيهات وتحريض الحكومة لوسائل الإعلام (52%)، وفي المرتبة الحادية عشرة توجيهات وتحريض الأجهزة الأمنية (49.2%).

ورأى (88%) من العينة المستجيبة أن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام العربية قد انعكس على الإعلام الأردني بدرجات «كبيرة، متوسطة، قليلة» مقابل (10.8%) فقط قالت أنه لم ينعكس بالمطلق.

وتعتقد الغالبية العظمى من العينة المستجيبة أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس في الأردن تأتي في المرتبة الأولى من حيث أسباب تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني وبنسبة مرتفعة جدا وصلت إلى (82.6%)، بينما رأى (79.2%) من العينة المستطلعة أن تفاقم أزمة اللاجئين السوريين هي التي ساهمت بتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

ويعتقد (74.4%) من المستجيبين أن أداء وممارسات مجلس النواب قد ساعدت وعززت من خطاب الكراهية في الأردن، بينما رأى (70.5%) أن الصراع بين الحكومة وحركة الإخوان المسلمين كان سببا في تعزيز خطاب الكراهية، مقابل (66.4%) من العينة المستطلعة يعتقدون أن تعثر مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن قد عزز وزاد من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

وأيدت الغالبية العظمى ضرورة تغليظ العقوبات على كل من يقوم بترويج خطاب كراهية في الإعلام، وبنسبة مؤيدين وصلت إلى (91.3%)، مقابل (7.6%) من المستطلعين رفضوا تغليظ العقوبات.

وفيما يلي النتائج التفصيلية الكاملة للاستطلاع:

تحليل الاستطلاع:

كشفت إجابات العينة المستطلعة من الوسط الصحفي والإعلامي عن السؤال حول مدى مساهمة الثورات

والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبير وإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر عن تباين واضح في تقدير تلك النتائج المتعلقة بالسؤال، فقد تراوحت الإجابات تراوحت كوسط حسابي ما بين (54%) فيما يتعلق بتعزيز خطاب التسامح، و(61%) لإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر. وفيما يلي تحليل اسئلة الاستطلاع وإجابات العينة المستطلعة:

1.1: مساهمة الثورات والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبيروإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر:

1.1.1: تعزيز خطاب التسامح:

رأت غالبية المستجيبين أنها ساهمت بدرجة متوسطة وبنسبة بلغت (46.6%) مما يؤشر تماما على أن رؤية المستجيبين لتأثيرات الثورات العربية على تعزيز خطاب التسامح لم تتحقق بشكل جيد، بينما نفى (17.6%) أنها لم تساهم على الإطلاق، مقابل نسبة (19.3%) رأت أنها ساهمت بدرجة قليلة.

وأفاد (15.6%) فقط بأنها ساهمت بدرجة كبيرة، وهي نسبة بدت متدنية إلى حد كبير مما يعني أن نسبة قليلة جدا ترى أن الثورات والاحتجاجات الشعبية قد ساهمت في تعزيز خطاب التسامح، في الوقت الذي رفض الإجابة فيه (0.9%).

1.1.2: تعزيز احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير:

ارتفعت نسبة من يعتقدون بأن الثورات والاحتجاجات الشعبية قد عززت من احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير إلى درجة متوسطة بما نسبته (50.5%)، مقابل نسبة (19.3%) رأت أنها ساهمت بدرجة قليلة، فيما وصلت نسبة من يرون انها ارتفعت بدرجة كبيرة إلى (18.2%)، بينما بلغت نسبة من رأى أنها لم تساهم على الإطلاق (11.3%)، فيما رفض الإجابة ما نسبته (0.7%).

1.1.3: إذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر:

رأى (23.4%) من العينة المستجيبة أن الثورات والاحتجاجات ساهمت بدرجة كبيرة في إذكاء خطاب

العنف وإقصاء الآخر، مقابل (45.8%) رأوا أنها ساهمت بدرجة متوسطة، مقابل (18%) رأوا أنها ساهمت بدرجة قليلة، في حين رأى (11%) أنها لم تساهم على الإطلاق، فيما رفض (1.7%) الإجابة على الفرع الثالث من السؤال رقم (1).

إن معطيات الإجابات تكشف عن مواقف ملتبسة لدى العينة المستجيبة تجاه التسامح، واحترام الرأي الآخر، وإذكاء خطاب العنف، ففي الوقت الذي ترى فيه العينة المستجيبة أن الثورات والاحتجاجات عززت خطاب التسامح (15.6%)، فإن هذه العينة نفسها ترى وبنسبة (23.4%) أنها عززت بدرجة كبيرة إذكاء خطاب العنف، وبنسبة (18.2%) رأت أنها عززت احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير.

وهذه المفاهيم الملتبسة هي ذاتها التي تتكرر في العينة التي رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من خطاب التسامح بدرجة متوسطة (46.6%)، بينما رأت العينة نفسها أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي الآخر بدرجة متوسطة وبنسبة (50.5%)، في الوقت الذي أجابت فيه وبنسبة (45.8%) أنها أذكت خطاب العنف وإقصاء الآخر.

ويلاحظ أن العينة التي أجابت بأن الثورات قد عززت من خطاب التسامح(17.6%) هبطت نحو 6 درجات عندما رأت أن الثورات والاحتجاجات عززت من احترام الرأي (11.3%)، وهي ذات النسبة التقريبية عندا إجابتها على مدى مساهمة الثورات والاحتجاجات في إذكاء خطاب الكراهية (11%).

إن معطيات إجابات العينة تكشف عن أن الثورات والاحتجاجات الشعبية قد عززت من خطاب العنف مقابل تعزيزها لخطابي التسامح واحترام الرأي الآخر، وبنسب بدت متقاربة الى حد بعيد جدا، مما يعني أن مجتمع الثورات والاحتجاجات العربية لا يزال واقعا تحت تأثير التحولات الداخلية، ولم يحسم بعد النتائج باتجاه التسامح وحرية التعبير في الوقت الذي رافقهما ارتفاع في خطاب العنف والدعوة لإقصاء الآخر.

الجدول رقم (1): مساهمة الثورات والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبير وإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر

البنـــــــــد	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لم تساهم على الإطلاق	رفض الإجابة	الوسط الحسابي %
تعزيز خطاب التسامح	15.6	46.6	19.3	17.6	0.9	53.6
تعزيز احترام الرأي الآخر وحريته في التعبير	18.2	50.5	19.3	11.3	0.7	58.7
إذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر	23.4	45.8	18.0	11.1	1.7	61.0

1- 2: دور الإعلام في «سوريا ومصر وتونس والأردن» في إذكاء خطاب الكراهية عام: 2013

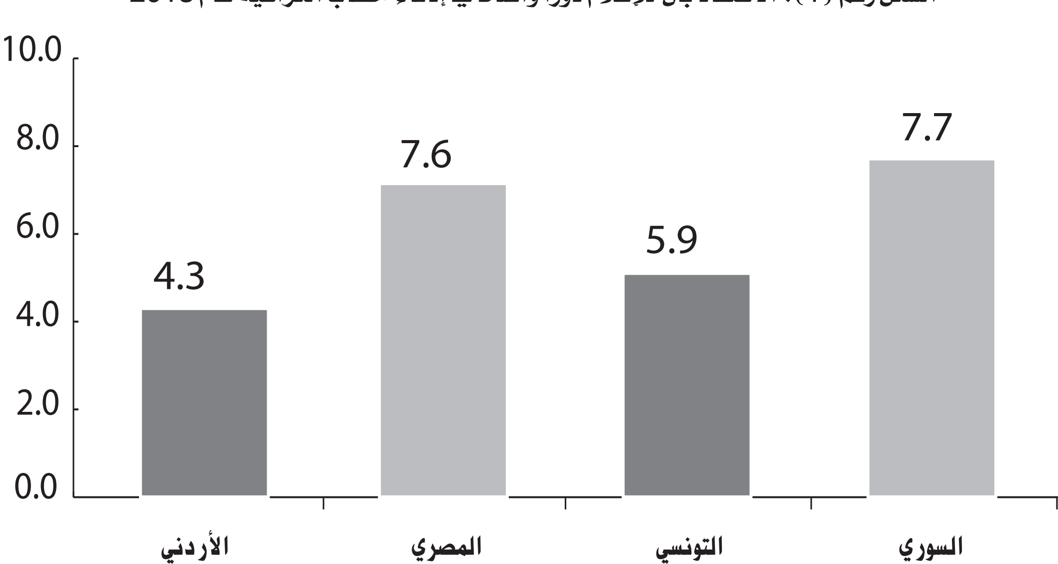
جاء الأردن في المرتبة الأخيرة في إجابات العينة المستطلعة على سؤال عن دور الإعلام في كل من تونس ومصر وسوريا والأردن في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013، فقد رأى (4.3%) أن الإعلام الأردني عمل على إذكاء خطاب الكراهية، بينما احتل الإعلام السوري المرتبة الأولى وبنسبة (7.7%)، وجاء في المرتبة الثانية الإعلام المصري وبنسبة متقاربة جدا مع الإعلام السوري (7.6%)، بينما احتل الإعلام التونسي المرتبة الثالثة وبنسبة (5.9%).

إن الشكل رقم (1) التالي يكشف تماما أن نسب دور الإعلام في إذكاء خطاب الكراهية في كل من مصر وسوريا بدت متقاربة تماما، بينما تأخر هذا الدور في تونس وبنسبة قليلة، في حين بقي الأردن بعيدا بنسبة كبيرة عن الدول الثلاث الأخرى.

ومع ذلك فان إجابات العينة المستطلعة لا تنفي وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني، إلا انه لم يصل إلى مرتبة ما هو عليه في تونس وهي أقرب الدول إلى الأردن من حيث النسبة.

إن هذه المعطيات تكشف تماما أن دول الثورات التي لا تزال منخرطة في صراعاتها الداخلية تشهد حضورا واضحا لخطاب الكراهية في وسائل إعلامها المختلفة، ولربما يعود ذلك إلى عدم انحياز الإعلام تجاه القوى المتصارعة.

الشكل رقم (1): الاعتقاد بأن للإعلام دوراً واضحاً في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013



1ـ3: دور الإعلام «سوريا ومصر وتونس والأردن» في تعزيز قيم التسامح عام: 2013

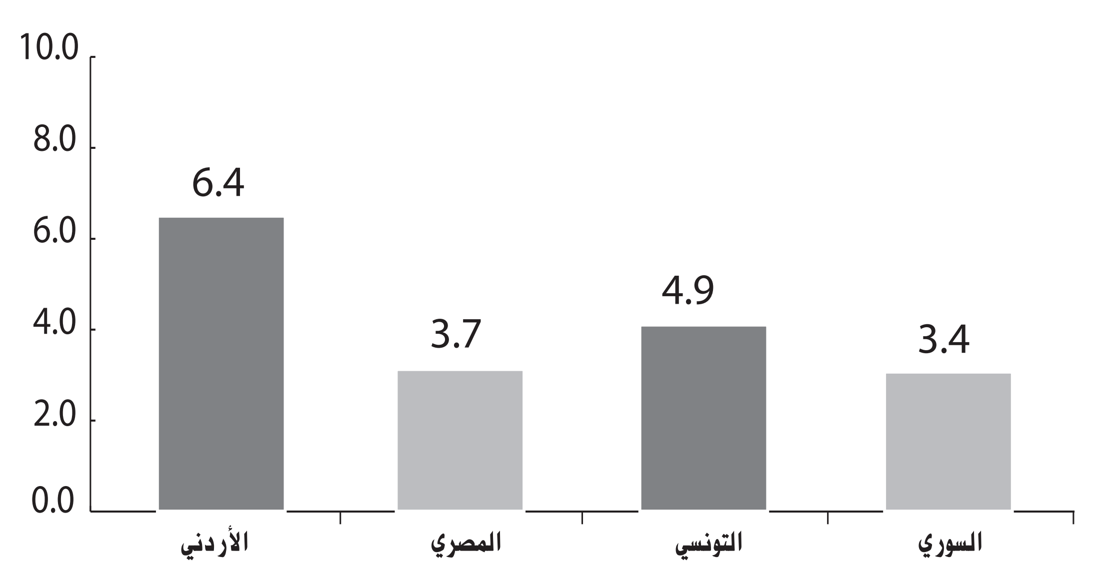
جاء الأردن في المرتبة رقم (1) وبنسبة (6.4%) في إجابة العينة المستطلعة عن اعتقادها بالدور الواضح للإعلام في تعزيز قيم التسامح سنة . 2013

ويكشف الشكل رقم (2) أن سوريا حلت في المرتبة الرابعة والأخيرة وبنسبة (3.4%) فيما حلت مصر في المتربة الثالثة وبنسبة (3.7%) بينما حلت تونس في المرتبة الثانية بعد الأردن وبنسبة (4.9%).

ويلاحظ أن إجابات العينة المستطلعة رأت أن دور الإعلام في تعزيز قيم التسامح في سوريا ومصر وبسبب الصراع الدائر فيهما لا يزال دورا ضعيفا.



الشكل رقم (2): الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز قيم التسامح عام 2013



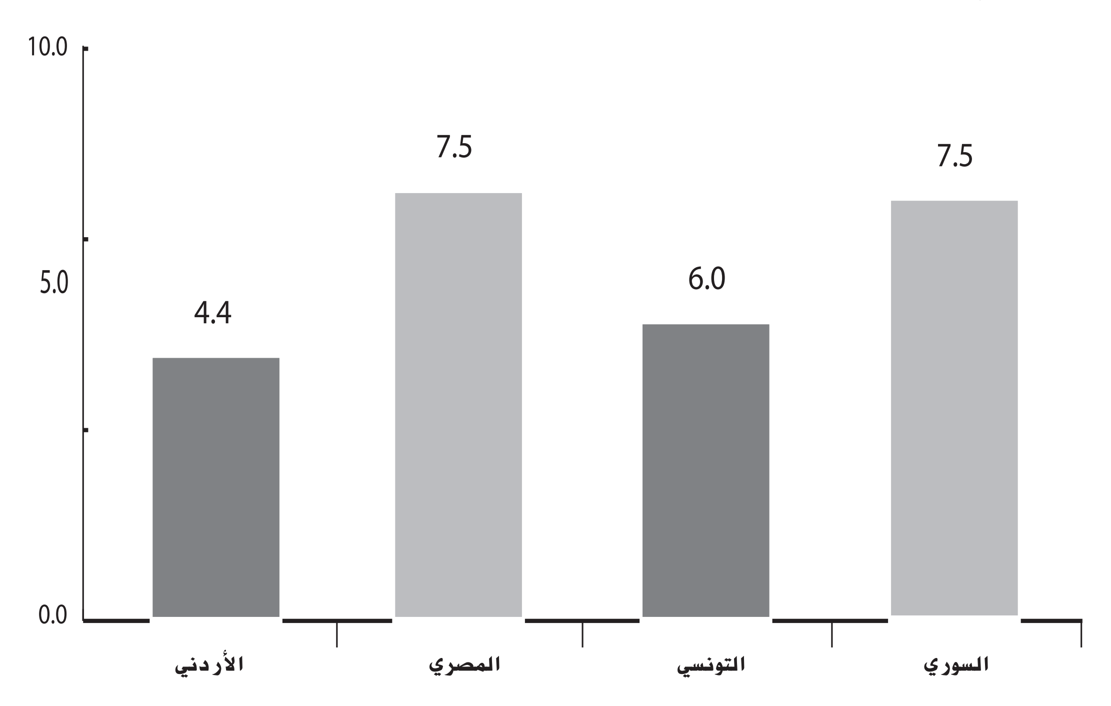
1ـ4: الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في الدعوة لإقصاء الآخر عام: 2013

من الواضح أن متلازمة خطاب الكراهية وعدم التسامح ستقود حتما الى نتائج أخرى من بينها الدعوة لإقصاء الآخر الذي يعتبر مرفوضا ويتوجب إخراجه من اللعبة السياسية، وهذا ما بدا واضحا في إجابات العينة التي تعتقد ان الإعلام في مصر وسوريا كان له دور واضح في الدعوة لإقصاء الآخر.

ويلاحظ أن نسبة هذا الاعتقاد لدى العينة المستجيبة تساوت في هذا الجانب تماما تجاه سوريا ومصر وبنسبة واحدة وهي (7.5%)، بينما جاءت تونس في المرتبة الثانية وبنسبة (6%) وبفارق (1.5%) عن مصر وسوريا.

ووفقا للشكل رقم (3) التالي فإن الأردن جاء في المرتبة الأخيرة من بين الدول الأربعة وبنسبة (4.4%) وفقا لإجابات العينة، وهي إجابة لا تنفي بالمطلق وجود دور للإعلام الأردني في الدعوة لإقصاء الآخر إلا أنها تبقى نسبة متدنية إذا ما قيست إلى كل من سوريا ومصر وتونس.

الشكل رقم (3): الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في الدعوة لإقصاء الآخر عام 2013

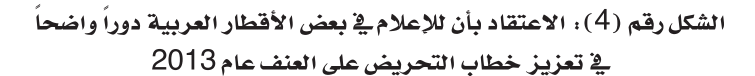


1 ـ 5: الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز خطاب التحريض على العنف عام: 2013

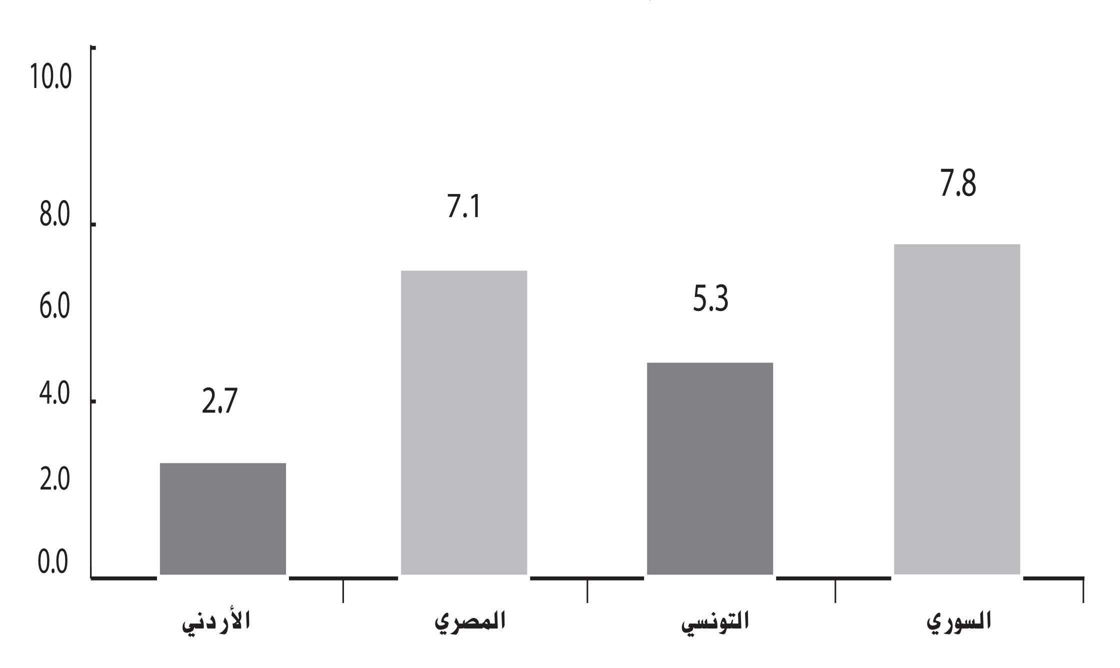
رأت العينة المستجيبة أن دور الإعلام واضح تماما في تعزيز خطاب التحريض على العنف في سوريا ومصر بدرجة كبيرة، لكنهما لم تستقرا حتى الآن، ولا تزالان تعيشان صراعات داخلية عنفية، فيما سوريا تشهد حربا حقيقية، مما يشكل بيئة حاضنة تماما لخطاب التحريض على العنف.

ويكشف الشكل رقم (4) أن دور الإعلام في تعزيز خطاب التحريض على العنف في سوريا يحتل المرتبة الأولى وبنسبة (7.8%)، تليها مصر وبنسبة متقاربة بلغت (7.1%).

واحتلت تونس المرتبة الثالثة بنسبة تحريض على العنف بلغت (5.3%)، في حين بلغ دور الإعلام في التحريض على العنف في الأردن نسبة متدنية جدا بلغت (2.7%).



الشكل رقم (4): الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز خطاب التحريض على العنف عام 2013



1ـ 6: درجة الاعتقاد بأن الصراعات السياسية ساهمت في تعزيز خطاب الكراهية:

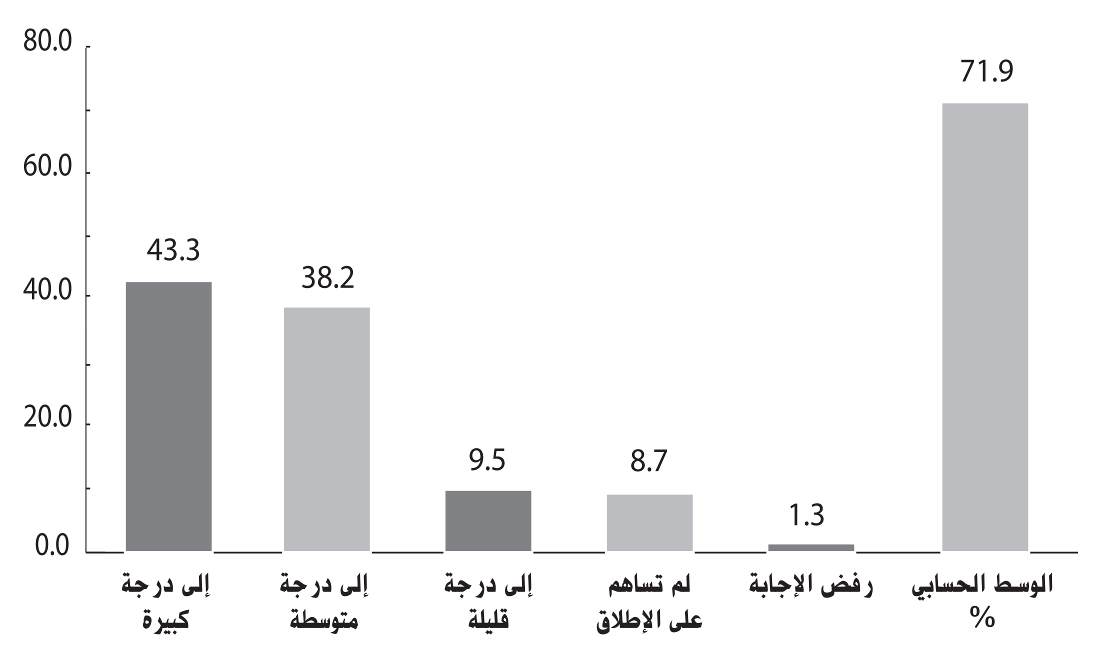
رأى (42.3%) من العينة المستجيبة أن الصراعات السياسية ساهمت بدرجة كبيرة في تعزيز خطاب الكراهية، بينما رأى (38.2%) أن تلك الصراعات ساهمت بدرجة متوسطة في تعزيز ذلك الخطاب، مقابل (9.5%) رأت أن تلك الصراعات ساهمت بدرجة قليلة.

ورأى (8.7 %) فقط من العينة المستجيبة بأن الصراعات لم تساهم على الإطلاق في تعزيز خطاب الكراهية، في الوقت الذي رفض فيه (1.3%) الإجابة على السؤال.

ووفقا للشكل رقم (5) ونتائجه فإن (90%) من إجابات العينة ترى أن الصراعات السياسية قد ساهمت بدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة) في تعزيز خطاب الكراهية، وهي نسبة عالية جدا، تكشف عن أن خطاب الكراهية يتلازم عادة مع الصراعات السياسية واستحقاقاتها.



الشكل رقم (5): درجة الاعتقاد بأن الصراعات السياسية ساهمت في تعزيز خطاب الكراهية



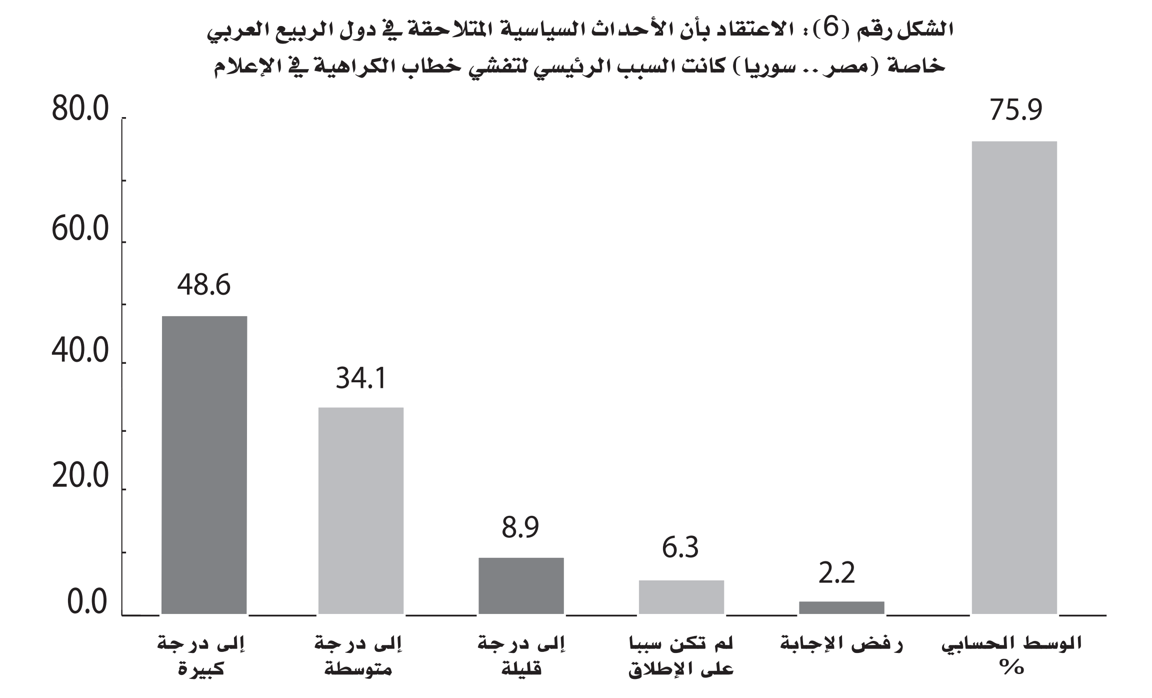
7.1: الاعتقاد بأن الأحداث السياسية المتلاحقة في دول الربيع العربي، خاصة (مصر .. سوريا) كانت السبب الرئيسي لتفشي خطاب الكراهية في الإعلام:

وحول أثر الأحداث السياسية المتلاحقة في دول الربيع العربي وخاصة في مصر وسوريا وأثرها في تفشي خطاب الكراهية في الإعلام أفاد (48.6%) من العينة المستجيبة بأنها أثرت بدرجة كبيرة، وأفاد (34.1%) بأنها أثرت بدرجة متوسطة، بينما أفاد (8.9%) بأنها أثرت بدرجة قليلة.

ولم ير (6.3%) من العينة المستجيبة أي تأثير لها على الإطلاق، فيما رفض (2.2%) الإجابة على السؤال.

إن معطيات الشكل رقم (6) تكشف عن أن (91.6%) من إجابات العينة المستطلعة ترى أن الأحداث السياسية في دول الربيع العربي وخاصة في سوريا ومصر كانت السبب وراء تفشي خطاب الكراهية في الإعلام وبدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة).

الشكل رقم (6): الاعتقاد بأن الأحداث السياسية المتلاحقة في دول الربيع العربي خاصة (مصر .. سوريا) كانت السبب الرئيسي لتفشي خطاب الكراهية في الإعلام



1ـ8: الاعتقاد بأن الخلافات الدينية و المذهبية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية:

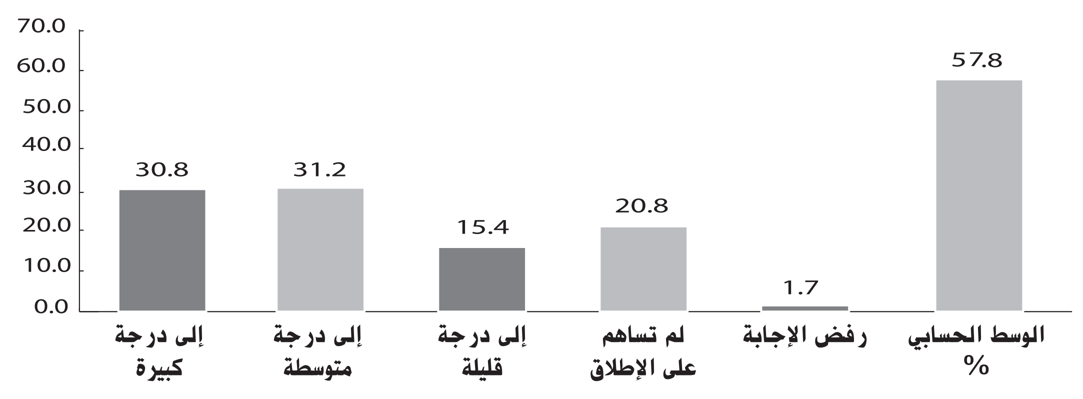
وحول اعتقاد العينة بأن الخلافات الدينية قد ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية أفاد (30.8%) بأنها ساهمت بدرجة كبيرة، وأفاد (31.2%) بأنها ساهمت بدرجة متوسطة، بينما رأى (15.4%) بأنها ساهمت بدرجة قليلة، ورأى (20.8%) بأنها لم تساهم على الإطلاق، ورفض (1.7%) الإجابة.

أما فيما يتعلق بالاعتقاد بأن الخلافات الدينية والمذهبية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية، فقد جاء كوسط حسابي بنسبة (58%)، توزعت ما بين (31%) بدرجة كبيرة، و(31.2%) بدرجة متوسطة، و(15.4%) بدرجة قليلة.

إن مجموع من يرى من العينة المستجيبة أن الخلافات الدينية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية بلغت نسبتهم (77.4%) بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة، وهي نسبة أقل من نسبة من رأى أن الخلافات السياسية هي التي ساهمت كثيرا في تفشي خطاب الكراهية خاصة الصراعات في سوريا ومصر.



الشكل رقم (7): إلى أي درجة تعتقد ان الخلافات الدينية والمذهبية ساهمت في إذكاء خطاب الكراهية؟



1 ـ 9: درجة الاعتقاد بأن الأحزاب (الدينية والقومية والليبرالية واليسارية) كانت سبباً لانتشار خطاب الكراهية عام : 2013

تفاوتت رؤية العينة المستجيبة تجاه أي الأحزاب التي كانت سببا لانتشار خطاب الكراهية عام 2013، ويمكن إجمال إجابات العينة في المحاور التالية:

2 - 1 - 9الأحزاب الدينية :

جاءت الأحزاب الدينية في الدرجة الأولى «جدول رقم 8» كسبب لانتشار خطاب الكراهية عام 2013، فقد أجاب (31.5%) من العينة المستجيبة بأنها ساهمت بدرجة كبيرة، وأفاد (33.8%) بأنها ساهمت بدرجة متوسطة، وأجاب (17.6%) بأنها ساهمت بدرجة قليلة، فيما رأى (15.4%) بأنها لم تكن سببا على الإطلاق.

ويبلغ مجموع من يرى أن الأحزاب الدينية ساهمت في انتشار خطاب الكراهية (82.9%) بدرجة كبيرة جدا ومتوسطة وقليلة، وهي نسبة مرتفعة جدا.

3ـ1ـ9: الأحزاب القومية :

رأت العينة المستجيبة أن الأحزاب القومية «جدول رقم 8» قد ساهمت بدرجة متوسطة في انتشار خطاب

الكراهية وبدرجة متوسطة بلغت (38.4%)، بينما رأى (23.9%) بأنها ساهمت بدرجة قليلة، فيما رأى (17%) بأنها ساهمت بدرجة كبيرة، بينما رأى (18.9%) بأنها لم تساهم على الإطلاق، بينما رفض (1.7%) الإجابة.

ويبلغ مجموع من يرى من العينة المستجيبة أن الأحزاب القومية كانت سببا في انتشار خطاب الكراهية (79.4 %) وهي نسبة أقل من النسبة المتعلقة بالأحزاب الدينية.

4.1.9: الأحزاب اليسارية:

انخفضت نسبة من يرى من العينة المستجيبة أن الأحزاب اليسارية كانت سببا في انتشار خطاب الكراهية «شكل رقم 8» بشكل واضح عن الأحزاب الدينية والقومية، فقد رأى (33.4 %) أنها كانت سببا بدرجة متوسطة، ورأى (27.5%) أنها كانت سببا بدرجة قليلة، فيما رأى (15.2%) أنها كانت سببا بدرجة كبيرة.

وارتفعت نسبة من يرى أنها لم تكن سببا على الإطلاق إلى (20.8%) مقارنة بالأحزاب القومية والدينية، كما ارتفعت نسبة الرافضين على الإجابة من (1.7%) للأحزاب الدينية والقومية لتصل إلى (3%).

وبلغت نسبة من رأى في الأحزاب اليسارية أنها كانت سببا في انتشار خطاب الكراهية (69.4%) وهي نسبة أقل بكثير من ذات النسب التي حصلت عليها كل من الأحزاب الدينية (82.9%) والقومية (79.4%).

5.1.9: الأحزاب الليبرالية:

حلت الأحزاب الليبرالية في إجابات العينة المستطلعة آراؤهم حول دور الأحزاب في انتشار خطاب الكراهية في المرتبة الثالثة بعد الأحزاب الدينية والقومية، فقد رأى ما نسبته (75%) أن الأحزاب الليبرالية كانت سببا في انتشار خطاب الكراهية عام 2013 بدرجات كبيرة ومتوسطة وقليلة. ووفقا لمعطيات الجدول (8) فقد رأى (34.1%) بأن الأحزاب الليبرالية قد كانت سببا في انتشار خطاب الكراهية بدرجة متوسطة، بينما رأى (28%) بأنها كانت سببا بدرجة قليلة، فيما رأى (13%) بأنها كانت سببا بدرجة كبيرة.

ورأى (20.8%) بأنها لم تكن سببا على الإطلاق، بينما رفض الإجابة (4%). إن معطيات الجدول رقم (8) تكشف أن الأحزاب الدينية حصلت على الدرجة الأولى باعتبارها سببا في انتشار خطاب الكراهية وبنسبة إجمالية بلغت (82.9%)، تليها في المرتبة الثانية الأحزاب القومية وبنسبة بلغت (79.4%)، وحلت في المرتبة الثالثة الأحزاب الليبرالية وبنسبة بلغت (75%)، بينما حلت الأحزاب اليسارية في المرتبة الرابعة والأخيرة وبنسبة (69.4%).

ويتضح من توجهات العينة المستجيبة بأنها ترى في الخطاب الديني للأحزاب الدينية دورا كبيرا في انتشار خطاب الكراهية، وتتساوى تلك النسبة تقريبا وبفارق ضئيل مع دور الأحزاب القومية، إلا أن الفارق يبدو كبيرا بين الدرجة التي تقف فيها الأحزاب الدينية والقومية والليبرالية، وبين الدرجة التي تقف فيها الأحزاب اليسارية التي حلت في المرتبة الرابعة. ويعني ذلك أن العينة المستجيبة ترى في خطاب الأحزاب اليسارية بأنه الأقل سببا في انتشار خطاب الكراهية من بين الأحزاب ذات التوجهات الدينية والقومية والليبرالية، وهي إجابات تستند على ما يجري في مصر وسوريا تحديدا، ففي مصر تتصارع التوجهات الحزبية الأربع «الدينية والقومية واليسارية والليبرالية»، وكذلك حال الصراع في سوريا، ومن هنا جاءت إجابات العينة المستجيبة من واقع وإرهاصات واقع الصراع وتياراته السياسية في كل من القاهرة ودمشق.

الجدول رقم (8): درجة الاعتقاد بأن الأحزاب (الدينية ..) كانت سبباً لانتشار خطاب الكراهية عام 2013

البنـــــــــــد	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لم تكن سببا على الاطلاق	رفض الإجابة	الوسط الحسابي %
الدينيـــــــــة	31.5	33.8	17.6	15.4	1.7	60.9
القوميـــــــــة	17.1	38.4	23.9	18.9	1.7	51.6
اليساريـــــــة	15.2	33.4	27.5	20.8	3.0	48.1
الليبراليـــــة	13.0	34.1	28.0	20.8	4.1	47.0

10ـ1: تعريف خطاب الكراهية في الإعلام:

حتى تتضح مفاهيم خطاب الكراهية ومعانيه لدى العينة المستطلعة، وما الذي يفهمونه من دلالات هذا الخطاب وضع هذا السؤال لتحديد المفاهيم المفاتيح لدى العينة المستطلعة.

10ـ1ـ1: التحريض على إقصاء الآخر:

عرَّف (86.6%) من العينة المستطلعة بأن خطاب الكراهية هو (التحريض على الآخر) وهي أعلى نسبة تعريف حصلت عليها باقي التعريفات الأخرى، في حين رفض هذا التعريف ما نسبته (9.3%) وهي أدنى نسبة رفض حصل عليها هذا التعريف من باقي التعريفات الأخرى، في حين رفض الإجابة (4%) هي ثاني أعلى نسبة رفض للإجابة على السؤال.

10ـ1ـ2: استخدام أوصاف وشتائم في التعامل مع الآخر:

وافق على هذا التعريف (81.8%) من مجموع العينة المستجيبة باعتبار أن خطاب الكراهية لديهم يعني «استخدام أوصاف وشتائم في التعامل مع الآخر»، بينما رفض هذا التعريف (14.5%) من العينة المستجيبة، ورفض الإجابة على هذا السؤال (3.7%) من مجموع العينة المستجيبة.

ويأتي هذا التعريف في الدرجة الثانية من حيث فهم العينة المستجيبة لمعنى خطاب الكراهية.

10ـ1ـ3: الحض على رفض التسامح:

أجاب (80.7%) من العينة المستطلعة بأن «خطاب الكراهية» يعني لهم «الحض على رفض التسامح»، بينما رفض هذا المفهوم (16%) من العينة المستجيبة، فيما رفض (3.3%) الإجابة على السؤال.

وحصل هذا المفهوم على الدرجة الثالثة من بين المفاهيم التي رأت العينة المستطلعة أنها تعني «خطاب الكراهية» بالنسبة لهم.

10.1.4: استخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى:

جاء تعريف «خطاب الكراهية» لدى العينة المستطلعة بأنه «استخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى» في المرتبة الرابعة من حيث تبني العينة لمفاهيم ومدلولات خطاب الكراهية بعد أن وافق (80%) منها على هذا المفهوم، بينما أجاب بـ«لا» ما نسبته (15.4%)، ورفض الإجابة على السؤال (4.6%).

10.1.5: الحض على استخدام العنف ضد الآخر:

جاء هذه التعريف لـ«خطاب الكراهية» في المرتبة الخامسة والأخيرة من بين مجموع التعريفات التي تضمنها الاستطلاع، فقد وافق (75.5%) من العينة المستطلعة على ان هذا التعريف هو التعريف الذي يفهمونه من «خطاب الكراهية»، بينما رفض هذا التعريف (21.5%) من العينة المستطلعة، وهي أعلى نسبة رفض للتعريفات، فيما رفض (3%) الإجابة على السؤال.

إن الجدول رقم (9) يكشف أن العينة المستطلعة تعرف خطاب الكراهية بأنه «التحريض على إقصاء الآخر»، وهو التعريف الذي حظي بالدرجة الأولى في تعريفات العينة المستطلعة، وجاء تعريف «استخدام أوصاف وشتائم في التعامل مع الآخر» في المرتبة الثانية، وجاء تعريف «الحض على رفض التسامح» في المرتبة الثالثة، وجاء تعريف «استخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى» في المرتبة الرابعة، فيما جاء تعريف «الحض على استخدام العنف ضد الآخر» في المرتبة الخامسة والأخيرة.

إن مجمل هذه التعريفات والمعاني تنطبق مع مجموع الاجتهادات الدولية في وضع تعريف محدد وواضح لـ«خطاب الكراهية»، إلا أن إجابات العينة المستطلعة بدت وكأنها تخلط بين المفاهيم وبين الأدوات والأهداف التي يستخدمها ويسعى لتحقيقها أصحاب خطاب الكراهية ضد الآخر.

الجدول رقم (9): تعريف خطاب الكراهية بالإعلام، بأنه (الحض على استخدام العنف ضد الآخر .....)

التعاريـــــــــف	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
الحض على استخدام العنف ضد الآخر	75.5	21.5	3	100
الحض على رفض التسامح	80.7	16.1	3.3	100
التحريض على إقصاء الآخر	86.6	9.3	4.1	100
إستخـدام أوصـاف وشتائـم في التعامـل مـع الآخـــر	81.8	14.5	3.7	100
إستخدام الدين والمذاهب لمحاربة وجهة النظر الأخرى	80	15.4	4.6	100

1 ـ 11: الاعتقاد بأن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ساهم في تعزيز خطاب الكراهية:

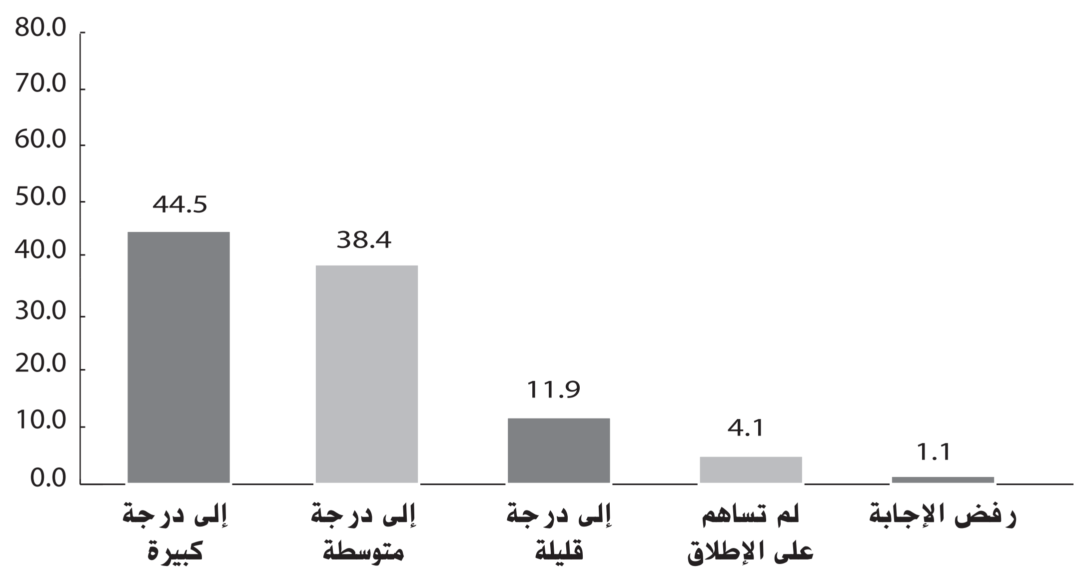
رأى (44.5%) من العينة المستطلعة أن انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز خطاب الكراهية، ورأى (38.4%) أن هذا الانتشار قد ساهم بتعزيز خطاب الكراهية بدرجة متوسطة، و(11.9%) من العينة رأوا أن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد ساهم بتعزيز خطاب الكراهية بدرجة قليلة.

ورأى (4.1%) فقط من المستجيبين بأنها لم تساهم على الإطلاق في تعزيز خطاب الكراهية، ورفض الإجابة على السؤال (1.1%).

إن معطيات الجدول رقم (10) تكشف أن نسبة عالية جدا من آراء المستطلعين ترى أن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل ساهمت بتعزيز خطاب الكراهية بدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة) وبنسبة إجمالية وصلت إلى (94.8%).



الشكل رقم (10): الاعتقاد بأن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ساهم في تعزيز خطاب الكراهية



1.12: وسائل إشاعة خطاب الكراهية في الأردن:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن الفيس بوك هو أكثر وسائل الإعلام إشاعة لخطاب الكراهية في الأردن وبنسبة وصلت إلى (30.5%)، يليه في المرتبة الثانية وسائل الإعلام الإلكتروني وبنسبة (26.0%).

وجاء التويتر في المرتبة الثالثة ـ وفقا لمعطيات الجدول رقم 11 ـ من حيث الوسائل الأكثر إشاعة لخطاب الكراهية في الأردن وبنسبة (14.5%)، وفي المرتبة الرابعة جاء اليوتيوب وبنسبة (9%)، وحل في المرتبة الخامسة التلفزيون وبنسبة (6.7%)، وفي المرتبة السادسة الإذاعة وبنسبة (5%)، وفي المرتبة السابعة جاءت الصحافة المكتوبة وبنسبة (4.8%).

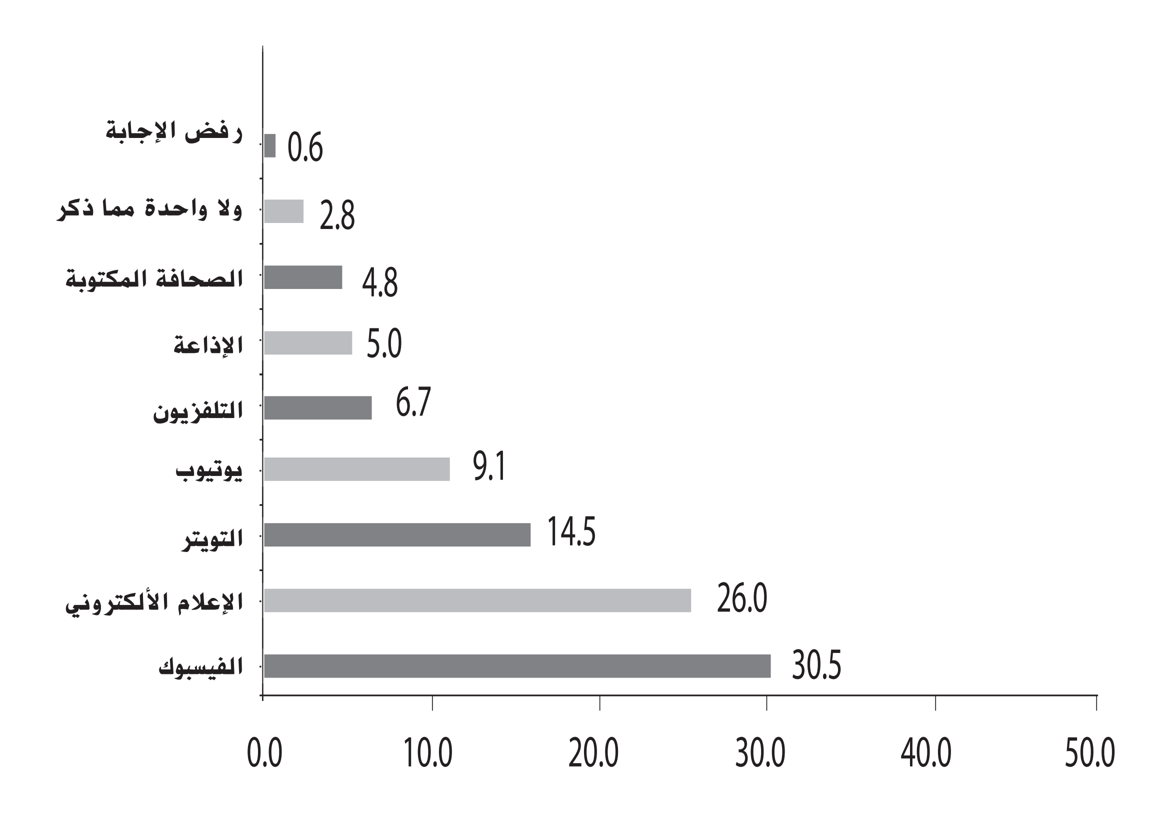
ورأى (2.8%) بأن وسائل إشاعة خطاب الكراهية ليست تلك الوسائل الإعلامية السابقة «الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب، الإعلام الإلكتروني، التلفزيون، الإذاعة، الصحافة المكتوبة» وأجابوا «لا شيء مما ذكر»، وكانت نسبة الرافضين للإجابة على هذا السؤال متدنية جدا وبنسبة بلغت (0.6%) فقط.

إن إجابات العينة المستطلعة التي رأت في الفيس بوك أكثر الوسائل إشاعة لخطاب الكراهية في الأردن

تعود في الأساس إلى الانتشار الكبير لمستخدمي الفيس بوك في الأردن، فضلا عن سهولة التعامل معه، وانفتاحه التام، وعدم وجود أية رقابة عليه، مما أبقاه مفتوحا تماما لكل الآراء سواء تلك التي تحض على الكراهية أو تلك التي تدعو لنقيضها.

ولا تبدو هذه النتيجة المتعلقة بالأردن مفاجئة، فإن العديد من الدراسات الإقليمية والدولية ومسوحات الرأي العام خرجت بذات النتيجة من كون الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي هي اكثر الوسائل إشاعة لخطاب الكراهية لأن لا كلفة استخدام لها، فضلا عن سهولة التعامل معها، وانتشار خدمات الإنترنت والاتصال ورخص ثمنها، إلى جانب الانتشار الكبير والواسع لأجهزة الاتصال الخلوية الذكية التي أتاحت لمستخدميها سهولة الاتصال بشبكة الإنترنت والتعامل السريع والوصول السهل لوسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها.

الشكل رقم (11): الوسائل الأكثر إشاعة لخطاب الكراهية في الأردن؟



13.1: الاعتقاد بأن تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية يعود إلى العديد من الأسباب:

تنوعت إجابات العينة المستطلعة حول أسباب تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، بدءا من ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين الذي جاء في المرتبة الأولى وانتهاء بتوجيه وتحريض الأجهزة الأمنية الذي جاء في المرتبة الأخيرة.

13.1.1: ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين:

رأت العينة المستطلعة أن ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين هو السبب الأول في تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، وجاء هذا السبب في المرتبة الأولى من بين الأسباب وأجاب بنعم على هذا السؤال (76.4%)، بينما أجاب بـ«لا» ما نسبتهم (21.9%)، ورفض الإجابة على السؤال (1.7%).

13.1.2: ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية:

جاء ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية لدى الإعلاميين في المرتبة الثانية كأحد الأسباب في تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية وبنسبة بلغت (73.5%) أجابوا بنعم، بينما اجاب بـ«لا» ما نسبتهم (24.1%)، ورفض الإجابة على السؤال (2.4%).

13.1.3: غياب مدونات السلوك المهني الناظمة لعمل الصحفيين ووسائل الاعلام:

جاء غياب مدونات السلوك المهني الناظمة لعمل الصحفيين ووسائل الاعلام في المرتبة الثالثة في إجابات العينة المستطلعة المتعلقة بأسباب تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، فقد أجاب بنعم (71.4%)، بينما أجاب (26.9%) بـ«لا» لأنهم لم يروا أن هذا أحد الأسباب التي دعت وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية، ورفض (1.7%) الإجابة على السؤال.

13.1.4: ضعف الوعي الحقوقي للإعلاميين:

رأى (70%) من العينية المستطلعة أن ضعف الوعي الحقوقي للإعلاميين هو أحد أسباب تبني وسائل

الإعلام لخطاب الكراهية، في حين لم ير (27.3%) من المستجيبين أن هذا يشكل سببا لتبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، فيما رفض (1.7%) الإجابة على هذا السؤال.

13.1.5: ارتباط الإعلاميين بالحكومة وبالأحزاب وعدم استقلاليتهم:

أجاب (67%) من العينة المستطلعة بنعم على أن ارتباط الإعلاميين بالحكومة وبالأحزاب وعدم استقلاليتهم هو أحد الأسباب لتبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، بينما أجاب بلا (29.7%)، ورفض الإجابة على السؤال (3.3%).

13.1.6: ثقافة المجتمع وقيمه:

رأى (65.3%) من العينة المستطلعة أن ثقافة المجتمع وقيمه هي أحد الأسباب التي تدفع وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية، وقد جاءت تأثيرات ثقافة المجتمع في المرتبة الخامسة كأحد الأسباب التي تدفع بالإعلام لتبني خطاب الكراهية، في حين أجاب (32.5%) بلا، لكونهم لا يرون أن ثقافة المجتمع وقيمه تحض على الكراهية أو تحمل في مضامينها خطاب كراهية، بينما رفض الإجابة على السؤال (2.2%).

13.1.7: موقف ووعي الإعلاميين أنفسهم:

رأى (63%) من العينة المستجيبة أن موقف ووعي الإعلاميين أنفسهم يشكل أحد الأسباب التي تدفع بوسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية، ورفض الموافقة على ذلك (34%)، ورفض الإجابة على السؤال (2.8%).

13.1.8: شحن التيارات والأحزاب الدينية للإعلاميين:

رأى (60%) من العينة المستطلعة أن شحن التيارات والأحزاب الدينية للإعلاميين هو أحد أسباب تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، مقابل (36.4%) لم يوافقوا على ذلك وأجابوا بـ«لا»، بينما رفض الإجابة على السؤال (3.5%) من مجموع العينة المستطلعة.

13.1.9: ضغوط دولية وإقليمية:

رأى (55%) من العينة المستطلعة أن أحد أسباب تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية هي الضغوط الدولية والإقليمية، إلا أن (41.2%) من المستجيبين رفضوا ذلك، كما رفض (3.7%) الإجابة على السؤال.

13.1.10: توجيهات وتحريض الحكومة لوسائل الإعلام:

أجاب (52%) من العينة المستطلعة بأن الحكومة توجه وتحرض وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية، بينما رفض (44.9%) ذلك، ورفض الإجابة على السؤال (3%).

13.1.11: توجيهات وتحريض الأجهزة الأمنية:

جاءت اعتقادات العينة المستطلعة بأن الأجهزة الأمنية تقوم بتحريض وسائل الإعلام لتبني خطاب الكراهية في المرتبة الأخيرة من اعتقادات العينة لأسباب تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية، فقد رأى (49.2%) فقط من العينة أن الأجهزة الأمنية تقوم بهذا التحريض، كما جاءت نسبة الرافضين لذلك مرتفعة جدا وبنسبة (46.4%)، كما جاءت نسبة الرافضين للإجابة على هذا السؤال مرتفعة أيضا إذ بلغت نسبتهم (4.3%).

الجدول رقم (12): الاعتقاد بأن تبني وسائل الإعلام لخطاب الكراهية يعود إلى العديد من الأسباب

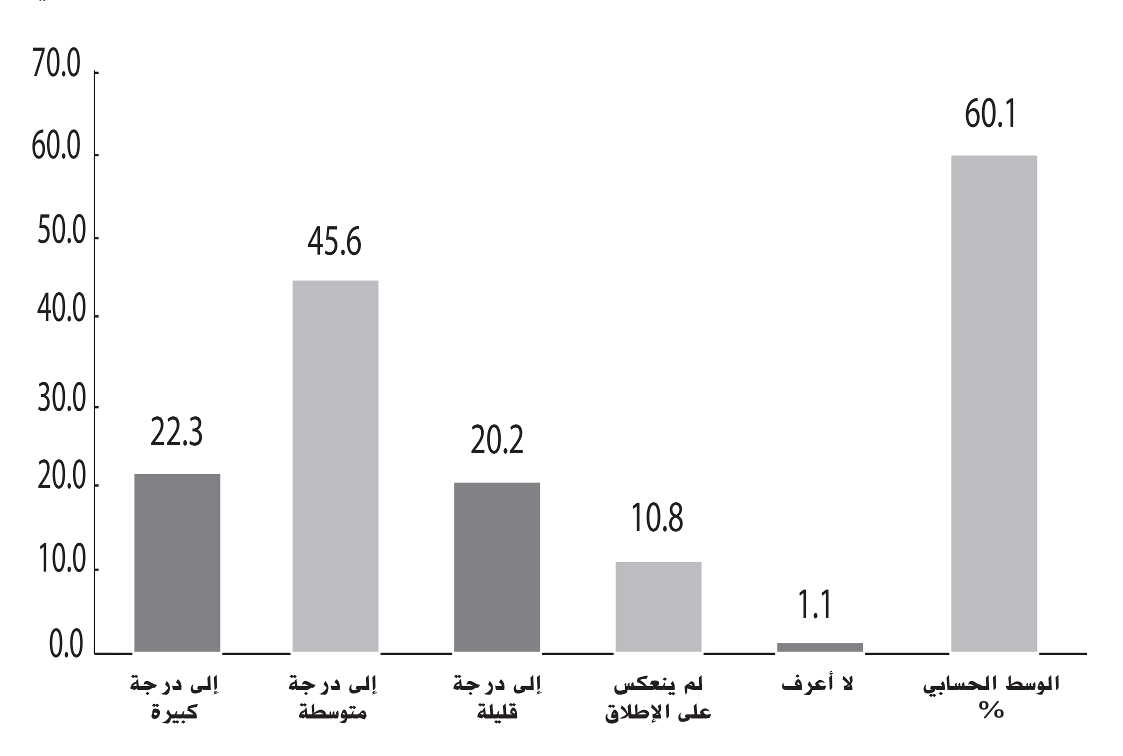
الأسباب	نعم	لا	رفض الإجابة
موقف ووعي الإعلاميين أنفسهم	63.1	34.1	2.8
توجيهات وتحريض الحكومة لوسائل الإعلام	52.1	44.9	3.0
توجيهات وتحريض الأجهزة الأمنية	49.2	46.4	4.3
شحن التيارات والأحزاب الدينية للإعلاميين	60.1	36.4	3.5
ثقافة المجتمع وقيمه	65.3	32.5	2.2
إرتباط الإعلاميين بالحكومة وبالأحزاب وعدم استقلاليتهم	67.0	29.7	3.3
ضعف الوعي الحقوقي للإعلاميين	70.9	27.3	1.7
ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية	73.5	24.1	2.4
ضغوط دولية وإقليمية	55.1	41.2	3.7
غياب مدونات السلوك المهني الناظمة لعمل الصحفيين ووسائل الإعلام	71.4	26.9	1.7
ضعف الاحتراف المهني عند الإعلاميين	76.4	21.9	1.7

14.1: درجة الاعتقاد بأن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام في البلدان العربية انعكس على الإعلام الأردني:

يعتقد (45.6%) من العينة المستطلعة أن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام في البلدان العربية انعكس على الإعلام الأردني بدرجة متوسطة، مقابل (22.3%) يعتقدون بأنه انعكس بدرجة كبيرة، مقابل (20.2%) يعتقدون أنه انعكس بدرجة قليلة.

وفي الوقت الذي أجاب فيه (10.8%) من العينة بأن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام في البلدان العربية لم ينعكس على الإطلاق في الإعلام الأردني، فإن مجموع من يرون أنه انعكس بدرجات (كبيرة، متوسطة، قليلة) يصل (88%) وهي نسبة مرتفعة بشكل كبير «الشكل رقم 13».

الشكل رقم (13): درجة الاعتقاد بأن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام في البلدان العربية انعكس على الإعلام الأردني



1ـ 15: أسباب تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني (تعثر مسار الإصلاح في الأردن):

تباينت آراء العينة المستطلعة حول الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، بين من يرى فيها أسبابا اقتصادية ومعيشية، وبين من يردها الى ازمة اللاجئين السوريين وصولا الى أداء مجلس النواب وتعثر المسار الإصلاحي، أو للصراع بين الحكومة والحركة الإسلامية «الإخوان المسلمين».

15.1.1 : الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس في الأردن :

إن الغالبية العظمى من العينة المستجيبة ترى أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس في الأردن تأتي في المرتبة الأولى من حيث أسباب تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني وبنسبة مرتفعة جدا وصلت إلى (82.6%)، بينما رفض (15.2%) ذلك، ورفض (2.2%) الإجابة على السؤال «معطيات الجدول رقم 14».

15.1.2 : تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في الأردن :

رأى (79.2%) من العينة المستطلعة أن تفاقم أزمة اللاجئين السوريين عززت من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، بينما رفض (18.9%) ذلك، ورفض الإجابة (2%).

15.1.3 : أداء وممارسات مجلس النواب :

أن نسبة كبيرة جدا من إجابات العينة المستطلعة ترى أن أداء وممارسات مجلس النواب قد ساعدت وعززت من خطاب الكراهية في الأردن وبنسبة بلغت (74.4%) وهي نسبة مرتفعة جدا تحتاج للدراسة والتحليل، بينما رفض ذلك (24%)، ورفض الإجابة على السؤال (1.5%).

15.1.4 : الصراع بين الحكومة و حركة الإخوان المسلمين :

رأى (70.5%) من العينية المستطلعة أن احد أسباب تزايد وارتفاع خطاب الكراهية في الأردن يعود للصراع بين الحكومة وحركة الإخوان المسلمين، ولم يوافق على ذلك (26.7%)، فيما رفض الإجابة على السؤال (2.8%).

15.1.5 : تعثر مسار الاصلاح الديمقراطي :

رأى (66.4%) من العينة المستطلعة أن تعثر مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن قد عزز وزاد من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، ورفض الموافقة على ذلك نسبة كبيرة من العينة المستطلعة بلغت (31.2%)، ورفض الإجابة على السؤال (2.4%).

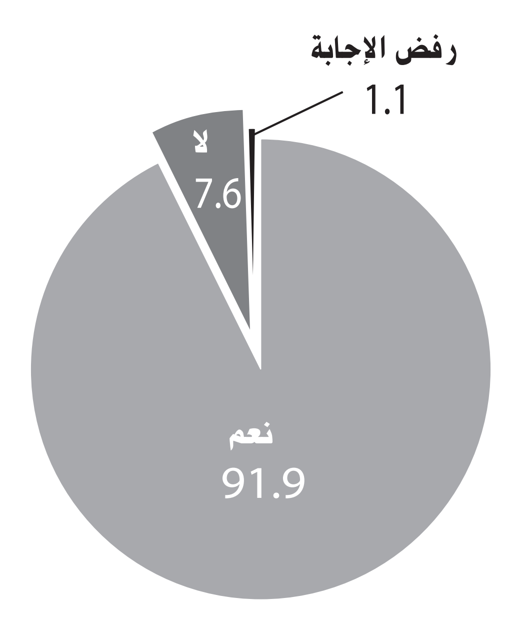
الجدول رقم (14): أسباب تزايد وتعزيز خطاب الكراهية في الإعلام الأردني

الأسبـــــــــــاب	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
تعثر مسار الإصلاح في الأردن	66.4	31.2	2.4	100
أداء وممارسات مجلس النواب	74.4	24.1	1.5	100
الصراع بين الحكومة وحركة الإخوان المسلمين	70.5	26.7	2.8	100
الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس في الأردن	82.6	15.2	2.2	100
تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في الأردن	79.2	18.9	2.0	100

1 ـ 16: وجهة نظر المستطلعين من ضرورة تغليظ العقوبات على من يقوم بترويج خطـــاب الكراهيـــة في الإعـــلام:

أيد وبغالبية عظمى وصلت إلى ما يشبه الإجماع ضرورة تغليظ العقوبات على كل من يقوم بترويج خطاب كراهية في الإعلام، وقد وصلت نسبة المؤيدين لتغليظ العقوبات من مجموع العينة المستطلعة (91.3%)، مقابل (7.6%) من المستطلعين رفضوا تغليط العقوبات، بينما رفض الإجابة (1.1%).

الشكل رقم (15): وجهة نظر المستطلعين من ضرورة تغليظ العقوبات على من يقوم بترويج خطاب الكراهية في الإعلام



الفصل السابع

الوصل والفصل بين التسامح الديني وخطاب الكراهية «الأردن نموذجا»

«كانت تأثيرات الربيع العربي على الأردن سريعة ومؤثرة بشكل مباشر، فقد التحق المحتجون الأردنيون سريعا بالمحتجين التونسيين، وكانت شوارع عمان والمحافظات الأردنية الأخرى القريبة من العاصمة المركز أو حتى البعيدة عنها تشهد خروج الآلاف والمئات في مسيرات وتظاهرات منظمة، فيما كان رؤساء الحكومات الأردنية ووزراء في حينه ينفون ان يكون للثورة التونسية أي تأثير على الشارع الأردني وحراكه الشعبي»[269].

«وأمام هذه التداعيات بدا المشهد الأردني تتقاسمه الكثير من حالات الشد والجذب، ففي الوقت الذي كانت المسيرات فيه تتعرض للكثير من الاعتداءات سواء من الشرطة أو من «الزعران أو البلطجية»، فقد كان الصحفيون يتلقون الكثير من تلك الاعتداءات، ويتعرضون للضرب على نحو«ساحة النخيل»، واعتصام دوار الداخلية، وحتى مسيرة الأغوار وغيرها من الاحتجاجات الأخرى التي كان الصحفيون يقومون فيها بدورهم المهني والوظيفي فيما كانوا يتلقون الاعتداءات والضرب»[270].

هذا الصورة السابقة تختزل جزءا من المشهد الإعلامي الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي الذي حاول التماهي تماما مع مجريات الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، قبل أن يتراجع الحراك الشعبي الأردني بشكل لافت للإنتباه دون ان يحقق الكثير من مطالبه الإصلاحية[271].

لقد أوجدت ثورات الربيع العربي حالة من إنفجار الحريات الإعلامية، وحريات التعبير في العالم العربي ومن ضمنها الأردن بطبيعة الحال، و«رغم أن الثورات العربية، قد حققت بعض المكاسب الأولية للإعلام، خلال السنوات الثلاث الماضية، من حيث تراجع ظاهرة احتكار النظام الحاكم للإعلام في هذه الدول؛ وما يرتبط بذلك من حرية مفترضة للصحفيين والإعلاميين في ممارسة عملهم، إلا أنه شهد حالة

---

269 وليد حسني زهرة «الشاهد والشهيد.. الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي» ـ ص 267، وصدرت هذه الدراسة في تقرير «الإفلات من العقاب ـ حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2011» الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين ـ الأردن ـ عمان ـ الطبعة الأولى ـ 2013 ـ وشغلت الدراسة الصفحات من «235 إلى 233».

270 وليد حسني زهره ـ المصدر السابق ـ ص 267.

271 بدأ الحراك الشعبي الأردني بالتراجع والتراخي بعد أواسط سنة 2013، وظل في تراجع مستمر حتى كاد يتلاشى تماما في أوائل سنة 2014.

من الانقسام والصراع لم يسبق لها مثيل، خاصة في ظل غياب الموضوعية والمهنية الإعلامية في صياغة الخبر، ونقل المعلومة إلى الجمهور المتلقي»[272].

«وفي ظل كل تلك الأجواء فقد سجلت الصحافة الأردنية وتحديدا الصحافة الالكترونية قفزة حقيقية ايجابية تجاه انتزاع حريتها والتحليق في فضائها الأوسع، وبالرغم من أن سقف التعبير والنشر قد ارتفع كثيرا في الصحافة الالكترونية قياسا بما كان عليه الوضع قبل أحداث الربيع العربي وتأثيراته المحلية على الأردن، فان الصحافة الورقية وجدت نفسها مدفوعة لمجاراة الصحافة الالكترونية المحلية أولا، والصحافة العربية ثانيا، مما دفعها ولو قليلا للتجرؤ على النشر، والمساس أحيانا بالخطوط الحمراء»[273].

ومن أبرز الملاحظات التي يمكن إيرادها حول حالة إعلام دول الربيع العربي في ظل الثورات العربية «لجوؤه إلى العنف في عرض وجهات النظر،حيث اتجهت وسائل الإعلام بدرجات متفاوتة، في دول الثورات، إلى نشر وبث اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد قيادات سياسية محددة، والقيام بممارسات تصل إلى حد السب والقذف في حق الغير علنًا. بالإضافة إلى تحول وسائل الإعلام إلى أداة لحرب الشائعات بين الأطراف السياسية المتنافسة، وما ارتبط بذلك من استقطاب حاد، وانحيازه إلى معسكرات أيديولوجية وسياسية عدائية، ففي تونس، حولت الانقسامات الأيديولوجية والسياسية الحادة الإعلام إلى طرف سياسي، حيث تُتهم وسائل الإعلام الموالية لليبراليين بتأجيج الغضب ضد الأنظمة الإسلامية الجديدة، والعكس صحيح. كما تحولت الدعوات المطالبة ب»تطهير» وسائل الإعلام بعد ثورة 25 يناير في مصر، من القيادات المحسوبة على بقايا الأنظمة القديمة، الإعلام إلى طرف وهدف على حد سواء»[274].

ومن أبرز ما شهده إعلام ثورات الربيع العربي»انتشار خطاب الكراهية،خاصة مع انتشار ظاهرة القنوات التلفزيونية الدينية، حيث ازدهر هذا النوع من القنوات في مصر على سبيل المثال، مع سقوط نظام مبارك، وتحولت إلى منصات تبث خطاب الكراهية الذي يحمل التشهير والهجوم، وأصبحت

272 إنجي أبو العز»استمرار التقييد؟ تقييم أولي لحالة الإعلام في دول الثورات العربية» ـ مجلة الديمقراطية الصادرة عن الأهرام المصرية ـ متوفرة على رابط: http://democracy.ahram.org.eg

273 وليد حسني زهره «الشاهد والشهيد .. الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي» ـ ص 168.

274 إنجي أبوالعز ـ مصدر سابق.

الدعوات إلى القتل على الهواء، أسلوبًا معتادًا، كما قام عدد من السلفيين في مصر بمحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي مرتين، بهدف إرهاب الإعلاميين الذين ينتقدون أداء قوى الإسلام السياسي، خاصة الإخوان المسلمين، ونتج عن ذلك، فقدان وسائل الإعلام العربي، سواء الرسمي أو الخاص مصداقيتها أمام جماهيرها، خاصة وأنها لم تعد تتيح المعلومات الدقيقة، وفقدت موضوعيتها، ومصداقيتها، وشرعيتها في أعين مشاهديها ومستمعيها وقرائها»[275].

ولعل هذه المعضلات التي فرضت نفسها على إعلام دول الربيع العربي هي ذاتها التي وجد الإعلام الأردني نفسه يخضع لها، وإن بدرجات أقل مما شهده الإعلام في دول مثل مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا.

وللإحاطة بالمشهد الإعلامي الأردني ومكانة خطاب الكراهية فيه بالدرجة الأولى لا بد من التوقف عند العديد من المحطات التي من شانها بناء مدخل حقيقي لمعرفة خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، ومكانته ومدى تأثيره على بنية المجتمع، وتجلياته، وخطط مكافحته، وكيف ظهر، وكيفية معالجته..إلخ.

1. خطاب الكراهية في التشريعات الأردنية:

لم تتحدث التشريعات الأردنية بوضوح ومباشرة عن الكراهية وخطابها في نصوصها المتعددة، لكنها بالمقابل استخدمت كلمات وتوصيفات تشكل في جوهرها جزءا من مقومات خطاب الكراهية، على نحو التحريض، والتحقير، وعدم المساواة وغيرها من تلك التوصيفات اللصيقة بخطاب الكراهية.

أ- الدستور الأردني:

نص الدستور الأردني على المساواة بين الأردنيين أمام القانون وأن لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين[276]، وهذا نص يكفل المساواة وعم التمييز بين المواطنين وهو ما تنادي به الشرعة الدولية كأحد أبرز الحقوق الإنسانية أولا، وكأحد جهود محاربة خطاب الكراهية

275 إنجي أبوالعز- مصدر سابق.

276 الدستور الأردني- المادة 6 فقره 1.

والتحريض على الآخرين داخل المجتمع الواحد باستغلال العرق أو الدين أو الطائفة أو الجنس أو القومية.. الخ.

وكفل الدستور الأردني أيضا الحرية الشخصية متعهدا بصيانتها، ومعتبرا أن« كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون»[277]، كما تعهد بحماية الدولة لـ« حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب»[278].

وفيما يتعلق بحرية التعبير والصحافة كفلت الدولة «حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، كما كفلت الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب، وكفلت أيضا حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون»[279].

يلاحظ أن الدستور الأردني لم يستخدم كلمة«الكراهية» التي لم ترد في نصوص مواده نهائيا، لكنه بالمقابل استخدم كلمات «التمييز، المساواة، العرق، اللغة، الدين، حرمة الحياة الخاصة، الإعتداء على حقوق الآخرين، حرية القيام بالشعائر الدينية «الطوائف الدينية»، حرية الرأي والتعبير المشروط، حرية الصحافة ..إلخ.

ب ـ قانون المطبوعات والنشر[280]:

ولم يستخدم قانون المطبوعات والنشر الأردني كلمة «الكراهية» في نصوصه أسوة بالدستور، إلا أنه استخدم هو الآخر توصيفات لصيقة بخطاب الكراهية وفقا للتعريفات الدولية لـ«الكراهية»

277 الدستور الأردني ـ المادة 7.

278 الدستور الأردني ـ المادة 14.

279 الدستور الأردني المادة 15 بفقراتها 1 و2 و3.

280 قانون المطبوعات والنشر لسنة 1998 وتعديلاته بما فيها القانون المعدل رقم 32 لسنة 2012 ـ دائرة المطبوعات والنشر ـ متوفر على الرابط التالي: www.dpp.gov.jo

وجاء هذا الإستخدام منسجما مع الشرعة الدولية عندما نص على ضرورة إمتناع الصحفي «عن نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال»[281].

وجاء هذا الإستخدام المباشر في المادة المتعلقة بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها التي اعتبرها القانون ملزمة للصحفي، فقد دعا فيها إلى احترام الحريات العامة للآخرين وحفظ حقوقهم وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة، واعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحافة والمواطن على السواء، والتوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية»[282].

وحظر قانون المطبوعات نشر «ما يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم إحدى الديانات المكفولة حريتها بالدستور أو الإساءة إليها، وما يشتمل على التعرض أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء بالكتابة، أو بالرسم، أو بالصورة، أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى، وما يشكل إهانة الشعور أو المعتقد الديني، أو إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية، وما يشتمل على ذم أو قدح أو تحقير للأفراد أو يمس حرياتهم الشخصية أو ما يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم»[283].

إن قانون المطبوعات والنشر بدا أكثر وضوحا وتوسعا وقربا من الخارطة الدولية لمفهوم وتفاصيل «خطاب الكراهية» بالرغم من أنه لم يستخدم بالمطلق كلمة «الكراهية» في كل مواده.

ج ـ قانون العقوبات[284]:

اختزل قانون العقوبات الأردني مقومات خطاب الكراهية دون أن يستخدم الكلمة نفسها «الكراهية»، وقد اعتبر «كل كتابة وكل خطاب أو عمل يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية

---

281 قانون المطبوعات والنشر ـ المصدر السابق ـ الفقرة «د» من المادة 7.

282 قانون المطبوعات والنشر ـ المصدر السابق ـ المادة 7.

283 قانون المطبوعات والنشر ـ المصدر السابق ـ المادة 38.

284 قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 / نشر في الجريدة الرسمية عدد رقم 1487 بتاريخ 1960/1/1، وبدأ العمل به بتاريخ 1960/1/1، متوفر على موقع التشريعات الأردنية على رابط: www.lob.gov.jo

أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس مدة ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً»[285].

كما نص القانون على تجريم كل اعتداء «يستهدف اما إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي بتسليح الأردنيين أو بحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر ، واما بالحض على التقتيل والنهب في محلة أو محلات»[286].

كما جرَّم القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة كل «من قام في المملكة زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترمي الى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية[287]، ويستحق العقوبة المبينة في المادة السابقة من أذاع في المملكة في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة»[288].

إن هذه النصوص تتماهى تماما مع التعريفات الدولية لخطاب الكراهية خاصة الواردة في المادة 150 من قانون العقوبات على نحو»لإثارة النعرات المذهبية والطائفية، العنصرية، الحض ـ التحريض ـ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة ـ العرقيات والأقليات والإثنيات، والطوائف..الخ.

د ـ ميثاق الشرف الصحفي[289]:

لم يستخدم ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين كلمة «كراهية» التي تختزل كل مكوناتها الشاملة بموجب الشرعة الدولية، إلا أن الميثاق نص على جزء من مكونات خطاب الكراهية عندما دعا الصحفيين

---

285 قانون العقوبات ـ مصدر سابق ـ المادة 150.

286 قانون العقوبات ـ المصدر السابق ـ المادة 141 ، وقد نصت على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على من يستهدفون إثارة الحرب الأهلية أو الإقتتال الطائفي، وبعقوبة الإعدام إذا تم الإعتداء.

287 قانون العقوبات ـ المصدر السابق. المادة 130.

288 قانون العقوبات ـ المادة 131 الفقرة «1».

289 وضعته نقابة الصحفيين الأردنيين ـ متوفر على موقع مرصد الإعلام الأردني ـ على رابط: http://jmm.jo

للإلتزام» باحترام الأديان والعمل على عدم إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية وعدم الإساءة إلى قيم المجتمع أو التحريض على العصيان أو ارتكاب الجرائم، والإمتناع عن تحقير السلطات والترويج لمناهضة المبادئ التي يقوم عليها الدستور الأردني»[290].

ونص الميثاق أيضا على التزام الصحفيين الأردنيين «بالعمل على تأكيد الوحدة الوطنية والدعوة إلى التضامن الاجتماعي وتجنب الإشارة المؤذية والمسيئة لعرق الشخص أو لونه أو دينه أو جنسه أو أصله أو أي مرض جسدي أو عقلي أو إعاقة يعاني منها»[291].

ونص الميثاق على عدم التمييز بحق المرأة أو التحيز أو الاستغلال بسبب الجنس أو المستوى الاجتماعي[292]، كما دعا الصحفيين للإلتزام «بالدفاع عن قضايا الطفولة وحقوقهم الأساسية المتمثلة بالرعاية والحماية، ومراعاة عدم مقابلة الأطفال أو التقاط صور لهم دون موافقة أولياء أمورهم أو المسؤولين عنهم، وعدم نشر ما يسيء إليهم أو لعائلاتهم، خصوصا في حالات الإساءة الجنسية سواء كانوا ضحايا أو شهودا، كما على الصحفيين الإلتزام برعاية حقوق الفئات الأقل حظا وذوي الاحتياجات الخاصة»[293].

من خلال النصوص القانونية والدستورية التي توقفنا عندها سابقا يلاحظ أنها لم تستخدم كلمة «كراهية» ولم تتطرق إليها مباشرة، إلا أنها وبالمجمل استخدمت كلمات ودلالات تشكل في مضمونها جزءا من مكونات «خطاب الكراهية» التي تنبذها الشرعة الدولية ومنظومة حقوق الإنسان التي وقع الأردن على غالبيتها العظمى.

وفي هذا السياق بدت استخدامات التشريعات السابقة لتلك الدلالات المكونة لخطاب الكراهية في سياق

---

290 ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين ـ مصدر سابق ـ المادة 4.

291 ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين «مصدر سابق» المادة 5، وقد نصت المادة على جواز ذكر التمييز فقط في حال كان ذلك يحقق مصلحة وطنية.

292 ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين ـ مصدر سابق ـ المادة 13، ونصت المادة نفسها على ضرورة أن يراعي الصحفيون عدم استغلال المرأة باعتبارها جسدا للإثارة، والدفاع عن حرية المرأة وحقوقها ومسؤولياتها.

293 ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين ـ مصدر سابق ـ المادة 14.

التجريم القانوني والدستوري، مما يعني أن لدى الأردن الأرضية التشريعية الكافية لمحاربة خطاب الكراهية وتجريمه حتى ولو لم تستخدم التشريعات الأردنية كلمة «الكراهية» باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون.

إن الدلالات التي وردت في التشريعات السابقة على نحو، الحض على العنف، والتمييز، والإساءة لأرباب الشرائع والأديان والطوائف ومكونات المجتمع الأردني، والإساءة للوحدة الوطنية، والتمييز ضد المرأة والأطفال وذوي الإعاقات والإحتياجات الخاصة، والنعرات المذهبية والطائفية ...إلخ كلها مجتمعة أو منفردة تشكل جزءا لا يتجزأ من مكونات خطاب الكراهية، وبالتالي فإن الأرضية التشريعية والقانونية لمعاقبة وتجريم أي خطاب يحض على الكراهية في الإعلام الأردني متوفرة تماما، وتنسجم في معظمها مع مبادئ كامدن، والإختبار السداسي لخطاب الكراهية الذي وضعته منظمة المادة 19، فضلا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإتفاقية الدولية لمكافحة التمييز العنصري، وغيرها.

إن أبرز ما يتوجب التوقف عنده في هذا الجانب التقرير الذي وضعه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هاينر بيليفيلت عن الأردن، وهو تقرير في غاية الأهمية لكونه يكشف عن حالة واحدة قد تشكل مثالا عن حالة «خطاب الكراهية» في الأردن، ويرسم خريطة واضحة المعالم عما يتوجب على الأردن عمله في هذا الجانب المتعلق بتطوير التشريعات الأردنية لتنسجم مع مبادئ كامدن الدولية وخطة عمل الرباط.

2. خطة عمل الرباط .. وصايا للأردن في تقرير أممي:

كنا قد توقفنا مطولا أمام خطة عمل الرباط في فصل سابق[294] لما لها من أهمية دولية، فضلا عن مبادىء كامدن[295] التي جاءت هي الأخرى لإثراء المواجهة الدولية لخطاب الكراهية، وجعلها مسطرة عالمية

294 مراجعة «فصل تجريم خطاب الكراهية..الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية».

295 مراجعة فصل«تجريم خطاب الكراهية .. الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية».

لقياس خطاب الكراهية والتمييز والتحريض على الغير ..إلخ.

وحضرت «خطة عمل الرباط» في التقرير الذي وضعه المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة هاينر بيليفيلت، عقب زيارته الميدانية للأردن في الفترة من 2 إلى 10 أيلول سنة 2013 بهدف الحصول على معلومات مباشرة عن وضع حرية الدين أو المعتقد في المملكة، وتحديد الممارسات الجيدة، فضلاً عن التحديات القائمة أو الناشئة أمام التمتع بحرية الدين أو المعتقد[296].

إن أكثر ما يلفت الإنتباه في إهتمام المجتمع الدولي بالأردن هو التعددية الدينية في المملكة، ونجاح حالة التعايش الفريدة بين المواطنين المسلمين والمسيحيين في الأردن، وبالرغم من ذلك فقد جاءت توصيات هاينر بيلفيلت وكأنها موجهة إلى دولة تعاني من فقدان حالة التسامح والتعايش الديني[297]، وهو أمر لا تسوغه المعطيات في إطارها العام، في الوقت الذي لا ينكر أحد فيه أن الأردن مطالب أيضا بالكثير من المبادرات باتجاه تعزيز حالة التسامح والتعايش الديني، خاصة بعد أن اتسع خطاب التكفير، وأصبحت المنابر في المساجد عنوانا مفتوحا لخطاب ديني تحريضي يسهل عليه تكفير الآخر وإباحة دمه ورفضه وإقصائه خاصة من الجماعات الدينية المتطرفة التي ترى في الآخر «جحيما وشيطانا ملعونا»[298].

وبحسب توصيات بيليفيلت فإن «على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار، عند مكافحتها مظاهر الكراهية الدينية، خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وينبغي في التدابير المتخذة لمنع أو مكافحة الكراهية

---

296 نشر التقرير رسميا في 27 كانون الأول يناير سنة 2014 وحمل التقرير رقم تصنيف في الأمم المتحدة «A/HRC/25/58/Add.2»، وتتوفر منه نسخة باللغة العربية على رابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC

297 سنتوقف لاحقا أمام حالة التسامح في الأردن.

298 مراجعة تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن الصادر بتاريخ 27 كانون الأول يناير سنة 2014 ويحمل التقرير رقم تصنيف في الأمم المتحدة « A/HRC/25/58/Add.2»، وتتوفر منه نسخة باللغة العربية على رابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC

الاحترام التام لحرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير والحقوق الأخرى في الحرية التي يعزز بعضها بعضاً»[299].

ويقترح بيليفيلت على الحكومة «دعوة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الطوائف الدينية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو وسائط الإعلام، إلى بحث الإمكانات التي تنطوي عليها خطة عمل الرباط وتطبيقها على الوضع في الأردن»[300]..

ويشير بيليفيلت إلى أن»خطة عمل الرباط تستند إلى خبرات اكتسبتها كثير من البلدان من مناطق مختلفة في التصدّي للكراهية الدينية الجماعية بطرق فعالة مع الحفاظ بالكامل في الوقت نفسه على مناخ من حرية التعبير – أو إيجاده – من أجل ضمان قدرة الناس على التعبير علناً عن مظالمهم ومشاكلهم»[301].

ويؤكد بيليفيلت على أن الكثير «من التدابير التي توصي بها الخطة تنسجم بشكل جيد مع الأنشطة التي نفّذتها حكومة الأردن بالفعل، وفي الوقت ذاته، ربما كان من المفيد أن تدعو الحكومة الطوائف الدينية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن الإعلام وغيرهم من أصحاب المصلحة لكي يبحثوا معاً في الإمكانات الكاملة الكامنة في خطة عمل الرباط بالنسبة إلى الأردن فيما يتعلق بمكافحة مظاهر الكراهية الدينية الناجمة عن التطرف الديني»[302].

299 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

300 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

301 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

302 بعد مرور شهرين على زيارة بيليفيلت لعمان استضاف الأردن في العاصمة عمان في شهر تشرين الثاني 2013 ندوة إقليمية بدعوة من المكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط حول خطّة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينيّة التي تشكّل تحريضاً على التمييز أوالعداوة أو العنف» وشارك في أعمال الندوة ناشطون في مجال حقوق الإنسان وإعلاميون من السعوديّة، واليمن، وقطر، ولبنان، والمغرب، والبحرين، والأردن، ومصر، والكويت والعراق، بالإضافة إلى خبراء قانونيين من مكاتب الأمم المتحدة في جينيف وباريس وبيروت، وهدفت الندوة إلى التعريف بخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وركزت الندوة التي استمرت يومين على تطوير التعاون بين حرية التعبير وحظر التحريض على الكراهية «بموجب المادتين 18 و 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى الوسائل التي تمكّن منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام من إنشاء ودعم آلية تهدف إلى تعزيز الحوار المتبادل بين الثقافات، وتطوير التسامح بين الديانات، وقبول التنوّع واحترامه؛ اضافة الى بحث آداب وأخلاقيات المهنة في وسائل الاعلام لتعزيز حرية التعبير واحتواء التحريض على الكراهية والخروج بتوصيات من اجل تفعيل وتنفيذ توصيات خطّة عمل الرباط». مراجعة نشرة وكالة الأنباء الأردنية «بترا» الصادرة بتاريخ 2013/11/15 على رابط: petra.gov.jo وجريدة الرأي الأردنية بتاريخ 2013/11/17 على رابط: www.alrai.com

ويشير المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد في تقريره عن الأردن إلى أن الحكومة الأردنية «تعتمد عند تصدّيها للتطرف الديني على تدابير منها ما هو تقييدي، وهو ما اعترف به علناً بعض ممثلي الحكومة، ومن الممكن أن تشتمل هذه التدابير على حظر بعض الكتب أو المواقع الإلكترونية التي يُرى أنها تفاقم الانقسامات بين الطوائف الدينية وداخلها، مؤكدا في تقريره على أن حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير متشابكتان بشكل لصيق وتعززان إحداهما الأخرى، وقد اعترف أيضاً بهذا الترابط الإيجابي بين هاتين القاعدتين في «خُطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف»[303].

ويتحدث المقرر الخاص هاينر بيليفيلت عن «الأغلبية الصامتة» في الأردن وكيفية تحدّي الادعاءات المعهودة لدعاة الكراهية بأنهم يتحدثون باسمهم مؤكدا على أن المهم «أن لا تظل الأغلبية صامتة»، ويمكن لأنشطة المجتمع المدني التي تنبذ بشكل ظاهر ومسموع مظاهر الكراهية أن تكون فعالة للغاية في تثبيط دعاة الكراهية، وأن تشجّع في الوقت ذاته المستهدفين بهذه الكراهية الذين ينبغي ألاّ يشعروا بأن لا أحد يأبه بهم»[304].

وأشار المقرر الخاص في تقريره إلى أن خطة عمل الرباط «تهيب على وجه التحديد بالقادة السياسيين والدينيين على الكلام بصورة صارمة وفورية ضد عدم التسامح والصور النمطية التمييزية وخطاب الكراهية، ومن التدابير الأخرى التي توصي بها خطة العمل وضع مبادئ توجيهية طوعية لأخلاقيات عملية التغطية الإعلامية بشأن الإشراف المنظّم للذات، وتقديم الدعم للمجتمع الإعلامي، وتيسير مشاركة الأقليات دون تمييز أيضاً في وسائط الإعلام الموجهة إلى عموم المجتمع، ومبادرات الحوار بين الأديان وداخلها، وحملات التوعية العامة، والجهود التثقيفية في المدارس»[305].

---

303 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن - مصدر سبق ذكره، ويشير بيليفيليت في تقريره إلى أنه في الوقت الذي تحدد فيه خطة عمل الرباط عتبة مرتفعة للتدابير التقييدية في مواجهة الأشكال المتطرفة لخطاب الكراهية، والتي ينبغي أن تستوفي عدداً من المعايير المحددة بدقة لكي تكون مشروعة، فإنها تؤكد على الحاجة إلى «خطاب بديل».

304 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن - مصدر سبق ذكره.

305 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن - المصدر السابق.

وأشار المقرر الخاص إلى أن «الأردن دولة طرف في معظم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»[306].

وأضاف في تقريره أن الأردن «قام في عدد من الحالات، لدى تصديقه على المعاهدات السابقة الذكر، بإضافة إعلانات أو تحفظات، وتتعلق التحفظات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالفقرة 2 من المادة 9 (المساواة بين الوالدين في حق منح جنسيتهما لأطفالهما)؛ والفقرة 1(ج) من المادة 16، (نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه)؛ والفقرة 1(ح) من المادة 16، (نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما والدين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما)؛ والفقرة 1(ز) من المادة 16، (نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل). وقد سحب الأردن تحفظه على الفقرة 4 من المادة 15، (إقامة الزوجة مع زوجها). وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، سجّل الأردن إعلاناً يتصل بالمادة 14 (حرية الدين أو المعتقد)، داعيا الأردن إلى سحب تحفظاته المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسحب تحفظه القائم على المادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل»[307].

رسالة عمّان.. التسامح في مواجهة التطرف والتحريض على الكراهية[308]

تعتبر رسالة عمان التي أصدرها جلالة الملك عبدالله الثاني سنة 2004 إحدى الركائز الأساسية

306 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

307 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

308 صدرت «رسالة عمان» كبيان مفصل أصدره جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين عشيّة السابع والعشرين من شهر رمضان عام 1425هـ/ التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2004م، في عمّان.

التي يعتمد الأردن عليها في مواقفه تجاه نبذ الإرهاب والتحريض على الكراهية والعنف، وبيان الموقف الإسلامي الصحيح من حركات خطاب الغلو والتطرف الديني باعتباره خطابا يشوه الإسلام الصحيح الذي بشر به النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

ومن المفارقات الغريبة أن رسالة عمان صدرت رسميا في التاسع من تشرين ثاني نوفمبر سنة 2004، وبعد ذلك بسنة كاملة وفي ذات التاريخ « 2005/11/9» تعرض الأردن لحادث إرهابي بتفجير ثلاثة فنادق في توقيت واحد ومتقارب ذهب ضحيته العديد من المواطنين، وكأن من خطط لهذا العمل الإرهابي أراد توجيه رسالة في ذات التاريخ الذي صدرت فيه رسالة عمان التي تصف نفسها بأنها«رسالة في التسامح وفي مباديء السماحة الإسلامية وهدفت إلى «الإعلان عن حقيقة الإسلام وما هو الإسلام الحقيقي، وتنقية ما علق بالإسلام مما ليس فيه، والأعمال التي تمثّله وتلك التي لا تمثّله، وأن توضح للعالم الحديث الطبيعة الحقيقية للإسلام وطبيعة الإسلام الحقيقي»[309].

وجه جلالة الملك عبدالله الثاني ثلاثة أسئلة إلى أربعةٍ وعشرين عالماً من كبار علماء المسلمين من ذوي المكانة المرموقة من جميع أنحاء العالم، يمثلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية في الإسلام، وهذه الأسئلة هي، تعريف من هو المسلم؟ وهل يجوز التكفير؟ ومن له الحق في أن يتصدّى للإفتاء؟ ، وبناء على الإجابات دعا جلالة الملك عبدالله الثاني، في تموز (يوليو) 2005م، إلى عقد المؤتمر الإسلامي الدولي الذي شارك فيه مائتان من العلماء المسلمين البارزين من خمسين بلداً، وفي عمّان، أصدر العلماء بالإجماع توافقهم على ثلاث قضايا رئيسية غدت تعرف فيما بعد بـ «محاور رسالة عمّان الثلاثة[310].

وتنص هذه المحاور على أن من يتبع جميع المذاهب الإسلامية: الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والجعفري، والزيدي، والإباضي، والظاهري، فهو مسلم، ولا يجوز تكفيره، ويحرم دمه وعرضه وماله، ولا يجوز تكفير أيّ فئة أخرى من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى وبرسوله صلى الله عليه وسلم

309 الموقع الرسمي لرسالة عمان على رابط: http://ammanmessage.com

310 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

وأركان الإيمان، وتحترم أركان الإسلام، ولا تنكر معلوماً من الدين بالضرورة[311].

وتم التأكيد في المحور الثاني على أن ما يجمع بين المذاهب أكثر بكثير ممّا بينها من الاختلاف، واختلاف العلماء من أتباع المذاهب هو اختلاف في الفروع وليس في الأصول.

وفي المحور الثالث تم التأكيد على أنّ الاعتراف بالمذاهب في الإسلام يعني الالتزام بمنهجية معينة في الفتاوى فلا يجوز لأحد أن يتصدّى للإفتاء دون مؤهّلات شخصية معينة يحددها كل مذهب، ولا يجوز الإفتاء دون التقيّد بمنهجية المذاهب، ولا يجوز لأحد أن يدّعي الاجتهاد ويستحدث مذهباً جديداً أو يقدّم فتاوى مرفوضة تخرج المسلمين عن قواعد الشريعة وثوابتها وما استقرَّ من مذاهبها[312].

وأكدت«رسالة عمان» على أن خطة العمل التي تنتهجها وتدعو إليها في إطار تحقيق أهدافها بإظهار الجانب الإنساني المشرق للإسلام المتسامح في العالم تنتهج الطرق والوسائل التالية[313]:

1. الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيّه وتقدّمه.

2. العمل على تجديد مشروعنا الحضاري القائم على هدي الدين، وفق خطط علمية عملية محكمة يكون من أولوياتها تطوير مناهج إعداد الدعاة بهدف التأكد من إدراكهم لروح الإسلام ومنهجه في بناء الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى إطلاعهم على الثقافات المعاصرة، ليكون تعاملهم مع مجتمعاتهم عن وعي وبصيرة.

---

311 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

312 تبنت القيادات السياسية والدينية في العالم الإسلامي هذه النقاط الثلاث بالإجماع في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مكّة المكرمة في كانون الأول (ديسمبر) عام 2005م. وعلى مدى عام من تموز (يوليو) 2005م إلى تموز (يوليو) 2006م، تم تبنّي النقاط الثلاث بالإجماع أيضاً في ستة مؤتمرات إسلامية عالمية أخرى، كان آخرها مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي العالمي (ومقرّه جدّة)، الذي عقد في عمّان في تموز (يوليو) 2006م. فكان محصلة ذلك أن ما يزيد على خمسمائة عالم إسلامي بارز من مختلف أرجاء العالم وافقوا بالإجماع على رسالة عمّان ومحاورها الثلاثة. الموقع الرسمي لرسالة عمان على رابط: http://ammanmessage.com

313 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

3. الإفادة من ثورة الاتصالات لردّ الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام بطريقة علمية سليمة دون ضعف أو انفعال وبأسلوب يجذب القارئ والمستمع والمشاهد.

4. ترسيخ البناء التربوي للفرد المسلم القائم على الثوابت المؤسّسة للثقة في الذات، والعاملة على تشكيل الشخصية المتكاملة المحصنة ضد المفاسد.

5. الاهتمام بالبحث العلمي والتعامل مع العلوم المعاصرة على أساس نظرة الإسلام المتميزة للكون والحياة والإنسان، والاستفادة من إنجازات العصر في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

6. تبنّي المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاقتصادية والاجتماعية.

7. الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتأكيد حقه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسية، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبادئ العدل والشورى، والاستفادة مما قدمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات لتطبيق الديمقراطية.

وأوضحت الرسالة أن الإسلام «بشَّر بقيم سامية تحقق خير الإنسانية قوامها وحدة الجنس البشري، وأن الناس متساوون في الحقوق والواجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل والتكافل الاجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود، وغيرها وهي مبادئ تؤلف بمجموعها قواسم مشتركة بين أتباع الديانات وفئات البشر؛ ذلك أن أصل الديانات الإلهية واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرق بين أحد منهم، وإن إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميّز العقدي والاستقلال الفكري»[314].

وقالت «إن الإسلام كرّم الإنسان دون النظر إلى لونه أو جنسه أو دينه، وأن منهج الدعوة إلى الله يقوم

314 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

على الرفق واللين، ويرفض الغلظة والعنف في التوجيه والتعبير، وقد بيَّن الإسلام أن هدف رسالته هو تحقيق الرحمة والخير للناس أجمعين»[315].

وأكدت على أنه «في الوقت الذي دعا فيه الإسلام إلى معاملة الآخرين بالمثل، حث على التسامح والعفو اللذين يعبّران عن سمو النفس، وقرّر مبدأ العدالة في معاملة الآخرين وصيانة حقوقهم، وعدم بخس الناس أشياءهم، كما أوجب الإسلام احترام المواثيق والعهود والالتزام بما نصت عليه، وحّرم الغدر والخيانة، وأعطى للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين، ولا اعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم، أطفالاً في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدراسة وشيوخاً ونساءً؛ فالاعتداء على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد اعتداء على حق الحياة في كل إنسان وهو من أكبر الآثام، لأن حياة الإنسان هي أساس العمران البشري، كما أن الدين الإسلامي الحنيف قام على التوازن والاعتدال والتوسط والتيسير»[316].

وقالت «رسالة عمان» إن «التطرف بكل أشكاله غريب عن الإسلام الذي يقوم على الاعتدال والتسامح. ولا يمكن لإنسان أنار الله قلبه أن يكون مغاليا متطرفا، وما كان هذا الدين يوماً إلا حرباً على نزعات الغلوّ والتطّرف والتشدّد، ذلك أنها حجب العقل عن تقدير سوء العواقب والاندفاع الأعمى خارج الضوابط البشرية ديناً وفكراً وخلقاً، والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان وإنما المودة والعدل والإحسان».

واستنكرت «دينياً وأخلاقياً، المفهوم المعاصر للإرهاب والذي يراد به الممارسات الخاطئة أيّاً كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدّي على الحياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروع الآمنين وتعتدي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية، من تهديم العمران واستباحة المدن، مستهجنة في الوقت نفسه حملة التشويه العاتية التي تصور الإسلام على أنه دين يشجّع العنف ويؤسّس للإرهاب، داعية المجتمع الدولي، إلى العمل بكل جدية على تطبيق القانون الدولي

---

315 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

316 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

واحترام المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وإلزام كافة الأطراف القبول بها ووضعها موضع التنفيذ، دون ازدواجية في المعايير، لضمان عودة الحق إلى أصحابه وإنهاء الظلم، لأن ذلك من شأنه أن يكون له سهم وافر في القضاء على أسباب العنف والغلوّ والتطرف»[317].

رسالة عمان والإعلان العالمي لمبادئ التسامح

تبدو رسالة عمان في العديد من جوانبها تتماهى تماما مع «إعلان المبادئ من اجل التسامح الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في المؤتمر العام لليونسكو[318]، معربة في ديباجته عن جزعها من»تزايد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف، والإرهاب، وكراهية الأجانب، والنزاعات القومية العدوانية، والعنصرية، ومعاداة السامية، والاستبعاد والتهميش والتمييز ضد الأقليات الوطنية والاثنية والدينية واللغوية واللاجئين والعمال المهاجرين والمهاجرين والفئات الضعيفة في المجتمعات، وتزايد أعمال العنف والترهيب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، وهي أعمال تهدد كلها عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية».

وشدد الإعلان على مسؤوليات الدول الأعضاء في تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بين الناس كافة، بدون أي تمييز قائم على العنصر أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الدين أو أي تمييز بسبب عجز أو عوق، وفي مكافحة اللاتسامح.

وبالرغم من أن رسالة عمان صدرت بعد نحو 9 سنوات على صدور «إعلان المبادئ بشأن التسامح» فإن رسالة عمان نفسها استلهمت الكثير مما ورد فيه، وبالرغم من أن موضوع رسالة عمان نفسها يختصها بإظهار الجانب الإنساني المشرق للإسلام، فإن رسالة الإسلام نفسها فيما يتعلق بالتسامح الإنساني

---

317 الموقع الرسمي لرسالة عمان ـ المصدر السابق.

318 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح»، وتم اعتماده رسميا في المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين التي انعقدت في العاصمة الفرنسية باريس في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 ـ والإعلان متوفر على موقع جامعة مينيسوتا مكتبة حقوق الإنسان على رابط: www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html

والديني والعقائدي والفكري ومحاربة التمييز بين البشر كانت ولا تزال هي الأسس الإنسانية الراسخة في كل ما يتعلق بتلك القيم الإنسانية التي تراعي الحريات العامة والخاصة، وترفض التمييز بين البشر، وهذا ما أرادت «رسالة عمان» توجيهه والتأكيد عليه.

ورأينا التوقف قليلا بين ما تضمنته رسالة عمان وبين ما ورد في «إعلان المباديء من أجل التسامح» الذي صدر عن «اليونسكو» لتوضيح التماهي بين النصين الواردين في رسالة وعمان، وفي إعلان مبادئ من اجل التسامح.

ولا يملك أي باحث التجافي عما ورد في النصين من توافقات وإن إختلفت الصياغات، فالتسامح في إعلان المبادئ ضروري للسلام وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب، وهو ما نصت عليه رسالة عمان، كما أنه في الإعلان «يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وأنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، وهذا ما قالته رسالة عمان»[319].

وورد في إعلان المبادئ أن التسامح «هو اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا، ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية، والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول، وهذا ما قالته رسالة عمان»[320].

وجاء في إعلان المبادئ أن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية ـ بما في ذلك التعددية الثقافية ـ والديمقراطية وحكم القانون، وهذا ما ورد أيضا في رسالة عمان، كما أكد الإعلان

---

319 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح » متوفر على موقع جامعة مينيسوتا مكتبة حقوق الإنسان على رابط: www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html

320 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

على أن ممارسة التسامح لا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم، والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضا أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير[321]، وهذا ما أشارت إليه رسالة عمان[322].

ودعا إعلان المبادئ إلى «ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية، وهو يقتضي أيضا إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلي الإحباط والعدوانية والتعصب، وينبغي للدول أن تصادق على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، وأن تصوغ عند الضرورة تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده»[323].

ولتحقيق «الوئام على المستوى الدولي دعا إعلان المبادئ إلى إحترام التعدد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية من جانب الأفراد والجماعات والأمم، كما أن عدم التسامح قد يتجسد في تهميش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها»[324].

وأشار إعلان المبادئ إلى أن»تصاعد حدة عدم التسامح والنزاع بات خطرا يهدد ضمنا كل منطقة، ولا يقتصر هذا الخطر على بلد بعينه بل يشمل العالم بأسره، وإن جهود تعزيز التسامح وتكوين المواقف القائمة على الانفتاح وإصغاء البعض للبعض والتضامن ينبغي أن تبذل في المدارس والجامعات وعن طريق التعليم غير النظامي وفي المنزل وفي مواقع العمل، وبإمكان وسائل الإعلام والاتصال أن تضطلع بدور بناء في تيسير التحاور والنقاش بصورة حرة ومفتوحة، وفي نشر قيم التسامح وإبراز مخاطر اللامبالاة تجاه

321 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

322 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

323 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

324 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

ظهور الجماعات والأيديولوجيات غير المتسامحة»[325].

واكد إعلان اليونسكو بشأن التحيز العنصري على ضرورة إتخاذ التدابير الكفيلة بضمان التساوي في الكرامة والحقوق للأفراد والجماعات حيثما اقتضى الأمر ذلك، وإيلاء اهتمام خاص بالفئات المستضعفة التي تعاني من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان شمولها بحماية القانون وانتفاعها بالتدابير الاجتماعية السارية ولا سيما فيما يتعلق بالمسكن والعمل والرعاية الصحية، وضمان احترام أصالة ثقافتها وقيمها، ومساعدتها على التقدم والاندماج على الصعيد الاجتماعي والمهني، ولا سيما من خلال التعليم»[326].

ورأى إعلان المبادئ أن «التعليم في مجال التسامح ضرورة ملحة وهو أنجع الوسائل لمنع اللاتسامح، وأول خطوة في مجال التسامح، هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها، ويلزم لذلك التشجيع على اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تتناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية – أي الجذور الرئيسية للعنف والاستبعاد، وينبغي أن تسهم السياسات والبرامج التعليمية في تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد وكذلك بين المجموعات الاثنية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية وفيما بين الأمم»[327].

وفي تقرير لاحق نشرته «اليونسكو» قالت فيه إنه بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها «شهدت الصراعات الإجتماعية والدينية والثقافية نمواً ثابتاً، وسرعان ما تحول العديد منها إلى صراعات مسلحة واسعة النطاق؛ وتعرّض العديد من حقوق الإنسان الأساسية إلى اعتداءات مباشرة وأزهقت أرواح كثيرة، متسائلة فيه عن القاسم المشترك بين إيقاظ الأحقاد التاريخية والصراعات المسلّحة في البلقان والزيادة

---

325 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

326 اليونسكو «إعلان مبادئ بشأن التسامح» – المصدر السابق.

327 أعتبرت اليونسكو اليوم السادس عشر من شهر تشرين ثاني نوفمبر من كل عام يوما دوليا للتسامح، وحثت الدول على الإحتفال بهذا اليوم عن طريق تنظيم أنشطة وبرامج خاصة لنشر رسالة التسامح بين مواطنيها، بالتعاون مع المؤسسات التربوية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام في كل منطقة.

المقلقة في عدد الهجمات العنصرية في أوروبا الغربية؟ وما هي العلاقة الرسمية، إن وجدت، بين المجموعات المتطرفة أو المتسلطة عبر العالم؟ وما علاقة الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا بالحروب التي تشنها مجموعات متطرفة دينياً في مناطق أخرى من العالم؟ وهل من رابط بين العنف الذي يستهدف الكتاب والصحافيين والفنانين في بلد ما والتمييز الذي تتعرّض له الشعوب الأصلية في بلد آخر؟»[328].

ورأت اليونسكو أن التعصب هو الجواب الوحيد على تلك الأسئلة، فالتعصب «يتصاعد في كل مكان ويحدث المآسي الجسام على نطاق جماعي. فلطالما أثار مسائل معنوية إلى جانب المسائل السياسية التي أثارها في التسعينيات، وأصبح ينظر إلى التعصب أكثر فأكثر كتهديد خطير للديمقراطية والسلام والأمن، ومن الطبيعي أن تقض هذه المسألة مضاجع الحكومات والشعوب إلا أن أي نقاش لموضوع التعصب يطرح أسئلة أكثر بكثير مما يقدم أجوبة.

وحول كيفية مواجهة التعصب وضعت اليونسكو جملة منطلقات علاجية تمثلت بما يلي:

أ ـ مكافحة التعصّب تستدعي قانوناً: فقد دعت الحكومات لتحمل مسؤولية إنفاذ قوانين حقوق الإنسان وحظر جرائم الحقد والتمييز بحق الأقليات ومعاقبتها، سواء ارتكبت على يد مسؤولين في الدولة أو منظمات خاصة أو أفراد، كما يجب على الدولة أن تضمن تساوي الجميع في الاحتكام إلى القضاء ومفوضي حقوق الإنسان أو أمناء المظالم، لتفادي قيام الأفراد بإحقاق العدالة بأنفسهم واللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتهم.

ب ـ مكافحة التعصّب تستدعي التعليم: من خلال التشديد على توفير المزيد من التعليم والتعليم الأفضل وعلى بذل جهود إضافية لتعليم الأطفال التسامح وحقوق الإنسان وسبل العيش الأخرى. ويجب تشجيع الأطفال، سواء في المنزل أم في المدرسة، على التمتع بالانفتاح والفضول، ولن تتكلل مساعي بناء التسامح عبر التعليم بالنجاح ما لم تصل إلى مجمل الشرائح العمرية وتصل إلى كل مكان.

---

328 منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو ـ تقرير « التسامح: الفضيلة المهددة بالخطر » متوفر على موقع منظمة اليونسكو على رابط: www.unesco.org

ج ـ مكافحة التعصّب تستدعي النفاذ إلى المعلومات: يصبح التعصب خطيراً فعلاً عندما يتم استغلاله لتحقيق الطموحات السياسية والأطماع بالأرض التي تنتاب أحد الأفراد أو مجموعات الأفراد، وغالباً ما يبدأ المحرضون على الكراهية بتحديد عتبة التسامح لدى العامة، ثم يطورون حججاً واهية ويتلاعبون بالإحصائيات وبالرأي العام من خلال نشر معلومات مغلوطة وأحكام مسبقة. ولعل الوسيلة الأنجع للحدّ من نفوذ هؤلاء المحرضين تكمن في تطوير سياسات تولد حرية الصحافة وتعددها وتعززها من أجل السماح للجمهور بالتمييز بين الوقائع والآراء.

د ـ مكافحة التعصّب تستدعي الوعي الفردي: إن التعصب المتفشي في مجتمع ما هو الا حصيلة التعصب الموجود في أفراده، ويعتبر التزمت والتنميط والوصم والإهانات والدعابات العنصرية خير أمثلة على التعابير الفردية عن التعصب الذي يتعرض له الأشخاص يومياً، فالتعصب يولّد التعصب ويترك ضحاياه متعطشين للثأر، ولا يمكن مكافحة هذه الآفة إلا بوعي الأفراد للرابط القائم بين أنماط سلوكهم والحلقة المفرغة لانعدام الثقة والعنف في المجتمع.

هـ ـ مكافحة التعصّب تستدعي الحلول المحلية: لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي بانتظار الحكومات والمؤسسات لتتحرك بمفردها، فجميعنا جزء من الحل ويجب ألا نشعر بالعجز لأننا نملك في الواقع قدرة هائلة لممارسة نفوذنا، ويعتبر العمل السلمي إحدى الوسائل المؤاتية لاستخدام هذا النفوذ، أي نفوذ الشعب، إذ أن أدوات العمل السلمي كثيرة تتراوح بين رص صفوف مجموعة ما لمواجهة مشكلة مطروحة وتنظيم شبكة شعبية وإبداء التضامن مع ضحايا التعصب وتكذيب الدعاية المغرضة، وهي في متناول كل من يرغب في وضع حد للتعصب والعنف والحقد[329].

إن رسالة عمان وتداعياتها لم تاخذ حظها الكافي في التشريعات الأردنية بالقدر الذي حظيت به من اهتمام واسع في الترويج لها محليا وإقليميا ودوليا، وعلى الصعيد المحلي فقد بدت رسالة عمان جزءا من المناهج الدراسية في الجامعات الأردنية، وفي المدارس الحكومية، ومناسبة يتم الإحتفال بها في كل وقت، ولازمة أساسية في خطابات المسؤولين الأردنيين في المناسبات الرسمية وغير الرسمية.

---

329 منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو ـ تقرير «التسامح: الفضيلة المهددة بالخطر» المصدر السابق.

أسبوع الوئام العالمي بين الأديان.. مبادرة أردنية لتعزيز التسامح الديني ونبذ الكراهية

لم تتوقف جهود الأردن عند حدود رسالة عمان، بل ذهب جلالة الملك العبدالله الثاني لطرح مبادرة أممية أخرى حملت عنوان«أسبوع الوئام العالمي بين الأديان» وتم طرحها لأول مرة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 من سبتمبر/ أيلول 2010 وتم تبنيها بعد طرحها بالإجماع من الأمم المتحدة ليصبح الأسبوع الأول من شهر شباط فبراير من كل عام أسبوعا عالميا للوئام بين الأديان[330].

و«ترتكز فكرة أسبوع الوئام بين الأديان على العمل الرائد لمبادرة كلمة سواء[331]، التي ترتكز على قاعدتين هما «حب الله وحب الجار» باعتبارهما جزءا من المعتقدات الدينية السماوية، إلا ان مبادرة «أسبوع الوئام تجاوزت مبادرة» كلمة سواء بإضافة قاعدة ثالثة هي «حب الخير»[332].

وفي رسالته التي وجهها للأمم المتحدة قال الأمير غازي بن محمد «إن التوتر الديني يستبد بعالمنا، ومن المؤسف انعدام الثقة والكراهية والبغضاء، ويمكن لتلك التوترات الدينية أن تندلع في شكل عنف طائفي، وتيسر أيضا تشويه صورة الآخرين، ومن ثم تستحوذ على الرأي العام لتأييد شن حرب على الشعوب والأديان الأخرى، وهكذا، فإن تشويه الأديان أو إساءة استعمالها، يمكن أن يكون سببا لنزاع عالمي،في حين ينبغي أن تكون الأديان أساسا عظيما لتيسير إحلال السلم العالمي، ولا يمكن أن يعالج هذه المشكلة إلا أديان العالم نفسها[333]، ويجب أن تكون الأديان جزءا من الحل، لا من المشكلة»[334].

---

330 تم تبنيها رسميا في 2010/10/20 - متوفرة على رابط: http://worldinterfaithharmonyweek.com/arabic وتبنى مشروع المبادرة في الأمم المتحدة 27 دولة هي « الاتحاد الروسي، أذربيجان، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وباراغواي، والبحرين، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجورجيا، والسلفادور، وعمان، وغواتيمالا، وغيانا، وقطر، وكازاخستان، وكوستاريكا، والكويت، وليبريا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، وهندوراس، واليمن»، كما ورد في رسالة الأمير غازي بن محمد للأمم المتحدة - متوفرة على رابط الأمم المتحدة: www.un.org/ar

331 طرحت مبادرة «كلمة سواء» في سنة 2007 - المصدر السابق.

332 قدم الأمير غازي بن محمد شرحا مفصلا عن القواعد التي ترتكز عليها مبادرة «الوئام..» في رسالته للأمم المتحدة - الرسالة متوفرة على رابط: www.un.org/ar

333 عقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر أيلول سنة 2013 مؤتمرا تحت عنوان: التحديات التي تواجه المسيحيين العرب» رفض المشاركون فيه خطاب الكراهية ضد المسيحيين العرب واستهدافهم بسبب دينهم، وافتتح المؤتمر برعاية ملكية ورعاه مندوبا عن جلالة الملك الأمير غازي بن طلال كبير مستشاري الملك للشؤون الدينية والثقافية، وأبدى المشاركون في المؤتمر تخوفاتهم من تدخلات دولية بذريعة حماية الأقليات في المنطقة - موقع ميدل ايست أون لاين - على رابط: www.middle-east-online.com

334 رسالة الأمير غازي بن محمد للأمم المتحدة - المصدر السابق.

البحث الأمني عن عدم التسامح الديني في الأردن:

لقد بقي هاجس العلاقة بين الأديان في الأردن ضاغطا على السياسي الأردني بشكل كبير وواضح، وبالرغم من ان الأردن لا يعاني من مشكلة الصراع الطائفي والديني بين المكونات الدينية للشعب الأردني، فقد بدا الخطاب الأردني فيما يتعلق باحترام الأديان وعلاقاتها مع بعضها البعض خطابا موجها للمجتمع الدولي أكثر من كونه خطابا للداخل الأردني، ومن هنا بدت «رسالة عمان» وكأنها مشروع أردني إسلامي يراد منه تكريس دولي لـ«لأردن المتسامح دينيا» الرافض للخطاب التكفيري ولخطاب الكراهية الدينية، وللإرهاب الذي يستهدف المدنيين والدول الذي يتخذ من الدين منطلقا عقائديا وأيديولوجيا له، كما يستهدف تكفير أتباع الديانات والمذاهب الأخرى بمن في ذلك المسلمون أنفسهم.

وفي هذا السياق ذاته قال المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة هاينر بيليفيلت في تقريره عن الأردن إنه ينظر للأردن على أنه صوت للاعتدال الديني في بيئة إقليمية أصبح فيها الدين مُسيَّساً بدرجة متزايدة في السنوات الأخيرة، وكرّر ممثلو الحكومة والطوائف الدينية المختلفة الإعراب عن قلقهم من احتمال تنامي نفوذ تسييس الدين بالاقتران مع التطرف الديني، والذي ظل هامشياً في الأردن إلى الآن. وفي ضوء هذه الخلفية، فإنهم أعربوا جميعاً عن عرفانهم وتقديرهم لدور الأردن كصوت للاعتدال الديني في المنطقة، وهو ما يتجلى في «رسالة عمّان» الصادرة في عام 2004 التي تعرض الإسلام كدين متفتح يعزز العلاقات الودّية مع أتباع الأديان الأخرى[335].

وفي الوقت الذي أشاد فيه المقرر الخاص بالحكومة الأردنية لالتزامها بالتعددية الدينية في البلد وفي المنطقة العربية الأوسع قائلا إن الأردن يتمتع دولياً وإقليمياً بسمعة قوامها أنه بلد يمارس ويعزز التعايش

335 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن الصادر بتاريخ 27 كانون الأول يناير سنة 2014 ويحمل التقرير رقم تصنيف في الأمم المتحدة « A/HRC/25/58/Add.2»، وتتوفر منه نسخة باللغة العربية على رابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC

السلمي فيما بين أتباع الأديان المختلفة، وخاصة المسلمين والمسيحيين[336]، فإنه اكد على «أن الأردن يواجه تحدياً رئيسياً يكمن في تنامي التطرف الديني، الذي لم يكن له تأثير يُذكر على المجتمع الأردني إلى الآن، داعيا الحكومة لدعوة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيد الوطني إلى النظر في الفرص الكامنة في خطة العمل[337] من أجل تدعيم القدرة على مواجهة التطرف الديني على أساس تمتع الجميع بحرية الدين أو المعتقد تمتعاً كاملاً»[338].

ومع كل تلك المعطيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد فقد أوصى في نهايات تقريره بضرورة مواصلة الأردن لتشجيع وجود مناخ إيجابي بين الطوائف الدينية، وضرورة تقديم بيانات موثوقة وتوفر معلومات إحصائية عن المشهد الديني في البلد من أجل المكافحة المنهجية للتمييز، وبالأخص أشكاله المخفية أو غير المباشرة، وينبغي جمع البيانات الدينية بطريقة لا تنطوي على تمييز أو وصم، كما يتوجب على الحكومة الأردنية الاعتراف بالطوائف الدينية بطريقة عادلة وشفافة تستند إلى معايير محددة بوضوح، وضرورة إتاحة وضع الشخصية الاعتبارية الجماعية لكل الجماعات التابعة لدين أو معتقد، وحذف خانة «الديانة» من بطاقات الهوية الشخصية، كما هو الحال فعلياً في جوازات السفر الأردنية»[339].

كما أوصى بأن تكون القوانين المنظِّمة لشؤون الأحوال الشخصية شاملة للجميع وغير تمييزية، ومعاملة أتباع الطوائف الدينية غير المسجلة، بمن فيهم البهائيون، والمسلمون الذين تحوّلوا عن الإسلام إلى دين أو معتقد آخر، على أساس المساواة، وأن يعكس التعليم المدرسي التعددية المتصلة بالدين أو المعتقد القائمة في البلد والمنطقة بأسرها، وأن يُسهم في إزالة الصور النمطية السلبية ـ الشيعة على سبيل المثال ـ

336 حسب الإحصائيات التي أوردها المقرر الخاص هاينر بيليفيلت في تقريره فإن المسلمين السنة يشكلون في الأردن 97 % من عدد السكان وأن 3 % فقط هم المسيحيون الأردنيون، ويشكل «الدروز» أو «بني معروف» أقلية دينية قد يصل عددهم إلى 15 ألف مواطن وجميعهم مسجلون على أنهم مسلمون، وتوجد في الأردن الطائفة البهائية ويتراوح عددهم بين بضعة مئات إلى ألف مواطن فقط ـ المصدر السابق.

337 يقصد بذلك خطة عمل الرباط.

338 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

339 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن ـ المصدر السابق.

وتشجيع وزارة التربية والتعليم على التشاور مع ممثلي الطوائف المسيحية بشأن إدراج التعليم الديني المسيحي في المدارس العامة»[340].

تقارير أردنية تعزز القلق الأممي من عدم التسامح الديني في الأردن:

ومن المؤكد أن ما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن حول التعددية الدينية ومدى التسامح الديني في الأردن لم يكن يبحث في أرض بكر فقد وجد أمامه تقريرا محليا أردنيا في غاية الأهمية يبحث في ذات القضايا التي جاء المقرر الخاص للأردن لإختبارها[341]، وهو تقرير تم نشره قبل زيارته للأردن بسنة كاملة[342] وحمل عنوان «أثر الإنتماء الديني لممارسة الحقوق المدنية والإنسانية» أشرفت على وضعه وأطلقته «شبكة الإعلام المجتمعي» لتكون الدراسة الأولى من نوعها في الأردن[343].

وبحسب الدراسة فإن العينة التي استهدفتها هي البهائيون والدروز والإنجيليون واستطلعت «أثر انتمائهم على حقوقهم في القوانين المختلفة، ورصد لجوانب الانتهاك الواقعة على الأسر والأفراد والنساء، لتفرد الشبكة برنامجا اذاعيا اتخذ من كل انتهاك استعرضته الدراسة حلقة من حلقاته الإذاعية، وأظهرت الدراسة عدة انتهاكات بحق تلك الفئة من المواطنين من بينها التمييز المجتمعي والتدخلات الأمنية واستدعاء أشخاص إلى دائرة المخابرات العامة، ورأت الدراسة أن أستمرار ترك خانة الديانة فارغة بالنسبة للبهائيين فيما تدرج لدى المسلمين والمسيحيين قد زادت من وجود عوائق وقيود متعلقة بتغيير الديانة واستحالة ممارسة شعائر بعض المعتقدات علانية فضلا عن تأثرهم من تطبيق قانون الإرث

340 تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفيلت عن بعثته للأردن - المصدر السابق.

341 اجرى المقرر الخاص لقاء مع واضعي تلك الدراسة التي تسلم نسخة منها أثناء زيارته للأردن، واعتمد في صياغة تقريره على جزء مما ورد فيها.

342 نشر التقرير في شهر أيلول سنة 2012 وقام بيليفيليت بزيارة الأردن في شهر أيلول سنة 2013.

343 محمد شما «أثر الإنتماء الديني على حقوق الإردنيين - دراسة برسم التفاعل» - موقع عمان نت ومتوفر على الرابط التالي: http://ar.ammannet.net

الإسلامي عليهم، واوصت الدراسة بسن تشريعات لتجريم التمييز بسائر صوره بما في ذلك التمييز القائم على أساس التعصب الديني والمعتقد، كذلك إزالة سائر النصوص التشريعية والممارسات المنطوية على تمييز على أساس الدين»[344].

وتلقت شبكة الإعلام المجتمعي - صاحبة الدراسة - رسالة من رئيس الوزراء عبدالله النسور بتاريخ السادس والعشرين من كانون أول العام 2012 بعد تقديم الدراسة إلى رئيس الوزراء جاء فيها «أعلمكم بأن حقوق الجميع محفوظة كمواطنين أردنيين دون أي تمييز وفقا للدستور وليس نتيجة ندوة أو حلقات نقاشية»[345].

وبعد مرور أقل من سنة على إطلاق تلك الدراسة عادت شبكة الإعلام المجتمعي وأصدرت ملحقا قانونيا لدراسة»نحو مواطنة كاملة «استعرضت فيه أبرز القوانين التي تنطوي على أحكام ونصوص تمييزية بحق الجماعات الدينية الموجودة في الاردن، والتي لا تتفق نصوصها والتزامات الأردن الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان في مجال المساواة واحترام الحقوق والحريات الدينية وحماية الاقليات»[346].

واقترحت الدراسة استحداث نص في قانون العقوبات يجرم التمييز بالمعنى الوارد في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على كل أشكال التمييز والتعصب القائمين على أساس الدين أو المعتقد، داعية لوجود نص قانوني يعاقب كل من قام بأي تفريق، أو استثناء، أو تقييد أو تفضيل يستند فيه على أساس الدين أو المعتقد أو المذهب بفرض إلغاء أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لجماعة أو لفرد ما

---

344 محمد شما «أثر الإنتماء الديني على حقوق الإردنيين - دراسة برسم التفاعل» - موقع عمان نت - المصدر السابق، ويرجى مطابقة ما ورد في تقرير المقرر الخاص عن مشكلات التمييز ضد الدروز والبهائيين والمسيحيين الأردنيين في تقريره، فقد أورد جزءا من تلك المشكلات التي وردت في دراسة «أثر الإنتماء الديني ..» في تقريره.

345 محمد شما «أثر الإنتماء الديني على حقوق الإردنيين - دراسة برسم التفاعل» - موقع عمان نت - المصدر السابق.

346 تغريد الدغمي» شبكة الإعلام تصدر ملحقا قانونيا لدراسة "نحو مواطنة كاملة» - عن موقع مواطنة كاملة ومعتقد حر التابع لعمان نت - متوفر على رابط : http://beliefs.ammannet.net وحدد هذا الملحق بعض القوانين التي يتوجب تعديلها مثل الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون الأحوال المدنية، وقانون الجمعيات، وقانون الأحوال الشخصية، قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة و قانون التركات للأجانب غير المسلمين.

أو التمتع بها أو ممارستها على أساس المساواة بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ألف دينار[347].

تقارير دولية تتهم الأردن بالكراهية الدينية وعدم التسامح

لا تبدو كل تلك الجهود الأردنية التي انصبت في السنوات العشر الأخيرة على إطلاق مبادرات «التسامح الديني» و«التعايش والوئام الديني»، بدءا من رسالة عمان وانتهاء بأسبوع الوئام الديني مرورا بمبادرة «كلمة سواء» كافية تماما لتجذير روح التسامح المحلي في الأردن، وهذا ما عبر عنه بوضوح تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد، وانتهاء بتقرير دولي اعتبر الأردن ثاني أقل دولة في العالم تسامحا، وهو تقرير شكل في الحقيقة ما يشبه الصدمة للمهتمين، فضلا عن التعليقات العديدة التي صدرت على هامش التقرير وشككت في نتائجه.

وأجرت هذه الدراسة «مؤسسة مسوحات القيم العالمية»[348] التي تتخذ مقرها في لويبنبرغ في المانيا، ولها أفرع في عدد من الدول الأخرى، «وتزعم هذه الدراسة» أن الشعوب الاقل تسامحا في العالم تقع جميعها في الدول النامية مع وجود الاردن والهند في قائمة اقل خمس دول تسامحا»[349].

وشمل الإستطلاع 80 بلدا وأكدت نتائجه على أن «الدول الغربية هي من بين الثقافات الأكثر تسامحا مع الثقافات الأخرى وتحتل قمة قائمة الدول الاكثر تسامحا، بريطانيا، وأميركا، وكندا، واستراليا وقد أخذت البيانات من مسح القيم العالمي الذي يقيس الموقف الاجتماعي للناس في دول مختلفة

---

347 تغريد الدغمي «شبكة الإعلام تصدر ملحقا قانونيا لدراسة «نحو مواطنة كاملة» - عن موقع مواطنة كاملة ومعتقد حر التابع لعمان نت - مصدر سابق، ويتضمن بعض التفاصيل حول مقترحات التعديل على القوانين التي ترى الدراسة أنها تتضمن تمييزا ضد الأقليات الدينية والطائفية في الأردن.

348 أنشئت هذه المؤسسة بغرض رصد معايير الناس الثقافية والتغيّرات التي تطرأ عليها بمرور الزمن وآثارها الاجتماعية والسياسية عليهم وعلى من هم حولهم - مراجعة موقع على رابط: www.tunisia-sat.com

349 ترجمة د.حسن البراري «خريطة تكشف أكثر الدول عنصرية: الأردن والهند أقل الدول تسامحا في العالم» - متوفر على موقع جو 24 على رابط: www.jo24.net

كما أفادت الواشنطن بوست»[350].

وتم بناء نتائج المسح على سؤال تم توجيهه للأفراد حول نوع الناس الذين يرفضون السكن بجوارهم، وقد قامت الدراسة بإجراء تعداد الناس الذين اختاروا خيار «أناس من عرق آخر» ونسبة ذلك في كل دولة، كما اقترح الباحثون أن المجتمعات التي يقول فيها غالبية الشعب أنهم لا يريدون أناساً من أعراق أخرى بجوارهم ،بأنهم اقل تسامحا مع الأعراق الأخرى[351].

وجاء الأردن في المرتبة الأولى عالميا باعتباره أقل الدول تسامحا في العالم[352] وبنسبة بلغت 51،4% من الأردنيين لا يريدون أن يكون جيرانهم من جنسيات وأعراق غير مختلفة، تلتها في المرتبة الثانية الهند وبنسبة 43،5%[353].

وشمل الإستطلاع دولا عربية إلى جانب الأردن «هي السعودية والمغرب والجزائر ومصر، وظهرت من بين الدول الأقل تسامحا في العالم، فقد تراوحت نسبة كل من المملكة العربية السعودية ومصر بين 30 و40% والمغرب والجزائر بين 20 و30 في المائة»[354].

خطاب الكراهية في الإعلام الأردني

لا نملك تقارير موثقة عن مدى خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، ولا نملك أيضا خارطة واضحة عن نسبة هذا الخطاب في الرسائل الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة في الإعلام المحلي، لان مثل هذا الحقل المعرفي في الرقابة على الإعلام لا يزال غائبا عن الساحة المحلية.

350 ترجمة د.حسن البراري «خريطة تكشف اكثر الدول عنصرية: الأردن والهند أقل الدول تسامحا في العالم» - المصدر السابق.

351 ترجمة د.حسن البراري «خريطة تكشف أكثر الدول عنصرية: الأردن والهند أقل الدول تسامحا في العالم» - المصدر السابق.

352 بحسب نتائج المسح جاءت جزيرة هونغ كونغ في المرتبة الأولى عالميا وبنسبة وصلت إلى 71%، ولأنها ليست دولة فقد تم تجاهلها، وبالتالي جاءت الأردن في المرتبة الأولى وفقا لتصنيف القائمين على تلك الدراسة.

353 ترجمة د.حسن البراري «خريطة تكشف اكثر الدول عنصرية: الاردن والهند أقل الدول تسامحا في العالم» - المصدر السابق.

354 موقع النهار نيوز على رابط: http://alnahernews.com

وللحقيقة فإن الإستطلاع الذي نفذه مركز حماية وحرية الصحفيين عن أثر الثورات والحراكات الإحتجاجية في تعزيز خطاب الكراهية قد يكون الأول من نوعه في الأردن، ومع ذلك فإن الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع لا تزال غائبة تماما.

ومع هذا الغياب الواضح فإن الكتابات المتعلقة بخطاب الكراهية في الإعلام الأردني لا تزال متواضعة جدا، وهي في معظمها مقالات رأي خاصة بكتابها الذين سجلوا انطباعاتهم الخاصة حول منسوب خطاب الكراهية في الإعلام الأردني المحلي، ولا ترقى تلك الكتابات بالتأكيد إلى مقام الدراسات الجادة التي تتخذ من الرقابة على الإعلام موضوع دراسة وبحث وتقييم.

إلى جانب ذلك فلا تزال التقارير الصحفية التي تتخذ من الرقابة على خطاب الكراهية في الإعلام الأردني متواضعة جدا، وهذا ما يفتح الباب أمام التساؤل المركزي عن سبب غياب الرقابة على خطاب الكراهية في الإعلام الأردني، في الوقت الذي قطعت فيه دول عربية أشواطا لا بأس بها في الرقابة على الإعلام وخطابات الكراهية التي تتضمنها رسائله الإعلامية على نحو مصر وتونس ولبنان، وبالرغم من تواضع هذا المنجز فإنه بالمقابل يشكل عملا تاسيسيا بالغ الأهمية ومن المؤكد أنه سيتطور لاحقا وفي مدد محدودة جدا، بينما نحن في الأردن لا نزال بعيدين تماما عن الدخول في هذا المعترك الهام جدا.

ملامح خطاب الكراهية في الإعلام الأردني:

تتوفر ملامح واضحة لخطاب الكراهية في الإعلام الأردني ولكنها تبقى محصورة ومحدودة في أطر ضيقة حتى الآن، ووفقا لنتائج استطلاع الرأي الخاص بهذه الدراسة[355] فالإعلام الأردني جاء في المرتبة الأخيرة في إجابات العينة المستطلعة على سؤال عن دور الإعلام في كل من تونس ومصر وسوريا والأردن في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013، وبنسبة (4.3%)[356]، مما يعني أن العينة المستطلعة لا تنكر وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني إلا أن نسبة هذا الخطاب لا تزال متدنية جدا قياسا بخطاب الكراهية

355 مراجعة فصل استطلاع الرأي حول خطاب الكراهية في الفصل السابق.

356 حسب الإستطلاع حلت تونس في المرتبة الثالثة بنسبة 5,9% وحلت سوريا في المرتبة الأولى بنسبة (7،7%) وجاءت مصر في المرتبة الثانية بنسبة 7,6%.

في دول الربيع العربي في كل من سوريا ومصر ومصر، وهي الدول التي اعتمدها الإستطلاع إلى جانب الأردن للمقارنة بينها.

وبحسب الإستطلاع فإن العينة المستطلعة وضعت الأردن في المرتبة الأولى من بين الدول الثلاث الأخرى فيما يتعلق بدور الإعلام في تعزيز قيم التسامح، كما جاء في المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بدور الإعلام الأردني حول الدعوة لإقصاء الآخر

وحول الاعتقاد بأن للإعلام في بعض الأقطار العربية دوراً واضحاً في تعزيز خطاب التحريض على العنف عام 2013 فقد احتلت سوريا المرتبة الأولى وحلت مصر في المرتبة الثانية، وتونس في المرتبة الثالثة والأردن حل في المرتبة الرابعة، كما رأى (88%) من العينة المستجيبة أن خطاب الكراهية في وسائل الإعلام العربية قد انعكس على الإعلام الأردني بدرجات»كبيرة، متوسطة، قليلة» مقابل (10.8%) فقط قالت أنه لم ينعكس بالمطلق.

ويعتقد (74.4%) من المستجيبين أن أداء وممارسات مجلس النواب قد ساعدت وعززت من خطاب الكراهية في الأردن، بينما رأى (70.5%) أن الصراع بين الحكومة وحركة الإخوان المسلمين كان سببا في تعزيز خطاب الكراهية، مقابل (66.4%) من العينة المستطلعة يعتقدون أن تعثر مسار الإصلاح الديمقراطي في الأردن قد عزز وزاد من خطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

وأيدت الغالبية العظمى ضرورة تغليظ العقوبات على كل من يقوم بترويج خطاب كراهية في الإعلام، وبنسبة مؤيدين وصلت إلى (91.3%)، مقابل (7.6%) من المستطلعين رفضوا تغليط العقوبات.[357]

أن نتائج الإستطلاع السابقة تكشف عن وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني لكن نسبته لا تزال محدودة قياسا بإعلام دول أخرى عاشت ولا تزال تعيش مأساة الربيع العربي، والثورات والإنقلابات الداخلية، وبالنتيجة فإن جميع المستجيبين من عينة الإستطلاع لم ينكروا وجود خطاب كراهية في الإعلام الأردني لكن نسبته تبقى في الحدود الدنيا.

357 يرجى مراجعة الفصل السابق المتعلق بالاستطلاع ونتائجه.

إن خطاب الكراهية في الإعلام الأردني يأخذ عدة أشكال ومضامين متعددة ومختلفة وبدرجات متفاوتة، وليس من الغريب القول إن خطاب الكراهية يصل في بعض الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية الأردنية من خلال الصراع غير المبرر بين ما يسمى «الهوية الوطنية الأردنية» و «الهوية الوطنية الفلسطينية» وهو صراع يعبث في عمق الوحدة الوطنية التي تعاقب القوانين المحلية الأردنية عليها.

ويلاحظ أن الأردن لا يعاني من خطاب طائفي مباشر لكنه شهد بعد الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر على الرئيس المخلوع محمد مرسي ارتفاعا في خطاب الكراهية الدينية والطائفية، ففي الأزمة المصرية بدا واضحا انقسام المجتمع الأردني بين مؤيدين للرئيس المخلوع مرسي، وبين مؤيدين للإنقلابيين العسكريين وثورة 30 حزيران يونيو 2013، وأكثر ما انعكس هذا الخطاب في وسائل التواصل الإجتماعي وتحديدا على شبكة «الفيس بوك».

وفي الأزمة السورية انقسم المجتمع الأردني مرة أخرى وبشكل أعنف هذه المرة بين مؤيدين للإرهابيين من الجماعات الدينية الإرهابية المتطرفة وبين ناقدين لها، وقد برز هذا الخلاف بشكل سافر وخطر جدا في وسائل الإعلام الإجتماعي الجديد أيضا وليس في الوسائل الإعلامية التقليدية «الصحف اليومية والإعلام الرسمي»، كما برز بشكل لافت في المواقع الإلكترونية «الصحافة الإلكترونية».

وفي هذا السياق يعتقد د. باسم الطويسي أن وسائل الإعلام المحلية تنجر «بين وقت وآخر إلى موجات متتابعة من العدائية، بما يشبه خطاب الكراهية، وتجرّ وسائل إعلام أخرى أطرافا من المجتمع إلى هذه الموجات، وتحديدا في الإعلام الجديد التفاعلي وشبكات التواصل الاجتماعي، وإلى حد ما في بعض وسائل الإعلام المسموع والمرئي. ويشكل هذا النوع من الخطاب أسوأ ما يمكن أن توصف به وسائل الإعلام»[358].

ويرى د. الطويسي أن «المشهد الإعلامي المحلي ما يزال في الحدود المحتملة، لكن تطور النقاشات الغاضبة على صفحات الإنترنت، واللغة القاسية وتبادل التهديد والأوصاف التي لم يعتد عليها القاموس الإعلامي المحلي ولا اللغة اليومية للمجتمع الأردني، تضع اليد على القلوب، والخطورة المثيرة هي ظهور لاعبين جدد على خطوط هذه المناقشات القاسية لم نكن نتوقعهم في يوم ما»[359].

---

358 د. باسم الطويسي «حدود خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط: www.alghad.com

359 د. باسم الطويسي «حدود خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد ـ مصدر سابق.

ويعتقد د. الطويسي بأنه في «اللحظات المبكرة من الانفتاح الإعلامي، حيث تغيب الحدود بين المحترفين والهواة، يصبح خطاب الكراهية وسيلة لجذب الجمهور إلى هذه الوسائل، ما قد يجعل بعضها ينجر إلى هذا الخطاب، وأحيانا تبحث عنه، وهذا ما يحدث في بعض المواقع الالكترونية»[360].

إن الأزمة المصرية السورية بالتحديد هي التي رفعت من منسوب خطاب الكراهية الطائفية والمذهبية ليس في الإعلام الأردني فقط وإنما في الإعلام العربي على وجه العموم، خاصة بعد الإنقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي، ثم انحرافات الثورة السورية عن مساراتها، مما دفع بخطاب الكراهية الطائفية إلى الواجهة.

وفي هذا الصدد يعتقد نضال منصور أنه «بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، زاد انقسام الشارع العربي، ومن يراقب مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فيسبوك»، يلاحظ ارتفاع وتيرة خطاب الكراهية، وحِدّة العنف وكيل الشتائم والتخوين، والمهم في الأمر أن من يقدم هذا الخطاب ليس بسطاء الناس، بل هم المثقفون وأصحاب التوجهات السياسية، فهم يحاسبونك على ما في عقلك وضميرك حتى وإن لم تجاهر وتبوح به»[361].

ويرى أن خطر خطاب الكراهية لم يعد محصورا في مصر «بل يمتد إلى كل بلدان المنطقة، وكأننا نشهد معركة ستؤثر نتائجها على كل الوضع الميداني في كل البلدان العربية، ولن يتوقف الأمر عند حدود بلدان الثورات، والكل يتحسس رأسه انتظاراً لما ستؤول له الأوضاع في مصر .. وكانت تداعيات الأزمة في الأردن واضحة، فالحركة الإسلامية تعلم أن هزيمة الإخوان بمصر تعني تقليم أظافرهم أكثر فأكثر، وأن سقف مطالبهم في الإصلاح سيتراجع، وأن الأمر يتجاوز اشتداد الصراع مع الحكومات وأجهزتها الأمنية، وإنما سيمتد إلى حلفائهم من التيارات السياسية الذين سيتخاصمون معهم، على خلفية الموقف من عزل الرئيس مرسي»[362].

---

360 د. باسم الطويسي «حدود خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد ـ مصدر سابق.

361 نضال منصور «خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد ـ متوفر على رابط : www.sahafi.jo

362 نضال منصور «خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد ـ المصدر السابق.

ويدعو القيادي الإسلامي د. ارحيل غرايبه لمواجهة المبالغة في خطاب الكراهية من خلال «صياغة ميثاق وطني يحرّم الإساءة ويجرّم التحريض، ويمنع خطاب التحريض والكراهية، ويحول دون إحداث الفتنة أو التفرقة الاجتماعية، بالكلمة أو الكتابة أو الصورة، من أجل الإسهام الجماعي في بناء المجتمع النظيف والدولة القوية الناهضة، التي تقوم على التعاون والتكافل، والاحترام المتبادل، وينبغي تعليم الأجيال الجديدة أساليب التعايش وتقبل الآخر منذ سن الروضة إلى سن التخرج من الجامعة، ووضع المناهج الأخلاقية التي تحفظ النسيج الاجتماعي نظيفاً قوياً منيعاً عصياً على الفرقة والتنازع»[363].

وفي هذا السياق يعتقد القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي زكي بني ارشيد بأنه «عندما يصبح التحريض وتعميم لغة الثأر والانتقام وصناعة الكراهية ثقافة يقدمها بعض الكتاب والإعلاميين للمجتمع المحلي وعلى شكل وجبات يومية تبرز فيها بشاعة الانتهازية وسوء النزعة الأنانية، وعندما توظف هذه المواقف المنفلتة من الضوابط القيمية استجابة لمطالب الخارج الذي لم يعد متخفيا خلف الأبواب المغلقة أو السواتر المصطنعة، عندها تحتاج ظاهرة التوظيف ومبادلات البيع والشراء وتصفية الحسابات الثأرية والانتقامية وعمليات الفرز والاصطفاف الى محاولة فهم الأسس التي قامت عليها نواتج المرحلة ومكوناتها»[364].

ودعا المحامي بشير المومني كل مؤسسات المجتمع الأردني الرسمية والمدنية للمساهمة الفعالة في إعادة تقييم خطاب الكراهية الموجه للعامة والذي تنذر استمراريته بكارثة حقيقية، مطالبا الجميع بالعمل على إعادة التوازن والتعايش للجسم الأردني ومحذرا من دخولنا كمجتمع في مرحلة اللاوعي حتى لا يصبح خطاب الكراهية مسألة عادية وهي الأصل وليست الاستثناء.

ويرى المومني أن «خطاب الكراهية امتد للإعلام وأصبح له كتاب متخصصون ووكالات إخبارية متخصصة في الكراهية والتشجيع على ممارسة الكراهية والتفنن بخطاب الكراهية، وأصبحنا نشاهد معلقين متخصصين بفنون الكراهية حتى ظنوا انها تقربهم من الله زلفى»[365].

363 ارحيل محمد غرايبه «المبالغة في التحريض والكراهية» موقع طلبة الأردن - متوفر على رابط: www.talabanews.net

364 زكي نبي ارشيد «صناعة الكراهية» موقع المقر الإخباري - متوفر على رابط: www.maqar.com

365 المحامي بشير المومني «أوقفوا هذه الكراهية» وكالة جراسا على رابط: http://www.gerasanews.com

ولا يبدو خطاب الكراهية في الإعلام الأردني قد توقف عند حدود تداعيات الأزمة الإقليمية في مصر وسوريا وغيرهما من دول الربيع العربي ففي شهر آذار سنة 2011 قام العديد من الصحفيين والإعلاميين بالمطالبة بوضع حد لخطاب الكراهية في الإعلام الأردني بعد تصريحات لوزير الإعلام آنذاك طاهر العدوان التي أعلن فيها بأنه سيستقيل من الحكومة»في حال استمرت وسائل اعلام رسمية في المس بالوحدة الوطنية من خلال ما تقوم بنشره من تغطيات وتحليلات واراء تدخل في دائرة التحشيد والتأليب على شريحة واسعة من المجتمع»[366].

وبحسب الكاتب الصحفي فهد الخيطان فإن «هنالك وسائل إعلام تبث ما يشبه التحريض وما يسيء للوحدة الوطنية، ولا أعلم من وراء هذه الفتنة التي تسهم فيها وسائل إعلام الكراهية، وفي حال عجز الحكومة عن إيقاف هذه الأقلام والأبواق ستعم الفوضى في البلاد ولن يستطيع أحد السيطرة على الوضع لما لهذه الوسائل الإعلامية من دور كبير في التأثير على الرأي العام»[367].

لقد تجلى خطاب الكراهية في العديد من مفاصل الإعلام الأردني الرسمي والخاص، كما دخل بدون استئذان وبكل مخاطره إلى العديد من الملفات المحلية الأردنية، مثل الوحدة الوطنية سواء من خلال مقالات الرأي الخاص، أو البيانات، أو حتى التجمعات السياسية، فضلا عن ملاعب كرة القدم، وقامت وسائل إعلام بنقل تلك الخطابات دون التدقيق فيها، وتورطت المواقع الإلكترونية تحديدا في فتح الفضاء الإلكتروني أمام دعاة الكراهية الذين يحضون على كراهية الآخر وإقصائه، فضلا عن الخطابات الطائفية والمذهبية.

وشهد الإعلام الأردني أيضا خطابات كراهية كانت أشبه بالحملات المنظمة ضد جماعة الإخوان المسلمين، وضد اللاجئين السوريين والعراقيين، وضد الحراكات الشعبية المطالبة بالإصلاحات السياسية، وقد تورط مجلس النواب الأردني في تلك الملفات عندما كانت موضوع نقاش في جلساته الرسمية.

---

366 امل غباين. «على خلفية تصريحات العدوان ..كتاب يطالبون بوضع حد لإعلام الكراهية» عمون – متوفر على رابط:
http://www.ammonnews.net/article

367 امل غباين. «على خلفية تصريحات العدوان .. كتاب يطالبون بوضع حد لإعلام الكراهيةS عمون – مصدر سابق

وسنتوقف عند نماذج فقط من تلك الخطابات التي سنتعامل معها باعتبارها شرائح كنماذج لخطاب الكراهية في الإعلام الأردني.

1. خطاب الكراهية والتحريض المزدوج من وإلى الإخوان المسلمين:

ظلت الحركة الإسلامية الأردنية «جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي» على مدى السنوات الطويلة الماضية الحركة الأكثر فاعلية ونشاطا وتأثيرا وتنظيما في العمل السياسي والحزبي الأردني، وظل يتم تصنيفها في إطار الحركة المعارضة التي تقود تكتل المعارضة في الشارع الأردني.

هذا الوضع الخاص للحركة الإسلامية أبقاها عرضة للنقد الإعلامي والسياسي خاصة إذا كانت القضايا متعلقة بمواقف سياسية تجاه قضايا سياسية محلية أردنية، وقد برز ذلك بوضوح في المواسم الإنتخابية البرلمانية والبلدية، فضلا عن فاعليتها ودورها في الحراك الشعبي الأردني الذي واكب مبكرا ثورات الربيع العربي.

وتعرضت الحركة الإسلامية لموجات من النقد الإعلامي وصل في بعضه إلى حد التحريض على الحركة بشكل مباشر، وقد كانت مواقف الحركة الإسلامية نفسها من ثورات الربيع العربي سببا مباشرا في انتقادها من مخالفيها، كما كانت أيضا سببا مباشرا لتأييدها من مناصريها.

وبرزت مشكلة الحركة الإسلامية في الشارع الأردني عندما بدأت بمناصرة شقيقتها في مصر، والموقف الداعم غير المحدود لمرحلة الرئيس المصري محمد مرسي الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين الشقيقة للجماعة في الأردن، وبدا انحياز الحركة الإسلامية في الأردن لمرحلة محمد مرسي حتى بعد الإنقلاب العسكري عليه قد دفع بها تماما للإنخراط في مواجهة الطرف الآخر ولكل ما يمثله، فضلا عن مواجهة كل من يناصره، وتحولت الحركة الإسلامية الأردنية طرفا مباشرا ليس في الصراع المصري فقط، وإنما تعمق ذلك وتجذر أكثر عندما أًصبحت الحركة الإسلامية الأردنية جزءا من معادلة الحرب في سوريا، مما جعل الحركة الإسلامية نفسها هدفا مفتوحا للنقد، كما ان الحركة الإٍسلامية وضعت نفسها في مواجهة الآخرين بإعتبارهم أعداءها وخصومها في المعسكر الآخر.

ويرى الكاتب الصحفي نضال منصور أن «مشكلة الحركة الإسلامية تكمن في»أنها تنظر لمن حولها بأنهم خصوم إن لم يتفقوا معها، والإسلاميون يقدمون أنفسهم دائماً بأنهم «ضحايا»، ويتعاملون بخطاب عدائي مع الآخر دون إمعان أو حتى قراءة موضوعية لما يقول، فإما معي أو أنك ضدي (...) فالإخوان لم يبكوا على الديمقراطية إلا بعد عزل مرسي، وقبل ذلك كانوا إقصائيين، وهو ما تفعله القوى السياسية الأخرى الآن حين لا تلتفت للاستبداد الذي يمارس ضد الإخوان، وتقدم الغطاء لكل التجاوزات على حقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام بعد عزل مرسي واستلام الجيش للحكم فعلياً»[368].

ويشير الكاتب الصحفي إبراهيم غرايبه الى أن «جماعة الإخوان المسلمين نشأت في الأساس كحركة دينية دعوية إلا أنها أوقعت نفسها في العمل السياسي دون أن تقدم مشاريع سياسية واقتصادية، وأن شعبيتها قامت وتأسست على كونها حركة دعوية إسلامية ولم تقم على أساس أنها حركة تنادي بالحريات العامة وبالديمقراطية، وتملك لهذه الغاية مشاريع اقتصادية وديمقراطية»، مشيرا إلى أن «الحركة نفسها بقيت غائبة عن هذه المطالب الأساسية، وبرزت مشكلتها الداخلية عندما ظنت جماعة الإخوان المسلمين بأنها تمثل المسلمين وأنها هي «المسلمون» وهي الإسلام»[369].

ويؤكد غرايبه على أن «هذا الغياب للعمل لأجل الدولة والمجتمع، والغياب المفزع للأدبيات والأفكار والمواقف المشتبكة على نحو يومي وتفصيلي، والمتعلقة بالمواطنة والدستور والقوانين والمؤسسات والوزارات والمجتمعات والعدالة الاجتماعية والضريبية والتنمية، وانعدام أي منتج ثقافي أو فني ـ وهو الأقرب كما يفترض إلى طبيعة الجماعة ـ من رواية أو مسرحية أو قصة أو فنون تشكيلية أو موسيقى أو عمل سينمائي؛ يتأكد القول إن الحركة الإسلامية لا يمكن أبدا أن تدير مشروعا سياسيا أو اقتصاديا، وأنها تهدر الوقت والموارد وتمضي بالناس والمجتمع إلى المغامرة والمجهول»[370].

وتعرضت الحركة الإسلامية للكثير من النقد الذي وصل إلى حد الإتهام والتحريض عليها،

---

368 نضال منصور «خطاب الكراهية» ـ جريدة الغد الأردنية ـ متوفر على رابط: www.sahafi.jo

369 إبراهيم غرايبه «الإخوان في الربيع الأردني: خطاب متحول وانفصال راسخ» ــ جريدة الغد الأردنية ــ متوفر على رابط: www.alghad.com

370 إبراهيم غرايبه «الإخوان في الربيع الأردني: خطاب متحول وانفصال راسخ» ـ المصدر السابق.

فقد «استطاع الإعلام الرسمي سواء كان بالصحف، التي أصبحت المواقع الالكترونية أكثر موضوعية وحياديه منها، لكونها خارج قبضة الحكومة، أو كانت الهجمة بالإعلام المسموع، من خلال القنوات التلفزيونية، أو الإذاعات، ومن خلال برامجها المشهورة، التي جُندت لمحاولة الترهيب من المشاركة في مسيرة الجمعة[371]، وإظهار المسيرة بأنها تهدف لتحقيق أجندة خارجية بأيد أردنية، والتي اخذ الحماس بمقدمي البرامج في تلك القنوات والإذاعات إلى أن يكونوا قضاة يحكمون بلا حكمة، واستخدموا الأداة الإعلامية المتاحة لهم كسلاح للطعن بوطنية دعاة مسيرة الجمعة، وصناعة أجواء من الكراهية لهم، وتحريض المواطنين عليهم، من خلال فوضى إعلامية عارمة، أطلق فيها العنان للسادة الإعلاميين الذين زايدوا على الناس بالوطنية، فاخذوا يعيبون الناس بما هو عيب فيهم، بعد فرط الحماس لديهم وإسهابهم في ذم الناس وتحقيرهم، متجاهلين أن المواطن مشحون بالكراهية للسياسات الحكومية، وأنه أصبح يفقد الثقة بكل المسئولين والساسة والرموز، بل وان المواطن يعي جيدا أن التصفيق والتسحيج كلام فارغ لن يأتي بخير على أحد»[372].

وفي ذات السياق التحريضي والإتهامي ضد الحركة الإسلامية تنشر جريدة الرأي الأردنية تقريرا تضمن الكثير من عبارات التحريض والإتهام والشتم ومما جاء فيه «يبدو ان الفشل الذريع الذي منيت به جماعة الاخوان في كل مكان تتواجد فيه ولفظ الشعوب لها ولنهجها الدموي والاقصائي لم يقنع قادتها أن صفحة هذه الجماعة طويت لتنحدر إلى بذاءة الخطاب والشتائم كسلاح دعائي بائس إن دل على شيء فإنما يدل على حجم الكراهية والأحقاد التي تربى عليها رموز الجماعة في أقبية الظلام في استهداف كل من عارضهم أو اختلف معهم في الفكرة أو النهج»[373].

وبدل أن تراجع جماعة الاخوان في الأردن نفسها ونهجها وهي ترى مشاهد الإجرام والارهاب الذي تمارسه الجماعة في مصر ضد ابناء الشعب المصري وجيشهم ومؤسساتهم فانها تصر عن سبق اصرار على المضي قدما في ترديد خطاب جوهره ومفرداته التخوين والبذاءة والاتهامية والتحريض ضد

371 يقصد هنا مسيرة دعت إليها الحركة الإسلامية بتاريخ 2012/10/5.

372 المدينة نيوز «الإعلام ونشر الكراهية» متوفر على رابط: www.almadenahnews.com

373 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» جريدة الرأي الأردنية متوفر على رابط: www.alrai.com

الجميع في لغة لا وجود لها في قاموس السياسة من ادب سوى وصفها «بقلة الادب وغياب الاخلاق في التعاطي مع الناس والمواقف بمطلقها»[374].

ويضيف التقرير «يتسابق قادة الجماعة في الاردن في استنباط أسوأ أنواع الخطاب وأبشع مفرداته في تصريحاتهم ومسيراتهم التي لم يعد احد يأبه بها، لتزكم تلك التصريحات الأنوف لقدر حجم الأحقاد والكراهية إزاء الغالبية الساحقة من الشعوب العربية بمختلف شرائحها واحتراف لغة الشتائم بحق قيادات الدول التي لم تفعل شيئا سوى دعوتهم الى التوقف عن العنف والقتل بحق ابناء الشعب المصري والتوقف عن تدمير مؤسساته ومنجزاته»[375].

وجاء في التقرير إن «جماعة الاخوان في الاردن تصر على الرد على تضحيات مصر وشعبها وجيشها بطعنها في الظهر والوقوف رديفا لنهج القتل الذي امر به المرشد بحق مصر وشعبها الذي طالما روت دماء ابنائه وجيشه الثرى العربي وفي مقدمته ثرى فلسطين في حين ان سجل الجماعة كله لا يرد فيه اسم لشهيد سوى الايغال في دماء ابناء الامة من تاسيس الجماعة الى يومنا هذا وهي الجماعة التي نشات في احضان الاستعمار يوم كان يعلق المشانق لأحرار العرب وابناء الشعوب العربية في معركتهم لنيل استقلال الأمة واسترداد كرامتها»[376].

وقال التقرير «بات جليا ان الجماعة في الأردن تصر على الوقوف في مربع التماهي مع (وصمة العار الاخوانية في مصر) التي هي في طريقها إلى الزوال إلى غير رجعة، وإن كلف ذلك إزهاق أرواح المصريين الأبرياء بدم اخواني بارد وهي الجريمة النكراء التي لا يتورع قادة الجماعة في الأردن بوصف مجرميها بـ (المجاهدين) وعدم التورع بوصف أهل مصر بالكفرة وتكفير وتخوين كل من يقول كلمة حق أو يدعو الى حقن الدماء التي لا تراعي لها الجماعة في مصر أي حرمة وهو ما تراه وتردده تصريحات قيادة الجماعة في الأردن بلا أي وازع أو تردد»[377].

374 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» ـ المصدر السابق.

375 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» ـ المصدر السابق.

376 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» ـ المصدر السابق.

377 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» ـ المصدر السابق.

ويتابع «لا يتورع قادة الجماعة بالسقوط في مستنقع غياب الأخلاق والإمعان في بذاءة الخطاب ولغة الشتم والردح، واستخدام كافة الوسائل سواء بالمسيرات المهترئة أو وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار الوجه الحقيقي للجماعة إزاء الشعوب العربية ومختلف قوى هذه الشعوب ولم يسلم من هذه الخطاب الاسود أي احد لا حزب ولا تيار ولا قيادة عربية أو دولية إلا من يرون أنه يدفع معهم إلى حمام الدم الذي يلبي أجندات أعداء الأمة وشعوبها»[378].

ويختم بالقول «كل يوم يصدم المجتمع الأردني بخطاب الكراهية والأحقاد الذي تمارسه قيادة الجماعة في الأردن، بحق الوطن وأهله ومؤسساته وكذلك لغة التحريض على الدم المصري الذي تريقه الجماعة على أرض الكنانة الذي يتنافى مع كل شرعة أخلاقية أو دينية أو إنسانية تتشدق بها الجماعة في شعاراتها التي بان زيفها وأجنتدهم التي انكشف قبحها وظلاميتها»[379].

ولن نعلق كثيرا على ما ورد فيه، كما أنني تعمدت الإقتباس المطول من التقرير للتدليل على حجم المهنية والموضوعية لدى كاتبه، فضلا عن إظهار حجم الإتهام الذي ساقه التقرير للحركة الإسلامية، والشتائم والإتهامات العديدة التي تضمنها.

إن هذا التقرير دفع بجريدة «السبيل» ذات التوجه الإسلامي المقربة من جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي للرد عليه في تقرير أخر ناشدت فيه جلالة الملك عبدالله الثاني للتدخل من اجل وضع حد لخطاب الكراهية فيما أسمته «الإعلام الرسمي» قائلة إن بث خطاب الكراهية والتخويف لا يفيد ،وتساءلت فيما إذا كان الخطاب الرسمي سيعود إلى رشده ويخضع لشروط المهنية وأخلاقيات المهنة؟ لأن الردح - على حد قولها - لا طائل من ورائه، و«إن بث خطاب الكراهية لا يخدم أحدا، والكل خاسر في نهاية الأمر، وكان من المدهش أن يتشابه خطاب الكراهية الذي بدأ ينفث سمومه في ميدان التحرير بالقاهرة مع خطاب غريب بدأنا نسمعه في الإعلام الرسمي عندنا هنا في عمان»[380].

---

378 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» - المصدر السابق.

379 فيصل ملكاوي «قادة الإخوان .. نهج كراهية في الخطاب» - المصدر السابق.

380 علي سعادة «هل يتدخل الملك لوقف خطاب الكراهية في الإعلام الرسمي؟» - جريدة السبيل الأردنية - متوفر على رابط: www.assabeel.net

وفي تقريرها قالت جريدة السبيل إن «مثل هذا الخطاب الذي يؤسس للإقصاء والتهميش ويعمّق للانقسامات في المجتمع بطريقة ستكون كارثية على أمن واستقرار الوطن يحتاج إلى تدخل مباشر من الملك عبدالله الثاني، لتوجيه رسالة واضحة بوقف التحريض والكراهية بين أفراد الوطن الواحد وتطبيق القانون على أيّ كاتب أو صحافي أو سياسي يقوم ببثّ وتسميم الساحة الداخلية»[381].

وأكدت على أن «خطاب الكراهية في الإعلام الذي بدأ يتردد صداه بشكل مستفز ومؤذٍ للمشاعر بعد فوز «الإخوان» في رئاسة مصر وفي الانتخابات التشريعية، ومن ثم بعد الانقلاب العسكري ومجازره الدموية بحق المعتصمين السلميين، بات ممجوجا ومكررا حدّ الملل، وبات الواحد منّا يتثاءب من شدة النعاس وهو يقرأ ما يكتب في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية حول الإخوان المسلمين، سواء كانوا في الأردن أو في أيّ مكان آخر»[382].

وفيما يشبه الإتهام الضمني لوسائل الإعلام بأنها تدار من أطراف أخرى قال التقرير إن «قرار وقف خطاب الكراهية الذي تناثر مثل الجذام على الصفحات وعلى الويب، فقرار التحريض وكيل الشتائم ضد قطاع عريض من الشارع الأردني، والاتهامات التي تلقى هنا وهناك دون مراعاة للقانون أو القيم أو الأخلاق المهنية والاجتماعية، ليس في يد القائمين على مسؤولية تلك الصحف أو تلك المواقع»[383].

لقد تعزز خطاب الكراهية بشكل لافت وواضح ليس فقط باتجاه الإخوان المسلمين، بل قام الإخوان والحركة الإسلامية نفسها باعتماد ذات الأسلوب ضد مناوئيهم ومخالفيهم في الرأي والمواقف، خاصة في موضوع الأزمة السورية، فقد وصل الأمر بهم إلى تنظيم اعتصامات أمام السفارة السورية في عمان والهتاف ضد الرئيس السوري بشار الأسد، والهتاف في مسيرات أخرى تأييدا للرئيس المصري المخلوع محمد مرسي.

وذهب خطاب الحركة الإسلامية الأردنية بعيدا في استخدام عبارات طائفية ومذهبية على نحو وصفهم لحزب الله اللبناني بـ«حزب الشيطان»، والهتاف ضد إيران.

---

381 علي سعادة «هل يتدخل الملك لوقف خطاب الكراهية في الإعلام الرسمي؟» - المصدر السابق.

382 علي سعادة «هل يتدخل الملك لوقف خطاب الكراهية في الإعلام الرسمي؟» - المصدر السابق.

383 علي سعادة «هل يتدخل الملك لوقف خطاب الكراهية في الإعلام الرسمي؟» - المصدر السابق.

وفي مظاهراتهم «تم إحراق صورة ضخمة للأمين العام لحزب الله حسن نصرالله لوقوفه إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد في الوقت الذي لم يعتد الشارع الأردني على وقفات إحتجاجية ضد حزب الله تحديدا حيث كانت الحكومة تفشل دائما في إخراج الأردنيين للشارع نكاية بالحزب الذي خسر الكثير من مؤيديه في الشارع الأردني بعد مواقفه الأخيرة من الملف السوري»[384].

ونظمت الحركة الإسلامية أكثر من مسيرة تأييدا للرئيس المعزول محمد مرسي واتهام الإنقلاب العسكري المصري وقياداته وعلى رأسهم عبد الفتاح السيسي بارتكاب مجازر ووصفوهم بالقتلة والعملاء لإسرائيل، وذهب الأمر بهم للمطالبة بطرد السفير المصري من عمان[385].

لقد بدا واضحا تماما أن الحركة الإسلامية التي تعرضت لخطاب كراهية وتحريض ضدها قد انتهجت هي الأخرى ذات الخطاب الذي زادت عليه استخدامها لخطاب طائفي ومذهبي في إطار تعزيز خطابها السياسي الجماهيري التحريضي ضد مناوئيهم ممن يدعمون النظام السوري في دمشق باعتبار ما يجري في سوريا مؤامرة اممية، وهذا الخلاف ضد من يدعمون الإنقلاب العسكري في مصر ضد حكم الرئيس المخلوع محمد مرسي.

إن هذا الخلاف السياسي بين موقفين وموقعين بين الإسلاميين ومخالفيهم قد ادى وبالضرورة إلى استخدام خطابات سياسية وإعلامية يتركز كل طرف فيها على تخوين الآخر واتهامه وإقصائه وتهميشه والتحريض عليه، بعد أن أصبحت لغة الحوار بين الجانبين منعدمة تماما، وغائبة تماما عن مشهد الإعلام الأردني والعربي متاثرا بتداعيات ثورات الربيع العربي.

2. خطاب كراهية ضد اللاجئين السوريين:

منذ أن بدأ الأردن باستقبال اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري والمخيمات والمواقع الأخرى التي تم تخصيصها كمخيمات إيواء ولجوء آمنة لهم، وازدياد أعدادهم حتى تحولوا إلى ما يشبه موضوع

384 القدس العربي ـ متوفر على رابط: www.alquds.co.uk

385 موقع رصين ـ متوفر على رابط: www.rasseen.com

للكراهية في وسائط إعلامية واضحة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الأمر بل وصل هذا الخطاب إلى مجلس النواب الذي خصص جلسة مناقشة عامة لهذا الموضوع ولم تخل خطابات النواب من روح الكراهية تجاههم.

ولا نملك في الحقيقة رصدا وافيا لمضامين خطاب الكراهية ضد اللاجئين السوريين في الإعلام الأردني وكيفية تعامله معهم ومع قضيته، وباستثناء تقارير قامت على جهود شخصية مجزوءة لرصد هذا الخطاب في الإعلام الأردني فإنها تبقى مجرد جهود محمودة إلا أنها لا تكفي لوضع خارطة مفصلة لمدى وأشكال ومضامين خطاب الكراهية في الإعلام الأردني ضد اللاجئين السوريين في الأردن.

وحفلت في الحقيقة عشرات التقارير الصحفية عن اللاجئين السوريين باتهامهم بامتهان الدعارة، وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها في الأردن، وتأثيرها على الأمن المجتمعي والإقتصادي، وتعديهم على حقوق الإردنيين وفرصهم في العمل، وصولا إلى الإتجار بالأعضاء البشرية، وبأنهم خلايا نائمة للنظام السوري، أو خلايا نائمة لجهات أخرى تستهدف الأمن الأردني.. إلخ.

لقد لاحظ تقرير حاولت كاتبته رصد خطاب الكراهية والتحريض ضد اللاجئين السوريين في الأردن أن»صحفا ومواقع إخبارية فقدت موضوعيتها وجردت اللاجئين السوريين من إنسانيتهم، وحرض كتاب صحفيون ضدهم، ووجدت بعض البرامج الإذاعية الصباحية في اللاجئين السوريين «آخر» جديداً توجه إليه خطاب الكراهية، وخرج الإعلام عن دوره كمراقب وناقل للأحداث ليقوم بدور تكميلي للحكومات والسياسيين، وبلا جدوى، فما احتمالية أن يقرأ غوتيريس أو أي من الدول المانحة وسفرائها هذا الكم من المقالات والتقارير الصحفية، مقارنة بتأثير الحملة الإعلامية على الجمهور الأردني وعلى مواقفهم من اللاجئين السوريين وما قد يتبعها من تحريض وعنصرية ضدهم، قائلة إن قلة قليلة من التقارير عكست بموضوعية جوانب مختلفة من الحياة في مخيم الزعتري، أبعد من الأرقام والدعارة[386].

ورأى التقرير أن «العناوين كثرت عن اللاجئين السوريين لكنها تشابهت في تعبيرها عن ضيق من زيادة

---

386 سوسن زايده «حملة إعلامية ضد السوريين: الهدف للخارج والتأثير في الداخل» ـ عمان نت»عين على الإعلام» ـ متوفر على رابط: www.eyeonmediajo.net

أعدادهم في الأردن. يومياً، تنشر أخبار رقمية عن أعداد الداخلين للأردن وكلفة كل منهم على ميزانية الدولة، تقارير عن تأثيرهم السلبي على المجتمع والأمن الأردني، مقالات تحذيرية من استمرار تدفقهم ووجودهم في الأردن، وفي تصريحات لرئيس الوزراء د.عبدالله النسور قال فيها «إن مشكلة اللاجئين السوريين في الاردن تقترب من كارثة»، وتصريحات وزير الصحة عبد اللطيف وريكات «اللاجئون السوريون يؤثرون سلبا على مكانة المملكة الطبية»، وتصريحات وزير العمل نضال القطامين بأن «تشغيل السوريين يستفز الأردنيين»، وتصريحات مدير الأمن العام حسين المجالي بأن «أزمة اللاجئين السوريين كسرت ظهر الأمن»[387].

وقال التقرير إن تقارير إخبارية عن مخيم الزعتري كررت الإشارة إلى «انتشار مافيات وعصابات صغيرة تتاجر بالمخدرات والدعارة وتبيع وتشتري الكفالات وتضم خلايا جرمية مختلطة من سوريين وأردنيين حيث تنامت التجارة غير الشرعية على هوامش وجنبات المخيم»[388].

ويشير التقرير نفسه إلى تقرير أخر تزامن مع «تقرير وكالة أسوشيتد برس مع تقرير لوكالة يونايتد برس انترناشونال نقل تصريحات عن (مصدر أمني) غير معرف، يقول أن الأمن (ضبط أخيراً كميّات من الحبوب المخدّرة وعدداً من الأسلحة البيضاء داخل المخيّم)، وأن (قوة شرطية ستعمل على تطبيق مفاهيم الشرطة المجتمعية داخل المخيم لمعالجة القضايا الاجتماعية والإنسانية كالعنف الأسري والدعارة إن وجدت)، نشره موقع السوسنة. لكن تقرير الأخيرة الذي يتمتع بقدر أكبر من المهنية لم يحظ بالانتشار وإعادة النشر الذي حظي به تقرير أسوشيتد برس لما فيه من إثارة وتفاصيل عن نساء يمارسن الدعارة»[389].

وينشر موقع الكتروني تصريحات منسوبة لمصادر أمنية أن «مدينة المفرق شمال شرق المملكة تنتشر فيها حاليا حوالي 178 بيت دعارة جراء التواجد الكثيف للاجئين السورين في المدينة خارج نطاق مخيم

387 سوسن زايده «حملة إعلامية ضد السوريين: الهدف للخارج والتأثير في الداخل» ـ المصدر السابق.

388 سوسن زايده «حملة إعلامية ضد السوريين: الهدف للخارج والتأثير في الداخل» ـ المصدر السابق.

389 سوسن زايده «حملة إعلامية ضد السوريين: الهدف للخارج والتأثير في الداخل» ـ المصدر السابق.

الزعتري، وأن عشرات من السيدات السوريات يعملن الآن في مجال الدعارة، فيما ألقت القوات الامنية القبض في أحد أيام شهر شباط على 11 سيدة، 8 منهن سوريات، بمقهى في إربد لتورطهن كما قيل في «سلوكيات عامة غير لائقة، وأن العشرات من السيدات السوريات ممن هربن إلى الأردن بدأن يتحولن إلى ممارسة الدعارة، بعضهن يتم إجبارهن أو بيعهن، حتى من قِبل عائلاتهن»[390].

وذهب نواب إلى أبعد من ذلك عندما قامت النائب ميسر السردية بمطالبة الحكومة بإلقاء القبض على اللاجئين السوريين الذين يديرون بيوتا للدعارة في المفرق والرمثا وعمان، مؤكدة أن لديها دلائل أكيدة على ان لاجئين سوريين يستأجرون شققاً سكنية تدار منها شبكات الدعارة، مضيفة إن «زواج المتعة والوناسة منتشرة بين اللاجئات السوريات بحيث يستطيع السائح الخليجي الدخول لمخيم الزعتري والحصول على من يشاء من اللاجئات والتمتع بها»[391].

واتهم النائب وصفي الزيود اللاجئين السوريين بأنهم جاءوا يشربون الأرجيلة، وأن مخيم الزعتري لم يعد مخيماً للاجئين فهو يضم الكثير من البقالات والدكاكين والمطاعم ومحال الشاورما والمقاهي، فهناك ثلاثة مقاه، متسائلا، هل اللاجئ السوري الذي جاء ليشرب الارجيلة في الزعتري هل هو لاجئ»[392].

واتهم النائب حابس الشبيب باسمه وباسم نواب المفرق اللاجئين السوريين وأطفالهم بالإعتداء على ممتلكات المواطنين في مخيم الزعتري ويقومون بقطع الشارع أمام مدخل المخيم وأصبح الأمر مأساة حقيقية على الأهالي، وبسبب تراكم اللاجئين وتكسير سيارات المواطنين وسرقة كل ممتلكاتهم، وقد لجأنا الى المحافظ ومدير الشرطة ووزير الداخلية دون جدوى، وطالب بتشكيل لجنة لإنهاء هذه المأساة - حسب وصفه -[393].

390 موقع جراسا نيوز - متوفر على الرابط التالي: www.gerasanews.com

391 تصريحات النائب السردية على موقع سواليف على رابط : www.sawaleif.com

392 موقع سواليف - المصدر السابق.

393 مداخلة النائب حابس الشبيب تحت قبة مجلس النواب متوفرة على رابط وكالة عمون: http://www.ammonnews.net

لقد بدا خطاب مجلس النواب أثناء مناقشته لقضية اللاجئين السوريين[394] مثيرا تجاه اللاجئين ومحرضا عليهم، ورأت فيه جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في خطاب النواب بأنه جاء في «سياق التحريض العنصري تجاه الاخوة السوريين، وبدلا من مناقشة الأزمة السورية بكل أبعادها السياسيه والإنسانية والأمنية ودراسة واقع قضية اللاجئين السوريين وتداعياتها وسبل حلها شهدنا طرحا بدائيا يتصف بالبعد العنصري الإقليمي وشهد إساءة بالغة لشعب كريم لم يختر الإغتراب عن وطنه والتخلي عن كل مايملك بل أجبر عليه إجباراً كنتيجة للتآمر الدولي الداعم لماكينة الإرهاب الرسمي السوري»[395].

ويصف موقع إعلامي جلسة مجلس النواب بأنها «مخزية ومرفوضة» بعد أن ظهرت فيها «روح عدائية تجاه اللاجئين السوريين، واتسمت مشاركات بعض النواب بروح سلبية وإقليمية ضد هؤلاء اللاجئين، ويعلن الموقع رفضه للأصوات التي تسيء إلى اللاجئين وتبث روحا عدائية ضدهم، لأننا بالأساس نؤمن أن هويتنا عمقها الثقافي والاقتصادي والإستراتيجي هو محيطها العربي، وإنسانيتها لا تعرف الحدود بين البشر، ولأننا نرفض التعصب والعنصرية والتمييز الجنسي أو الديني أو العرقي أو المذهبي ونقف ضد الكراهية والعنف»[396].

ويلاحظ تقرير رقابي آخر على خطاب وسائل الإعلام الأردنية تجاه اللاجئين السوريين بوجود «كم هائل من الاخبار والتقارير والمقابلات التي تحرض ضد السوري أو كل من هو الاخر، فحال العمالة المصرية أو العمالة الآسيوية ليس بأفضل حالاً، والدعاية الكارهة ضد الإنسان، اتخذت من أشباه وسائل إعلام بيئة خصبة للتطور والتأثير على الرأي العام وتحويله من متعاطف مع اللاجئين إلى كاره لهم ومتحسس من وجودهم»[397].

ويضيف التقرير «لا غرابة في رصد شبه يومي لخطاب الكراهية في وسائل إعلام، لنرى أن ثمة وسائل

---

394 عقد مجلس النواب جلسة مناقشة عامة لأوضاع اللاجئين السوريين وتاثيراتهم على الأردن صباح يوم الأربعاء 23/3 /2013

395 بيان صادر عن المكتب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن متوفر على الموقع الرسمي للجماعة على رابط: www.ikhwan-jor.com

396 موقع تقدم «روح العدائية تجاه اللاجئين السوريين مخزية ومرفوضة»- متوفر على رابط: taqaddam.org/opinions

397 محمد شما «ماذا تعني الكراهية في زمن الدعاية الحربية» - عمان نت - متوفر على رابط: www.eyeonmediajo.net

باتت ترتقي خطابات الكراهية فيها إلى مستوى الانتهاك الفاضح كأن يدعو أحدهم إلى حرق المحال التجارية المتعلقة بالعراقيين في الأردن وذلك عقب اعتداء طال السفارة الاردنية في العراق محرضا على الاعتداء على كل ممتلكات العراقيين في الأردن»[398].

ويرى التقرير بأنه «في كل صباح يخرج علينا حراس الكراهية في برامج إذاعية يطلبون فيها من المستمعين (حب الوطن) ومحاربة أحقاد الوطن وكل من تسول له نفسه بفعل يؤثر على أمن الوطن؛ لنسمع بالمحصلة مطالبات باعتقال اللاجئين الذين برأيهم سرقوا مقدرات الوطن وعرضوا الوطن للأخطار وسرقوا قوت المواطنين وضغطوا على بنيته التحتية، أما الصحف في تحليلات كتبتها تطالب الدولة بموقف حازم تجاه اللاجئين وأمثالهم من عمالة وافدة»[399].

ولا تبدو القضية متوقفة في حد ذاتها عند حدود اللاجئين السوريين، فقد ذهب كتاب إلى أبعد من ذلك عندما أعلنوا بأنهم ضد استقبال لاجئين لأنهم يؤثرون على «الديمغرافيا الأردنية»، في إشارة إلى موجة اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الأردن «الصفة الغربية» إبان إحتلالها من العدو الإسرائيلي وكانت الضفة في حينه جزءا لا يتجزأ من الأردن.

وفي هذا السياق يكتب ناهض حتر «كفى لاجئين» يشير فيها إلى موجات اللاجئين الفلسطينيين ـ تحديدا ـ قائلا «إن السياسة الرسمية حوّلت الأردن، منذ ما قبل الـ 1948 إلى بلد لجوء في سياق دينامية سياسية للتغيير المستمر في البنية الديموغرافية للبلاد، تحقق أهدافاً لا علاقة لها بالمصالح الوطنية الأردنية، إنما فاضَ الكيل، وتكاد المملكة أن تنفجر بأثقالها الديموغرافية، وطالب بإغلاق الحدود فورا»[400].

إن العديد من كتاب الصحف ونشطاء عبروا عن مواقف مضادة ومباشرة ضد استقبال اللاجئين السوريين والعراقيين وحتى الفلسطينيين» ويرفض هؤلاء أيضا السماح بدخول لاجئين من سوريا حاليا، وسابقا من العراق، ويزعمون أن الحكومات الأردنية سمحت بدخول هؤلاء الأشقاء اللاجئين، كي يحموا النظام

398 محمد شما «ماذا تعني الكراهية في زمن الدعاية الحربية» ـ المصدر السابق.

399 محمد شما «ماذا تعني الكراهية في زمن الدعاية الحربية « ـ المصدر السابق.

400 ناهض حتر «كفى لاجئين» ـ موقع عمون www.ammonnews.net

من وعي الأردنيين، وهو ما يراه عويدي العبادي .. ويصفون اللاجئين بأنهم «نفايات بشرية»..! كما يتهمون الحكومة باستقدام نفايات نووية أيضا، دون دليل»[401].

ويعتقد أصحاب هذه الأصوات والدعوات أن الإستمرار باستقبال اللاجئين يشكل خطرا على الأردنيين الأصليين سكان البلاد، ويعتبرونهم غرباء ويتم جلبهم واستقبالهم من أجل أن يستعين بهم النظام الأردني على أهل الأردن الأصليين على نحو ما قاله أحمد عويدي العبادي «إن الجنون الرسمي بإغراق الأردن بمخرجات المآسي العربية والبلدان المجاورة هو فقط للإستعانة بالغرباء علينا والتحالف معهم ضدنا نحن اهل البلاد والشرعية والهوية، فضلا عن استخدامهم لاستجلاب المعونات التي تذهب إلى جيوب الفاسدين، وان هذه المخرجات غير مرحب بها في الأردن، بل ومرفوضة تماما، وتشكل خطرا علينا وعلى بلادنا وهويتنا وشرعيتنا»[402].

3. خطاب كراهية ضد التجنيس من نفي الحق الإنساني إلى فوبيا «الديموغرافيا»:

أخذ خطاب التحريض على أي توجه حكومي أو أي مطلب شعبي لمنح الجنسية الأردنية لأبناء المرأة الأردنية المتزوجة من اجنبي غير أردني مناحي سياسية بعيدة الخطورة، ولم تعد المواقف المناهضة لهذه المطالب تتوقف عند حدود الرفض بل تعدتها إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد لجأ الرافضون لهذه المطالب إلى إستخدام عبارات تخوين، وصرفوا اتهامات عنصرية وإقليمية للمطالبين حتى بمنح الحقوق المدنية لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين.

وبالرغم من أن الدستور الأردني ساوى في الحقوق والواجبات بين الأردنيين جميعهم[403]، إلا أن التمييز ضد المرأة الأردنية لا يزال هو الموضوع الأكثر عرضة للعبث والتمييز، ففي الوقت الذي تسمح القوانين

401 موقع المستقبل العربي «عويدي العبادي يهدد بحرب أهلية أين منها ما يجري في سوريا» - على رابط: www.almustaqbal-a.com

402 موقع المستقبل العربي «عويدي العبادي يهدد بحرب أهلية أين منها ما يجري في سوريا» - المصدر السابق.

403 الدستور الأردني فقرة «1» من المادة «6» نصت على «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

الأردنية فيه بمنح أبناء الأردني من امراة أجنبية الجنسية الأردنية، فإنه حرم المرأة الأردنية من منح جنيستها لأبنائها من زوج غير أردني.

وذهب المناهضون لمنح الحقوق لأبناء الأردنيات أشواطا بعيدة في التحريض ضد كل من ينادي أو يطالب بذلك، وللحقيقة فإن «الخوف من تغيير الديمغرافيا الأردنية» هو الذي يهيمن على مواقف هؤلاء، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بالفلسطيني وبالهوية الوطنية الفلسطينية، التي يعتبرها هؤلاء النقيض العدائي لهويتهم الوطنية الأردنية.

ولسنا هنا بصدد الحديث في هذا الملف الأكثر خطورة، والأكثر حضورا إلا بما يخدم موضوع هذه الدراسة فقط، وهو ما يتعلق بتنامي خطاب التحريض والكراهية ضد كل من يطلب أو ينادي بمنح الحقوق السياسية أو حتى المدنية لأبناء الأردنيات من اجانب.

لقد اخذ هذا الموضوع بعده السياسي المحض في طروحات من يقفون ضد منح المرأة الأردنية لحقوقها الدستورية والإنسانية، ويظهر ذلك بوضوح أكبر عندما يتعلق الأمر بالتخوفات الواهمة عن تغيير الديمغرافيا، والوطن البديل أو أية علاقات قد تنشأ مستقبلا بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية.

إن هذا الخطاب في حد ذاته لا يخلو من العدائية المباشرة، حتى إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك عندما طالب بأن تكون السيادة في الأردن للأردنيين الأصليين «شرق أردنيين» وأن تكون المواطنة وحقوقها لمن هم من غير الشرق أردنيين، قاصدا بذلك الأردنيين من أصول فلسطينية[404].

وتحت مسوغات الحرص على حقوق الفلسطينيين في وطنهم حتى وإن كانوا أردنيين يدعو الفايز إلى ما أسماه «حق الأردنيين بالتأسيس» ولذلك فإن التطبيق العملي لهذا الحق أن يضطلع الأردنيون

---

404 غازي أبو جنيب الفايز«الوطن للجميع والسيادة للأردنيين» وصدر البيان بتاريخ 2014/4/5 ـ متوفر على موقع المستقبل العربي على رابط: www.almustaqbal-a.com ويتضمن البيان دعوة من الفايز لتشكيل تحالف وطني يضم المتقاعدين العسكريين والحراكات والهيئات الشعبية والأحزاب والنقابات والإتحادات والشخصيات الوطنية يعمل على التحضير لمؤتمر وطني أردني عام تحت شعار «السيادة للأردنيين والمواطنة للجميع».

«بالمسؤولية عن القرار السيادي الأردني» وعدم منازعة إخوتهم الأردنيين بالتجنيس لهم بهذا الحق تحت أي ذريعة، لأنه هو السبيل الأمثل لضمان أمن واستقرار الدولة الأردنية وتعزيز تماسكها وقوتها لتكون الداعم الرئيسي للشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير أرضه وفرض سيادته عليها وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وتوجيه الجهد الوطني الأردني لدعم الأشقاء بدلاً من هدر طاقاته في خلافات، واختلافات دا خلية، لن تُفضي إلى خير[405].

ووجه الفايز نداء «لإخوتنا الفلسطينيين حملة الجنسية الأردنية لتجاوز من يطرحون شعارأصحاب الحقوق المنقوصة، كون حقوقهم لن تكتمل إلا على أرضهم وفي دولتهم الفلسطينية المستقلة، ومن يرى غير ذلك فهو بائع للقضية الفلسطينية ومُفرّط بسيادته عليها»[406].

وقدم الفايز عدة مقترحات اكد في إحداها على ضرورة رفض «كافة اشكال ومقدمات التجنيس والتوطين للحفاظ على الأردن وفلسطين كونها ثوابت أردنية وطنية لا تقبل المساس بها من أية جهة أو شخصية كائناً من كانت»[407].

وفي هذا السياق المثير للكثير من الجدل وجه متقاعد عسكري للنائب محمد قطيشات رسالة تساءل فيها عن الكيفية التي وصل فيها عدد الأردنيين إلى 7 ملايين مواطن قائلا إن «هذه الأرقام تكشف جريمة بيع الوطن والتجنيس .. خاصة للفلسطينيين معتبرا أنها مؤامرة قذرة مدمره للشعب الاردني وللشعب الفلسطيني ولها هدفان بالغا القذارة والخطورة الأول .. توطين وتجنيس الفلسطينيين بالأردن ليكون وطنهم البديل، والثاني.. ترحيل الفلسطينيين من أرضهم بالصفقة الكبرى.. أي التخلي عن حق العودة لفلسطينيي الاردن.. مقابل إكمال حقوقهم السياسية المنقوصة بالأردن»[408].

405 غازي أبو جنيب الفايز «الوطن للجميع والسيادة للأردنيين» ـ المصدر السابق.

406 غازي أبو جنيب الفايز «الوطن للجميع والسيادة للأردنيين» ـ المصدر السابق.

407 غازي أبو جنيب الفايز «الوطن للجميع والسيادة للأردنيين» ـ المصدر السابق.

408 هو الناشط السياسي فيما يسمى تيار المتقاعدين العسكريين علي الطهراوي، والرسالة منشورة على موقع رأي اليوم على رابط: moc.muoylaiar.www

وأثارت تصريحات لرئيس الديوان الملكي الأسبق رياض أبو كركي الكثير من الجدل بعد أن سخر من الأردنيات ومن الذين يطالبون بمنح جنسيتهن لأبنائهن، وقد وصفت تصريحاته بأنها عنصرية وضد الوحدة الوطنية[409].

وبالرغم من أن تصريحات أبو كركي جاءت مخالفة تماما لمنطوق الدستور الأردني وحتى لقانون المطبوعات والنشر بسبب ما تضمنته من إساءات عنصرية، وبالرغم من المطالب العديدة لنشطاء وحقوقيين لإحالته إلى القضاء إلا أن ذلك لم يحدث ضمن سياسة «الإفلات من العقاب»[410].

واتهم أبو كركي في تصريحاته حكومة د.النسور بالكذب «قائلا أن عدد ابناء الأردنيات وصل الى مليون، بخلاف الأرقام التي أعلنت عنها الحكومة، واستخدم أبو كركي جملة «مليون إبن أردنية» وهو ما اعتبره مراقبون إساءة بالغة جدا للمرأة بشكل عام تنطوي على إيحاء بشتم المرأة الأردنية التي تزوجت من أجنبي، فيما تركزت مخاوف أبو كركي على الأردنيات المتزوجات من فلسطينيين»[411].

وقال أبو كركي في تعليقاته العلنية التي صنفت باعتبارها «عنصرية» ضد الأردنيين من أصل فلسطيني «رجعنا نحصد عقير... انا متأكد ان هذا المثل قلة يعرفون معناه .. خلاصة القول حقوق مدنية (جوازات سفر مؤقتة، حق المعالجة، حق التعليم) مطالب يعتقد البعض أنها بسيطة وسهلة وغير مكلفة.. هذه المطالب تحقيقها دعوة مكشوفة للتوطين، وتساءل لماذا لا يمنح ابن الاردنية المتزوجة من فلسطيني جواز سفر والده، ووالده له كيان معترف به اسمه السلطة الوطنية الفلسطينية (دولة فلسطين)، ولها جواز سفر معترف به عربيا ودوليا، وكذلك لمن هي متزوجة من ملة أخرى إبنها له جنسية والده مصري سوداني بنغالي»[412].

409 نشر رياض أبوكركي تصريحاته هذه على صفحة الناشط السياسي أشرف أبو رمان على صفحته الخاصة على الفيس بوك وتم تناقلها على نطاق واسع في الصحافة الإلكترونية، واعلن نواب بأنهم سيستجوبون الرجل إلا أن ذلك لم يحدث.

410 القدس العربي «تصريحات عنصرية لرئيس الديوان الملكي الاردني الاسبق تثير عاصفة من الجدل» ـ جريدة القدس العربي ـ متوفر على رابط: www.alqudsi.co.uk

411 القدس العربي ـ المصدر السابق.

412 القدس العربي ـ المصدر السابق.

وطالب أبوكركي بوقف سياسة «ما هب ودب» وقال «حقوق إنسان وحقوق المرأة والعدل والمساواة والقومية والدستور والوحدة الوطنية.. كله حكي فاضي، اللي عاجبه ما ذكرت حياه الله، واللي مش عاجبه طريقه خضرا الله يسهل عليه، طريق تصد ما ترد»[413].

وفي ذات السياق فإن معارضا أردنيا[414] يرى أن «منح أبناء الأردنيات لحقوق مدنية ضمن الإجراءات الرسمية ياتي في سياق خطة صهيونية اميركية ممنهجة للقضاء على الأردنيين وتحويلنا إلى اقلية، بل وذهب للتهديد بوقوع حرب أهلية وسيكون ما يحدث في سوريا عبارة عن نزهة لما سيحدث في الأردن»، محذرا من أن «الأردن على فوهة بركان قد ينفجر في أية لحظة، وهدد النظام بما أسماه القوة الثالثة الاردنية التي قد تبرز في أية لحظة والتي باتت معالمها واضحة من خلال تحركات الوطنيين والعشائر الاردنية في المحافظات الاردنية، لأن الطبيعة والسياسة لا تقبلان الفراغ»[415].

ولا تبدو قضية العلاقات المستقبلية الأردنية الفلسطينية بمنأى تماما عن حقوق الأردنيات بتجنيس أبنائهن وهي المطالب التي أرتفعت وتيرتها وتزامنت مع مشروع لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري في إطار إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مما دفع بالبعض للمزيد من التخوف من ان يكون حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

وفي هذا السياق كتب خالد المجالي مهددا بحرب أهلية أردنية جديدة «في حال تم تغيير اسم المملكة الأردنية الهاشمية، بأي شكل من الأشكال، وهي مؤامرة واضحة على الشعب الأردني والنظام الهاشمي بنفس الوقت، وإن قَبِل النظام ذلك، فلا أعتقد أن هناك مواطن أردني واحد يقبل به، لا بل سنعتبر أي خطوة بهذا الاتجاه هي بداية خلق حرب أهلية جديدة في الأردن، سيدفع ثمنها كل مواطن أردني وغير أردني ممن يقيمون على هذه الأرض، خدمة للمشروع الصهيوني، وإقامة دولة الكيان من النهر إلى البحر (..) وإن من يحاول اللعب على تغيير اسم الدولة لتصبح (المملكة الهاشمية)، بهدف شطب

413 القدس العربي ـ المصدر السابق.

414 هو النائب الأسبق د. أحمد عويدي العبادي.

415 موقع المستقبل العربي «عويدي العبادي يهدد بحرب أهلية أين منها ما يجري في سوريا» متوفر على رابط: www.almustaqbal-a.com

كلمة (الأردنية)، هو فقط لشطب الهوية الوطنية الأردنية، التي أسست الدولة واستقرت عليها، وضحّت من أجلها»[416].

وفي ذات السياق تم تفسير مقالة لوزير الإعلام الأسبق سميح المعايطه بأنها تأتي في إطار التحريض على الأردنيين من أصول فلسطينية، وإن لم يصرح الرجل بذلك مباشرة، إلا أنه لم يخصص حديثه لجهة ما وإن كان سياق المقالة يتناول قضية تجنيس أبناء الأردنيات، وهو ما يدفع كل مراقب للإستغراب لأن كاتبا بمقام سميح المعايطه لا يمكن له ان ينجر إلى ذلك المربع البغيض.

يقول المعايطة في مقالته[417] التي بناها على مثل شعبي أردني «ومثل هذه الحالة تعني أن الضيف أو الحالة الإنسانية بدأ يتعامل على أساس أنه صاحب مال، وكلما حصل على تكريم أو حق إنساني اعتبره حقاً له وليس فضلاً من المستضيف، ويتحول التطفل إلى شراكة وربما لو طال أمد المسافة التي يركب فيها معك على حمارك يقوم بإنزالك عنه أو يعطيك حصة من ثمنه لو باعه، أو يتحدث معك على انه صاحب المال وأنك المتطفل»[418].

ويضيف المعايطه في إشارة واضحة إلى المطالبات بمنح أبناء الأردنيات من أجانب حقوقا مدنية إن «أنواع الحقوق تصنف اليوم بين سياسية وسيادية وإنسانية ومؤقتة ومواطنة وضيافة ومصالح استثمار واقتصاد، لكن انتقال بعض الامتيازات من مرتبة لأخرى ممكن وسهل، في زمن الضغوطات والاستقواء وشروط المساعدات، وأثمان المراحل الصعبة، والبعض يقبل بحق الضيافة أو أي (حق !!) آخر وعيونه على تطويره وترقيته حتى يصل إلى أعلى مراتب الحقوق»[419].

ويخلص المعايطه إلى أن «التجارب في كل العالم أثبتت أن حكاية الحمار والخرج حاضرة في أصعب الملفات، وفي كل اللغات والثقافات، ولا بد دائماً أن يبقى في البال أنه ليس كل من ستعطيه مساحة

---

416 خالد المجالي «لا عربية.. ولا هاشمية يا د. برغوثي» موقع كل الأردن ـ متوفر على رابط: www.allofjo.net

417 سميح المعايطه «بين الحمار والخرج» جريدة الرأي الأردنية ـ متوفرة على رابط: www.alrai.com

418 سميح المعايطه «بين الحمار والخرج» جريدة الرأي الأردنية ـ المصدر السابق.

419 سميح المعايطه «بين الحمار والخرج» جريدة الرأي الأردنية ـ المصدر السابق.

من ظهر حمارك لن يمد يده في خرج أمتعتك ويعبث بها أو ربما يحاول بيعها، وأن أي حق تمنحه اليوم سيتحول غداً إلى سلم للارتقاء إلى (حقوق) ليست مطلوبة اليوم»[420].

إن مقالة المعايطه تحمل ذات التخوفات التي حملتها النماذج السابقة التي توقفنا عندها سريعا، وتتضمن الخوف على الأردن من التعرض لتذويب هويته الوطنية في هويات أخرى يرونها طارئة عليه، وبالرغم من ان هذه التخوفات تبدو مشروعة تماما إلا انها بالمقابل استخدمت لغة توفرت فيها الكثير من مضامين خطاب الكراهية والتحريض على الآخر ورفضه، وهو ما جعلنا نتوقف عندها كنماذج فقط لأن هناك الكثير الكثير من مثل تلك الخطابات التي عملت على تعزيز خطاب الكراهية في سياقاتها واشكالها ومضامينها المختلفة.

لقد بدت قضية المطالبة بتجنيس أبناء الأردنيات من اباء أجانب أو حتى منحهم الحقوق المدنية عنوانا عريضا ومفتوحا في ازمة اردنية داخلية تعززت ملامحها بشكل اوسع وأوضح عندما قام تكتل نيابي أردني داخل مجلس النواب الأردني أطلق على نفسه «مبادرة» بتبني ذلك المطلب، وقام بفتح حوارات مع الحكومة وحصل على وعود منها بتنفيذه ، إلا أنه جوبه بمعارضة شديدة داخل البرلمان وخارجه.

4. الخطاب الطائفي.. انعكاسات الصراع في سوريا والإقليم:

في كلمته الإفتتاحية لإجتماع الدورة السادسة عشرة لمؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، دعا جلالة الملك عبدالله الثاني بوضوح إلى نبذ خطاب العنف الطائفي والفرقة المذهبية قائلا «إن هذا المؤتمر يتزامن مع دعواتنا المتكررة لرفض ووقف العنف الطائفي والمذهبي، لأن فيه خراب الأمة، ومحذرا من خطورة استغلال الدين لأغراض سياسية، وبث الفرقة والطائفية البغيضة وداعيا المشاركين في المؤتمر إلى التوصل إلى توصيات تنبذ خطاب العنف الطائفي، وخطاب الفرقة المذهبية، وتتصدى للفكر الزائف، وتنهض بمجتمعاتنا العربية والإسلامية»[421].

---

420 سميح المعايطه «بين الحمار والخرج» جريدة الرأي الأردنية ـ المصدر السابق.

421 الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ـ متوفر على رابط: http://kingabdullah.jo

وخاطب جلالته المجتمعين قائلا «أنتم علماء الأمة وأمامكم مسؤولية مواجهة خطاب الفتنة الطائفية في سوريا، ومنع انتشارها في العالم العربي والإسلامي لحقن الدماء في سوريا، والحفاظ على وحدتها ووحدة الأمة العربية والإسلامية»[422].

ولم يكن كلام جلالة الملك في هذا الجانب بعيدا تماما عما تزخر به وسائل الإعلام خاصة الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الإجتماعي من خطاب كراهية وتحريض على الطائفية.

وتكاد تكون هذه الظاهرة جديدة تماما على الأردن لكون الأردن لم يعرف مسبقا ظاهرة التحريض على الطائفية بالشكل والمضمون المتوفر حاليا، ولم يكن للأردن أية مشكلة في السابق وربما قبل أحداث الربيع العربي مع الطوائف، إلا في سياقات محدودة جدا بدت في حينه وخلال العقود السابقة مجرد حالات نادرة كان الخطاب الطائفي فيها يخضع لإعتبارات سياسية بحته ولأشخاص محددين بشخوصهم.

وخير مثال على ذلك فقبل أحداث الربيع العربي كان حزب الله اللبناني على سبيل المثال يحظى بشعبية قل نظيرها حتى من قبل قيادات الحركة الإسلامية، وظل حزب الله اللبناني مثالا للمقاومة والتحرير، إلا أنه بعد احداث الربيع العربي أصبح هذا الحزب موضوع انقسام بين الأردنيين، فالذين يناهضون الثورة السورية يرون فيه ذات الصورة السابقة، بينما تحول الإسلاميون في نظرتهم إليه من كونه حزب الله المقاتل الثائر ، إلى حزب الشيطان، والشيعي الصفوي الحاقد.. إلخ.

حتى إن إيران نفسها بقيت بعيدة تماما عن الخطاب الطائفي الظاهر حاليا في الشارع الأردني حتى قبل إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من نيسان سنة 2003، لكنها بعد ذلك تحولت لتكون في الشارع الأردني جزءا من خطاب سياسي رافض لدورها «الطائفي» في إحتلال العراق بعد تعاونها المباشر مع الإحتلال الأمريكي، وظهرت مقولة«الهلال الشيعي» في مداها الأوسع بعد دورها المكشوف في العراق.

ومع ذلك بقي الخطاب المضاد للطائفية الإيرانية بما تمثله من طائفية شيعية في الحدود الدنيا، إلا أن

422 الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ـ المصدر السابق.

ما حدث في سوريا تحديدا أعاد إشعال الخطاب الطائفي في الإعلام العربي وليسس في الإعلام والشارع الأردني فقط، وتحولت إيران إلى هدف واضح ومكشوف لكل المنخرطين في الدعاية الطائفية، وعزز من ذلك اتساع رقعة مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي في الأردن وفي العالم العربي، وإتاحة المجال واسعا امام التيارات الدينية المتشددة لنشر رسائلها الطائفية في إطار حرب كسب التأييد لآلة القتل في سوريا.

ومن الملاحظ أن المساجد الأردنية شهدت أعتى موجة تحريض على الطائفية وتحديدا ضد الشيعة، وبدرجة اقل ضد الأخوة المسيحيين، وهي موجة لم تشهد لها المساجد الأردنية مثيلا من قبل، مما يدلل على أن المساجد نفسها أصبحت جزءا من ماكينة الدعاية الطائفية ضد الشيعة وضد حزب الله، وضد القوميين وحزب البعث، وغيرهم، وتحول حزب الله الذي كانت المساجد تدعو له بالنصر سنة 2006 إلى حزب شيطاني يتم لعنه في المساجد وفي المنابر.

وفي هذا السياق فقد طالب «عدد من المصلين من وزارة الأوقاف التدخل لمنع بعض خطباء المساجد من استغلال منابر وخطبة الجمعة للتحريض على الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة عبر تأييد القتال المذهبي في سوريا ولبنان»[423].

وأثارت قضية اعتداء دبلوماسيين عراقيين على مواطنين أردنيين موجة جامحة من الخطاب الطائفي في الأردن ردا على ذلك الإعتداء، وعقد مجلس النواب جلسة مناقشة عامة لهذه الغاية «ولم يتورع نواب من الارتكاز على استخدام مصطلحات وتوصيفات طائفية على نحو «الصفوية، الشيعه، السنة، الفرس، المجوس..» وغيرها من التوصيفات مما دفع برئيس المجلس سعد سرور ونائبه الثاني طارق خوري لتحذير النواب من ان اي لغة طائفية سيتم شطبها تماما من محضر الجلسة»[424].

ورفع نواب صور الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، بما تمثله من دلالة واضحة باعتبار صدام حسين ممثلا للطائفة السنية في العراق مقابل الطائفة الشيعية التي تحكم العراق الآن[425].

---

423 وكالة سرايا» مصلون يطالبون الاوقاف بايقاف التحريض الطائفي عبر منابر الجمعة«، متوفر على رابط: www.sarayanews.com

424 وليد حسني «خطاب نيابي بنكهة طائفية» جريدة العرب اليوم - متوفر على رابط: http://alarabalyawm.net

425 وليد حسني «خطاب نيابي بنكهة طائفية» جريدة العرب اليوم - المصدر السابق.

لقد بدا خطاب الكراهية الطائفية متواضعا جدا في وسائل الإعلام الأردنية الرسمية، إلا انه ظهر بشكل أوضح في الصحافة الإلكترونية، وبشكل طاغ جدا في وسائل التواصل الإجتماعي وتحديدا شبكة الفيس بوك، إلا ان هذا الخطاب لم يغب تماما عن الفضائيات الخاصة، وبدا واضحا وصريحا بشكل لا يقبل الإنكار.

وفي هذا السياق فقد أوقفت فضائية رؤيا الأردنية برنامجا دينيا بناء على مطالب نشطاء كان يقدمه أمجد قورشه الذي تم اتهامه بأنه يقدم خطاب كراهية في برنامجه، فيما رأى «الناشط باسم العقاد تصاعداً بخطاب الكراهية بوسائل الاعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، موزعاً الانقسام إلى اقليمي مناطقي وطائفي، كما ظهر اتجاه الاستقطاب الطائفي جلياً بعد أحداث الثورة السورية اقليميا، وتعززت محلياً بعد أحداث المركز الثقافي الملكي واعتداء طاقم السفارة العراقية على مواطنين أردنيين لتحمل لاحقاً أبعاداً طائفية بردود الفعل»[426].

ورأى العقاد فيما يقدمه قورشه في برنامجه وعلى صفحته الخاصة على الفيس بوك بأنه» يؤسس لإنقسام طائفي مستقبلاً قد يهدد نسيج المجتمع الاردني، فيصبح الأردن بحاجة لخلق تعايش ما بين المسلم والمسلم بدلاً مما يعيشه اليوم من تجانس بين جميع الطوائف[427].

ورد أمجد قورشه على منتقديه بأنه من «أكثر الدعاة إلى التعايش الديني» وأنه ليس من دعاة العنف، إلا أن تخصصه بالشريعة والمفارقة بين الأديان يحتم عليه على الدوام الخوض في قضايا التعريفات الدينية لاسيما عندما يوجه له سؤال حول موقف الاسلام من الوهابيين أو الشيعة مثلاً، وما انشره يأتي من باب التعريف بالمصطلح والمفهوم دون السعي لإثارة النعرات بلا داعٍ لإيجاد أزمة من لا شيء[428].

---

426 عين نيوز «أمجد قورشة يرد على اتهامه بالكراهية» متوفر على رابط: www.ain.jo

427 عين نيوز «أمجد قورشة يرد على اتهامه بالكراهية» ـ المصدر السابق.

428 عين نيوز «أمجد قورشة يرد على اتهامه بالكراهية» ـ المصدر السابق.

أبرز نتائج الدراسة

لا يبدو خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي بالخطاب الطارئ والجديد، إلا انه بدا أكثر وضوحا وضغطا في مرحلة الثورات والإحتجاجات الشعبية وما بعدها، وتحول من كونه خطابا كامنا إلى خطاب ظاهر وضاغط بشكل خطر جدا في مراحل التحول التي تبعت سقوط أنظمة عربية «مصر وتونس نموذجا»، أو في مرحلة التحول إلى صراع محلي أشبه بـ«الحرب الأهلية» على نحو ما تشهده سوريا.

لقد كشفت هذه الدراسة أن خطاب الكراهية في مرحلة الربيع العربي لم يعد خطابا محصورا فقط بالدول التي شهدت الثورات والصراعات مع انظمة الحكم المحلية، بل تعداها ليجتاح كل الدول العربية، وبالرغم من ان هذه الدراسة توقفت فقط عند نماذج محدددة، فإنها تعتقد أن مسحا شاملا لكل الإعلام العربي من المشرق إلى المغرب سيؤدي إلى ذات النتيجة.

أن الدول العربية نفسها التي شهدت حركات احتجاج شعبية، ولم يسبق لها أن عانت من مشكلة الصراع الطائفي والمذهبي، ذهبت للبحث عن صراعات داخلية من أجل تعزيزها والرفع من شأنها«الأردن مثالا»، بينما غرقت الدول العربية الأخرى التي تتمتع بالتنوع الطائفي والمذهبي في ظاهرة تعزيز الصراع المذهبي المحلي«البحرين والكويت»، وبدا خطب الكراهية صورة أخرى لعملة واحدة تحمل وجهين«الكراهية والطائفية».

إن نتائج هذه الدراسة تؤكد على جملة معطيات من اهمها:

1. إن خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي اتسع وتشعب وانتشر بشكل واسع، وأصبح أداة خطيرة للتحريض على الآخر.

2. بدا خطاب الكراهية والطائفية هو المحرك للسياسي وللشارع العربي خاصة في الدول العربية التي مرت في مرحلة تحول من الأنظمة البائدة إلى الأنظمة الجديدة ولم تشهد استقرارا حقيقيا حتى الآن «مصر، تونس».

3. تم استخدام الخطاب الطائفي وتوظيفه من قبل الأنظمة القائمة في مواجهة الإحتجاجات الشعبية من أجل عزلها وتشويهها باعتبارها إحتجاجات طائفية ومذهبية، لحرمانها من أي دعم

شعبي «البحرين مثالا».

4. لقد تعزز خطاب الكراهية والطائفية في مواجهة الآخر من أجل تشويهه ونبذه، ولذلك قامت كل الأطراف باللجوء إلى استخدام خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية المذهبية، وصرف الإتهامات المتبادلة.

5. في كل مشاهد الربيع العربي بدت المواجهة الحقيقية بين الإسلاميين وبين العلمانيين والليبراليين هي المواجهة الأكثر استخداما لخطاب الكراهية، ولجأ الطرفان لتوظيف الإعلام في هذه المواجهة التي لم تخل من العنف والقتل.

6. أكدت الدراسة على أن دخول التنظيمات الإسلامية «الجهادية» إلى ساحة الحرب في مواجهة الأنظمة القائمة قد عزز تماما من خطاب الكراهية والطائفية، وفي النموذج السوري فإن دخول المنظمات الإسلامية الأصولية الجهادية هو من فتح الباب على مصراعيه لتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي في المنطقة وفي الإعلام العربي عموما.

7. إن تحويل الصراع في مصر وتونس واليمن من صراع مع الأنظمة السابقة إلى صراع مع الإسلاميين أدى إلى تعزيز خطاب الكراهية والخطاب الطائفي والمذهبي، وتحول الصراع وبالضرورة إلى صراع بين متدينين وغير متدينين.

8. لم ينجح الإعلام العربي في امتحان الحياد، ووجد الإعلام العربي نفسه منحازا لأطراف الصراع، ولم يعد الإعلام مراقبا وموجها وحياديا ونزيها، بل تورط في المواجهات والصراعات وصار جزءا منها ومن حالة الإستقطاب الإعلامي والدعائي والسياسي، وهذا ما دفع به إلى استخدام ذات اللغة التي يستخدمها المتصارعون، وغرق في خطاب الكراهية، والتحريض، والحض على الطائفية والمذهبية، والقتل، وإقصاء الآخر من أجل الإنتصار عليه «مصر، سوريا، تونس، ليبيا، اليمن، البحرين».

9. دفع الإعلام العربي ثمنا باهظا لهذا الإنحياز، فقد أصبح الإعلام متهما من قبل الناس، وفقدوا الثقة به، وساعد على انقسام المجتمع، خدمة للصراعات السياسية والمذهبية والطائفية.

10. ساعدت دول عديدة على تغذية خطاب الكراهية والطائفية والمذهبية، وتم نقل الصراع السياسي بين الدول إلى ساحات الحرب والمواجهات المحلية في دول الربيع العربي، وفي النموذج السوري والمصري واليمني والبحريني فإن هذه الدول بقيت هي المغذي الرئيسي لتلك الصراعات ولخطابها الإعلامي الذي يخدم تلك السياسات، وظهر ذلك واضحا في دعم دول الخليج العربي للصراع السياسي والإعلامي في مصر، وكذلك الحال في الدعم السعودي للصراع الطائفي والمذهبي في سوريا واليمن، وتدخل إيران في الأزمة السورية وذراعها العسكري «حزب الله»، والدفع بالالاف من المتطوعين من كل بقاع الأرض للقتال في سوريا وبدعم مشترك من السعودية وتركيا وايران والولايات المتحدة الأمريكية، والأردن.. الخ، مما أدى إلى تحويل الثورة السورية إلى فسيفساء غريبة من الصراع الطائفي والمذهبي، مما أدى ليس فقط إلى انقسام الشارع العربي، بل تحول الإعلام العربي عموما إلى أداة ضغط وتوجيه وتحريض.

11. لعب الإعلام في دول الربيع العربي وغيرها دورا تحريضيا منحازا بشكل لافت وضاغط، وظهرت بوضوح فضائيات عربية تضع كل إمكانياتها في خدمة طرف على حساب طرف آخر دون النظر لأصول العمل الصحفي والمهني. الجزيرة والعربية على سبيل المثال. في دعمهما لإنقلاب العسكر على الرئيس المخلوع محمد مرسي الإسلامي، بينما تدعم الفضائيتان المتطوعين من كل بقاع الأرض للجهاد في سوريا ضد نظام الأسد، في معادلة لا تبدو مقبولة أو منطقية، لكن هذا الإنحياز المتناقض يكشف عن الأجندة السياسية لفضائيتي العربية والجزيرة على سبيل المثال لا الحصر.

12. أظهرت القوانين المحلية قصورا واضحا في معالجة خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية والمذهبية، وبالرغم من وجود قوانين تجرم هذا الخطاب إلا أن الدول نفسها لم تلجأ لتطبيق تلك القوانين «الأردن، الكويت»، مما أدى بدعاة الكراهية والطائفية للإفلات من العقاب، بينما أدت كتاباتهم ونشاطاتهم إلى تعزيز الصراعات المحلية، وتعميق روح الكراهية داخل المجتمع.

13. وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية ومعايير عالمية لحصر خطاب الكراهية والطائفية والمذهبية والتمييز، وبالرغم من توقيع معظم الدول العربية على تلك الإتفاقيات، إلا أن تفعيلها كان الأكثر غيابا لصالح الخطاب النقيض وهو خطاب الكراهية والتمييز، والطائفية والمذهبية..إلخ.

14. وباستثناء تجارب بسيطة لرصد خطاب الكراهية في الإعلام، فإن عملية الرقابة على مضمون المواد

الإعلامية التي تتبنى خطاب الكراهية والتمييز والطائفية لا تزال متواضعة، وفي دول عربية عديدة لا تزال هذه الرقابة الإيجابية المطلوبة غائبة تماما، إن التجارب المصرية والتونسية واليمنية وحتى اللبنانية في هذا الجانب بالذات بدت جيدة ومتميزة، إلا أنها تحتاج للمزيد من التجذير، فضلا عن الحاجة لتعميمها، ولتقوم مؤسسات مجتمع مدني متخصصة بمهمة رصد خطابات الكراهية في الإعلام المحلي لكل دولة على حدة، من اجل حصر هذا الخطاب ومعالجته ومكافحته والكشف عنه، ومن الحق الإنساني للجمهور معرفة الوسيلة الإعلامية التي تعتمد على نشر خطاب الكراهية، والتحريض الطائفي والمذهبي، والتمييز بين الناس سواء لجهة الدين، أو العرق، أو المذهب أو اللون أو الجنس.

15. نظرت هذه الدراسة بامتنان لتجارب عربية من أجل رفض ونبذ خطاب الكراهية والطائفية في مجتمعاتها، إن تجربة البحرين في وضع وثيقة نبذ الكراهية تشكل تجربة شعبية في غاية الأهمية، وكذلك مشروع بيان رفض الكراهية في الكويت، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان شهدتا ميلاد مثل هذه التجربة، وكذلك الحال بالنسبة للأردن في مشروع«رسالة عمان» التي اعتمدت في الأساس على تعزيز قيم التسامح الإسلامي ونبذ الفرقة الطائفية والمذهبية وعدم تكفير الآخر دينيا ومذهبيا.

16. اظهرت الدراسة أن قيم التسامح في العالم العربي وخاصة بعد الربيع العربي وصلت إلى أدنى مستوياتها، ولم يعد هناك مكان للتسامح بين المتصارعين، مما يستدعي إعادة النظر في كل المعطيات السياسية والفكرية والبرامجية التي تصدر عن هؤلاء، وكشفها وتصنيفها ونشرها بين الجمهور المتلقي ليكون على بينة منها ويحذرها، إن عملية التحريض وكيل الإتهامات والشتائم التي تنشرها العديد من وسائل الإعلام المنحازة لأحد أطراف النزاع بدت تؤثر سلبا على الشارع العربي، وفي مصر وسوريا فإن الإعلام قام بعمليات تحريض مباشرة ومكشوفة أدت ألى تعزيز الصراع وصولا إلى إشاعة العنف والإرهاب.

17. أوضحت الدراسة أن العالم العربي دخل في مرحلة استقطابات سياسية وطائفية ومذهبية وقام الإعلام بدوره المباشر في هذا الجانب،مشيرة إلى أن هذه المرحلة ستفرض نفسها على العالم العربي وإعلامه ومجتمعه لفترة غير محدودة، وقد تنتج عنها الكثير من الظواهر السياسية والفكرية والإعلامية والإجتماعية الخطرة مستقبلا، وبالتالي تصعب معالجتها، إن ما يجري في سوريا ومصر على سبيل المثال

قد أدخل الشعبين في حالة صراع داخلي، بعضه شخصي ثأري إلى أبعد الحدود، وبعضه الآخر ديني وطائفي إلى أبعد الحدود أيضا مما يعزز لاحقا روح الثأر بين أفراد المجتمع، وعلى الإعلام في هذا الجانب مهمة صعبة من أجل إشاعة روح التسامح والتعايش بين جميع فئات المجتمع وأطيافه ومذاهبه.

18. أظهرت الدراسة أن الإعلام ساهم كثيرا في خلق أجواء عدائية ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين تحديدا، سواء على صعيد الإعلام في مصر أو على صعيد الإعلام في الأردن، وقام الإعلام بإشاعة الكراهية ضد اللاجئين السوريين جراء ما تشهده بلادهم من صراع دموي، لقد كان الإعلام محركا مباشرا لحالة الكراهية التي أثرت على اتجاهات مجتمعات بكاملها لكراهية اللاجئ وإظهاره مجرما، ومتسولا، وطامعا، وتاجرا، وعميلا، وطارئا..إلخ.

19. عزز الإعلام من حالة التمييز ضد المرأة، وفي الإعلام المصري أصبحت المرأة موضوع انتهاك، وموضوع كراهية «التحرش الجنسي على سبيل المثال»، فقد انشغل الإعلام المصري بتلك القضية بشكل كبير وقام بتعزيزها، فضلا عن كيله الإتهامات للمرأة في ميادين الإحتجاج الشعبي، وفي الأردن كان خطاب التمييز ضد المرأة واضحا برفض حقها الإنساني والدستوري بمنح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي، وتم استخدام خطاب تمييزي مباشر تحت ذريعة التخوفات السياسية، وتم ربط هذه التخوفات بالهوية الوطنية الأردنية، والخوف من التغيير الديموغرافي الذي سيؤثر سلبا على هوية المجتمع الأردني الخالصة.

20. إن إشاعة خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي يشكل إنتهاكا مباشرا لمنظومة حقوق الإنسان الدولية، مما يستدعي المحاسبة والمساءلة القانونية المحلية والدولية.

التوصيـــــــات

خلصت الدراسة إلى جملة توصيات من أبرزها:

1. الإعتراف بوجود ثقافة الكراهية في إعلامنا ومجتمعنا، لأن هذا الإعتراف سيفتح الباب أمام المجتمع للتعامل مع هذه المشكلة باعتبارها حالة قائمة تحتاج لجهود الجميع من اجل تجاوزها ومعالجتها، بدلا من إنكارها وتجاوزها.

2. تعزيز ثقافة التسامح باعتبارها أحد المكونات الأساسية الأولى لثقافتنا العربية الإسلامية، وإحدى الفضائل الأخلاقية الإنسانية التي حثت عليها الأديان الإسلام والمسيحية.

3 ـ إن ثقافة الكراهية والحض على الطائفية هي مجرد أفكار بشرية اجتهد البعض بها وتم إلحاقها بالأديان باعتبارها جزءا منها، مما يستدعي الكشف عن تلك الأفكار وتفنيدها وطرحها للجمهور في التعليم المدرسي وحتى الجامعي، إن القتل على أساس الطائفة والمذهب أو اللون أو العرق أو الجنس ليس من تعاليم الإسلام والمسيحية، وانما هي أفكار لأشخاص وجدوا الالاف يتبعون أفكارهم ويحملونها ويطبقونها.

4. العمل مبكرا ومن الصفوف الدراسية الأولى في المدارس على إشاعة ثقافة التسامح والتعايش ونبذ الكراهية والعنف والطائفية باعتبارها أفعالاً لا تمت للدين بصلة.

5. على وسائل الإعلام مجتمعة تخصيص ساعات بث ومساحات نشر لتعزيز ثقافة الحوار والتعايش والتسامح مع الآخر، إن مهمة الإعلام في هذا الجانب على درجة بالغة الأهمية والضرورة.

6. وكما كان للمساجد دورها في تعزيز ثقافة الكراهية والتحريض على الطائفية والتمييز، يتوجب على المساجد العودة للحض على ثقافة التسامح والتعايش وأدب الإختلاف باعتبارها كلها قيماً إسلامية سمحة دعا الإسلام اليها وحض عليها، وتشكل في مضمونها جزءا من رسالة الإسلام العظمى.

7. وضع قوانين وتشريعات اكثر صرامة وتشددا تجاه كل من يشيع أو يتبنى ثقافة الكراهية والتحريض على الطائفية والمذهبية والتمييز.

8. قيام مؤسسات مجتمعية مدنية تعمل بمنهج علمي صارم على فضح وسائل الإعلام أو كل شخص يتبنى خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمذهبي والتمييز، وتقوم هذه المؤسسات بنشر نتائجها وتوزيعها على الجمهور، إن مثل هذا العمل الهام سيجعل دعاة الكراهية والطائفية داخل المجتمعات يراجعون حساباتهم ويتراجعون للخلف، خاصة إذا تم ربط هذه النتائج باحالتها إلى القضاء أو المساءلة المجتمعية والإعلامية.

9. تاسيس شبكات قانونية مجانية لتقديم كل الدعم القانوني والإستشاري المجاني لضحايا خطابات الكراهية والطائفية والتمييز.

10. قيام منظمات ومؤسسات بمراقبة التشريعات المتعلقة بحرية التعبير، للتفريق بين حرية التعبير وبين خطاب الكراهية والتحريض والتمييز والعمل على معالجة أية إختلالات في هذا الجانب من شأنها الإعتداء على حرية التعبير.

11. تولي مؤسسات مجتمعية مدنية وبالتعاون مع الحكومات ومجالس النواب واية قوى ضغط أخرى لتبني المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير، والمنسجمة أساسا مع حقوق الإنسان لتضمينها في القوانين الناظمة لحرية الإعلام.

12. إشاعة ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور مبكرا واعتبار حقوق الإنسان مادة تعليمية أساسية في كل المراحل التعليمية.

13. إن عملا متواصلا تطوعيا للعمل مع طلبة المدارس في المرحلة الدراسية المتوسطة والثانوية لتدريبهم على ثقافة حقوق الإنسان، وتحديد وتحييد خطاب الكراهية سيساعد على إنشاء جيل جديد لديه ثقافة جيدة عن حقوق الإنسان، مما سينعكس على سلوك الأفراد في تعاملهم مع مجتمعهم المحلي.

14. تدريب الصحفيين والإعلاميين على منظومة حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالتفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، إن تلقي الصحفيين تدريبات موسعة على التفريق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية سيمكنهم من تحاشي الوقوع في استخدام خطاب وتعابير تدفع للكراهية والتمييز والتحريض

الطائفي والمذهبي.

15. اعتماد «مبادئ كامدن» حول خطاب الكراهية في القوانين ذات الصلة بقانون المطبوعات والنشر وحرية التعبير.

16. تدريب محامين على كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بخطاب الكراهية وحرية التعبير للمساهمة في إنشاء شبكة واسعة من المحامين المتخصصين في هذا الجانب، يمكن الإستفادة من خبراتهم لاحقا في تقديم المدافعة المجانية عن المتضررين من خطابات التحريض والكراهية، فضلا عن الإستفادة منهم بالإنخراط في مشاريع أوسع تستهدف الجمهور في المدارس وفي المناطق المحلية لتدريبهم على حقوق الإنسان وقيم التسامح والتفريق بين حرية التعبير وخطب الكراهية والتحريض.

17. من المفضل أن يتم التعاون والتنسيق مع القضاة والبرلمانيين والموظفين الإداريين «وزارة الداخلية والمتصرفين والحكام الإداريين» لتدريبهم على منظومة حقوق الإنسان، وكيفية التعامل مع من يشيعون خطاب الكراهية والتحريض ضد الآخرين.

18. العمل على تحول الدولة إلى دولة حكم مدني يقوم على مبدأ العدالة بين جميع أفراد المجتمع، وتكافؤ الفرص لأن من شان ذلك تضييق هامش الصراعات الداخلية بين أفراد المجتمع الذين تحكمهم جميعا مبادئ وقيم العدالة المجتمعية.

19. على وسائل الإعلام مجتمعة أو فرادى وضع معايير ومفاهيم واضحة لا تقبل التأويل في رسائلها الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمقروءة بحيث لا تثير أي لبس أو تفسير بأنها تحتمل خطاب تحريض أو تمييز أو كراهية.

20. إن توافق المجتمع على وضع وثيقة لنبذ الكراهية والطائفية والتحريض والتمييز يتم طرحها لجميع المواطنين للتوقيع عليها سيساهم في إشاعة ثقافة نبذ الكراهية والعنف والتحريض بين الجميع، وستشكل في حد ذاتها أرضية صلبة ونواة لعمل مجتمعي مدني أوسع على مستوى الوطن بكامله، ويضم مختلف الشرائح الإجتماعية والسياسية والوظيفية والطلابية .. إلخ.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم غرايبه «الإخوان في الربيع الأردني: خطاب متحول وانفصال راسخ» - جريدة الغد الأردنية - متوفر على رابط: www.alghad.com

2. أحمد محمد صالح - جريدة ألوان www.alawan.org

3. إيمان عارف «الإسلام السياسي وثورات الربيع العربي .. حسابات المكسب والخسارة».

4. أداما ديينغ مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية - مركز أنباء الأمم المتحدة: www.un.org/arabic/news/story

5. ارحيل محمد غرايبه «المبالغة في التحريض والكراهية» موقع طلبة الأردن - متوفر على رابط: http://www.talabanews.net

6. أسامه الشريف «خطاب كراهية في إعلام مصر» - جريدة المقر - متوفر على رابط: www.maqar.com

7. أصوات مصرية ـ متوفر على رابط: www.aswatmasriya.com

8.إنجي أبوالعز "استمرار التقييد؟ تقييم أولي لحالة الإعلام في دول الثورات العربية" - مجلة الديمقراطية الصادرة عن الأهرام المصرية - متوفرة على رابط: http://democracy.ahram.org.eg

9. أمل غباين ـ "على خلفية تصريحات العدوان.. كتاب يطالبون بوضع حد لإعلام الكراهية "- عمون - متوفر على رابط: www.ammonnews.net

10. «إعلان مبادئ بشأن التسامح» ـ منظمة اليونسكو ـ متوفر على موقع جامعة مينيسوتا مكتبة حقوق الإنسان على رابط: www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html

11. «التسامح: الفضيلة المهددة بالخطر» منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو ـ على رابط: www.unesco.org

12. الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: مكتبة حقوق الإنسان ـ جامعة مينسوتا: www1.umn.edu/humanrts/arab

13. الدستور الأردني.

14. الإقتصادية "الكراهية تغزو قلوب المصريين" ـ متوفر على رابط: www.aleqt.com

15. الإعلان الأممي المشترك حول التشهير بالأديان ـ موقع منظمة المادة 19: www.article19.org

16. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: رابطة جامعة مينيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان www1.umn.edu/humanrts
17. البوابة العربية للأخبار التقنية - متوفر على رابط: www.aljazeera.net/news
18. «التحديات التي تواجه المسيحيين العرب» - ميدل ايست أون لاين - على رابط: www.middle-east-online.com
19. «الربيع العربي وثورة الإعلام» - موقع العنكبوت - متوفر على رابط: www.alankabout.com
20. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان - البيان بكامله متوفر على رابط: www.anhri.net
21. الصوت الحر - التقرير الإعلامي الثامن - رصد المستجدات في قطاع الإعلام والصحافة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2013 -.
22. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: مكتبة حقوق الإنسان - جامعة مينيسوتا على رابط: www1.umn.edu/humanrts
23. القدس العربي «تصريحات عنصرية لرئيس الديوان الملكي الاردني الاسبق تثير عاصفة من الجدل» - جريدة القدس العربي - متوفر على رابط: www.alquds.co.uk
24. القدس دوت كوم: «داعش تفرض الجزية على المسيحيين في مدينة الرقة السورية» - متوفر على رابط: www.alquds.com
25. المدينة نيوز «الإعلام ونشر الكراهية» - متوفر على رابط: www.almadenahnews.com
26. د. باسم الطويسي «حدود خطاب الكراهية» - جريدة الغد - متوفر على رابط:
27. بثينة شعبان "لماذا يكرهوننا؟" الشرق الأوسط اللندنية نقلا عن موقع العربية نت - متوفر على رابط www.alarabiya.net
28. بشير المومني "أوقفوا هذه الكراهية" وكالة جراسا على رابط: www.gerasanews.com
29. بسام ناصر: "جناية الطائفية على الثورة السورية" جريدة السبيل الأردنية - متوفر على رابط: www.assabeel.net
30. بلقيس واللي «الدفاع عن خطاب الكراهية في الكويت» - مقالة نشرت في Global Post، ومتوفرة على رابط: www.hrw.org
31. بيان منظمات المجتمع المدني المصرية ضد التحريض على اللاجئين السوريين - متوفر على الرابط التالي: www.coptreal.com
32. بيان "نبذ خطاب الكراهية» - الكويت - موقع آراء على الرابط التالي: www.araa.com
33. تغريد الدغمي «شبكة الإعلام تصدر ملحقا قانونيا لدراسة نحو مواطنة كاملة» - عن موقع مواطنة

كاملة ومعتقد حر التابع لعمان نت ـ متوفر على رابط: http://beliefs.ammannet.net

34. تقرير «أوضاع اللاجئين السوريين في مصر» http://aazer.org

35. تقرير حالة الحريات الدينية سنة 2011 على موقع مصرس على رابط: www.masress.com

36. تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش "تحديات حقوق الإنسان بعد الربيع العربي" ـ متوفر على رابطها: www.hrw.org

37. توبي ماتيسن "الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي" –على رابط:www.tobymatthiesen.com

38. توم بورتيوس "مصر بين السيادة العسكرية والبندقية" ـ متوفر على موقع منظمة هيومن رايتس ووتش ـ متوفر على رابط: www.hrw.org

39. جاسم بودي "لن أوقع على وثيقة نبذ الكراهية" ـ جريدة الرأي الكويتية ـ متوفر على رابط: www.alraimedia.com

40. جريدة الأيام ـ متوفر على رابط: www.alayam.com/writers

41. جريدة الثورة اليمنية ـ على رابط: www.althawranews.net

42. جريدة الرأي الأردنية بتاريخ 2013/11/17 على رابط: www.alrai.com

43. جريدة الشرق الأوسط "البرامج الحوارية في لبنان تكرس خطاب الكراهية" 3 تموز/ يونيو 2009 العدد 11145.

44. جريدة الشعب المصرية ـ متوفر على رابط: http://elshaab.org

45. جريدة العرب اللندنية «الإنترنت وسيلة الإخوان للتحريض على العنف بعد إغلاق الصحف» ـ متوفر على رابط:www.alarabonline.org

46. جريدة الوطن البحرينية ـ متوفر على رابط: www.alwatannews.net

47. جريدة الوسط الكويتية ـ عدد 2012/9/14 ـ متوفر على رابط: www.alwasat.com.kw

48. جمعية الوفاق الوطني الإسلامي ـ البحرين ـ متوفر على رابط: http://alwefaq.net

49. د.حسن البراري ـ ترجمة ـ "خريطة تكشف اكثر الدول عنصرية: الأردن والهند أقل الدول تسامحا في العالم" ـ متوفر على موقع جو24 www.jo24.net

50. د. خالد الحروب «الديموقراطية هي تنظيم الكراهيات في المجتمع ... وهنا عبقريتها» ـ جريدة الحياة اللندنية ـ متوفر على رابط: http://alhayat.com

51. د.خالد حنفي علي "الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات الكراهية السياسية في الإقليم بعد الثورات" ـ

العـدد 3 مـن نشـرة إصـدارات "حالة الإقليـم" ـ المركـز الإقليمي للدراسـات الإستراتيجية ـ القاهرة http://rcssmideast.org

52. خالد الشامي "في نقد لطائفية الاعلامية العربية" ـ جريدة القدس العربي ـ متوفر على رابط: www.alquds.co.uk

53 . د. خالـد القحصـ «الإعـلام الكويتي ونبـذ الكراهية!» جريـدة الوطن الكويتية ـ متوفر على رابط: http://alwatan.kuwait.tt

54. خالـد المجـالي "لا عربيـة.. ولا هاشميـة يـا د. برغوثـي" موقـع كل الأردن ـ متوفـر علـى رابط: www.allofjo.net

55. خطابات التحريض وحرية التعبير ـ الحدود الفاصلة ـ منشورات مؤسسة حرية الفكر والتعبير ـ مصر ـ القاهرة ـ بدون رقم طبعة ـ بدون تاريخ.

56. خطة عمل الرباط ـ المفوضية السامية لحقوق الإنسان/ الأمم المتحدة، ومتوفرة بنسخة إنجليزية: www.ohchr.org

57. ديفيد بولوك «فيما وراء الكلمات ..» معهد واشنطن ـ متوفر على رابط: www.washingtoninstitute.org

58. «رصد خطابات الحقد والكراهية في الإعلام التونسي" ومتوفر على رابط: http://awgmm.org

59. ريما فليحان "خطاب الكراهية وحرية التعبير واضاءة على الحالة السورية" ـ متوفر على الرابط التالي: http://all4syria.info

60. زكي بني ارشيد "صناعة الكراهية" موقع المقر الإخباري ـ متوفر على رابط: www.maqar.com

61. سعد سلوم «حرب قصف العقول وكسب القلوب» ـ عن موقع النبأ ـ عدد 81 ـ نقلا عن كتاب «من منهاتن الى بغداد» د. حسن حنفي ـ متوفر على رابط:www.annabaa.org

62. سميح المعايطه "بين الحمار والخرج" جريدة الرأي الأردنية ـ متوفرة على رابط: www.alrai.com

63. سوسن زايده "حملة إعلامية ضد السوريين: الهدف للخارج والتأثير في الداخل" ـ عمان نت "عين على الإعلام" ـ متوفر على رابط: www.eyeonmediajo.net

64. شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" : "حرية تحت الهراوات ـ حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2012 ـ رصد وتوثيق الإنتهاكات" منشورات مركز حماية وحرية الصحفيين ـ الأردن ـ عمان ـ 2012.

65. صالح الحمداني «تجريم خطاب الكراهية» ـ موقع العالم ـ متوفر على رابط: http://www.alaalem.com

66. صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4159 – الأحد 26 يناير 2014م الموافق 25 ربيع الاول 1435هـ، ومتوفر على رابط: www.alwasatnews.com

67. صموئيل هنتنغتون "صدام الحضارات ـ إعادة صنع النظام العالمي ـ ترجمة طلعت الشايب ـ دار سطور ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية 1999.

68. د. عبد الحميد الأنصاري "تجريم خطاب الكراهية" ـ جريدة الأيام "العدد 8530 الجمعة 17 أغسطس 2012" www.alayam.com

69. عبد العزيز عثمان سام "في حُرِّية التعبير، وضبط خطاب الكراهِية على الإنترنت" ـ سودانايل الخرطوم ـ متوفر على رابط: www.sudanile.com

70. عريب الرنتاوي: "الإعلام وحروب الطوائف والمذاهب" ـ جريدة الدستور الأردنية ـ متوفر على رابط: www.addustour.com

71. علي الدقباسي "نائب في مجلس الأمة الكويتي ـ تصريحات نشرها موقع الشاهد الكويتي ومتوفرة على رابط: www.alshahedkw.com

72. علي سعادة "هل يتدخل الملك لوقف خطاب الكراهية في الإعلام الرسمي؟" ـ جريدة السبيل الأردنية ـ متوفر على رابط: www.assabeel.net

73. علي بن إبراهيم النملة "صناعة الكراهية بين الثقافات" ـ موقع الإسلام اليوم ـ متوفر على رابط: http://islamtoday.net/bohoot

.74علي الطهراوي "رسالة " ـ موقع رأي اليوم.

75. د. عمار جيدل "المصريون في ليلة عهد الفئة الباغية" ـ متوفر على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر "إخوان اون لاين" على رابط: www.ikhwanonline.com

76. عين نيوز «أمجد قورشة يرد على اتهامه بـ»الكراهية» متوفر على رابط: www.ain.jo

77. غازي أبو جنيب الفايز «الوطن للجميع والسيادة للأردنيين» موقع المستقبل العربي على رابط: www.almustaqbal-a.com

78. غازي بن محمد «الأمير» ـ رسالته إلى الأمم المتحدة حول مبادرة الوئام بين الأديان ـ متوفرة على رابط الأمم المتحدة: www.un.org/ar

79. فراس أبو هلال: «الطائفية والثورة السورية المجيدة» ـ متوفر على موقع الجزيرة نت ـ على رابط: www.aljazeera.net

80. فهمـي هويـدي "أزمـة مصـر في عـام الكراهيـة" جريـدة السفـير اللبنانية ــ متوفر علـى رابط: www.assafir.com
81. فهمـي هويـدي - مقابلـة شخصيـة لجريـدة أخبـار اليـوم الجزائريـة - متوفـرة علـى رابـط: http://akhbarelyoum.dz
82. فيصل ملكاوي «قادة الإخوان.. نهج كراهية في الخطاب» ـ جريدة الرأي الأردنية ـ متوفر على رابط: www.alrai.com
83. قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 ـ موقع التشريعات الأردنية على رابط: www.lob.gov.jo
84. قانون المطبوعات والنشر الأردني.
85. مبادرة "أسبوع الوئام العالمي بين الأديان" ـ متوفرة على رابط: www.raialyoum.com
86. مبـادئ كامـدن حـول حريـة التعبـير والمسـاواة. منشـورات منظمـة المـادة 19 ــ نيسـان 2009 www.article19.org
87. محمد شما «أثر الإنتماء الديني على حقوق الإردنيين ـ دراسة برسم التفاعل» ـ موقع عمان نت ومتوفر على الرابط التالي: http://ar.ammannet.net
88. محمد عبدالله يونس «المنابر المسيَّسة: أنماط توظيف المساجد في الصراعات الداخلية بالإقليم» ـ المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية/ القاهرة.
89. د. محمد الرميحي «نظرة على المستقبل: خطاب الكراهية» مجلة الكويت ـ متوفر على الرابط التالي: www.kuwaitmag.com
90. محمد النعماني: «الإخوان المسلمون وصناعة الكراهية» على رابط: www.ahlan.com
91. محمد محفوظ «ربيع العرب: قراءة في التحولات العربية وتأثيرها في حالة التسامح» ـ مركز افاق للدراسات والبحوث ـ متوفر على رابط المركز: http://aafaqcenter.com
92. محمد عوض «السؤال المتكرر.. لماذا يكرهوننا» ـ جريدة الحياة اللندنية.
93. معجم "لسان العرب" إبن منظرر على الرابط التالي: www.alwaraq.net
94. مدرسة الصحافة المستقلة "الإعلام وثورات الربيع العربي" ـ عن موقع مدرسة الصحافة ـ متوفر على رابط: www.ijschool.net
95. مرصد مهارات الإعلامي: خطاب الكراهية في برنامج «الأسبوع في ساعة» للإعلامي جورج صليبا على قناة الجديد اللبنانية والمقدم بتاريخ 2013/5/26.

96. مرصد البحرين لحقوق الإنسان على رابط: www.bahrainmonitor.com
97. مروة كريدية: «الإسلام السياسي وتحديات الثورة» موقع إيلاف على رابط: www.elaph.com
98. ملاك حمود «تحريض عبر الـ «سوشل ميديا» بأمرٍ ملكي؟» ـ جريدة السفير اللبنانية ـ متوفر على رابط: www.assafir.com
99. ملخص تقرير منظمة فريدوم هاوس عن تراجع حرية الصحافة في الشرق الأوسط سنة 2013 على رابط المنظمة: www.freedomhouse.org
100. منصور مبارك "حرية الرأي وخطاب الكراهية مأزق الحدود الفاصلة" ـ مجلة الكويت ـ متوفر على رابط: www.kuwaitmag.com
101. منظمة المادة 19: www.article19.org
102. د. موسى برهومة «نظرة نقدية لأداء الإعلام العربي في ظل الثورات العربية» ـ نشر على موقع القنطرة، ومتوفر على رابط: http://ar.qantara.de/content
103. موقع آس شبكة المعرفة الانتخابية: http://aceproject.org/ace
104. موقع إسلام تايمز ـ على رابط: www.islamtimes.org
105. موقع أمل الأمة ـ متوفر على رابط: www.amlalommah.net
106. موقع تعالوا لكلمة سواء «إنتاج خطاب الكراهية ضد الإسلاميين» ـ متوفر على رابط: www.muslimsbr.com
107. موقع جلالة الملك عبد الله الثاني الرسمي ـ متوفر على رابط: http://kingabdullah.jo
108. موقع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ـ متوفر على رابط: http://alwefaq.net
109. موقع رسالة عمان الرسمي على رابط: http://ammanmessage.com
110. موقع رصين ـ متوفر على رابط: www.rasseen.com
111. موقع المستقبل العربي «عويدي العبادي يهدد بحرب أهلية أين منها ما يجري في سوريا» ـ على رابط: www.almustaqbal-a.com
112. موقع النهار نيوز على رابط: http://alnahernews.com
113. موقع ليبانون فايلز «وزير الاعلام السوري: خصائص وطبائع الحرب الاهلية أو المذهبية أو الطائفية لا تنطبق على الحالة السورية» متوفر على رابط: http://www.lebanonfiles.com
114. موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير على الرابط التالي: http://afteegypt.org

115. ميثاق الشرف للصحفيين الأردنيين/ مرصد الإعلام الأردني ـ على رابط: http://jmm.jo
116. نافي بيلاي "حرية التعبير والتحريض على الكراهية في سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان" ـ المفوضية السامية لحقوق الإنسان ـ الأمم المتحدة: www.ohchr.org
117. ناهض حتر "كفى لاجئين" ـ موقع عمون ـ www.ammonnews.net
118. د. نبيل عبد الفتاح «المسألة الطائفية: خطاب الكراهية.. خطاب العزلة»، الأهرام اليومي.
119. نضال منصور "خطاب الكراهية" ــ نشر في جريدة الغد الأردنية ومتوفر على رابط: www.sahafi.jo
120. هاينر بيليفيلت: المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ تقريره عن الأردن ــ التقرير رقم تصنيف في الأمم المتحدة «A/HRC/25/58/Add.2»

وتتوفر منه نسخة باللغة العربية على رابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC
120. وثيقة "لا للكراهية مشروع التسامح ومناهضة التحريض على الكراهية" النص النهائي الكامل للوثيقة التي صدرت رسميا في 9 كانون الثاني يناير سنة 2014 ـ موقع الوفاق "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" ـ البحرين ـ ومتوفرة على رابط: http://alwefaq.net
121. ورقة مفاهيمية حول خطة الرباط وضعت سنة 2011 موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة: www.ohchr.org
122. "وسائل الإعلام المرئي والمعايير المهنية والأخلاقية" ـ وحدة الأبحاث بالشبكة العربية لدعم الإعلام "الصوت الحر" ـ الموقع الرسمي للصوت الحر على اربط التالي: http://asahnetwork.org
123. وفاء الرهوني "الربيع العربي وحرية الإعلام: هل من ربيع إعلامي في دول الربيع العربي؟" ـ مركز أفاق للدراسات والبحوث ـ متوفر على رابط: http://aafaqcenter.com
124. وكالة الأنباء الأردنية "بترا" الصادرة بتاريخ 15/11/2013 على رابط: http://petra.gov.jo
125. وكالة سرايا «مصلون يطالبون الاوقاف بايقاف التحريض الطائفي عبر منابر الجمعة»ـ متوفر على رابط: www.sarayanews.com
126. وليد حسني "خطاب نيابي بنكهة طائفية" جريدة العرب اليوم ــ متوفر على رابط: http://alarabalyawm.net
127. وليد حسني زهرة ـ إعداد وتحرير ـ «صناعة الثورات ـ الإعلام في الربيع العربي ناقل أم محرض»

وقائع الملتقى الأول للمدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي» ـ مركز حماية وحرية الصحفيين ـ عمان ـ الطبعة الأولى 2013.

128. وليد حسني زهرة «الشاهد والشهيد .. الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك الشعبي» ـ ضمن تقرير «الإفلات من العقاب ـ حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2011» الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين ـ الأردن ـ عمان ـ الطبعة الأولى ـ 2013.

129. يمن برس: على رابط: http://yemen-press.com



Media Legal Aid Unit for Journalists (MELAD)

Objectives:

1. Assigning lawyers to defend journalists who are detained or prosecuted for carrying out their duties.
2. Providing legal consultation to journalists without increasing restrictions or self-censorship.
3. Enhancing the legal awareness of the journalists and helping them exercise their constitutional rights of expression and defending the society's right to knowledge without violating the law.
4. Exhorting lawyers to give attention to journalism and media freedom issues, and developing their legal skills in this field.
5. Presenting draft laws to the parliament and government to improve the legal structure governing the freedom of media in Jordan in harmony with the international standards.
6. Establishing streams of communication with the judicial authority to enhance press freedoms and create an understanding of the international standards for the freedom of media.

Mechanism of work:

1. Rebuilding the media legal aid unit by recruiting specialized qualified lawyers, organizing the unit's mechanisms of work and activating the voluntary efforts of lawyers.
2. Organizing advanced and specialized training for a number of lawyers who took part in previous training workshops with CDFJ, and involving new lawyers who are already engaged in defending newspapers, radio and TV stations to enrich their experience and encourage them to support the efforts of media legal aid unit.
3. Re-distributing and restructuring the work of media legal aid unit MELAD along three lines:

- Defending journalists before juridical authorities and extending legal advice through building a network of lawyers which can provide legal protection for the journalists in a proper and professional manner.
- Documenting the lawsuits filed against journalists and institutions in Jordanian courts.
- Studying and analyzing verdicts issued in press and publication cases to determine their compatibility with international standards and to identify the Jordanian judiciary trends in dealing with media-related cases.

4. Establishing a forum for exchanging expertise on the freedom of media between judges, lawyers, and journalists
5. Providing legal advice to journalists through the following website: www.cdfj.org
6. Activating the hotline service and providing journalists with the names and telephone numbers of lawyers working with the media legal aid unit to seek their assistance in urgent cases.



Center for Defending Freedom of Journalists (CDFJ)

Center for Defending Freedom of Journalists [CDFJ] was established in 1998 as a civil society organization that works on defending media freedom in Jordan; the center was established after a series of major setbacks on a local level, starting with issuing the temporary press and publication law in 1997, which added more restrictions on media and caused many newspapers to shut down.

CDFJ works on protecting freedoms and democracy in Jordan and the Arab world, in addition to respect of human rights, justice, equal rights, and development in the society encouraging non-violence and open dialogue.

CDFJ always maintain an independent role like any other civil society organizations, and is not part of the political work, but in terms of defending media and journalists freedoms CDFJ stands against all policies and legislations that may impose restrictions on media freedom.

CDFJ is active on regional level to develop media freedom and strengthen the skills and professionalism of journalists in the Arab countries, through specialized and customized programs and activities, in addition CDFJ works with media and the civil society on protecting the democracy and promoting respect of human rights principles.

CDFJ Vision:

Creating a democratic environment in the Arab Countries that protects media freedom and freedom of expression and enhances the society's right in knowledge through building professional Journalists committed to the international standards of independent and free media.

CDFJ Mission:

CDFJ is a non-government organization, committed to defending the freedom and security of journalists through addressing the violations to which they are exposed, and building sustainable professional capacities as well as enabling them to have free access to information, along with developing and changing restrictive media related legislations, and building a supportive political, social, and cultural environment for free and independent media.

CDFJ main Goals are:

- Supporting the freedom and independence of media organizations and journalists.
- Defending journalists, protecting their safety, and stand against the violations committed against them.
- Strengthening the professionalism of media and its role in defending democracy, freedoms and reform.
- Developing the legislative, political, social, and cultural environments that embrace media and journalists.

CDFJ Pillars:

- FIRST: Protection of Journalists
- SECOND: Developing Professionalism of Media
- THIRD: Developing the Environment Surrounding Media

Amman – University Street – Saeed Tamimi St. Near Ministry of Agrculture
P.O Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (+962 - 6) 5160820/5 Fax. (+962 - 6) 5602785
E-mail: info@cdfj.org Web: http: www.cdfj.org

ly absent from private satellite channels, where it was clear and frank beyond denial.

The study stressed that Jordanian mosques saw the fiercest wave of sectarian incitement, specifically against the Shi'ah, and to a lesser extent against Christians. This wave was unprecedented in Jordanian mosques, which demonstrates that the mosque has become part of the propaganda machine of sectarianism against the Shi'ah, Hezbollah, [pan-Arab] nationalists, the Baath Party, and others. Mosques that prayed for Hezbollah's victory in 2006 now dubbed it a satanic party that is cursed in the mosque and from the pulpits.

The study concluded with its findings and many recommendations for confronting the spread of hate speech in the media and society, which would lead to a serious danger of destruction if nations and governments do not take it seriously and do not move to confront it early.

The study also discussed forms of hate speech, which were clearly evident in Jordanian media against the Syrian refugees, like the Egyptian media. This xenophobic and inflammatory discourse went beyond Syrian refugees to reach Palestinian refugees, albeit through innuendo.

The study discussed how this discourse of incitement made its way from the media to the Chamber of Deputies and to statements by officials and cabinet ministers.

The study stopped before models of discrimination against Jordanian women and incitement against supporters of women's constitutional right to pass their nationality to their children from a non-Jordanian father. This humanitarian, constitutional, and legal demand was transformed, when opponents of this right began to speak of Palestinian refugees and Jordanians of Palestinian origin, into xenophobia, or a demographic phobia.

This chapter stopped before the effects of the sectarian conflict in Syria on the Jordanian media and how they dealt with it. The study affirmed that the discourse of sectarian hatred seemed very modest in the official Jordanian media, but it was more clearly visible in the electronic media, and overwhelmingly so in social media, specifically Facebook. This discourse was not complete-

Jordan as the antithesis of extremism and hatred. It reviewed the efforts of Jordan in the international arena and at the UN to promote the spirit of co-existence and harmony among religions, and to enhance tolerance.

In this context, the study stopped at length before the Amman Message, then the Royal initiative for a World Interfaith Harmony Week, which has become an international UN occasion celebrated in February every year.

The study said that, although Jordan showed unlimited predisposition to religious tolerance and interfaith harmony, there have been reports critical of Jordan in its policies related to religions and sects. Some of the criticism comes because of Jordan's reservation on some provisions contained in international conventions which Jordan exempted from its signature.

The study also stopped before models of hate speech in the Jordanian media by monitoring inflammatory sermons by the Muslim Brotherhood and the Islamic Action Front political party. This incitement reached in some Jordanian media to the level of a discourse of hate and direct accusations of treason; however the government did not interfere to hold the people responsible for this discourse accountable.

The study added that the Special Rapporteur on freedom of religion and belief pointed out in his report on Jordan that the Jordanian government "depends in confronting religious extremism on measures some of which are restrictive, which was acknowledged publicly by some of the representatives of the government. These measures may include a ban on certain books, or websites that are considered to foment divisions between religious communities and within them. He asserted in his report that freedom of religion or belief and freedom of expression are intertwined very closely and enhance each other. He also recognized the positive correlation between these two rules in the Rabat Action Plan on a ban on advocating national racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence.

The study said that Heiner Bielefeld talked about the silent majority in Jordan, and how to challenge the usual allegations of hate mongers that they speak on their behalf. He stressed that it is important for the silent majority not to remain silent, pointing out that civil society activities that visibly and audibly renounce hatred can be highly effective in inhibiting hate mongers, and encouraging the targets of hatred at the same time not to feel that no one cares about them.

The study discussed at length the state of religious tolerance in

are there for criminalizing and punishing any speech that incites to hatred in Jordanian media, and they are largely compatible with Camden Principles, and the six-part test for hate speech established by Article 19, as well as the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CERD), inter alia.

The study stopped at length before the report by the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief in the Human Rights Council of the General Assembly of the United Nations Heiner Bielefeld, after his field visit to Jordan in the period 2nd – 10th September 2013, in which he advised Jordan to adopt the Rabat Action Plan and include it in relevant legislation.

The study pointed out that the Bielefeld said in his report that many of the measures recommended by the Plan are compatible with the activities carried out by the Government of Jordan. At the same time, it may be useful for the government to invite religious communities and civil society organizations and representatives of the media and other stakeholders to search together the full potential of the Rabat Plan of Action for Jordan in the fight against religious hatred arising from religious extremism.

Chapter seven, the final chapter, studies hate speech in the Jordanian media, and the nexus between religious tolerance and hatred. The chapter studies the concept and content of hate speech in the Jordanian legislation and concludes that Jordanian legislation does not use explicitly the term "hate" in its multiplicity of texts. Instead, it uses terms and descriptions which constitute, in their essence, part of the elements of hate speech, such as incitement, degradation, inequality and other descriptions connected to hate speech.

The study said that the use in Jordanian legislation of terms that are components of hate speech in the context of legal and constitutional criminalization, means that Jordan has adequate legislative grounds to combat and criminalize hate speech, even if Jordanian laws do not use the word 'hate' as a crime punishable by law.

The indications contained in Jordanian legislation, such as incitement to violence, discrimination, denigration of Deity, religions, religious communities, and components of Jordanian society, maligning national unity, and discrimination against women, children, and people with disabilities and special needs, sectarian strife... etc. all combined or individually form an integral part of the hate speech. Therefore the legislative and legal grounds

About 88.1% of the sample said that hate speech in the Arab media was reflected in the Jordanian media to varying (large, medium, small) compared to 10.8% who said it was not reflected at all.

The vast majority of the sample believes that the difficult economic conditions experienced by people in Jordan are ranked first in terms of the reasons for the growing hate speech in the Jordanian media, by a very high score of 82.6%, while 79.2% saw that the worsening Syrian refugee crisis contributed to promoting hate speech in the Jordanian media.

Around 74.4% of respondents said that the performance and practices of the House of Representatives helped strengthen hate speech in Jordan, while 70.5% saw that the conflict between the government and the Muslim Brotherhood movement was the cause of promoting hate speech, compared to 66.4% who believed that the failure of democratic reform in Jordan strengthened hate speech in the Jordanian media.

The vast majority supported the need for harsher penalties for anyone who promotes hate speech in the media, by a score of 91.3%, compared to 7.6% of respondents who refused tougher penalties.

and small).

Facebook came in first rank among the media that helped to spread hate speech in Jordan (30.5%), followed in second place by news websites (26%), and with Twitter in third place (14.5%), YouTube in fourth place (9.1%), TV (6.7%) in 5th place, radio ranked sixth (5%), and in seventh place came the print media (4.8%).

The respondent sample considered that the low professionalism of journalists came in first place among the reasons why the media embrace hate speech (76.4%), lack of faith in democratic values came second (73.5%), and in third place the absence of codes of professional conduct governing the work journalists and media (71.4%). Fourth place was occupied by the lack of awareness among journalists of their rights (70.1%), fifth place came journalists' ties with the government and political parties and their lack of independence (67%), in sixth place came society's culture and values (65.3%), seventh position went to journalists' awareness (63.1%), eighth place went to the mobilization of journalists by religious parties and currents (60.1%), ninth place went to international and regional pressure (55.1%), tenth place went to directives and incitement by the government (52.1%), and in eleventh place came directives from security services (49.2%).

the percentage who saw that political differences have contributed greatly to the spread of hate speech, especially the conflicts in Syria and Egypt.

The views of the sample on whether parties (religious, nationalist, leftist, liberal) were the reason for the proliferation of hate speech in 2013, revealed that religious parties came first as a reason for the proliferation of hate speech by a total of (82.9%), followed in second place by nationalist parties (79.4%), and with liberal parties in third place (75.1%), while left-wing parties were relegated to fourth place with (69.4%).

And on the definition of hate speech, 86.6% of respondents said that it means "incitement to the exclusion of the other," 81.8% said that it means "the use of descriptions and insults in dealing with the other," 80.7% said that it means "incitement to reject tolerance," 80% of respondents said that it means "the use of religion and doctrines to fight the other point of view," while 75.5% of those polled said that it means "inciting the use of violence against the other."

A very high percentage of respondents believed that the Internet and social networks contributed to the promotion of hate speech by up to (94.8%), to varying degrees (Large, medium

Tunisia in third place and Jordan in fourth.

The sample respondents believed that the media had a very clear role in inciting violence in Syria and Egypt, largely, perhaps because they are still living violent internal conflicts, while Syria is witnessing a real war, which constitutes an incubator for inciting violence.

About 90% of the sample's answers said that political conflicts contributed to varying (large, medium, low) degrees in promoting hate speech, a very high percentage. This shows that hate speech coincides usually with political conflicts. Conversely, 8.7% only of the sample saw that conflicts that did not contribute at all to promoting hate speech.

Of the respondent sample, 91.6% saw that political events in the countries of the Arab Spring, especially in Syria and Egypt, were the reason behind the spread of hate speech in the media to varying (large, medium, low) degrees, compared to 6.3% of the sample respondents who did not believe political events had any effect at all.

The results of the survey showed that 77.4% of respondents believed that religious differences contributed to raising hate speech to varying (large, medium and small), which is less than

ence of hate speech in their media, possibly due to media's bias for the opposing forces.

On the role of media in promoting the values of tolerance, Jordan ranked first (6.4%), while Tunisia came in second place (4.9%), Egypt ranked third (3.7%), and Syria came in fourth place (3.4%).

Jordan ranked last among the four countries with regard to the call for the exclusion of the other, by (4.4%) according to the answers of the sample. These answer do not deny the existence of a media role in Jordan in calling for the exclusion of the other, but it remains a low rate compared with Syria, Egypt and Tunisia.

It is clear that the syndrome of hate speech and intolerance will lead inevitably to the other results, including the call for the exclusion of the other, who is rejected and must be removed from the political game. This seemed clear in the answers of respondents who believe that the media in Egypt and Syria had a clear role in calling for the exclusion of the other. Egypt and Syria scored the same rate (7.5%), while Tunisia received (6%).

And on the belief that the media in some Arab countries played a clear role in promoting discourses that incite to violence in 2013, the first rank was occupied by Syria, with Egypt in second place,

The data suggest that revolutions and popular protests have strengthened the discourse of violence while also promoting discourses of tolerance and respect for the opinions of others, and by very close proportions. This means that the society of revolutions and Arab protests continues to dwell under the influence of internal transformations, and the results have not yet been resolved themselves in the direction of tolerance and freedom of expression, because there is a concurrent rise in the discourse of violence and exclusion of the other.

Jordan ranked last in the answers of sample of respondents to a question about the role of the media in Tunisia, Egypt, Syria and Jordan in the fueling hate speech in 2013, and by (4.3%), while the Syrian media ranked first by (7.7%), and Egyptian media came in second place, very close to the Syrian media (7.6%), while Tunisian media ranked third by (5.9%).

The answers of the surveyed sample do not deny the existence of hate speech in the Jordanian media, but it is not at the level of Tunisia, which is the closest country to Jordan in terms of percentage.

These data show that countries where revolutions took place and that are still engaged in its internal conflicts witness a clear pres-

The answers of the respondent sample of Jordanian journalists showed confusion in regard to tolerance, freedom of expression, as well as fueling hate speech. The respondent sample believes that the revolutions and protests reinforced tolerance discourse (15.6%), but 23.4% of the same sample believe that they strengthened significantly the discourse of violence and 18.2% felt that they enhanced respect for the opposite opinion and the other's freedom expression.

These confused concepts are the same that are repeated in the sample which felt that the revolutions and protests enhanced tolerance discourse moderately (46.6%), while the same sample considered that revolutions and protests reinforced respect for the opinions of others moderately, at a rate of 50.5%, while 45.8% answered that they fueled discourses of violence and the exclusion of the other.

Noticeably, the sample which responded that revolutions enhanced tolerance discourse (17.6%) dropped about 6 degrees when it answered that the revolutions and protests reinforced respect for the opposite opinion (11.3%), the same approximate percentage that answered with respect to the contribution of revolutions and protests in nurturing hate speech (11%).

Responses from the sample respondents to the questions that were designed specifically for this study, showed significant variations, but they formed a good framework to identify the outlooks of study sample toward the hate speech, starting with the concepts and ending with the reasons, results and trends.

The survey aimed is primarily to see the manifestations of hate speech in the Arab media and in Jordan in light of the Arab revolutions and popular movements, their impact on hate speech in the Arab and Jordanian media, and the inverse relationship between hate speech on the one hand, and the discourse of tolerance on the other,, as well as the reasons for the emergence of hate speech in the Arab and Jordanian media after the Arab Spring and the popular movements.

The respondent sample of journalists were about the contribution of revolutions and popular protests to promoting tolerance, respect for the opinions of others, and freedom of expression, or by contrast fueling the discourse of violence, and the exclusion of the other and his freedom of expression. Answers showed a clear discrepancy in assessing those results. The answers varied as a medium between (54 %) with respect to promoting the discourse of tolerance, and (61%) for fueling the discourse of violence and the exclusion of the other.

2. Syria is also in a state of bloody internal conflict and a real war, which makes it a suitable environment for hate speech to grow and expand. The involvement of the media in the Syrian conflict is very dangerous because the Syrian local media and Arab and international media have become completely involved in promoting hate speech. It appears that the media of the revolution have also become involved in promoting hate speech as well as the direct and dangerous role played by some Arab satellite channels, which became part of the propaganda machine that never stops spreading propaganda against the Syrian regime. The Syrian issue turned into an incubator that fosters hate speech to an unprecedented level.

3. Tunisia was chosen because it also lives an internal struggle following the success of the revolution, but the situation in Tunisia remains less dangerous than in Egypt and Syria. The Tunisian media were also embroiled in adopting hate speech, propaganda and incitement, as evidenced by several studies and reports that monitored and evaluated messages in the Tunisian media.

4. Jordan was selected because this study takes Jordan as a case-study for studying hate speech in a state that represents the countries that witnessed popular movements demanding political and economic reforms.

is based on the rule of demonizing the other.

The study dedicated the sixth chapter to analyzing the survey on the impact of revolutions and protest movements in promoting hate speech in the media. The survey aimed to identify the views of the target sample regarding hate speech in the media of Egypt, Syria, Tunisia, and Jordan; their assessment of this speech, its causes and motives; the impact of internal conflicts and popular movements in Arab Spring countries; and whether Arab revolutions contributed positively or negatively to promoting hate speech based on these conflicts.

The study limited its questions to four Arab countries only, namely Tunisia, Egypt, Syria, and Jordan, for several reasons:

1. Egypt is still in a state of internal conflict in spite of the success of its revolution. It has remained hostage to the struggles for power between political currents and social transformations have not yet settled down. The data indicate that the Egyptian media are completely involved in promoting hate speech against the other, which is demonstrated in incitement to violence and to the exclusion of the other, and incitement to intolerance and coexistence, according to various reports, which monitored the Egyptian media.

The study discussed, analyzed, and evaluated the results of three reports that monitored and evaluated the media of Egypt, Tunisia and Yemen, all of which showed that the media in which the level of hate speech and incitement were monitored, included directly inflammatory or used language that included direct phrases of hatred.

The Egyptian, Tunisian and Yemeni reports showed that there is a clear disparity between the media, whose content they analyzed. They were all full of discourses and phrases inciting sectarian hatred. Most of the media were involved in spreading hate speech in their local communities.

The study stopped before the inflammatory rhetoric practiced by Egyptian media against Syrian and Palestinian refugees in the context of the Egyptian general atmosphere which became fraught with hatred and incitement because of conflicts between supporters of ousted President Mohamed Morsi, and supporters of the military coup led by Abdel Fattah al-Sisi.

The study discussed at the end of this chapter, the accusations of treason, incitement and hatred that permeated in the Egyptian media between supporters of Morsi and supporters of Sisi, and the manifestations of that discourse in the Egyptian media which

publishing and documenting violations and crimes against citizens by supporters of the faltering regimes. In most cases, the social media, specifically the videos and images that began to invade the space on YouTube, became reference material on which global and local satellite TV stations based their coverage of events taking place in the countries of the Arab Spring.

Thus, with the decline of revolutions, the decline in their objectives, the slide of the modern state in its internal problems and challenges, and with unlimited openness to information on the Internet and social networks Facebook and Twitter, there was an increase in the level of hate speech and incitement till they became one of the key factors.

The study discussed at length attempts to monitor hate speech in the media of the Arab Spring in Egypt, Tunisia, Yemen, Bahrain, Syria and Kuwait.

The study said that the process of monitoring the content of hatred in the media is still very limited in the Arab world. It pointed to the existence of limited and modest attempts in Egypt, Tunisia and Yemen where the monitoring of hate speech in the media of the three countries took place, and called for developing, expanding, and universalizing this important function.

iety on the part of Facebook management regarding the growth of hate speech in the new media, i.e. on the Internet and in social media, because the situation becomes worse through the misuse of modern means of communication, especially the so-called new media, i.e. the Internet, which some people use in a negative manner to spread hatred and rejection of other who is different, and even to spread rumors that help spread hatred among people. Hence, the values of tolerance that are encouraged by the Islamic faith have become a fundamental issue in our political and cultural lives. It has even become an urgent need and necessity of life it is a duty.

The study noted that the internet, Facebook and Twitter provided enormous and unprecedented space and freedom. Everyone became free to express his opinion and his positions without state control, and without interference from anyone to prevent it, or censor it. This permitted anyone who owns modern means of communication and an Internet connection to say whatever he wants, which led necessarily to promoting hate speech and incitement against the other.

The study found that when the Arab revolutions started to widen and spread the new media began to play their role either by incitement, spreading rumors to foster differences with other, or

sible, and free, which permitted unjust dissemination and unlimited access to hate material and incitement to terrorism, discrimination and sectarianism.

The study emphasized that the Internet and social networking sites made a major contribution to spreading hate speech and inciting sectarian and religious discrimination in all its forms. The study also discussed aspects and implications of international anxiety regarding the spread of this discourse on the Internet and social networking sites.

The study pointed to the statement of the Human Rights Office of the United Nations which expressed concern about what it called the rapid spread of racist hate speech across borders through the Internet and social media networks.

The study considered that this Declaration is an affirmation of international anxiety regarding the growth of hate speech in social media and on the internet after only three months after the most famous social networking, Facebook, announced the resumption of its efforts to monitor and remove any exchanges among its users that contain sexual jokes, or calls for what it called hate speech between the sexes.

The study said that there is international concern, as well as anx-

ism. The broadcaster turned into an opinion giver and an advocate for a cause who attacks his guest if the latter disagrees with him. The media entrenched themselves around certain streams, and there are many examples of biased coverage in Egypt after June 30, such as Alwatan which opposes the Muslim Brotherhood, and Freedom and Justice, the mouthpiece of the Muslim Brotherhood, which is biased against the civil current and the military.

According to numerous reports by civil society organizations specialized in monitoring the performance of the Arab media and their coverage of the Arab revolutions, hate speech has expanded. In Yemen, for example, the National Foundation for Development and Human Rights revealed that newspapers played a role in fueling hatred between North and South. Cyberspace joined the fray to become a catalyst for hatred. In Egypt, the opposition accuses what they call the Brotherhood's E-Mail Committees using the cyberspace as an arena to defame and discredit opponents and for piracy by broadcasting rumors and comments intended to injure public figures.

In this chapter, the study analyzed hate speech on the internet and social networks, stressing that the space of the electronic media on the Internet and social networks is open, easily acces-

the oil-rich eastern region. Acting in sympathy with the uprising of Bahrain, Saudi Shiites began a protest of their own. Saudis were the only ones who took to the streets when social media sites called for separating Saudi Arabia from the Arab Spring that spread in the region in March 2011. Since then, other Saudis have taken to the streets demanding the release of political prisoners, but the protest movement in the eastern region failed to a large extent in spreading itself to the rest of the country.

The study said that it is fully proven that audio-visual, print, and electronic media contributed significantly to the events of the Arab Spring by fomenting hatred in the countries of the region. During the Arab Spring, bias, lack of professionalism, and succumbing to the lure of political polarization combined to make some media form a shield around the religious currents by portraying liberals as unrestrained and enemies of Islam, while the Islamist came to be seen as the usurper of the revolution and an excluder of the other after seizing power.

Even after leaving power, he is seen as a supporter of violence and terrorism. No attempt is made to focus on the common concerns and similarities between the two parties, and without awareness of the multiplicity of viewpoints within each team, and that things cannot be simplified in such dysfunctional reduction-

among the Egyptian people, which extended to most of the Arab world. The same is true of Syria, where dozens of religious terrorist groups fight a war on the basis of religious sects. Lebanon does not stand apart from this scene because inside it conflicts rage between Sunni Muslims, Shiite Muslims, Christians, and Muslim Druze…etc.

The media in Arab Spring revolutions were employed to invent the sectarian conflict between Sunni Muslims and Shiite Muslims, and between Muslims and Christians, while some official Arab media, such as Bahrain and Saudi Arabia deliberately set out to foment sectarianism in their kingdoms in order to protect their hold on power without a though to the real dangerous from such propaganda, which was based mainly on disseminating hate speech among the people to serve the survival of the regime.

The study pointed out that the ruling family in Bahrain used official and semi-official media to portray the uprising Lu'lu'ah Roundabout as sectarian uprising by the Shiites against the Sunni community. At the same time, the Saudi media parroted the Bahraini version of the story, accusing all the Shiites of the Gulf States of plotting for uprising on orders from Iran. This was directed particularly against the Shiites of Bahrain and the Saudi Shiites, who make up between two to three million concentrated mainly in

sulted from the conflicts of the Arab Spring in the countries of the Mashreq the Maghreb.

The study went on to say that this issue is not limited to the Arab world because many regions of the world have seen an increase in hate speech against religions and sects. In Myanmar, people are killed on the basis of their religion and in other countries manifestations of religious hatred are evident in various ways. The Bahraini people's revolution was described as a Shiite uprising against the Sunnis. In Qatif , Saudi Arabia Those who demanded political reform were described as Shi'ite rebels against the Saudi state, the patron of the Sunnis. In Lebanon, fighting has erupted between Sunnis and Shiites.

In Iraq, the people of Al Anbar were described as Sunni rebels. In Syria, the war is primarily one between Sunnis and Shiites, which has not spared the Christians. Muslims in Egypt have not escaped the bloodshed and killing after the political differences in Egypt turned into religious and sectarian conflict.

The study found that all the evidence confirms that the clashes which flared up between Egyptian supporters of ousted President Mohamed Morsi, who represent the Muslim Brotherhood, and between supporters of the military coup produced a real rift

The study shows that the media in the countries of the Arab Spring turned to direct bias to the new regime, after it had been mostly subservient to the old regime. Countries of the Arab Spring revolutions also saw an explosion in the number of media outlets, which was at the expense of professionalism. Each faction and political party now has its propaganda machine which it directs at the target it wants. The media are once again servants of the new masters.

The study said that the discourse of religious hatred is the gravest danger that faces the entire world, especially the Arab region that has seen a very dangerous and unlimited expansion of discourses of religious hatred, which provoked bloody conflicts between adherents of different religions, then between adherents of different sects within a religion. This requires confronting this serious setback for the decades-long tradition in the Arab world, which is based on coexistence between religions and denominations, and the tolerance that prevailed among all people of the region in their different religions and sects.

The study affirmed that the Arab Spring fueled this communal and sectarian conflict in the Arab world, and what is happening in Egypt, Syria, Iraq, Tunisia, Libya, Lebanon, Bahrain, Saudi Arabia and Kuwait is part of its negative manifestations that re-

happening in Egypt, Syria, Iraq, Tunisia, Libya, Lebanon, Bahrain, Saudi Arabia and Kuwait is part of the negative manifestations that resulted from the conflicts of the Arab Spring in the countries of the Arab Mashreq and Maghreb.

And about hate speech in the transformations in Arab media, the study said that the Arab Spring was a complete surprise. No one imagined that things could change so quickly. No one anticipated the overwhelming force of the people that came out in the streets of Tunis, and then Egypt, Libya, Yemen, Syria, Bahrain and Saudi Arabia, that they would have the tenacity to topple four leaders most of whom had forgotten the number of years they spent on their thrones.

It adds that, after the dust of the revolutions settled, those countries plunged in a series of internal political, social and economic crises that were fatal. These countries moved from the stage of conflict with the ruler to internal conflict among the people. The people who were unite in demanding the overthrow of the ruler, soon fell out with one another because of political, ethnic and sectarian conflicts. The scene changed from revolution to revenge, and here the media became a key player in steering these conflicts. They became instigators, and hate speech gained an extensive margin of maneuver.

George Washington University, who traced in his view similarities between Islamic parties and their Christian counterparts in Europe 100 years ago. He further posits that it is important not to confuse the issue adopted by these Islamic parties and movements and their methods of practicing political action, in addition to the impact of the evolution of political systems in these countries, which will play an influential role in shaping the ideology of political Islam.

The study discusses in the fifth chapter reports that monitored hate speech in the media of Arab Spring countries. The chapter starts by analyzing the means and mechanisms of identifying hate speech and distinguishing it from the freedom of expression by applying the six-part test that was adopted in the Rabat Plan of Action and by Article 19, which gives consideration to the broader societal context of the publication; the author or publisher who controls the means of disseminating it to the audience; the intent of the speaker; the content of the publication; the publication's size, general nature, and likelihood of spreading it; the imminence of the advocated action occurring.

The study discussed in this chapter, the political situation after the revolutions and fueling sectarian conflict. It said that the Arab Spring fueled sectarian conflict in the Arab world, and what is

logical, diversity within the one nation, which is not in conflict with the true Islamic faith.

The study concludes this chapter by asserting that hate speech in all its forms and painful and catastrophic manifestations will not fade until all political movements in all their mosaic of politics and ideologies, including political Islamist groups, believe in democracy and the civil state where all citizens are equal in their rights and duties, without discrimination based on religion, sect, ethnicity, or doctrine. The modern civil state is based on all these principles, and when they are applied there will be no place for hate speech or incitement to hatred, which inevitably leads to internal conflict may that would be in its simplest form a devastating civil war.

The study added that the Arab Spring revolutions will redraw the map of political Islam, and that if there is an achievement that can be accredited to the Arab Spring, it is its success in pushing toward a long process of change and transformation that will put the theories of Islamists and their practices to the test, after Islamic parties had found themselves on the threshold of a historic transition that affects not only their intellectual and ideological framework, but also their priorities and future strategy. Western scholars such as political science Professor Nathan Brown of

With this exchange between the two sides, society fell in a major crisis that did great harm to national unity and the national cause. The result was divisions, nationalist, religious, political, and sectarian conflicts, and even conflicts on the district level within same society. All Arab societies that passed through the Arab Spring and managed to depose their rulers still suffer from this problem because they consequently found themselves faced with extremely dangerous political, economic, and social conditions, namely the internecine war caused by the discourse of mutual hatred between the new masters in the post-Arab Spring period.

The study adds that talk about the future of hate speech in the Arab Spring countries and other countries that are affected by the Arab revolutions will depend on democracy, promoting dialogue, and accepting the other. Educational syllabuses need to be rebuilt on new foundations. The values of tolerance need to be promoted in the society. All these will be new factors that alleviate hate speech. At the same time, movements of political Islam are required to transform themselves from a discourse of takfir (excommunication) to one of rational thought, to move from entrenchment in the past to belief in the values of democracy, civil society, and civil state based on the values of tolerance and participation, and coexistence with social, intellectual, and ideo-

The study affirmed that discord of mutual hatred between the movements of political salafi Islam, and the political and even social currents that oppose it did not limit itself to traditional means of spreading such a discourse, such as the media, communiqués, speeches, rallies, individual contacts, and mass activities. It went as far as using mosques by Islamic groups since they are the only bodies that have the right of access to the pulpits, unlike other political parties and groups. This led to the employment of mosques in the service of hate speech, incitement against the other, and the aggravation of sectarian animosity. In countries such as Egypt, Tunisia or even in Bahrain, one of the most prominent forms of the political struggle was over the mosques, either to occupy them or demolish them.

The study concludes in this chapter that hate speech, which has grown to a significant and dangerous level during the Arab Spring, found a ready incubator in the ideological and intellectual legacy of Islamic movements, which felt that the best way to confront the political currents that oppose it is accusations and incitement to gain public support. This enabled hate speech to thrive in the Arab Spring countries in two opposite directions. At the same time when hate speech thrived in the arms of political Islamic movements, it also found a nurturing incubator among political parties and movements that oppose political Islam.

that we see today, which are divided among themselves and with each other. They find in the chaos of the Arab Spring an ideal environment to practice their rituals and apply their ideas in local communities first, then in the broader religious community.

The study went on to say that what propelled hate speech to become the master of incitement, is the feeling by the warring political currents within one nation, i.e. Egypt, Tunisia, Libya, Syria, Bahrain, and Yemen, that they compete in a zero-sum game, where the share of each of them depends on his success of removing the others from his way. Hence the discourse of mutual hate was able to reach its status in this conflict, which in Egypt reached a point where it led to a major rift in the political and social fabric of Egypt's society. In Syria it led to a bloody conflict between a religious, salafi, fundamentalist current that considers its struggle with the regime as holy jihad that will lead either to paradise or to victory, in a historic restoration of the Cold War and the conflict in Afghanistan between the nation of infidels, the Soviet Union, and between the nation of the faith, led by Washington, it being among people of the Book, and a nationalist system which the movement of fundamentalist Islam judged from very early on to be apostate. The same interpretation was applied to the cold war between the Kremlin and Washington.

sia and Egypt, used an exclusionary and accusatory discourse against those who disagreed with them in opinion and outlook. These movements' discourse appeared to incite to hatred either in direct open language, through insinuation. The latest international studies prove that hate speech rose dramatically during the Arab Spring.

The study found that the discourse of Islamic movements in the Arab Spring, with all its political and religious content, is based on an ancient salafi discourse, which is antithetical to the present. It was not born of the Arab Spring, but found in it a suitable environment to renew his renovate its discourse and package it during this stage in the package of democracy, while it is essentially rooted in salafi thought that draws on the doctrinal reference that "government belongs to God".

It is the rule that imposed itself on the intellectual and ideological development of political Islam which matured during the Soviet-American confrontation in Afghanistan during the eighties of the twentieth century. That period laid the foundations for the subsequent development of fundamentalist takfiri (excommunicatory) Islam in some of its dimensions in the nineties of the twentieth century, ultimately for the situation that emerged in the first decade of the 21st century, and the takfiri, jihadist and salafi groups

useful to remind Western politicians who inanely wonder: “Why do they hate us?”

The fourth chapter of the study discusses Political Islam, Hate Speech, Denial of the other and Incitement Against Him. It affirms that the religious discourse of Islamic movements and the political discourse of official Arab regimes have been a fertile incubator that nurtured hate speech in the past few years, especially after the years of the Arab Spring. This fact, unfortunately, appeared to be more than a living reality.

The study said that the years of the Arab Spring unleashed hate speech completely, in all its forms: incitement, exclusion, accusations ... etc. It is reflected daily in the religious discourse that is totally embroiled in political work, and in the official discourse of governments involved in confronting protesters who demand political reforms, that guarantee them the right to life in a democratic civil state that provides all the prerequisites for equal opportunities, justice in life and work, freedom of opinion and expression, and ultimately a life of in dignity.

The numerous movements of political Islam, the study explained, that emerged as a force during the events of the Arab Spring, and some of which succeeded in reaching power, namely Tuni-

and the “impious West” from the point of view of Eastern modern Islamic fundamentalist religious currents.

The study affirmed that hate speech, in spite of its historical roots that go deep in the cultural, religious, and inter-civilization conflicts between East and West, it came out of its traditions after the Arab revolutions. It became more dangerous when it was directed to the people of one nation in the context of local conflicts that turned into ethnic and sectarian conflicts.

The study added that hate speech is stimulated by many and complex reasons, not limited to the religious conflict between believers and infidels. The political dispute was the primarily factor that animated hate speech because of the West’s position regarding political and national issues of the Arab world, starting with its position regarding Arab political regimes that stay in power despite the desires of the Arab peoples and ending with its position on the Palestinian issue, because “judging the Palestinian and Israeli sides on the same scale is a great injustice. Ignoring the plight of the Palestinians that was imposed on them for more than sixty years because of the Israeli occupation and blockade is an injustice and a shame that will haunt its perpetrators and those who disregard it alike, although every human life is sacred and should not be reduced to numbers; but it may be

opened the doors to the hate speech that we see and suffer from its consequences.

The study found that the incident of 11th September 2001 against the United States of America contributed to unleashing the spirit of hatred not in the Arab and Muslim world, but in all parts of the world. This does not mean that the hatred was not present previously; it has always existed in strength, but behind a thin veil throughout the nineteenth and twentieth centuries. The roots of hatred go back to the stereotypes created by the discourse on both sides.

The study stopped before the efforts of Orientalism, which tried to explore the East, and drew the first imagined picture in the mind of the West about the Arab and Muslim East, which wass a distorted image that stayed in the minds of the West.

The study found that the school of research which considers Western Orientalism that is anti-Islamic culture played an important role in the disseminating hatred between East and West. It also made a direct contribution to spreading the spirit of cultural and religious animosity between the two, which began early in the nineteenth century, and produced in the late twentieth century, all the ideological and intellectual between the “believing East”

real time for everyone, and the production of content that contributes to strengthening pluralism and dialogue among the various groups.

The Camden Principles called for abolishing all the restrictions on the use of minority languages that discourage or prevent the development of media directed specifically for these different groups. The Principles also called for the inclusion of diversity as one of the criteria for evaluating applications for broadcast licenses, including that of the media should address various groups, and to make sure that the excluded and marginalized groups enjoy the right to receive media resources, including training opportunities.

In the third chapter, entitled "Why do They Hate Us… the Roots of the Hate Speech between East and West," the study argues that Arab culture did not develop a hate speech such as that generated by political conflicts between Arabs and the West throughout the twentieth century. Arab hatred of the West did not materialize clearly and effectively except when the United States and the West in general sided with the Israeli occupation, refusing to support the Palestinian people in their just cause against Israeli occupation. Then Washington DC suffered the September attack and led the world in its war against Afghanistan and Iraq, in addition to the media revolution in its successive waves, which

Implementation of this framework, the study proposed, should be through measures that include:

- Promoting the right of universal access to means of communication at affordable prices, and reception of media services including mobile telephones, the Internet and electricity.
- Ensuring non-discrimination in the right to establish newspapers, magazines, radio and television networks and all other communication systems.
- Allocating sufficient space for broadcast and the use of different methods of communication to ensure that the public receive a variety of different broadcasting services.
- Fair allocation of resources, including broadcast frequencies between public and commercial and community media so they can collectively represent the different cultures, groups, and opinions within the community.
- The administration of media regulatory agencies should reflect the composition of society as a whole
- Develop effective measures to limit the concentration of media ownership.
- Secure support, financial or otherwise through an independent and transparent process based on objective criteria, to enhance the provision of reliable and diverse information in

among other things, that restrictions should be clearly and specifically defined to respond to a pressing social need, and measures permissible should be less restrictive, and not be loose. i.e., they , they do not impose restrictions on speech in an expansive or non-targeted way and they should be proportionate in the sense that the benefit that result from them to the target groups should outweigh the damage to freedom of expression. This should als be true of the penalties allowed by these restrictions.

On the overall policy framework of pluralism and equality, the study pointed out that Camden Principles required all states to establish a general policy and a regulatory framework for the media, including new media to promote pluralism and equality, according to the following:

- The framework must respect the basic principle that any system for the media should be developed only by bodies that are independent of the government, accountable to the public and transparent in their operations.
- The framework must promote the right of all the different groups to free access to and the use of means of communication to produce their own content and distribute it, and to receive contents produced by others without geographical restrictions.

ing the laws on contempt of religions. Cases of a ban must also be in line with the strict conditions set out in Paragraph 3 of Article 19, as well as provisions such as Articles 2, 5, 17, 18 and 26 of the International Covenant on Civil and Political Rights. Accordingly, it would not be admissible, for example, for any of these laws to discriminate in favor of a religion or religions or certain belief systems or against them, or in favor of their followers against the followers of another religion, or for the benefit of believers in a religion against non-believers. These cases of a ban may not be used to prohibit criticism of religious leaders or commentary on a religious doctrine or ideological principles or to make such criticism punishable."

Article 20 of the International Covenant on Civil and Political Rights, in the view of the study, imposes high standards because restrictions on freedom of expression should remain, in principle, the exception, and this Article must be interpreted in accordance with the provisions of Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights. The standard of restrictions, which is composed of three elements, legality, necessity and proportionality, also applies to cases of incitement. In other words, these restrictions must be provided for by law and they must be defined precisely to serve a legitimate interest, and it must be necessary in a democratic society to protect these interests. This means,

be direct.

The Rabat Plan recommended that national and regional courts should keep abreast with the latest developments in international standards, juridical precedents, jurisprudence, and comparative jurisprudence at international and regional levels in relation to incitement to hatred because these courts, when considering such issues, must conduct comprehensive analyses based on standards related to verifying the initiation of enactment, which must be well studied.

The study then returned to the Camden Principles about freedom of expression and equality in greater detail, and it discussed the Joint UN Declaration on the Defamation of Religions.

The Camden Principles, according to the study, believe that the international prohibition of incitement to hatred is clear in Article 20 of the International Covenant on Civil and Political Rights and Article 4 of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination. The Human Rights Committee, in its General Comment No. 34, affirmed that "with the exception of specific cases provided for in Paragraph 2 of Article 20 of the Covenant, the Covenant is incompatible with a ban on showing lack of respect for another religion or system of ideology, includ-

course was provocative and direct, in addition to focusing on the form, style and nature of the arguments used in the discourse in question or in weighing different arguments.

5. Scope

This includes elements such as the impact of the discourse, its general nature, the size of its audience, whether the discourse was public, the means used to disseminate it, whether the discourse was published in a single publication or in the mainstream media or the Internet, the frequency, size and scope of communications, whether the public has any ways to confront incitement, and whether the statement (or artwork) was circulated within a limited environment or openly on a wide scale to the public.

6. Imminence

Imminence refers to nearness of the advocated action occurring. Incitement per se is an incomplete crime, and the actions that the discourse advocates may not necessarily be committed for the discourse to be a crime. That notwithstanding, the degree of the risk of harm resulting from the discourse must be determined. The Rabat Plan said that, based on the above six criteria, the courts should decide whether there was a reasonable likelihood that the discourse may succeed in inciting action against the target group, bearing in mind that such a causal relationship should

pressions can provoke discrimination, hostility or violence against the target group, or whether they can have a direct impact on the intent and / or causal relationship. Analysis of the context should place the impact of the discourse in the prevailing social and political context when the discourse was given and published.

2. The author or publisher

It is important to study the author or his status in society, in particular his status as an individual or the status of his organization in the environment targeted by the discourse.

3. Intent

Article 20 of the International Covenant on Civil and Political Rights assumes intent. Carelessness and recklessness are not sufficient to constitute a position to which Article 20 applies, because it requires a "call" and "incitement", not only the spread or proliferation. In this regard, it is important when analyzing a case to work on the triangular relationship between the intent behind the discourse, its subject matter, and the target audience.

4. Nature and content

The content of the discourse constitutes one of the key focal points of court deliberations, and it is an important element of incitement. Analysis of the content may include whether the dis-

The Rabat Plan, according to the study, concluded on the legislative that there is no legal prohibition of incitement to hatred in many national legal frameworks across the world. Laws that prohibit incitement to hatred tend to use various terms, which are often inconsistent with Article 20 of the International Covenant Civil and Political Rights. The broader the definition of incitement to hatred in national laws, the more possibilities there are for arbitrary enforcement of these laws. The terms related to offenses of incitement to national, racial or religious hatred vary from one country to another, which increases the ambiguity; meanwhile, new kinds of restrictions on freedom of expression are added to national legislation. The result is the greater risk of misinterpreting Article 20 of the International Covenant on Civil and Political Rights, and adding restrictions on freedom of expression other than those contained in Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

The study discussed the six-part test that was adopted in the Rabat Plan, which consists of six criteria for judging whether a discourse includes hate speech and incitement to hatred and discrimination or not. These six elements are:

1. The context

The context is very important when assessing whether certain ex-

The study found that there are very few exceptions set by international law for states to enact, which aimed to protect minorities and to protect the right of everyone to express himself and his opinions and beliefs, even if his views were not accepted by the others who criticize them or incite against them.

The study went back to international agreements contained in the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, and the Convention on the Elimination of Racial Discrimination.

Extensive discussion was devoted to the Rabat Plan, which was developed originally to counter hate speech and discrimination, and which is still considered one of the best strategies for international action in fighting hate speech. The plan saw that different parts of the world have witnessed in recent years a number of events which sparked a renewed interest in the issue of incitement to hatred. Many of the conflicts that occurred during the past decades also included - to varying degrees - an element of incitement to national, racial or religious hatred. The Plan stressed that freedom of expression and freedom of religion or belief are interrelated and mutually supportive, and that a person's freedom to practice or not practice his/ her religious rites cannot be achieved except through respecting freedom of expression.

tect hate speech unless it incites imminent violence, while there are, on the other side, strict restrictions imposed on speech in some countries, in the context of denial of the Holocaust, or, in other countries, to protect the faith or religious symbols.

The use of the characterization of hate speech usually refers to the call for national, racial, religious or other forms of hatred. The point at issue is, in essence, what is the appropriate or acceptable extent to which freedom of expression may be limited, when the views that are expressed support limiting or violating the rights of others. One of the problems with this discourse is that it may be just a matter of a point of view. One person's hate discourse may be another person's legitimate opinion.

The study discussed ways to counter hate speech in international law related to human rights, which did not omit to address hate speech and incitement to discrimination, and the exclusion of the other. The study noted that the boundaries of hate speech overlap in one way or another with the right to freedom of expression, which presents a dilemma in determining where freedom of expression begins and where it ends, when expression turns to hate speech, and why international law accords to the state to enact laws in very limited cases, to define limits for freedom of expression.

Concepts such as incitement, inequality, inequality of opportunities, incitement to exclude the other, and the use of a sectarian inflammatory discourse that carries religious overtones … etc. make hate speech open to all possibilities and interpretations. Hence the urgent need to define hate speech and its implications in order to identify the means for confronting it.

The second chapter, entitled 'The Criminalization of Hate Speech, Boundaries between Freedom of Expression and Hate Speech', analyzes the definition of hate speech, its manifestations, and the difference between it and freedom of expression. As confirmed by United Nations High Commissioner for Human Rights Navi Pillay, a strong, clear and common definition of hate speech, if it is desirable at all, is made more complicated by the fact that the International Convention on the Elimination of Racial Discrimination and the International Covenant on Civil and Political Rights address the issue in different ways.

According to Pillay, there is difficulty in "distinguishing between hate speech and a discourse that is no more than offensive talk, because there is no definition of hate speech that is definitively agreed in international law. Perhaps there should not be such a definition because we have instead a number of different regional and national approaches that differ slightly. Some countries pro-

gal definitions that make ‘hate speech’ a clear legal material that can be accounted for before the courts. This makes local laws, including that of Jordan rely on established ideas related to publication laws. There has not been a single case before Jordanian courts of hate speech as a crime punishable by law.

Hate speech needs the media to carry it to the public and rally support for it; it also needs individuals and groups to adopt an inflammatory discourse that includes incitement to rejection and exclusion of the other, ultimately to fighting the other. In the past two decades, the world saw the considerable spread of hate speech even in civilized societies.

Hate speech takes many forms in any one society, and finds a ready incubator in times of local conflict, particularly in local and regional sectarian conflicts. In the Arab world, hate speech emerged with force in the discourse of radical religious groups when it found a nurturing political and social environment, specifically in the countries of the Arab revolutions, especially in Egypt and Syria, they being the countries with the largest religious and ethnic diversity. Hate speech and incitement also emerged in Tunisia, Libya and Yemen in the same contexts, but it remained less dangerous in these countries.

The provisions in the Jordanian Constitution and the Press and Publications Law that criminalize hate speech were reviewed briefly in the study, which concluded that Jordanian law and the Constitution did not use the term ‘hate’ per se, but used close terms that imply hate speech as defined in international law.

The international Camden Principles related to the definition of hate speech and how to deal with it were reviewed in the study, which noted that these principles are still largely far from being implemented in the Arab world.

The term “hate speech”, the study said, is still thorny. It is not defined specifically and clearly, although there are approximations from different countries, of the numerous concepts that it implies. In truth, hate speech is still one of the most confusing concepts, and it needs a strict definition rather than leave the door open for local and international interpretations. The Camden Principles, developed by Article 19 may have contributed enormously to defining the concept and laying the groundwork on which to build.

The absence of a clear definition of hate speech in international law makes it a most controversial issue. There are many definitions proposed by international researchers, legal experts, and other stakeholders, but most states have not adopted clear le-

It called for working to transform the state to a civil state based on the principle of justice for all members of society and equality of opportunities because that would narrow the margin of internal conflicts between members of society who are all governed by the principles and values of social justice.

The study called at the conclusion of its recommendations for a social initiative of all activists in all fields to draft and adopt a national document to renounce violence, hatred, sectarianism, and all forms of discrimination. Social accord on such a document, according to the study, and inviting all citizens to sign it, would help spread the culture of rejecting hatred, violence, and incitement. It would also be in itself a solid base for wider social action at the national level.

The study consists of seven chapters that study and analyze hate speech in the Arab Spring media and give examples of this discourse.

The first chapter looks at the concepts involved in hate speech from international law to local laws, and stops before those that oppose hate speech and incitement in the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights.

with issues related to hate speech and freedom of expression in order to help build an extensive network of lawyers specialized in this area, whose expertise can be beneficial later in providing free legal defense of victims of hate speech and incitement. Moreover, they would be involved in bigger projects targeting the public at school and in local communities to train them in human rights and the values of tolerance, and distinguishing between freedom of expression and hate speech.

It called for adoption of the Camden Principles on Freedom of Expression in laws related to the Press and Publications Law and freedom of expression. It also enjoined the media singly and collectively to draw clear and unequivocal concepts and standards and apply them to the print, audiovisual, or electronic media, such that there would be no misunderstanding or misinterpretation that they tolerate discourses of incitement, discrimination, or hatred.

In its numerous recommendations, the study advocated cooperation with judges, parliamentarians, and administrative civil servants (Ministry of Interior, district governors, and administrative governors) to train them in the human rights code and how to deal with those who propagate hate speech and incitement against others.

ment on freedom of expression, and it called on civil society organizations to work in cooperation with governments, parliaments and any other pressure groups that adopt international standards on freedom of expression, which are compatible with human rights to include them in the laws governing freedom of the media.

The study also advocated working to promote the culture of human rights among the public from an early age, and considering human rights as a basic educational material at all stages of education, adding that continuous voluntary work with school children at middle and secondary school to train them in human rights culture, to identify and limit hate speech would help raise a new generation well grounded in human rights culture, which would ultimately reflect on individuals' behavior and their dealings with their local society.

It recommended training journalists in the system of human rights, especially the parts related to distinguishing between free speech and hate speech. Extensive training for journalists in distinguishing between freedom of expression and hate speech would enable them to avoid using discourse and expressions that provoke hatred, discrimination, or sectarian incitement inadvertently. The study also called for training lawyers in ways to deal

culture of tolerance, coexistence and the ethics of [respecting] difference as an integral part of the great message of Islam and of Islamic values. This would mean restoring the true role of the mosque, which turned recently into a platform for inciting sectarianism and promoting the culture of hatred.

The study recommended the enactment of more stringent laws and regulations against anyone who adopts or promotes a culture of hatred or incitement to sectarianism and discrimination. It also advocated that civil society organizations should work strictly, scientifically, and methodically to expose any media or person who adopts hate speech or incites to sectarian and religious discrimination, and to publish the results of this work in order to make the advocates of hatred and sectarianism reconsider and retreat, especially if they are referred to justice or held accountable before society and the media.

The study called for establishing legal networks to provide free legal counsel and support to victims of hate speech, sectarianism and discrimination, and that specialized organizations should monitor legislation related to freedom of expression, to differentiate between freedom of expression on the one hand and hate speech or incitement and discrimination against the other. It also called for addressing any imbalances that would lead to infringe-

than deny it. It also called for reinforcing the culture of tolerance, it being one of the fundamental components of out Arab-Islamic culture, and one of the moral human virtues advocated by Islam and Christianity.

The culture of hatred and incitement to sectarianism, the study stressed, are merely ideas conceived by humans that were attached to religion as if they were part of it. This requires exposing these ideas, refuting them, and presenting them to the public in school and even university syllabuses, explaining that killing on the basis of one's sect, color , race or gender is not part of the teachings of Islam or Christianity, but the ideas of individuals who found thousands of people willing to follow their ideas and implement them.

The study recommended working from an early stage, from the first years at school, to promote the culture of tolerance, co-existence, and renouncing hatred, violence and sectarianism as acts that bear no relation to religion. It also recommended that the media join forces by allocating air time and print space for promoting the culture of dialogue, tolerance and coexistence with the other.

It called for strengthening the role of mosques in promoting a

The media have also reinforced discrimination against women, according to the study. In the Egyptian media, women have become the subject of violation and hatred (sexual harassment, for example, in Egypt). The Egyptian media occupied themselves with this issue to a dramatic extent and strengthened it, piling accusations against women in the squares of protest. In Jordan, discriminatory discourse against women was clear in the rejection of women's human and constitutional right to grant nationality to their children from a foreign husband. A direct discriminatory discourse was used under the pretext of political fears, which were linked to the national identity of Jordan and the fear of demographic change, which would negatively affect the identity of the pure Jordanian society.

Spreading hate speech and sectarianism in the media of the Arab Spring, the study affirmed, is a direct violation of the international human rights system, which calls for legal accountability on the local and international levels.

The study called in its recommendations first and foremost for recognizing the existence of a culture of hatred in our society and media because this acknowledgement will open the door for society to address this problem as an existing case which needs the combined efforts of everyone to overcome it rather

The Arab world, according to the study, has entered into a phase of political and sectarian polarization, in which the media played a direct role. The study pointed out that this phase will impose itself on the Arab world, media, and society for an indeterminate period in the future, and it may have many dangerous political, intellectual, social, and media outcomes, which will be difficult to redress. What is happening in Syria and Egypt, for example, has flung the peoples of these two countries into a state of internal conflict, some of which is personal vengeance to the extreme, and some religious/ sectarian also to the extreme. This will subsequently enhance the spirit of revenge among members of society. The media, therefore, has the difficult task of promoting tolerance and coexistence among all segments and sects of society.

The media, in the viewpoint of the study, contributed immensely to creating a hostile environment for refugees from Syria, and even Palestinians. This was done by the media in Egypt, Lebanon, and even Jordan. The media spread hatred towards Syrian refugees who escaped the bloody conflict in their country; the media were a direct mobilizer of the hatred that animates whole societies against refugees, describing them as criminals, beggars, greedy merchants, spies…etc.

renounce hate speech and sectarianism in their communities. Bahrain's attempt, for instance, to develop a document renouncing hatred, constitutes a popular experiment of the highest importance. The same is true of the draft statement rejecting hatred in Kuwait. These are the only two Arab states that have attempted such an experiment. The same is true of Jordan, which launched the Amman Message at a very early stage, and which worked to promote the values of Islamic tolerance and rejecting sectarianism which reached the point of declaring the other as an apostate.

The study showed that tolerance in the Arab world, especially after the Arab Spring, reached its lowest point. There is no longer any room for tolerance between antagonists, which calls for reconsidering all the political, intellectual and programmatic output that comes from them. Such output should be exposed, categorized and disseminated so the public can be aware and on its guard from these messages. The process of incitement and pouring accusations and insults as do the media that are biased to a party to the conflict or another, has begun to affect the public negatively. In Egypt and Syria, the media have indulged in open incitement, which nurtured the conflict to the point of spreading violence and terror.

while their writings and activities nurtured local conflicts, and deepened hatred within society.

The study posits that, despite the existence of international conventions and standards to limit hate speech and sectarian and discriminatory discourse, and although most Arab states are signatory to these conventions, yet they have all remained inactive for the benefit of the opposite discourse of hate, discrimination, and sectarianism. With the exception of simple experiments to monitor hate speech in the media, censorship on media content that adopts the discourse of hate, discrimination, and sectarianism is still modest, and in many Arab countries such positive censorship which is required, remains completely absent. The experience of Egypt, Tunis, Yemen and even Lebanon in this area looked distinctly good, but it needs to be consolidated and universalized, especially by civil society organizations specialized in monitoring hate speech in the local media for each country separately, in order to expose, limit and fight this discourse. The public has a human right to know media outlets that depend on disseminating the discourse of hate, sectarian and religious incitement, and discrimination among people on the basis of religion, race, creed, color, or sex.

The study looked with appreciation at Arab attempts to reject and

sectarian conflict in Syria and Yemen, Iran's interference in the Syrian crisis along with its military arm Hezbollah, and pushing thousands of volunteers from all parts of the world to fight in Syria with joint support from Saudi Arabia, Turkey, Iran, the United States, Jordan… etc. This transformed the Syrian revolution to a strange mosaic of sectarian conflict, which led to division of the Arab street and turned Arab media to a tool of pressure, mobilization and incitement.

The study believes that some media played a major inflammatory and biased role in the Arab Spring revolutions. Certain Arab satellite channels appeared clearly to put all their capabilities at the service of one party at the expense of another. Al Jazeera, for instance, supported with clear bias ousted Egyptian president Mohamed Morsi, while Al Arabiya sided with the leader of the military coup Abdel Fattah al-Sisi, but they both stopped supporting the Syrian revolution and the two satellite stations devoted their screens to supporting the Islamist groups that fight in Syria.

Local laws, according to the study, proved inadequate to address hate speech and incitement to sectarian conflicts. Despite the existence of laws that criminalize this discourse, the states did not enforce these laws, as in Jordan, and Kuwait, which allowed hate mongers and advocates of sectarianism to go unpunished,

non-religious, in which Arab media did not pass the test of neutrality, but found themselves siding up with parties to the conflict. The media were no longer neutral, impartial and honest observers; they became embroiled in the clashes and conflicts and they became part of these conflicts through polarization of information, propaganda and politics. The media came to use the same language as the antagonists and they drowned in hate speech, incitement, agitation of sectarianism, killing, and exclusion of the other in order to prevail against him, as in Egypt, Syria, Tunisia, Libya, Yemen, and Bahrain.

Arab media paid dearly for this bias because they became suspect in the eyes of the public who lost faith in the media. This enhanced the division within society to the benefit of political and sectarian conflicts.

The study said that many countries have helped to nurture hate speech and sectarianism. Political conflict between states moved to the squares of local war and confrontation in the Arab Spring states. In the case of the Syria, Egypt, Yemen and Bahrain these countries remained the main nurturers of those conflicts and of the media discourse that serves these policies. This became very clear in the support of the Arab Gulf states for the political and propaganda struggle in Egypt, Saudi Arabia's support of the

that passed through a transition from the old to the new regimes and have not yet achieved real stability, e.g. Egypt and Tunisia.

The study affirmed that sectarian discourse was employed by existing regimes against popular protests, in order to isolate and tarnish them as sectarian movements, to deprive them of popular support, as in Bahrain, for instance. Hate speech has become stronger in facing the other in order to exclude and alienate him.

In all the scenes of the Arab Spring the real confrontation that used hate speech the most seemed to be between Islamists on one side, and secularists and liberals on the other. Both sides sought to mobilize the media in this confrontation, which was not without violence and loss of life. The study also affirmed that the entry of Islamic jihadist organizations into the battlefield against existing regimes has strongly reinforced hate speech and sectarianism. In the case of Syria, it was the entry of Islamic fundamentalist jihadist organizations that threw the door wide open to inflame sectarian conflicts in the region and in the Arab media.

The study found that the conversion of the conflict in Egypt, Tunisia and Yemen from a conflict with the previous regimes to a conflict with the Islamists enhanced hate speech and sectarian discourses. The conflict became one between the religious and

This study aimed to explore and analyze the form and content of hate speech and incitement to sectarianism and discrimination in the media of the Arab Spring, and to measure the extent of these media's compliance with international and professional standards as well as the extent of their involvement in the political and sectarian conflicts in Arab Spring countries.

The study found that hate speech in the media of the Arab Spring is not a new or incidental discourse; it became clearer and more pressing in the stage of revolutions and popular protests and beyond. It shifted from being a potential or latent discourse to one that is very visible and pressing in a very dangerous way in the transitional phases that followed the collapse of Arab regimes (Egypt and Tunisia, for instance) or in the stages of transition to a local conflict that is virtually a civil war, as in Syria.

The study posits that hate speech in the Arab Spring phase is also no longer limited to countries that had revolutions and conflicts with the local regime; but has swept through all Arab countries.

According to the study, hate speech in the Arab media spread and ramified widely and became a dangerous tool for incitement against the other. This discourse appears to be the principal mover of Arab politicians and the public, particularly in Arab states

Executive Summary of the Study

I Hate You...

The Hate and Sectarianism Speech in Media after Arab Spring

the growth of political polarization and its clear impact on the media, also propelled us to print it independently of the Media Freedom Status in Jordan Report.

Publication of the study “I hate you” coincides with the third Forum for Media Freedom Defenders in the Arab World (MFD Forum). One of the Forum’s most important themes was to shed light on hate speech, its spread in the media, and how journalists became fuel for feeding fanaticism and sectarianism and exclusion of the other, abandoning the values of tolerance, co-existence and respect for others.

“Hateful Life” as the study described reality, is the prevailing situation three years after the start of the Arab Spring protests and revolutions. The media, which were a beacon guiding those who yearned for freedom and a life in dignity, turned largely to a trumpet mobilized against the other, and harbingers of devastation and chaos.

The state of the media is not pleasing at all. The mold has set in. We used to mourn the media’s usurped freedom, but now we mourn the fact that the media usurps the nation and sanctions hatred among its people.

The study ‘I Hate You’ is harsh, but not as harsh as what the media do to us now!

Executive President
Center for Defending Freedom of Journalists (CDFJ)

ployed by regimes against popular movements and protests to label them as sectarian. Worse, this did not stop at the regimes, governments, and their security agencies; the infection reached the political parties and turned into an un-forbidden language in the conflict between Islamists and nationalists and liberals. Salafist jihadi organizations excelled in its use and in using the media to promote manifestations of violence and murder live on the air.

Hate mongers trampled the professional heritage and codes of media conduct. They worked in opposition to all standards of human rights. Accordingly, the study investigated the position of human rights regarding hate speech, developments in this position, and measures taken to address it. The study also described the national legal frameworks in place for criminalizing this discourse and whether they are adequate for checking its spread.

Before this, the study scrutinized the definition of hate speech and the boundary between criticism, freedom of expression, hate speech, and promoting racism, as well as the risks of helping oppressive regimes to impose restrictions on freedom of expression under pretext of banning the dissemination of hatred.

The danger of hate speech in the media and its remarkable spread in the Arab world were the main reasons that prompted the Center for Defending Freedom of Journalists (CDFJ) to study this phenomenon in its manifestations and causes, and the means to treat it. This qualitative study, which is the first of its kind since

Today the media are the problem. They disseminate hatred in society, and preach violence and sectarianism.

The crisis of the media has gone beyond political polarization, entrenchment, disregard for the standards of human rights, and even becoming in many cases a gun for hire. The disaster is that the media now mobilizes against the other, sanctions the shedding of his blood, and justifies assault against him, even his slaughter!

The study I Hate You ... Hate Speech and Sectarianism in the Media of the Arab Spring, prepared by researcher and journalist Walid Hosni who was commissioned by the Center for Defending Freedom of Journalists, monitored and documented this dangerous phenomenon that spread like wildfire in the media. The study looked at the causes and exposed those involved.

The study is a pioneering work because it scrutinizes the present, builds on the past, looks to the future, and sounds the alarm. The media that should support freedom, democracy and reform have been transformed by the work of tyrants, whatever their identity, and through the purchase of the human conscience. They have become pickaxes for demolition and destruction.

Hate speech, as shown by the study is no longer confined to countries that witnessed revolutions and protests. It swept through most of the countries of the Arab world.

The study showed that hate speech and sectarianism were em-

Foreword

Forbidden Language

Nidal Mansour

The media in the Arab world is dying. A grim dark image that is almost pervasive after the disintegration which has prevailed since the crisis of the Arab Spring.

The crisis is no longer confined to the difficult state of media freedoms, and the increasing violations against journalists. Its manifestations and consequences have become much deeper.

Disease has swept through the media; it proliferated, and spread like cancer cells. Like termites in the media, it gnawed its way to the bone, and even reached the roots. No ne knows how to resist and eliminate it!

Before the Arab Spring the media were mostly deprived of their freedom. They were accused of being the voice of the government not the voice of the people. Independent journalists paid a high price through exclusion, restrictions, and imprisonment for their struggle for independence and for telling the truth.

But overall, the media were not a platform for deterioration and strife, nor a bomb that threatens civil peace.

Executive Summary of the Study

I Hate You...

The Hate and Sectarianism Speech in Media after Arab Spring

Waleed Hosni Zahra

